



بازرسی شد
۳۶ - ۳۷

کتاب الفی الفی

بازدید شد
۱۳۸۱

مرکز حضرت عیسیٰ علیه السلام در تبریز
پیرین مسکات و تطهیر و مسکین و مسکین
هر رمضان المبارک ۱۳۳۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

نام کتاب: انصاف علیه السلام
مؤلف: علامه علی
موضوع: تاریخ

شماره دفتر: ۴۳۰۷۸
۱۶۸۸

کتابخانه مجلس شورای ملی
۱۶۸۸

بازرسی شد
۳۶ - ۳۷

کتاب الفی الفی

بازدید شد
۱۳۸۱

مرکز حضرت عیسیٰ علیه السلام در تبریز
پیرین مسکات و تطهیر و مسکین و مسکین
هر رمضان المبارک ۱۳۳۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

نام کتاب: انصاف علیه السلام
مؤلف: علامه علی
موضوع: تاریخ

شماره دفتر: ۴۳۰۷۸
۱۶۸۸

کتابخانه مجلس شورای ملی
۱۶۸۸

۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶	۳۷	۳۸	۳۹	۴۰
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----

الفين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله فظهر الحق بخصب الأدلة الواضحة والبراهين الواضحة
الإيمان عند ولادة الخالصين ومنطق السنة السنية بفساد
اعتقاد المبطلين الذي شهد بوجوب جوفه الوجود وعند
الصديقين وأزف بقدرته فناء العالمين ونكاية كثير من
الموجودات مع أبطال سائر الاعتقادات باليقين وأوضح
عن وعدائته انتظام لحوال السموات والأرضين ووجود
المكاث مع سخالة الفرج بكمج ونكسر الفاعلين والظن
استغناءه وعلمه فنام حكته فجلى عن أوصاف الواصفين وتعالى
عن أدراك جماله بأصناف العارفين فظهر من ذلك
عظمة الأنبياء والأئمة الطاهرين وصلى الله على سيد المرسلين
محمد النبي وآله الطيبين الطاهرين العصوريين خصوصاً على
نفسه بالوحي النازل إليه على لسان روح الأمين وعلمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أبو طالب أمير المؤمنين وعلى الأحد عشر الذين كل واحد منهم
 هو جبل النبي وصباح الواصلين ومن يجاب دعوة الدعاء
 وتحصل النجاة لحبيهم الخاصين فمن آخرهم صفوة علي بن
 أبي طالب انكر فضلهم صفوة أسفل السافلين صلوة منصله له
 يوم الدين **أما بعد** فإن أضعف عباد الله من حسن وصف
 بن مطهر الحلي يقول أحدث سوال ولدي العربي محمد أصلي
 اسماءه يدرك كاهن يارب الدارين ورزقه أسباب السعادة
 الدنيا والآخرة كما عاقبه استمال فواء العقلية
 والحب والضعف ببلوغ أماله كارضاق باقواله وفضاله
 وجمع له بين الراسخين كالمصطفى طرفة عين من أملاك هذه
 الكواكب المرسومة بكسالات الفين الفاروق بين الصدوقين
 فأورث من الآلة البغية والبراهين العقلية والتقليدية
 ألف دليل على إمامة سيد الوصيين علي بن أبي طالب عليه السلام
 والف دليل آخر على إبطال شبه الطاعنين وأورث منه
 من الآلة على إمامة باقي الأئمة ما فيه كتابه للسنة شديدا
 جعلت ثوابه لولد محمد وآل محمد كل يحذو وصوف عنه
 جميع الشهود وبلغ جميع أمانيه وكفاه اسماء معانيه وسأله
 وفاء وثبت على مقدره وصف النبي وعامة **أما القدر** فيها

مباحث **البحث الأول** ما الامام الاجام هو الانسان الذي
 الرئاسة العامة في امور الدين والدنيا بالاسرار في دار التكليف
 ونقص بالنبي واجب ويجوز **الاول** ان الامام يكون في الحد
 لقوله نعم للناس ما اما **الثاني** ان يكون بالاسرار بالاسرار
 عن النبي صلى الله عليه وآله من غير ان يكون من شخص من الانبياء
 للرسول صلى الله عليه وآله من قولين الشرح ويحفظ حوزة الملة على وجه
 يجب بناء على الامة كانه وجب منها البعيد الاضامه **البحث الثاني**
 الامام لطف عام والنبوة لطف خاص لا مكان خلو الزمان
 من نبي يخرج في الامام لما سبب وانكار اللطف العام شر
 من انكار اللطف الخاص الى هذا المعنى اشار الصادق بقوله
 عن منكر الامامة اصلا وراسا وهو شرمهم **البحث الثالث**
 كل مسألة لا بد لها من موضوع ومحمول فان كان كسبية لحيث
 الى وسط ليم البرهان عليها ومن ثم وجبت المقدمات
 فان كانتا ضرورتين فلا كلام وان كانتا برهانتين فما
 علم من العلوي ولا يبرهن عليهما ولا على شيء مباديها بذلك
 المسئلة والادار على المناظر فيها ان يسلم المبادي التي عليها
 بناء المسئلة ولا يبرهن عليها لان المنع منها والاعتراض عليها
 بتعلقان بنظر اخر غير النظر الذي هو ناظرية فان اعترضه شك

فيه ر

فخرج

فليرجع الى المواضع المختصة بها ويؤخر النظر فيها الى ان يحقق
 المبادي التي هي كالفواعل فان الباحث عن هذه الصانع لا يعلم
 في حدود الاجسام بل يكون ذلك مفرا بعنده ان انظر ذلك
 فنقول موضع هذه المسئلة ومجملها ظاهر ان واما المبادي
 وهي ثمانية عشر **الاول** ان العالم محدث واسمه نعم محله
الثاني انه واجب الوجود لذاته ان لا وابد **الثالث** انه نعم
 فاعلم على كل المحدثات **الرابع** انه نعمها لجمع المعلومات
الخامس انه نعمه في عما سواه **السادس** انه مراد للطاعات **السابع**
 انه نعم كاره للمعاصي **الثامن** انه نعم لا يخل بالواجبات ولا
 بفعل المعصيات ولا يبره ذلك **التاسع** انه نعم فكيف تعبد
 مصالحهم ويفقد وسعهم **العاشر** انه نعم يجب عليه الاطاعة
الحادي عشر انه نعم فام بالاطاعة الواجبة عليه ما يتعلق بتكليفهم
الثاني عشر انه نعم فاج عليهم وليس غرضه في ذلك كل الاشياء
 اليهم وافاضة النعم عليهم **الثالث عشر** انه نعم كلهم بالوجه
 الافضل والبلوغ به الى النوايا لاجل **الرابع عشر** انه نعم
 ارسل محله رسول معصوما فاما الحق في ذلك بالصدق
الخامس عشر انه نعم انزل عليه الكتاب العزيز الذي لا يابيه
 الباطل من بين يديه ولا من خلفه نزل من حكيم جبار فسخ

بشر به جميع الشرائع وبسنه السن وهو باقية اليوم الذي
الثاني عشر انه معصوم من الزلل والخطا والغش **الثالث**
عشر ان اللطف والواجبات واجبه عليهم اذا كان من فعله
 خاصه **الرابع عشر** انه لم يجعل لكل الناس القوة القدسية
 التي علمهم معها فطرية القياس فتكون القوة الوهميه
 والسمويه والقضيه مغلوته دائما وهذا ظاهر فانه لم ينقل
 2- عصم من الاعصار ذلك **الباب الخامس** في ان نصب الامام
 لطف علم ان الامام الذي حدته الله اذا كان منصوبا بغير المكلف
 بسببه من الطاعات ويعتد عن ارتكابه الممنوعات واذا لم يكن كذلك
 كان الامر بالعكس وهذا الحكم ظاهر لكل عاقل بالضرورة وبغير
 لا يمكن احدا من انكاره وكلما بغير المكلفين الى الطاعة وسببه
 عن المعاصي بل هي لطف اصطلاحا وظهر من ذلك ان كون الامام
 منصوبا منهم كما لطف في التكليف الواجبه وما يستلزم في وجوب
 الامام يدل على انه لطف ايضا **الباب السادس** في ان يقوم غيره مقامه
 لوجوه **الاول** ما ذكره القدماء وهو ان اتفاق العقلاء في كل
 صفة وفي كل زمان على اقامة الرضا يدل على عدم فساد
 غيرها مقامها **الوجه الثاني** ان الغالب على اكثر الناس القوة
 القوة السمويه والقضيه والوجه الثالث حيث ينبغي بذلك كثير

غاية امامة مقامه

الحج

من الجبال اخلا لنظام النوع الانساني في جنس يحصل باقية القوة
 السمويه والقضيه ويظهر بذلك الغالب وهو الثاني
 والفساد الكلي فيحتاج الى رادع لنا وهو لطف يتوقف فعل
 الواجبات وترك المحرمات عليه فيجب وهو اما داخلي او خارجي
 والاول ليس الا القوة العقلية والا لا كان الله نعم محلا
 بالواجبات كثر الناس وهذا محال ولانه ان امتنع معه الفعل
 وكان من فعله نعم كان الجاهل وهو ينافي التكليف وان كان فعل
 المكلف نقلنا الكلام اليه وان كان ما يختار معه المكلف فعل
 الواجبات وترك المعاصي بحيث يوجب له ذلك وجوب
 الصنائع عن صفة وان جاز معه الفعل بالنظر الى القدرة
 لا بالنظر الى الداعي كما في العقدة فانتهى خلاف ذلك في الاكثر
 والواقع ضد ذلك في غير المعصية لان البحث على تقدير عدم
 وهذا اوجبنا الامامة ولانه يلزم اخلا لنعم بالواجب
 وان لم يكن كذلك لم يجد نفعنا في رعيها وهو ظاهر والوجه
 يدل عليه والثاني ان كان فعله نعم بحيث كلما اخل المكلف
 بواجب فعل محرم ارسل الله عقابا او مانعا او في بعض الامور
 كان الجاهل وهو باطل وان كان من فعله نعم كفت به الحدود عن
 فعل غير ما كان من فعله لان ذلك الغير يجب ان يكون

في الكثرة

معصوما مطاعا لئلا يترك ذلك فلا يفهم غيره مقامه ولا انه انما يجب
وصوله كل وقت يحتاج اليه لزوم الجبر الا انما ان يكون من فعل
غير الله تعالى بغير واسطة احد من العباد ان ينزل غذا بالافضل
او انه عند عزه والتقدير عليه او بوسط البشر فهو مطلوبنا
الوجه الثالث ان يحصل الاحكام الشرعية في جميع الوقائع
من الكفاية السنة وحفظها لا بد من نفس فلهذا تكون
العلوم الكسبية بالنسبة اليها كقوة القياس معصومة
عن الخطا ولا يفهم غيرها ملة ذلك اذا الوقائع غير متناهية
والكفاية السنة متناهية ولا يمكن ان تكون هذه لسان
الناس فحين ان يكون بعضهم وهو الامام فلا يفهم غيره
مقامه **الوجه الرابع** المطلوب من الرئيس اشياء **الاولى** جمع الامور
على الامور الاجتماعية التي هي مناط تكليف الشارع فيها الاعمال
كالجروب والجماعات فانه من المستبعد بل المحال ان يجمع ارا
الحلق الكثر على امر واحد على مصلحة واحدة وان يعرف
الكل بذلك المصلحة ويتفقوا عليها وان يجتمعوا في البلاد
المباعدة وان يتفقوا واعمالهم على الحرب ومدة وجدة وطلبها
والمصالحة في جميع الاوقات فان الاتفاق لا يكون دائما ولا
اكثر باولا يفهم غير الرئيس في ذلك مقام الرئيس وهو ظاهر

الوجه

الثاني التعميد فيما يحتاج فيه الى الاجتماع فان الناس لا يتفقون
على مقدم فتوى في الاختلاف وهو نقض الغرض فلا بد ان
يتميز بانه من الله تعالى ويكون منزها عن كل عجب يكون معصوما
لئلا يتغير الطبيعة **الثالث** حفظ نظام النوع عن الاختلال
لان الانسان مدني بالطبع لا يمكن ان يستقل وحده بامور متناهية
لاشباعه الى الغذاء والملبس والسكن وغير ذلك من ضروراته
التي تخصه ويشارك غيره من ابناء عرقه في صناعاته لا يمكن ان
يعيش الانسان مدة ان يضعها فلابد من الاجتماع على تلك
الافعال بحيث يحصل التعاون الموجب لتسهيل الفعل فيكون
كل واحد يفعل لجمعه لا يستفيض منه احد ولا يمكن النظام
الا بذلك وقد تمنع المجتوعون من بعضها فلابد من فاعل يوجه
التخصيص منوطا بنظره لا يستحال الذي يجمع من غير مرجع ولا يترك
الى التنازع **الرابع** الطابع البشري بمجبوله على الشهوة
والغضب والتنازع والاشارة والاجتماع مظنة ذلك فيقع
بسبب الاجتماع الحسن والمرج ويختل امر النظام فلا بد من رئيس
يقهر الظالم وينصف المظلوم ويمنع ويمنع عن العدو ويظهر
لبيح الميل عليه والتخفيف واما فصد الانصاف ومنه
عقوبة العاجلة فان اكثر الناس لها الموع من الاجلة لا ياتون على

فوعده

الى التنازع ولا اجتماع يود

هذا المقدم بحيث يتأول خوف شهوة وغضب وحسد وغير
 التي ليس لا يقوم مقامه في ذلك لما تقدم وايضا فانه معلوم
الخامس الحار واللف وقد تقدم امر الشارع بها فلا بد لها من
 مقيد وغيره ليس يقيده الى المخرج والمخرج والجميع بالجميع
 فان يقوم غيره مقامه في ذلك **السادس** الوفايع غير محصورة
 والمحادثات غير مضبوطة والكاتب السند لا يقيد بها فلا
 من ارام منصوب من قبل الله معصوم من الزلل والخطأ
 بعرفنا الاحكام وبمخبطنا الشريعة لئلا يترك بعض الاحكام ان يترك
 عليها عملا او سهوا او بدلا وظاهرا غير المعصوم لا يقوم مقامه
 في ذلك **السابع** تولية الفضلاء الذين يجب العمل بحكمهم في
 الدماء والاموال والفروج وسعادته الزكوة الامانة على اموال
 والفروج الفقر وامر الجيوش الواجب الطاعة في الحرب وبذلك
 النفس والعقل والولادة امر ضروري لنظام النوع ولا بد من
 منوطا بمنظر واحد لا سخالة الذي جميع من غير مرجع والواقع اختلافا
 الآراء ونضاد الاهواء وغلبة الشهوات وتغاير المراتب فانقضا
 الخلق من انفسهم ابتداء على واحد في هذه المناصب متغيرا بغير
 وفي كل زمان على شخص بالشرائط التي يستلزم ذلك منع فان
 الاتفاق يستحيل ان يكون اكثر با او د ثا وذلك الواحد الذي

بناط توليته هو لا ينظر لا بد ان يكون واجبا اطاع من قبل الله
 ويستعمل من الحكم ايجاب طاعة غير المعصوم في مثل هذه الامور
 الكلية التي ينظم بها نظام النوع واختلاله وظاهر ان غيره لا يقوم
 مقامه في النظام من الذي يجب عنها **الثامن** الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر لطف لا يقوم غيره مقامه لوجوبه من غير بدل فلا يلزم
 لا يقوم غيره مقامه لا يمنع تحقيق الاضافة بدون تحقق المضاف
 ولا بد ان ينهى الى المعصوم لا يجوز عليه الخطا بوجه من الوجوه
 ولا السهو والالجاز امر بالمنكر ونهي عن المعروف فلم يبق
 وثوق بقوله فانقضا فانتهى التكليف ولا امان ان يكون على
 واحد من الخلق ما هو رابا امر الاخر ونهي عن غير ان يكون
 هناك نفس باهر الكل بهنام او مع رئيس الاول بطا ولا
 لوضع المخرج والمخرج ولا يفي الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 اذا الغالب زوجه الواحد بترك ناله غيره لئلا يترك بالجملة لا يفتقر
 على تفصيل الغلبة القوة الشهوية والغضبية على القوة العقلية
 في اكثر الناس الذين يحصل بسبب غلبتهم على قواهم الشهوية
 والغضبية الغضبية لعدم القانهم الى الشرائع اختلافا لنظام
 النوع فغلبت الثاني فلا يقوم غيره في ذلك مقامه ولا بد
 ان يكون ذلك الرئيس من قبل الله ثم يجب طاعته وجوبا

ولا بد ان يكون معصوما **الثاسع** العلم بالاحكام بعينها لا قلنا
 بالاجتهاد لان المصديق احد على ما بيناه في كتبنا الاصولية
 وقد تغايرت الاراء في تساوي الامارات وبسبب التجميع
 بلا مرجع ونساقط احوال العلماء بالنسبة الى المتعلمين فلا بد من
 عالم بالاحكام بعينها لا قلنا بالامانة ليرجع اليه من يطلب العلم
 ويطلب الصواب بعينها **الوجه الثاني** ان نظام النفع لا يحصل الا
 بحفظ النفع والعقل والدين والتسليم الى شرع الله لا العقل
 حيوه با او فلا باب والثاني مخير بين المسكر والنهي عنه
 والمحدث عليه وشرع الثالث قتل المرتد والجهاد **والرابع** فخرهم
 الزنا والحد عليه **والخامس** قطع السارق وضمان المالك
 وهذه امور مضمرة يجب حكمه في كل شريعة وفي كل زمان ولا
 يتم الا بمقتضى ذلك يكون عارفا بكيفية ايجابها وكيفية القوا
 ومحلها وشرائطها ولا يقوم غيره مقامها في ذلك ولا بد ان يتبين
 عن نية نفعه بقص التي ومخبر ظاهر لا مستحالة التجميع من غير
 مرجع واجتماع الاراء عليه غير اختلاف الاهواء ولاها لولا
 ذلك لادعى الى الجحج والمرج **الوجه السادس** ان قيام بلد
 مقامه لا يتصور الا في حال عدم وفاء حصول العلم
 الفاروق وان القريب البعيد عند عدم نصيب الامام او

المتنوع
 وانما رايه يتولد من عدم في القاصم

فله

او تمكنه على عكس ما ينبغي فيستعمل ان يكون له بدل **البعض الثاني**
 ان نصيب الامام واجب النظر في الوجوب وكيفية وطريقه
 ومحلها وابطال كلام الخصم **النظر الاول** في الوجوب بالعلم
 كانه على الوجوب في الجملة خلافا لاراءه والصغريه وغيرهم
 من الخارج والدليل على الوجوب بان الامانة لطيف وكل لطف
 واجب الصغريه ضروريه وقد ذكرناها والكبرى مثبته
 في علم الكلام لا ينافي انما يجب اللطف عينا اذا لم يفرغه ففقه
 اما اذا قام فلا سلمنا لكن الوجوب لا يكتفي فيه وجهه
 المصلحة ما لم يعلم انتفاء جهات النفع باسرها فلم لا يجوز ان
 يكون الامامة قد اشتملت على نوع مفسده لا تعلق فلا يجمع
 الحكم بالوجوب بغير العلم لا بد على عدم وجهه الحق
 علينا كان لا علمهم ولان في نصبه اثاره الفتن وقيام
 الحروب كما في زمن علي والحسن والحسين عليهم السلام ولان مع
 وجود الامام بها الفلكلف فيفعل الطاعة وبذلك التبع
 الخوف منه لا لكونه طاعة او فيجبها وذلك من اعظم القوا
 ولان فعل الطاعة وترك المعصية عند هذا الامام اشدها
 عند وجوده وذلك ضار عظيم سلمنا كونها لطف لكن لا
 انها اذا كذا ذلك فانه قد يكون في بعض الارائه من يستنفذ

عن اتباع غيره فيكون نصب الامام في ذلك الوقت فيجاسدنا لكن
 هي هنا لطف اخرى فلا ينبغي الامامة للوجوب لان الامام معصوم
 فخصه ان كانت الامام اخرى لسلسل وان كانت الامام الاخر
 ثبت المصلحة لان امتناع الامام من المعصية وترك الواجب لا يوجب
 على الامام بل لطف اخر لا ينافي ما تعلم بالضرورة ان غير المعصوم
 احرازه عن فعل الفباغ وفعله الطاعات عند وجوب الامام
 انما لا نأقول جاز ان يكون في بعض الامانة القوم باسره
 معصومين فيه فلا يكون نصب الامام هناك واجبا لقيام
 العصمة مقام الامام في ذلك الوقت فجاز في كل وقت فلا ينبغي
 وفش من الاوقات للوجوب نصب الامام من العبيد ولا يمان
 جاز ان يكون غير العصمة سببا في الامتناع عن الامام على
 المعاصي سلمنا لكن هي هنا ما يدل على انها ليست لطف اول
 لانها اما ان تكون لطف في افعال الجوارح او في افعال الطواغيت
 والضمنان باطلان اما الاول فعلى ضمير لان الفباغ منها
 ما يدل العقل عليها ومنها ما يدل الشرع عليها فان جعلهم
 الامام لطف في الشرعيات لم يلزم وجوبها مطلقا لان الشرع
 لا يجزئ كل زمان ووجوب اللطف تابع لوجوب المصلحة فيه
 وان جعلناه لطف في العظمايات فنقول الفباغ العقلية

من الامام

ترك

ان تركت لوجه وجوب تركها كان ذلك مصلحة دينية وان ترك
 لا لذلك كان مصلحة دينية ضرورة انما على مصلحة النظام
 لكن معنى ترك الفباغ لوجه هو ان التمسك بالظلم هو كونه ظلم
 وذلك من صفات الطواغيت فان جعلنا لطف في ترك الفباغ
 كان لوجه فحجب اول لوجه فحجب وكان ذلك التمسك مصلحة دينية
 فيكون الامام لطف في المصلح الدينية وذلك غير واجبا لقيام
 على اتمه وان جعلنا لطف في ترك الفباغ لوجه فحجب جعلنا
 الامام لطف في صفات الطواغيت لانه افعال الجوارح وذلك
 بطلان الامام لا اطلاع على الباطن لا يوجب حصول بسبب لطفية
 في الواجبات وهو يقيد استعدادا تاما لخصوص الدلالة في ذلك
 الفعل بفعل لوجه وجوب وترك لوجه فحجب وذلك مصلحة دينية
 لاننا نقول هذا يقتضي وجوب اللطف في المصلح الدينية والحق
 عليها سببا لوجوب المصلح الدينية وذلك غير واجبا لقيام
 لاننا نجيب عن الاول اننا قد بينا ان الامام لطف لا يقوم غيره مقاما
 وتزيد هي هنا فنقول ان قيام البدل مقام لا يتصور الا في حال
 عدمه وقد قلنا في صدر المسئلة اننا تعلم ضرورة ان القريب
 البعيد عند عدم الامام او تمكنه على عكس ما ينبغي فيستحيل
 ان يكون له بدل والقول نعم ولو لا دفع الله الناس بعضهم

بعض هذه من جموع ربيع وصلوات وساجدين كبرتها اسم الله
 كثير ارباب من يصرون ان الله اعلم منكم بل من هذه
 المفسدات انما الرئيس فلو قام غيره مقامه لم يكن لانه لا يتقار
 الرئيس فلو لم يتم بابها الذين امنوا اجمعوا الله والمجمعوا
 والى الامر من جعل طاعة الرسول وطاعة امر الله فسادا
 لاقتضاء الحفظ لسانه العامل وكان طاعة الرسول لا يمتنع
 غيرهما فانما كذلك طاعة امر الله لا يمتنع غيرهما فانما
 وايضا لان الوجوب عند المعصية مشروط بانما الفعل
 على مصلحة او وجبه بضمير وجوب فان قام غيره وكان مساويا
 له في الامكان فالتسوية عليه والمصلحة والوجبه الموجبة للوجوب
 بحيث لا يشغل احد على وجبه وجوب الوجوب ويختلوا
 استحالة اجبا على اجبا وجوبا وجوبا وجوبا وجوبا وجوبا
 في وجوب الامام في الجملة فلو قام غيره مقامها او كان مقدرا
 مكان استحالة وجوب اجبا بل كان الله تعالى وجبا وجوبا
 بعينه وهذا الدليل انما في علي بن ابي طالب المعصية الفاضلة
 صفلا لا يخلو في امر الامامة ولا في غيره بل في التواتر اجماع المسلمين
 في الصدق الاول انهم قالوا بمتبع خلو الوقت عن خلفه ولو قام
 غير الامام مقامها لما امتنع ذلك وفيه نظر فانما يدل على ذلك

الذي

والثاني في ذلك الوقت

الوقت **وعن الثاني** بوجهين **الاول** ان قرب المكلف من
 الطاعة وعدمه عن المعصية ما يطالبه من الحكيم المكلف
 بغير حصوله وعكسها ما ينافيه وبعد حصوله فلو كان بما
 يطالبه من غير حصوله فمفسدة ذلك باطل على ما بينت
 في العدل انه لا يريد الفعل **الثاني** ان المفسدة يستحيل ان يكون
 واجبة الى الحكم انه هو واجب الوجود لذاته عني عن غيره فلا
 يصح عليه جلب نفع ولا دفع ضرر فلو كانت المكاتب واجبة
 الى غيره والذى يقتضيه في وجوب نصب الامام فيه المصلحة
 العامة للكافرين فلو كانت فيه مفسدة واجبة اليهم كان من
 ماهو مصلحة لهذه خلفه فبقية فان المفسد محصور في
 معاونة لا تكافون باجتنابها وانك مفسدة عن الاما
 لانها انما تعلم المفسدات المشتملة عليها افعالنا بل افعال
 غيرنا التي لا نفكر ونحن عليها فالحجب معرفتها والامانة عنكم
 ليس من قطعنا على ما في بل من فعل الله تعالى فالحجب العلم
 بالمفسدة التي لا يشغل عليها لاننا نقول لو كانت الامانة مشتملة
 على مفسدة لما اوجبه الله تعالى على الكافرين ولما اوجبه على
 الناس طاعة الامام وايضا لو اشتملت على مفسدة لكانت
 عن نصب الامام والثاني ما قطعنا ما تقدم مثله والملازمة

كان غرضه مفسدة

وذكر الثالث انه لو اقامه على الحسن والحسين لظهر من القدر
 ما هو اشد من ذلك ولا اقامه على الحسن والحسين به بدعوى
 الناس له ما عاين النبي ابيه ويخاصم على ما لو كان النبي محمداً
 لخاصم عليه كل فلان كان ذلك ما عاين من نصب الامام لكان غلظا
 من نصب النبي صلى الله عليه وآله لان الحرب على الواجبات ونزول المعاق
 ولو كانت معصية غير جارية لا تستغف من التوبة **وذكر الرابع**
 ان ذلك يقتضي نفي الامامة مطلقا سواء وجبت العقل او لا
 عتلك بطائفة اخرى تقول المكلف اما مطيع او عاصي ووجه اللطف
 في الاول تقرب على الطاعة وما التاقي لا نسلم ان ذلك مقتضى
 منه لا يكونها معصية فبمعنى بل الصريح في ذلك الاحتفاء وهو
 ذلك لا يكونها معصية ووجه اللطف في حصول الاستقلال
 الشديد بقبيل الذكر والذكر الموجب فعل الطاعة لكونها
 طاعة لذلك المعصية لكونها معصية **وذكر الخامس** انه لو اقامه
 لطف مع ما قد بينا وجوبه فيما سلف **وذكر السادس** ان لا نسلم ان
 اهل زمان ما من الارض التي تقع فيها التكليف على ذلك نعم
 قد يكون البعض بهذه المثابة لكن لو نظر الى ذلك البعض
 بعينه الانبياء فيجوز لاستكشاف البعض منها ايضا فان هذا
 اما يكون بالنسبة الى شخص معين اما مطلقا الى غير ذلك ونحن

ونحن الان لا نعترض لبعض ذلك الربس وايضا لان المقدس
 الحاصل عند عدمه اغلب منها عند وجوده نظر الى الحكمة
وذكر السابع ان الامام لا يملك في كونه لطفانا الفية الا غير
 المعصية من معصية التكليف فيكون حرج واجبا واما اذا فقد
 احد الامرين وهو جواز الخطا على المكلفين او التكليف لم يفتل
 بوجوب الامانة وذلك لا يضرنا الا في مذهبكم وجوب الامانة
 مع التكليف مطلقا لا نأفول لا نسلم بل مع شرط اخر وهو جواز
 الخطا **وذكر الثامن** انها مصلحة فيما اشرع لا يسلم جواز الخطا
 مع جواز التكليف وهذا المنع ينافي من القائل بعدم جواز انكسار
 التكليف العقلي اليه مع سلمنا لكن ذلك الظلم ليس مصلحة وينبغي
 لا يجرى له هو مصلحة وينبغي وبذلك لان الاختلال به من التكليف
 العقلية والسجدة سلمنا لكنه يكون لطفانا في افعال القاتل
 فان ذلك الصريح لا يجل الامام ابدا ما يؤثر استعلاء مارك
 منجبه **النظر الثاني** في كيفية الوجوب الحق عندنا ان وجوب نصب
 الامام عام في كل وقت ومكان في ذلك فربما ان احدهما ابوبكر
 الاحم وسامية فانه فيهم هو الحق وجوبه مخصوص زمان
 الحرف وظهور الفتن ولا يجب مع الاخر وانصاف الناس
 من بعض عدم الحاجة اليه **وذكر التاسع** العتلى فابايرناهم

فهو الذي يعدم وجوبه مع الفتن فانه ربما كان نصيبا بالزيادة
 الفتن واستنكافهم عنه وانما يجب عند العبد الامن ارجو
 الى شعار الاسلام لنا اوله على وجوبه على عمومها النوع الثاني
 والامن يجوز الخطا ويحتاج الى حفظ الشرع واقامة الحدود فيجب
 الامام ومع ظهور الفتن الخطا واقع في التكليف الى اللطف يكون
 اصح **النظر الثاني** في طريق وجوبه المختار على القائلين بالوجوب
 في ثلثة احوال احدها انه واجب العقل لا بالاولى منه فيكون هو
 منهيب الامامة والاسما عليه قتاها القول بان الوجوب
 سمعي وهو مذهب الاشاعرة في ثلث القول بالوجوب على
 وسعاه وهو مذهب الجاحظ والكثير وابو الحسن البصري ومجيبا
 من القائلين بان الوجوب هنا على اسم لما ياتي فيحصل ان
 يكون الوجوب معار لانه لطف في الواجبات العقلية فيقدم عليها
 والشرع مناسخ عنها فلو وجب بالشرع دار ولا ينافي في وجوبه
 على الشرع واللطف فيها كذلك والواجبات الشرعية الشرعية
 متى فوزه على الشرع ولا ينافي بالشرع لكان نصيبه اما
 من الله تعالى او من المكلفين والاولى بطلان هذا التفسير
 اما عندنا فاعلم الوجوب شرعا بلغة فلك واما عندنا في
 قلعه نعين الله تعالى اه والنافي بحال ايضا الاستلزام

الشرع

ان يرجع بالشرع او تكليف ما لا يطاق وخرق الاجماع او اجتماع
 الاستلزام او عدم وجوب نصيب الامام او انقضاء فائده في الكل
 محال اما الثالث فانه لو اخشاه قوم اماما واخرون اخي
 مع لسانهما في الصفات فاما ان يكون احدهما بعينه هو
 او لا بعينه او لا يكون احدهما او يكون كل واحد منهما اماما
 والاول يستلزم الرجوع بالشرع والثاني يستلزم تكليف
 ما لا يطاق وخرق الاجماع وانقضاء فائده **والثالث** يستلزم
 اشتراط نصيب الامام بالانفاق وقيله لا يجب الا ان يكلف
 ما لا يطاق لكن انفاقهم على واحد مع اختلاف الاهداء
 فنشأ الاول وما بينهما من العداوة والنحاة لا يمكن **في الرابع**
 يستلزم اجتماع الضدين او التقيضين لانه اذا امر كل بضد امر
 الاخر فان وجب طاعة ما اجتمع الضدان والطبيب طاعته
 احدهما مع كونه اما ما يجب طاعته لاجتماع التقيضين وانقضت
 فائده وان وجب طاعته احدهما لم يرجع بالشرع وكان
 هو الامام واجتمع التقيضان ايضا لانه من الواجبات **بالاجماع**
 والواجبات انما ياتي بالامام او بالاجماع فهو راد وبسلسل
 ولانه اما ان يجب عليهم نصب المعصوم او لا والثاني محال
 لما ياتي والاول يستلزم تكليف ما لا يطاق ولان الواجبات

الشريعة تنقسم الى ثلاثة اقسام **الاول** ما يخص بالدين **الثاني** ما يخص بالادب **الثالث** ما يخص بالخلق
 الامامة بالشرع كان احاد من القسم الاول وهو على تقدير صحة
 سمعنا بط اجماعا واما من القسم الثاني وهو بطل ايضا لان
 اما وجوب الامام المكلفين بالواجبات وبترك المحرمات
 به يحصل نظام النوع فهو اهم الواجبات فيشمل ايجاب
 ما لم يزل هذا الواجبات التي لا تم نفعها ولا تشمل من المصلح
 على ما يشمل عليها الامامة من مدد ملزم هذه الواجبات
 العظيمة واستحالة هذا من الحكيم ضرورة فانم التسلسل
 وكان الاتفاق اما ان يكون شرطا او لا الاول اما انما
 الكل والبعض فان كان الاول اشق الوجوب فانما في الكل
 مع اختلاف الالهوا ونسبت الاراء بما يقتضيه بعدد
 يستعمل وان كان الثاني فاما بعض معين او غير معين والاول
 بطلانه اما موضوع بصفة غير عن غيره كاهل المحل
 والعقل والعلم او العصابة او غيرها سميتهم او لا يكون
 كنه الاول بطلان امكن الاختلاف وتعدد الاجتماع
 استحالة التجميع بالمرج والثاني يستلزم تكليف بالاجماع
 ووثوق المرجح والمرج والقسام وان كان الثاني وهو ان لا

لا يكون الاتفاق شرطا يستلزم المرجح والمرج والقين والتمرج
 بلا مرجح واجتماع الاضداد واما ان يكون من القسم الثالث
 فان لم يكن ان لا يفعل الشيء بل يخص عليه الامام اخل بالواجب
 وهو **النظر** في محل الوجوب بالوجوب هنا يحقق على الله
 وبذلك عليه وجوه الاول ان اللطف ينقسم قسمين احدهما اما
 ان يكون من فعل الله ثم وثابته اما يكون من فعل الله تعالى
 وثابته اما يكون من فعل غيره وكل قسم ينقسم الى قسمين احدهما
 اما ان يكون لطفاً واجبة ثابته اما يكون لطفاً في مندوب
 وتبين في علم الكلام ان كلا هو لطف من فعل الله تعالى
 هو في واجبة كلف العبد على وجه لا يفهم غيره من افعاله
 وافعال غيره مقامه فيما هو لطف فيه فهو واجبة عليه نعم
 والافعال التكليفية الملقون فيه وانقص عنه ونقص الامام
 فيما نحن فيه ككثرت نصب الامام ما دام التكليف قائما
 واجبة على الله ثم هذا الدليل مبني على مقدمات الاول
 ان نصب الامام لطف في الواجبات وهذا بين وقد مرناه
 فيما مضى **الثاني** ان من فعل الله ثم لان الامام يجب ان
 يكون معصوماً فان لم يكن نصبه من فعل غير الله ثم لان غيب
 المطلع على السر ان لا يكون مطلقا على السر ان لم يتبدل

بهن الموصوف عن غير وجهه نصب اماما **الثالث** انه لا ينفق
 منه مقام وقد تقرر ذلك فيما مضى **الرابع** ان كل لطف
 شانه ذلك فهو واجب عليه نعم على ما تقدم في علم الكلام
الخامس انه نعم لا يحل بالواجبات وهذا نفي من غير ان يكون
الوجه الثاني كما كان التكليف واجبا عليه نعم نصب الامام
 واجب عليه نعم لكن المقدم حق فالثاني مثله بيان للثاني من
 وجوه الاول انه لا يراه فانه في انصب الامام فيكون في
 الوجوب **الثاني** انه اما يجب لتكليفه نعم فيكون في الحقيقة
 في التكليف العقلية وهذا الطرف التكليف المعينة واللطف
 في اللطف في الشيء لطف في ذلك الشيء **الثالث** انما وجوب التكليف
 لانه خاف فيهم القوي الشهيرة والعقوبة وغلق لهم فورا
 فوجب من حيث الحكمة التكليف والالزام الاختلال والوقوع
 وهذا يعني ان نصب الامام ولازم الانصب الامام وما لا
 الواجب لانه فهو واجب فيكون نصب الامام واجبا عليه
 وجوب التكليف في ما مضى المقدم فقدم في علم الكلام
الوجه الثالث في وجبه وجوب التكليف في حق الله
 وكما كان كل كان واجبا فيجب ان نصب الامام واجبا عليه
 نعم اما الصغرى فلا وجوب وجوب التكليف في حق منافع

فيكون

فيكون لطفانية واما الكبرى فظاهر **الوجه الرابع** ان
 الحسن ع فيهم من من وجوبه لا من لطفه بحسب كل واحد
 ومنه ما ليس كل الامامة من الاول اجماعا لانها نصرت
 في الاموال والافضل والفرج في العالم فلا يحسن الاخذ
 من رده ملزمة لها كما كل علم الغيرة في المحضه وشرب مائه
 ونصب الامام حسن من اسس لطف يكون واجبا **النظر الثاني**
 في نقل مذهب الخصم وابطال ادعاء ان الناس انفقوا على ان الكا
 لا يصب الامام بنفس الصلاحية للامامة بل لابد من امر مفضل
 والالزام احد الامرين اما الذي عرضنا ذكره اشبه والصلابة
 لما في ذلك بعد قطعا او يكون امام من حالة واحدة وهو
 بجميع خلافه ثم انفق الامامة بعد ذلك على من هو المفضل
 شخص يانه امام طريقه كونه اماما وكذلك الامام اذا سبق
 على انسان بعينه على انه امام بعده ثم اخلافه لانه هل غير
 الوضع طريقا لهما ام لا فالتساؤل امامية لا طريقا لهما الا
 فالنص اما بقول النبي او الامام المعلوم امامه بالنص او
 بخلاف الخبر عليه وقال جماعة من المعتزلة والزيدية والشيعة
 والقبليه واصحاب الحديث الاختيار طريقا لنبوت الامامة كما
 وهو مذهب الاشاعرة والسلمانية وجميع اهل السنة والجماعة

وقال لا ينبغي من الصالحين والبرية الدعوة طريق الى شوقها
والدعوة هو ان يبين الظلمة من اهل الامامة وبار بالبرية
وبعض عن الذكر ويدعو الى اقامة فتنه يصيب بذلك اماما
عندهم **ثم** اختلف العالمون بالاختيار في شرا الاجماع
فذهب الاكثر الى خلافة الحسين فانه خوفه وارشاده انعقد
الامامة لو احدثوا لعدوان لم يجتمع عليه اهل الحل والعقد بل
بان ابا بكر تنديب لامضاء الاحكام الاسلاميه لولا ان
انتشار الاختيار الى علي بن الصبح في الانتظار فانه لم ينشأ
الاجماع في عهد الامامة ولم يثبت عليه معدود معدود
حاز ان الامامة تعقد بعقد واحد من اهل الحل والعقد مثل
ما قال اصحابنا ونقل عن اصحابه منع عقد الامامة لخص
طريقا الى العار فان اتفق عقد عاشرين بالامامة لخصين كانت
منزلة في جميع امراء من انبياء شمل والذوق عند عقدا لاما
لنخص في صفع واحد متصايق الخطوط والحال في زماننا مما
وان بعد لمد ذلك فقال ذلك محال وهو خارج عن القبح
واذا انعقدت الامامة لخص لم يجز خلع من غير حديث
اجماعا وان شق وخرج عن سب الامامة بفسطاطة من
غير ضلع ممكن وان لم يحكم بانحلاله فيمنع زعمه او اشاع

في

نفسه

ونعته بآراءه ممكن ما وجدناه الى التقدس سبيل كل ذلك من
الجهل والاعتناء وضلع الامام نفسه من غير سبب محتمل
مذهب الامامة الذي يدل على جفته واطاله مذهب الجاهل
لحم وجه الاول ان الامامة عندنا من جملة ما هو اعظم اركان
الدين وان الامانة لا يثبت بلوغا وعندنا انها ليست من
اركان الدين بل هي من فروع الدين لكنها من السائل الجليله
والمطلب العظيمة فكيف يجوز ان يشار مثل هذا الحكم الى اختيار
المكلف وامانة ولو كان ذلك تجاز بها هو بدون من
احكام الفروع **الوجه الثاني** ان الشارع نص على عدم الجبر فقال
الله تعالى وما كان لمومن ولا مومنة ان يظفوا له ولا امر
ان يكون لهم الجزم من امرهم فنقول اما ان يكون الله تعالى خفي
بقول الامامة ذلك يجوز ذلك الجزم باثباتها واما ان يكون خفي
بها فيكون كغيرها من احكام الشريعة التي نص الله عليها لاجلها
وهو المطلوب **الوجه الثالث** القول بالاختيار ونسب الامانة
بقول المكلفين مقدم بين يدي الله وسوله وقد نص الله تعالى
عن ذلك فقال عز من قائل يا ايها الذين امنوا لا تلهوا بين يدي
الله وسوله **الوجه الرابع** انه نعم في غاية الرحمة والشفقة
على عباده والرافة بهم فكيف يحمل القائل ان نصب النبي من عند

الحاجة اليه ورفيع القراح العظيم تركه اوسع استناده الى اختيار
الكلمين فان كل واحد منهم يختار لنفسه ذلك فيجرب ما يظن
للفساد وضاف للحكمة الاجمالية من ذلك **الوجه الخامس**
انه لم يرد بين جميع احكام الشريعة اجمالا وادونها حتى ان
تلك كعبات الاكل والشرب وما ينبغي اعتداله في دخول الخلاء
والخرج منه والعامة من الجليد والخبث فكيف يجرى مثل هذا
الاصل العظيم في جعل امره الى اختيار الكلفين مع عدم علمه بحدوث
وبقاء لانهم وناظرين احكام القول الذي حكى عن الجوع
بانته من جهة من استناده الامثال الى خضار ارضها وقدره
ولانه لا اختيار للعبادة افعال بل هو مجبور عليها فهو يوجب
لا يمكن من ترك فعله **الوجه السابع** القول بان استناد الاما
الى الاختيار مناضا للفرق من صفات الحكمة لان المصنوع
من نصب الامام امتثال للحق كدوامه وواجبه فلا انقياد
الى طاعته وسكون نازحه الفتن وازالة الهرج والمرج واطلاق
التغليب الفاضل واما في هذا الفرع فيجوز بكل المصنوع ولو كان
الناسب للامام غير الكلفين لانه لو استند اليهم لاختيار كل
من ميل طبعه اليه وفي ذلك مؤان من عظمة ورفيع هرج
مرج بين الناس يكون نصيب الامام من افضا للفرع من نصيبه

وهو **الوجه الثامن** وجوب طاعة الامام حكم عظيم من احكام
الدين فلو جاز استناده الى الكلفين لجاز استناده لجميع الاحكام
اليهم وذلك يستلزم الاستغناء عن جهة الانبياء لانهم انما
يعتقوا النصيب احكام فان كان اصلها مستغنيا عن النبي كان
غيره اول **الوجه التاسع** ما ان يستلزم في الاختيار اتفاق
الامة او لا والاول بط لعدوم اتفاقها على ما نقله الجويني في
الفاخر عبد الجبار اما في كونها باقية واحدة وهو غير
اربعين اربعة وسام مولى حذيفة واسيد بن حذيفة
سعد ولا بين المعلومين بالضرورة امتناع اتفاق الكل في
خط واحد على اختيار شخص واحد من المعلومين من
الخلق كلام شخص واحد وعرفه اجماع شرائط الامانة فيه
لانا تعلم بان عدم امكانية الكلفين وبيان مواضعهم ومثل
هؤلاء يمنع اتفاقهم على ذلك واما الثاني فاما ان يستلزم
فيهم عدم معين او كما في الاول باطل لعدم الدليل عليه
فانه لا عدم اولى من عدمه من المعلوم انه لو نقص
المشورة واحد لم يورث وجوب طاعة المصنوع كما
لو قلد لم يورث زيادة رتبة لو كان قول بعض المجتهدين
يجوز على انفسهم وعلى غيرهم بحيث يجرى بعد ذلك مخالفة

ويجب انما هو بل بل على ذلك فان العقل غير العلية
ولا يجد في القلق من النجاسة ما يهلك عليه والناظر انما يظن
لانه اذا لم يشهد العدو جاز ان يفسد شخص واحد امامه
على الخلق من بعضنا اختاره الجرحى وهذا جعل في البطالة
ولانه لو كان ذلك لكان ان يفسد انسان نفسه وامامه
الخلق وجوبه باعده لانه لو كان كذلك لوقع الفتن
تكثر الهجج والمهجج وقيام القراع وما اخرج الى المباحث
الاخبار عليه بيان الشريعة ان الغفوة لوجوب قبول قول
الواحد حتى القبر ثابت حتى نفسه لانه مسلم يشهد ان لا
نصر على من يستحق الرئاسة الامارة واخاره لذلك فوجبه
قوله كان حتى القبر لا يشهد تعيين الماخذ ولا العقوبة
بل هو كان العاقل على ان لا الفعل والعقوبة له محلا فبالا
وجبه نوع الاراء **الوجه العاشر** الامام يجب ان يكون معصوما
على ما يلزم فجب ان يثبت الثبوت بالنقل بالاخبار فحقا
العصمة عن الانحياز من الامور الباطنة المحضة التي لا يعلمها
الا الله ثم **الوجه الحادي عشر** يجب ان يكون افضل زمانه زمانا
ووعاؤه وعلما وسياسة فلو لم يثبت هذا باخبارنا لكان
من ان يكون باطنه كافر او فاسقا فيخفى علينا امره ونقدية

بسم الله

ويجب انما هو بين وبين من وفقد هذه الكالات واذا جعلنا
الشريعة كيف يصح ان يتا هذا الارباب ويستدلوا باخبارنا
الوجه الثاني عشر اهل الحل والعقد لا يكون الضروية امور
السلطين فكيف يصح من ان يملكوا غيرهم لا يقال كما يمكن
ان يملك وفي المرة الترويج بالعدو ولا يملك الاستماع
بها يمكن ذلك هيئتنا لا نقول منع او لا كون الولي يملك
الاستماع اذا لم يكن عزما سندا لكن الفرق ظاهر فان المراد
لما كانت ناصية للعقل جاهلة باحوال الرجال افقرت في
تلك بعضنا لا غير في نظري في شيق عليها بخارها الكفرون
غير بخار اهل الحل والعقد **الوجه الثالث عشر** القول بالاخبار
يقود الى الهجج والمهجج واثاره الفتن فيكون باطلا بيان الشريعة
ان الامام اذا توفي وتعدت ابله لم يكن اهل بعضها اولى
ان يختار الامام دون غيره فاذا ولورعين ولم يكن عقدا احد
او من الاختاري ذلك الى النصة لانها الحكم هيئتنا كالحكم
في ذلك الزمان اذا تزوجها من كفون ونصة لا نقول ابطال العقد
في المرة لا يورث في الفتن واثاره الفتن بخار من التراجع لانه
مع ابطالها الا لو لم يفسد بعض بعض المبادي بان يصح اهلها
الربيع العام دون بعض فبعض حال القراع مع الاجطال

كما استمر مع العقد في قوله **الرابعة** **الرابعة عشر** نفوذها
 الى الاخبار بعد ذلك القول والتنازع ووقع المخرج والمخرج
 الاله واثارة الضالين الناس فتلحق المذهب بها هو الاثر
 والاعتمادات لكل صاحب مذهب يختار اماما من اهل بيته
 وعقيدته ولا يمكن غيره من اجس من اهل بيته ان يختار الامام
 فالعقيدتين بينهما ما هو له او كذا الجبري والمخارج فغير هذا
 اختار كل واحد منهم اماما من اهل بيته فان علم الفرق الاخرى
 وذلك هو المخرج العظيم وقد كان في شقة الرسول بانه
 ورجحة ثلثا على عباد ما يريه ذلك مع انه نعم نص حكم كثير
 لا يبلغ بعضها بعض نفع الامامة فكيف يلقى من رتبة اسما
 ومن شقة رسول اهل الروايات وكسرها جميع بعضها في بعض
 وهذا صان لها به ثلثا ولا يرضى عاقل لنفسه من هذا الاقبال
 ان ذلك لا يقع الا نقول هذا جهل تام ولو لم يكن الاثر من على
 وهو غير المحبوب التي فقت بينهم وكذلك في زمن الحسن والحسين
 ثم عدم الوجوه في ما نحن لا نعلم عدمه في المستقبل وابقى عجز
 النجوى كاذبة منع استناد الامامة الى الاخبار **الرابعة**
 كان الامام لطف باختياره الناس معه اذ يري الصالح وبعده
 عن التراجع وكان في الشقة وجوب نصب كذلك كونه منصوبا

عليه

عليه معينا من عند الله تعالى فان الناس مع الامام المنصوص عليه
 من قبل الله تعالى واقر به الصالح وبعده عن المخرج والمخرج
 اذا كان تعيينه مستندا الى اخبار المكلفين ومفق ضال
 تعيين العامة فانه لا تضاد اعظم من ذلك ولا اختيار فاشد
 منه فيكون تعيينه من قبل الله تعالى واجبا كما وجب لصله
 لا يقر لان العلم بذلك لان المقضى المخرج الاختلاف في المذهب
 حاصل مع النص ايضا فيقع ان يحمل هذا الاختلاف صاحب المذهب
 على منازعة من مخالفة المذهب بكونه الذي يدعيه او يبالى
 على ما لا يدل معه مخالفة منافع كالمخرج يفعلون هذا في نصوص
 على انهم التي تضمن بها هذا صريح على ان الامامة ليس لغيره
 يقولون بهذا لان النصوص عندهم موجودة في كل زمان وان
 الجواز ظهر من عباد الامامة ثم لم يقع الفتن في الامانة
 كلها للنصوص ولم يقع الطاعة المنصوص عليه الاثر او فاشد
 بغيره وهو على من بعده لم يكن احد من الائمة من الطوايف
 منعوا وغلبوا من على الاخبار فقد سلم له الامر مدة مائة
 وعشرين ابوالحسن ايضا فقال لهما اقر بالحق المخرج والمخرج
 بان بعث الله نبيا معه معجزات ظاهرة للناس كافة بشارة النسا
 بالنص على الامام اوبان يقتضونهم على نصوص مجله منقولة

برهان محتمل مستفاد من ايمان محتمل فلا بد ان يقولوا بانهم
الاول افرط في ترك الحج ثم فعل الله نعم ذلك واما الرب
اخر فليكن في الحج بان جعل الله نعم من الاشياء بآية القوة و
ويجعلها في انصار الامام او يجعل بآية القوة في الاشياء ولا يثبت
ان الاول افرط في الحج ثم فعل الله نعم ذلك فتدبر الكلام
وتعقلها الحق وتعرفها للرب في التوابع هكذا اخترت شوق
امام الامامة الى الاختيار وتركه التمسك لا نقول انكار العلم برب
الناس الى الصلاح مع التصبر على الامام وبعد مع القبول
الى الاختيار انكاره وبيان مكان محضه فان كل عاقل
يخرج بذلك ويحكم به وانما حمل المنازع الضر على الامامة عليه
كان جاحدا لمكانه او معادلا في هذا الشك انكار الاختيار
من جهة انه في تعيين امام لا يقول بقاله ولا يذهب الى محضه
ولا ما عند الاول افرط فيكون اوليا الوجوب وانما عند مقتضى
من وجوب التصبر كانت شدة من الاختيار وانما عند
جماعة كثيرة للنصوص عليه وفوضوا امرهم الى غيره لم يكن ذلك
فادعوا في وجوب التفصيل لا يلزم من وجوب الشئ العمل به
على من وجبه عليه ولا فرق بين الامام والشيء في ذلك وكما لا يجب
عدم امتناع الكفار والشيء في البعثة كذا لا يجب ترك اتباع

الخالفين

الخالفين للنصوص عليه ترك النص ومعارضات اليه المحب بالية
اما الاول فلا ينافيها وادفعه عليه حيث وجب نصب الامام لكونه خطا
واما الثاني فلو ورد على جميع النكاح فان الناس لو ظفروا
معصومين كانوا الى الصلاح افرط ومع ذلك لا يجب فعله
ولكن من ذلك سقوط النكاح ايضا فمع عدمها يكون الناس الى
الصلاح افرط وهو بطلان ان المعطى انفس النكاح ومقتضى
ذلك الامامة **الوجوب الثاني** لو جاز ان تنزع الامامة بالاختيار
لما كان يثبت النبوة لاشراكها في جميع الصالحات المطلوبة منها
والثاني لا يخطأ فكذلك العلم لا يفرق بينهما ان النبي عليه
سنة الصالحات الشرعية فلا بد ان يثبت بقية طريق يؤمن عند
من جواز الخطاء والكمالات والتعبد وليس كل الامام لانه لا بد
لما يراه به الامارة والفضاء وغيرهم من سبلان في الدين فلا
يشع ان يثبت امامته بالاختيار لا نقول الامام ايضا ابرار
ايضا التعريف الشرع وحفظه وصيانة عن الغيبة والتبديل بعض
بذلك في غير من الامة ويجوز ان يامره وطاعته والقبول الى قوله
فلا بد ان يثبت امامته بطريق يؤمن عند من جواز الخطاء **القول**
الثاني عشر الصفات المشتركة في الامام خمسة لا يمكن الاكثار
عليها للبشر كالاسلام والعادلة والعفة والشفاعة وغيرها من

الكيفية التي قلنا كان نصيبها باختيار العامة فكان اما
 ان يشترط العلم بخصوصية التصويب باختياره وهو مكلف كما
 يقال او بشرط الظن وقد عرفت الشارع عن ابي عبد الله عليه السلام
 ان يقولوا ان الظن لا يقتضي من الحق شيئا ان ظن الاطهار
 وما نحن بمشبهين اجيبوا كثيرا ان الظن ان بعض الظن اشد
 ونظنوا باسمه الظنوا ومن ذلك من الاباء المذلة على الظن
 اتباع الظن فكيف يكون طريقا في اثبات مسئلة عليه السلام
 نعم الملوفا قال الشارع قد امر باتباع الظن في قول المتكلمين
 والمسائل الغريبة لا نقول العام اذا خص به بل يخرج عن ذلك
 فيما عمل النخبة من الوجوه **الوجه الثاني** لو ثبت الامانة بالاختيار
 لكان من بينها باختياره ان يطاعوا وينزلها باختياره كانه
 الامير والمناصب وانما يعمل الاختيارية انما لها طاعة لم يعمل
 به بغيرها لانه هذا كذا الامر فيها كالاكثره على الملة انه يملك
 توقيها ولا يملك نسخ العقد بعد التوقيع لا نقول الفرق
 ظاهر في الشارع جعل الازالة بهذا الكلام سببا في صاغير
 منوط بغير الولد ولا ينظر الملة بل الزوج بملك متولية الامانة
 فانها منوط باختيار العامة ليصلحهم على تقدير قبولها به
الوجه التاسع عشر لو كان لجماعة ان تولى امام كان الامام خليفة

طاعة

طاعة نفسها وليس لانها ان تختلف على نفسه كالغير ان يحكم
 لنفسه وهو يطل الاختيار لا يفرق هنا كان الامر في ذلك كحدوث
 حادثة للجنه فاذا الجنه وعمل فانه لا يكون ذلك حكما لنفسه
 او على نفسه بل يكون مكانه والرسول عليه السلام اختياره فكذلك
 الغثاؤون اذا اختاروا الامام لا نقول الفرق ظاهر فان
 حكم الله تعالى في العامة واحد فلهذا المكلف باختياره بواسطة الظن
 في الازالة التي نصيبها الله نعم وجعلها عامة عليه فانها لا بد ان يكون
 موصلة اليه لا تمنع تكليفه بالاطاعة ولا يجعل الله حكم تلك العامة
 منوطا باختيار المكلف بخلاف الامانة عندكم فانها موقوفة على
 اختيار العامة فلهذا ان ينجسوا امر الله **الوجه العاشر** لا يبر
 الامام اعظم الولايات فانما الرتبة هذه الولاية للعامة ولا يقال
 فكيف يملكون شيئا من القدر لاني المبدأ لولاية الامام هو الله
 فان الامام اذا مر من ان يولي امر فلهذا فانه يكون مضانا الى الامام
 مدقق من قدامه لا نقول اذا سلم ان الولاية من الله نعم ارفعنا
 على انكم لا توجبون الى ذلك بل يملكون الامر موقفا الى اختيار
 وليس انما يوجبها الله انما الرتبة فاختار من سنن الولاية
 ولا يخرج بذلك نصيب الامام على استناده **الوجه الحادي عشر**
والعصبة الامام خليفة الله نعم والرسول فان يثبت امامته

وغيره من ادواته

بالاختيار لما كان خليفة له الامام لم يستطاع ولا يجوز ان يكون
خليفة له لانه لو كان كذلك لكانت الامامة في كل من بعده من اهل البيت
لا يبق له خليفة بعد اختيارهم على ما بقا لا نقول كيف يكون
خليفة الله ورسوله بل جعله مقوصا الى اختيارنا ولو كان
بسبب ذلك خليفة الله لكان ان يعينه الله بها جعل الاحكام مستندة
الى اختيارنا ولو يكون بسبب ذلك مستندة اليه نعم وهو في فعلنا
الوجه الثاني وكيف يجوز من النبي ان يقوض اعظم
الامور الى غيره وهو تولية الامام مع علمه بانه هذا الامر ان
اعظم المراتب هو النبوة والامام نائب عنه وما ذكره حكيم وروا
كولا يؤول الى انه لا ينفك فكيف يهل ذلك وهذا يطل
العقد بالاختيار ويجيب ان العرف لا يوجب ان تكون المصلحة
شرعا ان يقوض عليه اختيار الامامة الى غيره لا نقول اننا
المصلحة في ذلك بل ثبوت مفاسد كثيرة ولو جاز ذلك جاز ان
يعلم الله نعم ان يكون المصلحة ان يقوض الى الكافرين نعم
الابناء **الوجه الثالث** وكيف لا يجب هذا الوصية في
كتابة وصية عليهما رسول الله صلى الله عليه وآله من قبل
بغير وصية ما ثبت من الجاهلية فكيف يلقون نصيب النبي الى
ولذلك الواجب الجمع على وجوب المنصوص عليها بالقرآن

والمؤمن من الاخبار وكيف يوجب على الامام وعليه حكمنا ثم ذكر
من غير نسخ ولا ابطال ولو نسب الحكم لغيره لوجب وما عظم
من ذلك واذا امتنع منه ترك الوصية بطل العلم بالاختيار
لا يقال انما ندخل الوصية لمن كان عليه دين او وصاية الغير
ان كان له طفل في المجرى وهذا المجرى فما الامور الدينية فلم
يرد الشرح بالوصية فيها اصلا لا نقول الوصية في الدين
اعظم من الوصية في امور الدين بغيره بالخصوص من الحج الذي
هو صدقة الحج وصنع الدين وصلة الرشد اليه والدال عليه
وقد جسد الله نعم احواله في الامم فقال نعم ان انت الانتم في
اعلى المناصب ارضعنا ما نأكل فكيف كان بهله ويحمله منوطا من
بالاعب ومن يوصله الى غير مستحق وكيف يمنع ندي الوصية
في الامور الدينية وذكر الله في كتابة وصية ابراهيم عليه السلام
يعقوب وكيف يجوز ان يختار الوصية في امور الدنيا ولا يختار
امور الدين من هو مولى له ومن هو موصى لاهلها ولا ريب
فيها **الوجه الرابع** وكيف لو كان لجماعة الامم او لبعضها
ان يختاروا الامام الوصية بل كانوا يعلمون ان الامام لم يعرّفوا
بالاختيار علم الامام وفضله لاختاروا ولو كانوا يعلمونه
لكانوا بالامامة اولى منه ولو لم يكن لهم ان يختاروا ولو لم يكن لهم

ان يختاروا انفسهم وهذا بطل الاستدلال فيجب ان يكون المراد
 اعلم من غير حق يعلم افضل على دليل المرجح اي بافضل من المرجح
 فان تعلم بحال من حيث فضل الفقه على علمه فيسبب في الفقه
 نقول مسلم ان المرجح يعلم ان المرجح افضل منه اما ان يعلم
 انه افضل من غيره مما يقع في **الوجه الخامس** في **التميز**
 لوجوب نصب الرئيس على الخلق فاما ان يشترط العلم بالخطا
 الظلم والفساد في الاول هو القول بالصفة ولا يعلمها
 الا الله ثم والثاني بشرط من يجوز الفسوق في نفسه
 اكثر من غيره **الوجه الثاني** في **التميز** لوجوب علم الناس
 بنصب الرئيس وطاعته لدفع الفساد والمضار لوجوبه في المشا
 فاستغنى بذلك عن نصب الرئيس فيسقط وجوبه وهو خلاف
 المقدم وهذا البناء على الامامة القائلين بوجوب نصب الرئيس
 على الله ثم لا يلحق الوجه لا يفي انما لا يتحقق عن الفساد لا انقول
 فلا يلزم من الرضا لا يقال انما لم يطلعوا الرضا في قبل
 انفسهم او يوافقوا نقول وانما لم يتركوا الفساد في قبل
 انفسهم او يوافقوا لا يشهد في وجوب ترك الفساد لكن
 كل زمان لا يتناول من صلحا بكم هو من جملة مطلوبين
 والفساد عند نصب الرئيس اقل منه عند عدمه فمن يتركه

الفساد

الفساد لزم تركه بنفسه وان يتوصل اليه غيره باقامة الرئيس وان
 يصير بنفسه ورايه وما لا نقول الصلحا لا نقول انهم
 في تعيين الرئيس فقد يختلف وقد يطلب كل واحد منهم
 المنصب لنفسه او لمن له به عناية فيقع الهرج والمرج ولا يلحق
 لا يباعدون الصلحا وقد لا يشاؤون امر ذلك الرئيس فيكسر
 الفساد وانما تدفع مائة الفساد على قول الامامية بان الرئيس
 منصوب من قبل الله ثم ولا الصلحا اذا تكفى من نصب الرئيس
 فتكفى من دفع الفساد من الجمال وانما يجوز ان هذا يجوز عن
 ذلك بان علم وجوب نصب الرئيس وهو بط **الوجه الثالث**
والتميز لوانتفى بخير ترك الواجب بوجوب نصب
 الامام على الكفاية من السلسل واللام بطا لم يزم مثله
 بيان الشرطية ان المنفعة لوجوب نصب الرئيس واجب يجوز
 منهم الاحلال به وكان عليهم شي اخر لصدهم عن الاحلال لهذا
 الواجب كالوجوب عليهم في يجوز دفع الفساد بنصب الرئيس
 لوجوب المنفعة فيجوز له على قول الامامية وهو انه اذا وجب على
 المكلفين ترك الفساد وجاز منهم الاحلال به وجب على الله
 اقامة اللطف بنصب الرئيس والله تعالى بيّن منه الاحلال
 بالواجب فان دفعه عن السلسل لا يفي المكلف من منع فان

الرئيس

فان يجوز ان يكون الواجب من كل واحد من الامة لا يستلزم وجوب
نصيب من ليس له كون هذا الواجب لا يمكن ان يكون نصيبا على كل
الامة على سبيل الاجتماع ومجموع الامة من حيث هو مجموع معصوم
لاننا نقول ان الاجتماع على الامة على الخطا او اما ان الرتبة فيها
الصواب يجوز ان يرتكب الاثر الخطا وقول البعض في نصيب الامام
ليس بجبر لا يحتاج الى الجمع من غير مرجح ولا تكفي في الامور من جملة
من فعل الجبر وانما يحصل باختلاف البعض لا يتم اجتماع
الامة على الخطا ولا حقيقة الامام المذكور **الوقت الثاني في التمسك**
لوجوب نصيب الرتبة على الرتبة لا على العدد لان اعداد الامرين
اما الاختلاف بالواجب وتوحيج المخرج والمخرج والمالك في نصيبه
بالكل مما عاقل تقدم مثله بيان الشبهة ان البلاد متعددة
والمساكن متباينة في كل بلد وصنع عجيب ان يكون لهم رتب
وبلغ من دفع المخرج والمخرج واثار الفقه وانتشار الشك
بين الرتبة ان كل رتبة يطلب لرباسه العامة وفي ذلك
من الفساد اضعا ف ما يحصل من نصيبه او يوجب بعض
البلاد وبلوغ الجميع بل مرجح او لا يوجب على كل واحد من بطون
وجوب نصيب الرتبة على الرتبة ويجوز على كل بلد لا يتفاوت
بلان الاختلاف بالواجب **الوقت التاسع في احوال الاجماع**

على ان قوله كما السارق والسارقة فانقطعوا ايدهما الزانية
والزاني فاجلدهما كل واحد منهما مائة جلدة وغيرهما من الايات
مطلقة غير معينة واذا ثبت هذا فنقول الخطاب ما ان يكون
الامة او لك منها اول بط للاجماع على ان الحدود لا يؤولها
الا الامام او من اذن له الامام كما نقله الخوارزمي في حق
الناسي واذا كان خطابا للامام وجب ان يكون منصوبا
من قبل الله تعالى لا من غيره ومن وجوب الخطاب لا يجوز
ان يكون منصوبا من قبل الامة ولا لكان الامر هو فورا
على ان نصيب الامة اماما او بغير ذلك النصيب للامة لا يفي
انما يطلق بالتوصل الى قطع السارق والسارقة والشك
اليه اما ان يكون لقول من يصلح للامة لها ويعقد من
العقدان يصلح للامة فيلزم من جهة الامة على من يصلح
للامة لقطع السارق مع مقدمته وهو قبوله للامة
ولزم على من يمكنه العقد لقطع بان تعقد الامانة لمن
يصلح لها فيقطع الامام لان الامر المطلق يقتضي وجوب
مقدمته والامة والامة على وجوب نصيب الامة على الرتبة
لاننا نقول الامة ليست بذاتها على القطع وبالبيع على العقد
واذا ثبت الامر بالقطع على تقديم امام معصوم من قبله تعالى

ولا يجوز ذلك بفعل الربا الذي على التوصل الى القطع لانه انما هو
الكلام عن حقيقة من يتردد في حلاله عليه وان الامر
الطائفي انما يقتضي وجوب مفسدات الفعل على من يجب عليه ذلك
الفعل فاما وجوب الفعل على المكلف وجوب مفسداته
على غيره فغير صحيح من بعد الامانة لمن يصلح له غيره من قبل
الامانة فان وجوبه على الغير وبعده الامانة لا يجب عليه
القطع بل على من قبله او فلا شك ان الواجبين البصر في هذه
الاية على وجوب نصيب الامة على الرعية بان قوله نعم فاضطعوا
مشترط بين التوصل الى القطع وبين مباشر القطع فانه يقال
قطع الامر السارق اذا لم يقطع قطع الحد اذا السارق
اذا مباشر القطع وليس المراد المباشر لان ظاهرها عام متسا
للكل وليس يمكن للكل مباشرة القطع ولو امكنه لم يكن الموالي
ذلك للاجماع على انه ليس للثمة ان يامر بالحد بالقطع من
ان يتولى ذلك الامر الامام فانفت المار بها التوصل الى القطع
واذا كان كذلك والامة تدعى جملة من يصلح للامانة ومن
يكثر العقلة فانهم الكل التوصل اليه بمقاماته وليس الا القليل
والعقل والحجاب من وجهين الاول ان الامر بالقطع لا بالتوصل
اليه وقد تقدم ذلك فيما مر فانه الثاني انه يصح في الامام ان

بعد

يقال ان قطع السارق وبغيره عرفانه امر بالقطع كما يقام حقيقة
في الحد اذا مباشر جميع ان يكون حقيقة في هذه حق الامام عرفا
من حق الحد لغة اما العاقلون للامانة فلا يقال انما هو
السارق بمعنى انهم عقده وعقد الامانة لمن امر بقطع السارق
بعد ذلك في اللغة وان حصل عجزا كان بعيدا في الغاية واللفظ
لا يصلح على عجز البعده الغاية مع وجوب الحقيقة واقول
لفظ القطع حقيقة في المباشر وقد يطلق على السبب عجزا
للسببية والاسباب متفاوتة القرب والبعده ومنه
العموم والخصوص متفاوتة كذلك المجاز في الاقضية
والامر بالقطع بعض الاسباب وليس علمه بامانة العقلة
سبب بعيد تمام مع وجوب الحقيقة والقرب وامكانها في
السبب البعيد العام فانه يكاد ان يكون من الاسباب الانقضاء
فلا يجوز حمل اللفظ عليه واعلم ان الثابتين بوجوب عقده
على الامة لا على الله نعم ذكرنا اشياء الاول ما ذكرناه في
التعجب والتعجب العقلي على استحضار الجواب عن الله
الثانية ان كون الامام منصوبا بمنكها لطف فعند عدم
منكها لا يحصل اللطف فاعلم الله تعالى انك كان النصيب له
لا يتم اللطف عنها فلا يجب عليه التمسك بذلك الامام اما ان

يكون معصوماً ولا يكون معصوماً القول بالعصية منقطع على ما
 وهو المعصوم ليس يلحق بالامامة لو وجب وجود امام
 معصوم لكونه موقراً بعد الوحيان يكون قوله ورد
 الفرق والفرق في الحكم بالامر معصومين لان ذلك لا يند
 ثقب ما بعد الخامسة ان ما من زمان الا يتصور خلق
 عن الكاين الشرعية بالانفاق في القول يجوز خلق الزمان
 عن وجوب نصب الامام لا قبل الطاعة ان يكون اول هذه
 النسبة هي معتقد وتكون له عليه ما هو واجب ضمنية
 اما الاولى فله بناء على علم الكلام ثبوت العقب والتفسير
 العقليين وكيف لا يكون ذلك ولا يتم شيعه من الشرايع ولا
 مله من الملل لا بعد صديق المدة الاولى ان الله تعالى خلق
 المجر على الانبياء الصديق المدة الثانية ان كل من صدق
 ان يكون صادقا لغيره صدق الكاذب منه ثم واستفاد الصديق
 الصريح منه ثم وشى من الانبياء عليهم السلام المدة الاولى
 تعيل احواله ثم يبرر الامور اما الثانية فلان فخر الحسن والقبح
 العقليين يستلزم يجوز اظهار المجر منه على الكاذب ولا ان
 نفى وجوبه على الله ثم يستلزم جواز اقامة العاصي على عصيته
 وعقله الطبع على طاعته وادخال الانبياء النار ومغال القراء

جز

الحق ما بعد العقل منها المصدر من ادنى فكيف اذا صدر من
 حكيم سبحانه وتعالى ما يصقون واما الثانية فهي واجبة لوجوب
 الاول ان الامام المطلق حال عيبه وظهوره اما عند
 ظهوره فكامر اما عند عيبه فلا يجوز المكلف ظهوره
 كل لحظة فمنع من الامام على المعاصي وذلك يكون لظفا
 لا يورثه من الامام ان كان شرطاً في كونه لظفا في كونه لظف
 على استقامته فعله وتكليفه والافلا لظف لا تفعل ان تعرفه
 لا يمتنع في كونه لظفا ولا نسلم انه يجب عليه نعم يمكنه ان الله
 انما يجهل في العبادات التكليف وعلق الله نعم الامور لا ما يتجلى
 التكليف واما المدة الامام يحصل فيتم بامور منها خلق الامام
 وتكليفه بالقدرة والعلوم والنص عليه باسمه ونسبه وهذا يجب
 على الامام وقد فعله ومنها القدرة والذبيعة وامثال ذلك
 فيقول قوله وهذا يجب على الرعية **الثاني** ان المطلق ضرب
 الى الطاعة ويصدق عن العصية والفقر الاجبار عليه بالبطيخ
 لا يمتنع التكليف ونصب الامام والنص عليه وامرهم بطاعة
 من الامم وفقرهم على طاعته من قبل الثاني لانه من الواجب
 فلو جاز الفهر عليه لجاز على باقي الواجبات وكان طاعة الامام
 هي عبارة عن امثال اول امر الله ثم وفوا به في الفهر على العا

على ما ذكره في هذا الموضع من الامور التي ذكرها في هذا الموضع

فخر على الانسان **الثالث** الامام هو الامر بما امر الله تعالى
 والنهي عما نهى الله تعالى من غير ان يجر الفهم على طاعة لاجاز الفهم على الانبياء
 بما امر الله تعالى به والامتناع عما نهى الله تعالى عنه من غير واسطة الامام ولما
 الثالث ذلك الامام يجب ان يكون معصوما لان الامام لو اجاز
 ان يجازي بالواجبات او يفعل المباحات لامتنع ان يكون نصيبه
 لطفه ولا يزم ان يكون داخل فيها هو خارج عنها اي يكون من
 الخارجين الى نصيبه يجوز العصية عليه ومن غير الخارجين اليه
 لكنه هو امام الله والحاج اليه غير الحاج لا قضاء الاشارة
 ثمانية الصنفين وسيندر بيانها بعد ان شاء الله تعالى **واما**
 الرابع فهو ضعف من وجهين الاول ان الواجب عليه
 ما يقضي القريب والتبعيد فهو غير وارد عليها فثبت ان
 المكلف اذا استوثق نسبته الى ما يراه الحكم منه والامام لا
 يدرى فوجب على الحكم ان يفرق الى ما يراه ويقتد بما لا يراه
 حتى يحصل جميع احد الطرفين المتساويين على الاخر الذي
 لا يتم الوضوح الاية اما اذا كان ما يراه اقرب فالجميع مستحق
 وموجب الوجوب وهو المتساوي لما عني عن الوضوح في كل ذلك
 يجب عليه التاثير في كل زمان وجود معصوم ولا يخل
 وجوب شئ من كل منهما بقوم مقام الاخر دفعة واحدة اما الثاني

فلا نالنا بوجوب الامام على تقدير التكليف فلهما وجوبهما ولا
 واقع للنفوت والفساد به بنظام النوع فلهما الشبه او من
 من بين المتكبرين **الحال الاول** في وجوب عصمة الامامة
 وهو ما يمنع المكلف من العصية متمكنا منها ولا يمنع منها
 عدمها اختلف الناس في ذلك فذهب الامامية والاشاعرية
 الى تنافي الباقيين **لما يوجب** الاول لو كان غير معصوم لكان
 محتاجا اما الى نفسه او الى امام اخر فيقدر او يفسد او يفسد
 بخلاف ذلك لوجود العلة الموجبة اليه لا يقال المعصوم
 لا يخلو اما ان يقدر على العصية او لا يقدر فان قدر فلا يخلو
 اما ان يكون في وجهه مانع ولا يمكن ان يكون في وجهه كسائر المكلفين
 في العصية من غير امتياز وان لم يكن فقدرته على الاكبر وتوحيده
 لا تكون فقدرته وان لم يقدر فهو مجبور وليس ذلك بشرط
 له وايضا اذا جاز ان يمنع وقوع العصية من شخص من المكلفين
 بفعل الله لا يمتنع ذلك قدرته وتمكنه من الطرفين في الواجب
 ان يجعل المكلفين كذلك وانما كان الفرق بين وجودهم والوجود
 اليهم دون وقوع العصية وعفا بهم عليها وايضا فلم لا يجوز
 ان يكون الامانة والاحتياج الى النصية او القرآن وينقطع
 التسلسل لا يوجب عن الاول بانه يقدر عليها ولكن لا يمنع

مقدومه من بعد ما هو من رايها كانه قول في امتناع وهو
القبائح من الحكم ثم وكما نقول في عصية الانبياء عهنا القدر
علمه لا يمكن وهو لا عبرة بشي غير ذلك لا يستدل اما يستدل
القدرة على ما لا يمكن وهو من ذاته **وعنه** الثاني اننا نقول
ان الحكم قد جعل خصا او هذا بقوله معصوم من غير الخطا
منه لذلك كانه قول كل من يفتي الاطراف الخاصة التي هي
بكبسه فهو تعالى بخصه بها من الامام يجب ان يكون من تلك
الاطراف فالكفون باسمهم لو لم يفتوا بكبهم تلك الاطراف
لكان قولهم معصومين فظهر ان القول بعدم عصمتهم جميعا راجع
علمه لا عليه **وعنه** الثالث ان نسبة غير المعصومين الى
النبي و القرآن نسبة واحدة فلو جاز ان يكون النبي الذي هو
في زمان سابق او القران من قبل المكاتب مع جواز خطا عنه
الامام لجاز في الجميع مثل ذلك مع الاجابة ايضا بجماع الاما
وقد سبق فساد الاثام فظهر فساد المانوم الثاني لما ثبت
وجوب نصب الامام على الله ثم بالحق في قوله فقل انا
نعم من ووه ان الحاكم اذا نصب وعنه من يعرفه انه
لا يقوم بمصالحهم ولا يرحمهم ما لا يجله امتناجوا الى من يفتي
من قبله فينبغي القول من ذلك النصب تنفر عنه

بالمعصوم من الله ثم داخل في هذا الحكم فدلنا اننا نصب
المعصوم وكل امام بنصب الله فهو معصوم لا يفتي ولا يجوز
ان يكون خونا لمام من الغرض سببا موجب امتناع اقله
على الخطا سائنا لكن ينقض ما ذكره من باننا اننا كان
في المشرق والامام في المغرب فانه غير معصوم ولا يخاف طو
سائنا لكن الامامة عبارة عن مجموع امرين احدهما شرف
وهو نفوذ حكمه على غيره والثاني سلب وهو انتفاء نفوذ
حكم الغير عليه فلو انقضت الامامة الى العصمة لكان ذلك
اما الاول او الثاني او المجموع والكل يد باننا المذكور
ثاني لاننا نعلم احد عليه عهد الامام والامام في تلك الحال
لا يفتي مكره ايضا لانه يستدعي علم الامام بالنصب فدرده
على الامتناع وهو نافذ الحكم على غيره وقد يخفق فيه كل
من الوصية مع ان العصمة غير معتبرة فيه فبطل استراطة
العصمة الامام لا ناخبة عن الاول بان من عرفنا نقول شد
علم بالغير ودره غير الامم عن علم احوالهم فكيف بالغير
الطلق **وعنه** الثاني اننا نعلم من الغرض في مستقبل الوقت
وذلك الخطا بخلق الامام **سواء** فليكن خونا لمام
من عرفنا لاخرة لطفه الرجاء لمام بشار كرس في الخوف

فلما لم يكن ذلك معناه لم يمتنع من الامام بذلك لولا ان معناه الثاني
 الدنيا اكثر من غير ما من فعل العامة ومنه المعصية من الاخرين
 الثالث منع المعصية وايضا فلم يجوز ان يكون الفرقان انما
 حاكم على المسلمين فوجب عصمة بخلاف ذلك باقية فلم لا تكون
 العصمة لاجل عدم حكم من غير علم بخلاف الثاني من الامام بحكم
 عليه في تلك الحال او فيما بعد الثاني لان الامام حافظ للشرع
 فيكون معصوما اما الصغرى فالتحفظ له ليس هو
 لوقوع التراجع فيه وعدم احاطة جميع الاحكام وليس هو
 للوجهين السابقين ولا نقل المسلمين على انها ليست
 للشرع ولا انها مناهضة للحواشي من مناهضة وليس هو الا
 لجواز الخطاء عليهم اذا خالفوا عن الامام لان كل واحد يجوز كذبه
 فالجوع ليس كذلك وان الاجماع انما يحصل في قليل من المسائل
 ولان الاجماع انما يثبت كونه حجة انما يثبت كونه الفعلة
 معصومين وانما يثبت ذلك بالسمع لا بالاعتناء بالعلم
 لكان اجماع النصارى وحجة والسمع بطريق اليه الفسخ
 النفس في كثير من معرفة علم الناس والمخصص لا طريق
 الى ذلك سوى النقل وانما يتم هذا اذا علمنا ان الامام
 لا يخل بغير الشرايع وانما يكون كذلك لو عرفنا كونهم معصومين

وهذا مظهر وليس هو الخامس لانه ليس بحجة في نفسه لا فائدة
 العلم الضعيف ولا فائدة من اصل منصوص عليه فلا يكون
 بانفراد حافظ ولا ان احد لم يقل بذلك وليس هو البراءة
 الاصلية والاما وجب عصمة الانبياء بل كان يكفي العقل
 وذلك بطور ليس هو المجموع لان الكتاب والسنة وضع الشريعة
 فيها وفي معناه فانما يجوز ان يكون المجموع حافظا لانها
 من جملة ذلك المجموع وهما فاشتمل على بعض الشرع واذا
 كان كل واحد من المجموع قد تضمن بعض الشرع وبطل كونه
 مثبلا على ما تضمنه ذلك البعض الذي تضمنه ذلك التمر
 من جملة الشرع فقد صار بعض الشرع غير محفوظ فلا يكون
 المجموع محفوظا فلم يبق الا الامام الذي هو بعض الامام
 المعصوم لانه لو لم يكن معصوما لظفر اليه الزيادة وكفها
 فلا يكون محفوظا الرابع اذا صدر عنه الذنب فماذا ان
 يتبع وهو موقوف قطعاً ولا يمكن ذنباً بقوله نعم ولا نعوذ
 على الاثم والعقوبان وانما ان لا يتبع فلا يكون معصوماً فلا
 يكون منه فائدة الخامسة ان كان نصب الامام واجبا على الله
 استحالة صدور الذنب منه لكن المقدم حتى قالنا لانه
 بيان الشبهة انه لو صدر عنه الذنب لجوزنا الخطاء في جميع

الاحكام التي ياربها وذلك مقصده عظيم والله ثم حكم لا يجوز
 عليه مقصده السادس قوله لا يقال عمد على الظالمين اشار
 بذلك الى عمد الامانة والافاضة في ظاهر الاشاع الانسان مثله
 بالطبع لا يمكن ان يعيش منفردا لا تقار في بقائه الى ما على
 ويلبس من سكن لا يمكن ان يتغلبا بنفسه بل يقتصر الى مساعد
 غيره بحيث يفرج كل منهم لما يحتاج اليه صاحبه حتى يتم نظام
 النوع ولما كان الاجتماع في غلبة القالب والتناوب فان
 كل واحد من الاجتماع يحتاج الى ما لا بد منه فذو القوة
 الشهوية الى اخذه وفقره عليه وتغلبه في قوة وذلك الى وقوع
 الهرج والمرج وانارة الفتن فالتدبير من نصب امام معصوم
 يستدبرهم عن الظلم والعدوى وينبذهم عن التقلب في الشهوة فيص
 للمطلوب من الظالم ويوصل الحق الى مقصده لا يجوز عليه
 الخطا ولا الشهوة ولا المعصية والالهيتم النظام به الثاني
 الله تعالى قادر على نصب الامام المعصوم والحاجه للعالم
 واجبة اليه لا مقصده فيه والكل ظاهر فيجب نصبه الثالث
 كل مقصده نقص يوجب اجتماع موضوعه الى الكمال ونقصها
 الغيرة فما يوجب الاجتماع الى غير موصوف تلك الصفة
 لعدم العصبية او عيب الاجتماع الى غير موصوف بها الموصوف

بها اذا الموصوف بها شارك في الاجتماع وغير الموصوف بعد
 العصبية هو موصوف بالعصبية الرابع يجوز الخطا هو امكان
 فاما وجوب الاجتماع الى علة في عدمه كانت ولعية العدم اذ
 جميع المكاتب تشترك في الامكان فتشترك في الاجتماع الى
 علة خارجة عن الخارج عن كل الممكن لا يكون مكافؤا لوجوب
 الخطا هو المعصوم الخامس لو كان الامام غير معصوم
 لزم تخلف المعلوم عن علته الثانية لكن الثاني بطا فلهذا
 بيان الملازمة ان يجوز الخطا على المكلف وجوبا بوجوب
 مؤسسا والامام لا يكون مؤسسا لامام ولا لكان امامه هو
 الامام من غير اجتماع اليه السادس ان يجب من اجتماعه بل
 اللغو والاجتماع والعقل واما اللغو فلان الامام عبارة
 عن شخص يؤتم به او يفتدى به كما ان اسم الرقعة لما يرد
 به والخاف لما يفتدى به واما الاجتماع فانه لا خلاف انه
 يجب على كل واحد من الناس قول حكم الامام واتباعه في جميع
 الاحكام وفي جميع سياسته واما العقل فانه يجب اتباع
 الامام قطعا وقول حكمه واما ان يكون له قول في الامور
 ولعله ذلك بالضرورة او لا القول ولا الدليل ولا عليه
 لاجاز ان يقر انه لا القول ولا الدليل ولا عليه ولا جاز ان

بقى الدليل ذلك عليه لوجوب اتباعه على من لا يجد ولا يخفق عليه
 دليل لا فائدة في توطئه فقيهين ان يكون لغيره
 قوله فلو كان عليه الخطأ فينبغي ان يقاتل على الخطأ اما ان يبق
 يوجب اتباعه والامر من الله نعم بالاعتقاد او لا يبق ذلك
 فان كان الاول لازم كونه قاطعاً بالخطأ وهو محال وان كان
 الثاني فقد خرج الامام في ذلك الحالة عن كونه اماماً فان
 من خلو ذلك الزمان عن الامام وهو حال الثالث عشر اننا
 نعلم بالضرورة بعض النبي في تكليف الناس في كل عصر
 باتباع ما جاء به من الشرائع وذلك هو خوفه على نظامه
 من بعده والناظر ان ما ان يكون معصوما او غير معصوم
 الثاني بطول الاما حصل العلم بفعليه بما قبله ولا الاعتدال
 على قوله فينبغي فائدة التكليف فمقتضى الاول والمعصوم
 اما الامام او الاتباع اجمعون عليه او اهل النوازل فما اختلفوا
 لا يخفى في القول بمعصوم خارج عن هذه الثلاثة فلو لا ذلك
 به ولا يجوز ان يكون مستند علم من بعد النبي بشريعته
 انقطاع الاجماع عن الائمة عليه فان عصمة الائمة من الخطأ
 انما يعرف بالتصريح الولد على لسان الرسول في الكتاب
 او السنة وكل نفس يدل على كون الاجماع حجة فلا بد من

كونه منقولاً عن الرسول وانه لا مانع له ولا معارض له
 ايضا يتوقف على صدق الناقل وصدقه اما ان يكون
 معاوليا بالاجماع او غير فان كان بالاجماع او غير فان
 كان بالاجماع لم يدرى من حيث انما تعرف صدق الخبر
 الدال على صحة عصمة اهل الاجماع الا بالاجماع وعصمة اهل
 الاجماع لا تعرف الا بعد معرفة صدق ذلك الخبر لان الاجماع
 انما هو حجة باثباته على قول المعصوم لا بولاه كان حوز
 الكتب لان الكل واحد لازم الجزل للملك فينبغي اننا
 في الأصول ضعف مدعاهم على كون الاجماع حجة لان المسألة
 الاجماعية دليلية في الغاية ولا يمكن ان ينجيه على الغيب
 وان كان بغير الاجماع فاما بالنوازل او بغير الاجاز ان يكون
 ذلك بالنوازل فان غاية النوازل معرفة كون ذلك الخبر منقولاً
 عن النبي وليس فيه ما يدل على انه ليس بمسحوق ولا معارف
 فلا يبعد كون الاجماع حجة علم على الامام وهو الخطأ
 ويقتضي كون النوازل مصداقاً للمكان ولا يولد من عند
 النبي في الظاهر من الائمة لو فوجها الى يوم خمس مرات على
 رؤس الاشهاد ولم يثبت بالنوازل فصولها او فروع الخطأ
 فيها الرابع عشر ان لو لم يكن الامام معصوما فينبغي وقوعه

في المعصية اما ان يجب الانكار عليه ولا يجوز ان يصيبه الكفار
 عليه لزم القدوم من جهة توفيق ائمة جارا الامام علي بن ابي طالب
 وزجر الرعية على زجر الامام ولو وقع الحج المحذور منه
 وان لم يصيب الانكار عليه فهو منتهى قوله من راي منك
 فليكره ولو جوب انكار المنكر بالاجماع الخامس عشر اختلف
 الامة في مسائل ليست كتاب الله نعم ولا السنة المتواترة
 ولا اجماع عليها والقباس ليس بمجربا بين في الاصول
 واخبار الاحاد لا تصلح لاقادته الشرعية لقوله نعم ان الحق
 لا يفتقر الى حق سائر بل يبين معصوم يعرف الحق والباطل
 وذلك هو الامام الثاني عشر ان القرآن انما نزل لهدم
 ويعمل به وهو مشتمل على القاطنة ترك مجمل لا يعرف
 مدلولها من نفسها وابان متعارضة وابان متشابهة
 وتلوه في الاختلاف فيها بين المفسرين ولا سبيل للمعرفة
 الحق بها بقول غير المعصوم ان ليس قول احد غير معصوم
 اول من الاخر فلا يكون المعرف لذلك معصوما وهو الامام
 السابع عشر الله نعم هو الناسب للامام ومن يعلم فساد
 منصوصه لا يصيبه لانه في حق الله نعم لا يفعل القبيح
 فلا بد ان يكون الامام معصوما الثاني عشر قوله تعالى

حجة

اطعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وكل من امر الله
 بطاعة فهو معصوم ولا سلطان لغيره في طاعة غير المعصوم
 مطلقا لانه في حق عفاك التاسع عشر الامام لو لم يكن معصوما
 لكان اما ان يكون عاميا او مجتهدا والاول محال و
 الا لو يجب على المجتهد طاعة وتسقط عنه عن القلوب
 ويستحيل من الله نعم الامر بطاعة العايبين ولا يجب بقا
 على العايب طاعة لعدم الاولوية والثانية في ولايته
 على المجتهدين غير انما عدم الاولوية ونحو العايبين
 قوله في غير من المجتهدين فليهم في فائدة في نصب العشرة
 قوله نعم هذا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم
 غير المغضوب عليهم ولا الضالين والمغضوب عليهم ضال
 فلا يسئل الا ناع طريقه فطعا فنعين ان يكون هاهنا معصوم
 والحادية انما هي بالعلم بطريقهم لا بالظن وهو نقل وانما
 له ايضا معصوم والاجماع والتواتر غير متحقق اذا السوء
 انما هو اتباعهم في جميع الاحكام والاجماع والتواتر لا يثبت
 ذلك فليس الا الامام فانه اذا كان قوله نعم انعمت عليهم
 غير المغضوب عليهم ولا الضالين اشارة الى الانبياء
 التي طريقهم بطريق علي فاما هو عن المعصوم في كل زمان

وغير المعصوم

ان لا يخفى هذا الدعا بغير يوم ودين فلو كان اشار الى شيئا
 فاعطوا به ايضا حاصل فان العشر قوله ثم ان عبادي الذين
 عليهم سلطان الامر يهلك من العباد هذه نكرة متقدمة
 ولك سندا فلو ان من ذلك نفي كل سلطان للشيطان عاوض
 خاصة في جميع الاوقات اذ كل من صد ومنه ذنبه ومنه ما
 للسلطان عليه سلطانة الجلالة وهو بانة قوله ليس لك علم
 وبذلك هذا على عصية يوم من ابتداء وجودهم الى آخرهم من الضميمة
 والكبار عدل وهو وانما ذلك كل من الشئ ذلك اثبت عصية
 الامام انه قبل احد عصية الانبياء من اولهم الى آخرهم
 من جميع الصفات والكان هو واعدوا ذلك الاقوال عصية
 الامام كذلك ومن نوع عصية الامام لم يقل ذلك فلو لم يقله
 ثالثه خارق للجماع الثاني والعشرون قوله ثم ان عبادي
 الى القول الحق ان يقع من الاجتهاد لان الجهد في العلم كيف
 يحكون وعمل المعصوم لا يجدى الا ان يجدى فقد جهل
 انه يجدى فيكون الاكثار على اتباعه اول فغير المعصوم لا يحق
 اتباعه والامام يجب اتباعه في كل شيء من غير المعصوم بامره
 الثالث والعشرون قوله الذين انعم عليهم المراد بالنعمة
 هنا العصية ان سأل اتباع طريقتهم التي انعم الله عليهم على ذلك

ذلك ان طريقتهم هي الصراط المستقيم وانما يوسف ذلك ما هو
 دائما يستعمل عليه الخطا لا شيء من المعصوم كذلك ان طريقتهم
 ليست بمنفعة وانما ذلك على ان كل من يتبع طريقتهم كذلك وكل
 من يتبع معصوم الامام منبوع فيجب ان يكون معصوما
 الرابع والعشرون قوله ثم ان عبادي الذين انعم عليهم بعد
 الرسل المراد منه ان لا يكون لاحد من الناس شئ من وجوه الحق
 والناس وهو على الحق نكرة هي صفة من غير الحق وانما بان ذلك
 في حق من يتاخر بعد عصر الرسل مع عصية فاقول الشريعة وانما
 مقام الرسول في جميع ما بار منه سوى النبوة لا يخفى ذلك
 الامم عصية الامام فيجب عصية الامام لا ينفى في الحق بعد
 بحسب الرسول فلا يوقف على امام معصوم والا لزم النقص
 لانه لو لم يكن امام معصوم ينفى الحق فيقول ان الحق منبوع
 بالانبياء والائمة واحد من انما الناقض مخففة لا مانع
 الامام المعصوم لان رسالته الرسول للوجه المذكور في
 المذموم ووجه الملكة كان لان قوله بعد ان رسله قوله
 بعد الامام المعصوم او ما زعمه ولانه ليس المراد بعد الحق
 الرسول بمجرد بل المراد بعد الرسل وانما ينافي جميع الشريعة
 ونقض بها وانما ظاهرها جميع ما يوقف ابصارها والعلم

بما هو العقل قدس في ذلك والله الامام المعصوم لا يذوق الموت الا في
وه يعلم ولا شاخص لا يشك في ان قوله قدس في قوله قدس في قوله قدس
من معصوم والافضل في قوله قدس في قوله قدس في قوله قدس
من امن بالله وعمل صالحا فانه اكرم عند الله ولا يخفى عليهم
ولا هم يحزنون وجعل الاستدلال من وجهين الاول ان قوله قدس
وقد الحزن على وجهين احدهما عدم الالتفات وعدم التفتت
وهو من اجل الجهل وثانيهما العلم بالقياس واليقين من جهة
العبادات والاحكام التي لا يهاول عنها العلم بالاطاعة
والطاعة من الاحكام بوجوبه يقتضي الايمان بها وليس المراد
الاول لانه قد ذكره على سبيل المدح والاول يقتضي التفتت
الثاني فلا بد من طرف المعرفة ذلك وليس كذلك في قوله قدس
على المشابهة والشركات ولا السنة لذلك فنعين ان
يكون الطرف في قوله المعصوم فانه يعلم من شأبهات القرآن و
جوازاته والافاظ التي ذكر فيها المراد بها ايضا ويعلم الا
بعضا والعالمة بعصمة يحصل الجزم بقوله الثاني قوله ولا يخفى
عليهم ولا هم يحزنون تارة متقدمة فيه فيكون المعنى من قوله قدس
والحزن اما هو خيول انتفاء سببها ومع عدم الامام المعصوم
قد زمان ما لا يحصل لاهل ذلك الزمان بقى انتفاء سببها ان

ما قوله

في المعصوم يجوز امره خطأ بالمعصية وفيه من الطاعة ومجملها
لا يحصل من قول القرآن ولا من قول السنة المتوازاة لكن في كل
زمان يمكن تبيينه فوجب وجود الامام المعصوم في كل زمان ^{بما}
والعصية قوله قدس في ذلك الكتاب لا يجب فيه نقول هذا بل
على وجود المعصوم في كل زمان من وجهين احدهما ان تارة
فيهم في ان انتفاء الرب والشك عن جميع الوجوه وهو كما
في الامانة وفيه المعصوم لا يعلم مدلولات القرآن فيها
بحسب لا يحصل له برب ولا شاك في وجهه ولا من دلائل
الفاظه ولا معنى من معانيه ولا في شيء مما يمكن ان يتاوله او يرا
منه لكن قد استأخر على وجوده من لا ريب عنده في شيء ويكون
احتماله مطابعا لانه ذكره في معنى المدح في كل زمان قدس
على وجود المعصوم وهو في قوله قدس في قوله قدس في قوله قدس
ذلك في كل وقت ولا يمكن فيها الا من قول المعصوم وهو
خالفه لا يحصل اليقين الا بقوله المعصوم فيكون موجودا
فيستحيل مع وجوده امام غيره ^{في} السابغ والعصية قوله قدس
وقد قبل علم لا يفسد في الارض قالوا اما نحن مصلحون
الا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون وجعل الاستدلال
به ان يقتضي عدم بقاء الارض وهو بعينه لا يصلح

خطا ويسلمون القوم عن اتيانهم اذ تبين بعد هذا المعقبة
فكون مذموما ويجب الاخر عن مشابهة من يمكن وجوده
من لا يقال اتيانهم على الخوف والقتل والظنون ورواها
واحد من غير المعصوم يجوز منه ذلك بل يكون امكان فعله
وعدمه معا وان اذاعى الامر وصار القوم غير مجيبين
ومعارضين ما دعى الشهادة والفتنة بها بفتنهم الذين
كالاولين فغادر في الاسباب بل يخرج كثير من الثانية في غيب
المعصوم فيجب ترك اتباع غير المعصوم ولا تنفى من الامام
يجب ترك اتيانهم لو جوب اتيانهم كان يلزم اجتماع العترة
وهما بفتنهم من الثانية لانتفى من غير المعصوم بامامهم وهو كقول
الثامن والعشرون قوله وما يقتل بالالفاسقون الذين
عجل الله من بعدهم اذ يقطعون ما امر به ان يوصل
بصدور في الاثر اولئك هم الفاسقون وجبه الاستدلال
بما تقدم في الوجه السابق التاسع والعشرون قوله تعالى
يشهدون انك لا اله الا الله فارجح اخبارهم وما كانوا يفتكروا
وجه الاستدلال ان الفصل يكرر وهو من الايات
يكن فيها المراد انهم يقولون الامام معذرا فاما كل واحد
منهم ما معذرا يكون الامام معذرا باذعان الامة

ثانية ولا تنفى من غير المعصوم ليس بمصدق بالاطلاق لما تقدم
فلا تنفى من الامام بغير معصوم وهو المطلق لا ينفع الصغر
لانما نقول ذلك بوجوب اتباع من تقدم من القدر
المتلون قوله تعالى ويشهدون انك لا اله الا الله فارجح
اخبارهم من يخالف الاخبار كلها اذ روى منها من قوله
وزنا الآية وجه الاستدلال بما يوجب على مقدمات الا
ان المامور بان يقتل غير المبتدع وهو الثاني لا كف واللام
في الجمع يقتضي العموم وقد بين ذلك في الاصول الثالث
انهم يقتضي الاحتياط الرابع الاحتياط القوي الذي
وعدم العقاب اذ هو بفعل الطاعة وركن المعاصي وقد
بين ذلك في علم الكلام وهذه الاية تدل على ذلك من بابها
كما نرى في الاصول الخامس يستحيل وجود المكن او الماحول
الا عند وجود سببه السادس احتياط القوي الذي لا يتم
بالوفاة فذلك يقتضي الجمع الموافاة عند الوفاة او قبلها مع
وجود سبب الطاعات وسبب ترك المعاصي والآن
احد الامرين اما وجود المكن مع عدم سببه او وجوده مع
مع عدم سببه وعدم وجوده لان البشارة لم بان لم يفت
اخبار يثبتون الاحتياط القوي الذي لا يتم وليس له ثبوت

اذا الواقعة الان لو ثبت لانها المستفاد فلا يكون ثبوت
 سببها الذي يمنع معه العاصي ويجب معه الطاعات اجتنابا
 المكلف لانه ان لم يجب وجود الطاعات منه وبتبع العاصي
 لزم ثبوت المعلول مع عدم سببه وان وجب من غير سبب
 وجوب لزم وجوب الممكن مع عدم سببه وهو محال ذلك
 السبب هو العصمة اذا نفرد بذلك فتقول هذه الآية
 تدل على وجود العصوم في كل زمان لان الامر بالاعتقاد
 يقتضي وجود البشر لا محالة ابتداء المعلوم ويكون
 مغاير للنبي في المقدمه الاولى والبشر يجب منه
 جميع المعاصي لان قوله تعالى وعلموا الصالحات للعوام
 للمقدمه الثانيه ومن جعلها فعل ضد الصياح والاشياء
 منها قبل ان عدم صدور شيء من الصياح منهم ثم ثبوت
 الاستحقاق قبل الواقعة تدل على ثبوت سبب الوجوب
 نظير العلم غير ان كان لا غير موجب ولا نه تابع والسبب
 هو العصمة فوجب ثبوت العصمة الان لقوم غير النبي
 والناس يدين قالين منهم من لم يقل بنبوت العصوم اصله
 ومنهم من قال بنبوته في كل عصر فذلك قابل بنبوته وعصمه
 دون عصمته فذلك قابل بنبوته في عصره وعصمه فيكون

بطل

باطلا وقد ثبت في قوله تعالى قد ثبت كل عصر فبطل كون الان
 غير مع ثبوته فبطل من الحكم ايجاب طاعة غير المعصوم
 على المعصوم وغيره مع وجود المعصوم بغيره والقول
 الحادي والثلاثون قوله تعالى اجعل فيها من يفسد فيها من قبل
 الدماء الاية وجه الاستدلال ان الملائكة لا يفسدوا على الجمل
 المركب قد مضى وان وجود المعصوم يقتضي على مفسد فاما
 المفسد بقوله قال او اعلم ما لا تعلمون معناه ان في حوزة
 كماله ما يقتضي جميع الوجود على العلم فان كان وجود
 غير المعصوم يقتضي على مفسد ما يكون محتملا فيمكن
 مع عدم معصوم بغيره وبعد محض المفسد في الضمير
 الذي يفسد سدورها منه ثم ناك بكون اما لا يفسد هذا
 بل على نفيهم طوايكم لانه يدل على عدم عصمة ادم لانه
 قال وان قال تلك الملائكة في جامع الارض خلقة فاما
 الجمل فيها من يفسد فيها الى قوله الخلقة ادم واولاده اشارة
 اليه وانما لم يكن النبي معصوما لان امام اهل الان لا يكون
 كذلك لاننا نقول لاننا انما ندل على عدم عصمة ادم فان
 قولهم لا يفسد فيها من يفسد فيها يفسد الدماء للبشر
 الى ادم وانما هو اشارة الى من يلد ادم ان ادم لم يوجد

فما في الارض لا ينفك دما وهو ظاهر وجه الاحكام
 انهم عرفوا ان وجودهم على وجه يحصل منه الغنى والعب
 المنشر المنكر مع ان عدم خصية اكثرهم مستلزم للفساد و
 هذا ما هو كذا منع تحكيم غير المعصوم الثاني والثالث قوله
 نعم فمن تبع هذا فلو خوف عليهم ولا خوف من خوف وجه الاستدلال
 بخوف على مقدرات الاول ان هذا في غيبة اسباب في
 الخوف والحزن وهو عام في كل عصر لكل امة انفا في التنا
 ان كل ما رغب اليه نعم فيه فهو يمكن التاثير ان المراد في قوله
 الخوف والحزن في كل الاوقات لان التكرار المتباعد للعلوم كاي
 انه لا يحصل في ذلك الا في بعض امثال كل امة مرارته تعالى في قوله
 وانا يعلم ذلك بمعرفة مراد الله نعم من خطاب جميعه فينا وفي
 مراد النبي من خطابه العام من ذلك لا يحصل من الكفا
 والسنة اذ اكثرها عجلت وعمومات والمفاد من قوله الاكل
 منها المصنف للبيان والسنة المتواترة منها قليل في هذه
 بعض الاصول بين ان الدلائل اللفظية كلها لا تفيد شيئا
 من البيان وقد بينا وجه وضعفه في الاسول لكن انفق
 الكل على انه ليس كل الدلائل اللفظية مفيدة للبيان ولا يمكن
 استثناء الخوف واما والحزن في جميع الاحوال الامع فمن

فصل

المراد

المراد في خطاب نعم ولا يمكن الا قبول المعصوم فيكون المعصوم
 تابعا في كل عصر فيستحيل اقامة غيره مع وجوده وهو ما لا يك
 والثالث قوله نعم وكذلك جعلنا اكرامه وسلا لتكونوا شهداء
 على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا **وجبه** الاستدلال
 ومنهم بالعدالة المطلق لا لاجل الشهادة على الناس لا بل يكون
 الشاهد من هاهنا بخلافه الرسول في شيء اسما معي لا يكون الش
 عليه لها فنية محضة ولا يكون ذلك الا المعصوم **المراد في قوله**
 قوله نعم رتبة الصابرين الذين اذا اصابتهم مصيبة الى قوله هم
 المصدون **وجبه** الاستدلال ان ارجال الالف واللام على
 المجرى مع ذكره في الموصوفين يدل على انحصار المجرى في الموصوفين كما اذا
 قلنا ان هذا هو العالم يدل على انحصار العلم في قوله نعم اولئك هم
 المصدون يدل على انحصار الهداية العامة اعني في كل الاحوال
 في كل المصروفين وفي كل الاشياء فهم فيكون هذا اشارته الى
 المعصومين من امة محمد وهم بعض الامة وهو ظاهر وانما ثبت
 ان ههنا معصوم فيستحيل وجود الامامة في غيره وهذه
 الامة عامة في كل عصر اجماعا فليس وجود معصوم في كل
 عصر ولا في كل امة بل بوجود معصوم غير النبي في زمان
 دون زمان لا يفي لوجع المجرى لطبيعة المصنفين مادام

مر

لكن ذكره بصيغة الجمع المعروض باللام فانه ان يريد بعض المحدثين
ولا يتم ذلك بل ان يريد بكل المحدثين وهذا منع لان القضية
خ صخره موجبة نحوها سور بالاجزاء الكل ومثل هذه القضية
تنتج صحتها لما بينه في الشقوق وانما في الامور ان يكون قوله
فيهم المحدثين في تلك القضية او في الصبر مطلقا وعلى هذا
يصح لنا تجنب عن الاول ان مثل هذه القضية تصدق مع
مساواة القول للموضع وان اردت نبوت الكل للكل كما نقول
مجموع افراد الانسان على افراد الناطق وعن الثاني ان ما ذكره
في الجمل على الحقيقة اول **السادس** في التثنية لو لم يكن الا
معصومان لم اقام الامام والثاني بعد تقدم مثله بيان
اللائحة ان الامام اذا جاز عليه الخطا لم يجر اعادة الائمة
علم انصواب لكن هو النافل للشرع وانما يعلم بقوله فيكون
معرفه صوابه على قوله وقوله على معرفه صوابه فيكون
فيقطع الامام **السادس** في التثنية ان يحكم بامامه يعلم
منه انه يفرس الطاعة ويعبد عن المعصية مع نكته وانما
يقينا بالضرورة ولا يثنى من غير المعصوم يعلم منه ان يفرس
ويجده مع نكته وانما يقينا بالضرورة فلا يثنى من يعلم
امامه يقين معصوم بالضرورة والثالث المعروف له

سنة

فستأنم الوجبة المحصلة مع تحقق الموضع فيان من كل من يعلم
امامه فهو معصوم بالضرورة وهو المطلوب **السادس** في التثنية
غير المعصوم لا يمكن العلم بامامه قطعا وكل من لا يمكن العلم
بامامه لا يكون اماما فيخرج غير المعصوم لا يكون اماما بالضرورة
اما الصغر في فلان الامام هو الذي يفرس من الطاعة ويعبد
من المعصية مع نكته وانما فكل من لم يعلم منه ذلك لا يعلم اماما
لغيره قطعا ونقطة لا يكتار المعصية ولا يفرسها ويجازي عن
الامر بالطاعة والعلم بان في غير التثنية وانما يعلم ذلك بعض
الامام وهذا ظاهر واما الكبر في فلان ان لم يكن العلم اماما
لو كان اماما لم تكلف بالاطلاق ولا لا لا يجب طاعته
لعدم العلم بالشرط واللام تكلف لفاقل وقد يقينا
استحالة العلم بالكلام **الثامن** في التثنية غير المعصوم اما
ان يكون في تفرس نفسه عن الطاعة ويعبد عن المعصية او لا
فان كان الاول استغنى عن الامام مطلقا ولم يوجب الى امام
وان كان الثاني فاما لم يكن في تفرس نفسه والاول ان
لا يكون في تفرس غيره ولا يصلح **التاسع** في التثنية الامام
يجب ان يكون معرا بالجميع المكلفين في ذلك العهد المجازي
الخطا ويقتل ولا يثنى من غير المعصوم كذلك فانه لا يصلح لغير

ويجعلها رتبا ولها ان يحرم ذكرها لانيين بحيث جعل فيها
 وبعض معناها انه هو المراد بقوله لعلم يتقون وانما يحصل
 التقوى منها بالعل بجاو غير المعصوم لا يخفى بقوله والتقوى
 هو الاخذ باليقين والاحتراز عما فيه شك ولا يحصل ذلك
 الا من قول المعصوم ولا يكتفى بالنبي صلى الله عليه وآله في ذلك لاختصاصه
 بعصمته ونقصه والسنة حكمها حكم الكتاب في الجملة والمأثور
 نقل ان يحصل منها اليقين لان النبي صلى الله عليه وآله هو الشوازي
 في ذلك وهو الشرح من ذلك لا يفي بالاحكام فالتسوية بين الائمة
 لاهل كل عصر بحيث يمكنهم العلم بما وعلم المراد بها ايضا انما
 هو نصب المعصوم في كل عصر **الخامس من الاية** قوله
 ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل فان قيل من طريق معرفت المتعصب
 في جميع المحامد ايضا والسنة والكتاب ايضا في حق الامام
 المعصوم **السادس من الاية** قوله نعم وانقوا له لعلكم تفلحون
 امره بالتقوى مع عدم نصب طريق سال من الشبهة والشك
 والموصول الى العلم بالاحكام ايضا بما في ذلك الطريق ليلزم الكتاب
 والسنة لان المجتهد لا يحصل منها الا الظن وقد بينا نقص
 اجتهاده في قضيتين فاعلم الخطا في احدهما وبقينا فنحن اراهم المجتهد
 فيصل المظنون فان قيل من امام معصوم في كل عصر فهو الائمة

في كل عصر

في كل عصر يحصل اليقين بقوله لعصمة **السابع من الاية** قوله
 ولا تأخذوا انفسكم بالحنك المحدثين بحسب الامتناع عن الاخذ ان
 كل الاحوال ولا يمكن ذلك الا بعد العلم باسبابه ولا يحصل
 الا من قول المعصوم فحجب نصبه والا لم يكن تكليف ما لا يطاق
القول في الاية قوله نعم فمن اعندى عليكم فاعندوا عليه
 بمنزلة اعندى عليكم ولا يخفى بحكم الغريم في ذلك ولا غير
 المعصوم يجوز ان يلبس بالخطاب للمعصوم بواحدة العندة في كل
 ما اعتد به هذه الامة عامة في كل عصر فحجب المعصوم في
 كل عصر وهو المطلوب **الثامن من الاية** قوله نعم ولا تأفروا
 بايديكم الى المهلكة فحجب الاحتراز عند احتساب القول غير المعصوم
 الغاء بالبدل يجوز ان امر بالمعصية والخطا يكون متبعا فحجب
 امام معصوم بمنزلة قوله **التحريم** قوله نعم وتزودوا وان كان
 خبر الزام التقوى وهي الاحتراز عن الشهات فلا بد من طريق
 يحصل للعلم بالثبوت نعم ونواصب المراد من خطا به حتى يحصل
 ذلك في كل عصر وليس ذلك الا قول المعصوم لان الكتاب
 والسنة غير واضحين بذلك عند المجتهد ولا المظن فحجب المعصوم
 في كل عصر **الحادي عشر من الاية** قوله نعم لا تأخذوا
 على الخوف والتهديد لانه بالخطا عدلا او خطا فلا يكون

من باب الفوق واما الامام فهو باب الفوق بالقدرة
 فلا شيء من غير المعصوم بامام وهو الخط **الثاني من المحرمات** قوله
 واحسن ان الله يحب المحسنين فلابد من طريق معرفته المحسنين
 الشيخ فباستدلال لا المعصوم لما تقدم وهو عاين في كل عصر
 فيستعمل كون الامام غير **الثالث من المحرمات** قوله ومن
 الناس من يجهل قوله في الجوه واليه المأخوذ والله لا يحب
 الفساد **رابع** الاستدلال ان عدد من مثل هذا وفوقه
 وعرف ان مثل هذا ولا يثبت من الفساد واختلاف النظائر
 فلا يعلم باطنه الا استدل بغيره لا يكون منصوصا عليه من
 قبل الله ثم يعلم استحال ذلك منه وذلك هو المعصوم ويجوز
 من الحكم بحكم غير المعصوم **الرابع من المحرمات** الامام يدلي
 من طاعة ولا يبايعه علم اتباع خطوات الشيطان لان الله تعالى
 امر بطاعة الامام لقوله ثم اطعوا الله واطعوا الرسول ولا تنقلب
 الامم منكم ونهى عن اتباع خطوات الشيطان لقوله ولا تتبعوا
 خطوات الشيطان وفي كل المأمور به لا يكون قاعدا للمعصية
 من هذا الوجه لاستحالة اتعاقب الامور التي هي واحدة لا تنفك
 من غير المعصوم بل من طاعة ولا يبايعه علم اتباع خطوات الشيطان
 وهما بينهما من الشك لا شيء من الامام بغير معصوم وهو الخط

لا شيء

الخامس من المحرمات قوله ثم فان زلزل من بعد ما جئتكم اليها
 فاعلموا ان الله عز وجل يحكم بالبيانات التي لا يحصل معها الخطأ
 ولا الخلل لا يحصل الا بقول المعصوم او الكتاب مثل على
 الخيل والفتايات والناحية والفسوخ والاختار والجلال
 والسنة اكثر منها غير يضيء ولا اكثرها غير يضيء ولا
 يعلم ذلك بقضا الا المعصوم ولا يحصل الجزم الا بقوله بغير
 الخطأ عاين من الجزم بناء احتمالات التفسير قد علمت في المعصوم
 في كل وقت فيستعمل كون المعصوم بغير **السادس من المحرمات**
 الجزم بالفتا بغير اتيان الامام والام لا يحصل وقوله
 ولم يبق منكم من بعد ما حضره ولا شيء من غير المعصوم بغير
 الفتا باتباعه فلابد من كون الامام بغير معصوم **السابع من المحرمات**
 قوله ثم من يدلي بعد الله من بعد ما جئتكم اليها فان الله شديد العقاب
 وبقوله المعصوم يجوز عليه ذلك فلا يجوز اتباعه **الثامن من المحرمات**
 قوله ثم كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين
 الى امة ثم وادعوا الى الله من قبله الى صراط مستقيم الاستدلال به
 من خمسة اوجه **الاول** قوله ثم يحكم بين الناس فيما اختلفوا
 فيه وهذا الحكم فيجب عموما والاجماع على عموما في كل عصر
 ولجميع الناس فلا بد من حكم بالكتاب بين كل مختلفين بالخطا

وامر وفتوى

وغير المعصوم بل يكون له في نفسه وطايعا بغير الحق وخطا بغيره
 غير المعصوم لا يمكن الحكم به في كل متعلقين بالحق من الخطاب لا
 لا يعلم ذلك بضميمة الكتاب لا المعصوم لا يوفق على معرفة جميع
 الاحكام بضميمة ذلك بل هو المعصوم في كل عصر **الثاني**
 قوله وما اختلف فيه الا الذين اوتوه من بعد ما جاءتهم البينات
 بضميمة انهم الطريق الى العلم واما العقل او النقل او اكرام الاحكام
 الشرعية لا يمكن العقل من ادراكها ولا الحال من جهة حق النقل
 فاما ان يكون مقطوعا في منه ولا شر او لا يكون كذلك واما
 الاول وكان ادراكه ضروريا فيترك فيه كل الناس وهذا لا يقع
 فيه اختلاف ولا على سبيل الحق بين المتعلقين وليس شيء من
 الكتب الهية والسنة مكتون او لا يكون ادراكه ضروريا فيترك
 فيه الناس فلا بد من وضع طريق يمكن التوصل منه الى معرفة
 الحق والدلالة من انواع الخطاب الكتابية لمرئاة لكل الناس ولا
 يمكن الاختلاف بضميمة انهم اذا لا يشعرون العقل فيمنع
 ادراكه ولا طريق بوصولهم الى العلم لا بد فيه من اختلاف ولا
 الامارات والظنون فلا يكون الاختلاف بضميمة لكن حكم
 بان الاختلاف ضمني وان كان النافي وهو ان لا يكون مقطوعا
 في منه وحكاية بل يكون من قبيل الجواز والمجاز فلا بد من

لا العلم

الى العلم بانواع الخطاب العقل لا يصلح هنا وهو ظاهر في نقل
 من لا يحصل الجزم بقوله ولا بد من طريق الى الجزم بصدقه ويعلم
 وذلك هو المعصوم وهو المطلوب والطريق الى معرفة صدقه
 معرفة خصته اما بجمرات او بغيره من الله او النبي او الامام
 على ذلك **الثالث** قوله ثم من بعد ما جاءتهم البينات حكم
 ما جئتكم به بعد من البينات التي يكتمونها معها العلم بالحق
 بذلك وليس ذلك من الكتاب السنة فيكون اشارته الى المعصوم
 القويدين بالحق والكرامات فان لم يعلموا هم طائفة منهم
 في النقل العقلية من انهم التوصل الدلالة عليهم والبراهين
 القطعية التي لا تحتمل النقص **الرابع** قوله ثم خلاصة الدين
 احتوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه اشارته الى المعصوم
 لا تانعلم قطعا انه لم يعلم جميع المشتبهات وجميع الحوادث
 بضميمة الا المعصوم **الخامس** قوله ثم والله جدي من شيا
 الى عصر المستقيم وذلك يدل على ثبوت المعصوم وذلك
 لان العوارض المستقيمة التي لا يغيرها خطأ أصلا لا يحصل
 الا من قول المعصوم **السادس** قوله ثم وعسى ان تكونوا
 شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو خير لكم والله
 يعلم وانتم لا تعلمون ذلك يدعي طريق الى العلم بالانبياء الماضية

والنصارى من جهة الدين ولا سبيل الى ذلك الا من المعصوم فيكون
 يتوفاها **السنن** قوله في ما سببه على اللجينة والمخفر باذنه
 ويثبت اياه للناس لعلهم يذكروا ذلك الاستدلال به من وجوه
 الاول ان هذا يدل على حسن الطهارة بالعبادة والامانة والنجمة
 الجدة مع خلق المؤمنين المشهود به الاحكام المتعاضدة والسيطرة
 والخطاب بين النفس والمخبر فلو لم يحصل المعصوم في كل عصر
 فحينئذ اسحق ذلك على كبر الشافى ان دعاه الى المعفرة
 لخلق المندرجين على اللطافة والعلوية التي يحصل بها العلم
 والعمل والقيام بالاطاعة والتكليف لادام المعصوم لانه المرب
 الى الطاعات والمبعد عن العاصي وكان العلم بالتكاليف
 والاحكام الشرعية لا يحصل الا من المعصوم اذ غير المعصوم
 لا يتوفى بقوله ولا يتم القانده به **الثالث** قوله نعم ويثبت اياه
 للناس لعلهم يذكروا البيان الذي يحصل معه التذكرو
 الخوف من الخلق لا يحصل الا بقوله المعصوم اذ الايات
 اكثرها جعل وعلم يحصل التخصيص والاستدانة علم المخصص
 الاشارة لعدم المعينة للخلق واكثرها قول فلا بد من طريق
 معروض لهذه وليس الا المعصوم لما تقدم **الحادي عشر**
 قوله نعم ان الله سبحانه وتعالى يوجب المنطقين وذلك بوقوف

عائز

على معرفة النفس وهو موقوف على العلم بالاحكام الشرعية
 والخطابات لا لجهة والسنة النبوية وكذلك بوقوف على معرفة
 الطهارة وقولها واحكامها وقوافضها وشراطينها واسرارها
 وكضايفها ولا يحصل ذلك الا من المعصوم على ما تقدم وهو مما
 تفكر فيمن يوجب المعصوم في كل زمان فيستحيل ان يكون غير
 المعصوم معه **الثاني** قوله نعم ان نورا وتوقفا
 بين الناس والله سمع عليهم **وجاء** الاستدلال به من وجوه
 ان البر والتقوى والاصلاح بين الناس موقوف على معرفة الاحكام
 الشرعية والمراد عن انواع الخطاب لالحق على وجهه في الانجاء
 ان ياتي بالمعصية والفساد ويترك البر وهو يعلم ذلك لا
 الا من المعصوم على غير ما يوجب المعصوم **الثاني** ان الموقوف
 الصفات الذي يعطى بين الناس فممن على الناس بقوله قوله
 يتم الاصلاح وانتظام النعم وغير المعصوم لا يصلح لذلك فلا
 على ثبوت المعصوم **الثالث** قوله نعم ان نورا وتوقفا
 الله بالوقوف بما نكم ولكن هو اذ ذكر بما كتب طوبى كماله
 تلك انواع الآلة الاعتقاد فان طابو كان بانها لم يطابق
 قنارى شىء سوى كان في القليلات او العقليات شىء ايضا كسابا
 الثاني الارادة الثالثة الكرامة فيجب وضع طريق العلم

بالواقع منها الحق المطابق لما اراد الله تعالى ولا يحصل ذلك
 الا من المعصوم لما تقدم وهو عام في كل عصر لا ينفصلون
 بمذهبي الملة العاتلين بوقفت المعارف على الامام لاننا
 نقول بذلك في المعارف العقلية بل معرفة الاحكام الشرعية
 والمراد ان الكلمات الالهية والابان المجردة عنها ما هو موقوف على
 المعصوم وليس هذا من مذهب الملة **الرابع من اثبات قوله**
ثم والله عفو رحيم **جواب الاستدلال** ان وصف نفسه بالرحيم
 وخلق القوي الشهوية والغضبية والبدن في خلقه وملكه
 المؤثر من الاذى والجهل قالوا لم يخلق المعصوم الذنوب
 معد من تحصيل القوائد الذنوية والافروية والخلل من العبادات
 وتحصيل النعم وفهم القوي الشهوية والغضبية والبدن
 ند رتبة هذه الامتيازات موجبات لهلك والامام المعصوم
 منع منها والرحيم هو الموقوف من اسباب الهلاك **الخامس من قوله**
هذه الامة وهو قوله **ثم والله عفو رحيم** وقوله **ثم الله الرحمن**
الرحيم وقوله **كتب ربكم على نفسه الرمة** كل ذلك يدل على ان قوله
 المكلفات زلة المكلف به واما الجمع بان الله تعالى يجمع ما يفيض
 لان ثباته بما هو موقوف عليه فعل المكلف من العبدية والعباد
 والالطاف المميز في المصلحة المعاصرة بالقوى الشهوية والغضبية

والنفاس ولا اهم في ذلك من المعصوم في كل زمان اذ مع نفسه لا يبعد
 المكلف على قول غيره ولا يحصل له العاوم من السنة والخاص بجميع
 الاحكام وكان الله اسبغته الى عصره ما ولكن لا يجوز الغيبة
 اليه ثم يغيب العبدية والشهوة والنفوس والشهوة والمفروض لا
 لا يقع التكليف لعدم الكلفة او لزوم الاجابة وغير ذلك لا يجوز
 والا لو تحسن المبالغة وانما تحسن مع كونه من كل وجه لا مالم
 من فعله وبوقف عليه التكاليف **السادس من قوله** **ثم الله الرحمن**
 الامام المعصوم في كل عصر واملزم للحال بالضرورة وكل
 ما هو ملزم للحال بالضرورة وكل ما هو ملزم فهو ملزم
 فانما الامام المعصوم في عصره حاله وانما استحالة صدق
 السالبة الجزئية وجب صدقها الوجبة الكلية فيجب جودها
 كل عصر اما الكبر في ظاهره واما الصغر في ذلك مستلزم انما
 نبوت الحجة للكلمة على الله تعالى في وقت فالشار الى المعصوم
 النبي المنة ان النبي يولد العلم بالاحكام والشرع والنبوة
 وهما موجودان في الامام المعصوم فيكون نفسه مساوياً بالنف
 النبي ولازم بعد المساوية لان لا يكون لغيره انما الرسل
 يستلزم نبوت الحجة فكذلك انشاء الامام **السابع من قوله**
 المعصوم لطف عام والنبي لطف خاص فانما العام اسد من

الخامس قالوا استحال عدم ارسال الرسول منه ثم استحال عدم
 الامام من المعصوم من باب الحواشي كغيرها لانها من الدال
 على غير المعصية **السادس** قوله ثم ومن بعد ذلك
 قالوا انهم هم الظالمون وكل من يمكن ان يكون ظالما لا يجوز ان يكون
 ولا طاعة احد من ائمة العبد المظنون وغير المعصوم كذلك قال
 يجوز ما بعد ذلك من غير المعصوم بامامة **السابع** قوله
 ثم ما نقل على الصواب والصلوة الوسطى وهو ما ذكرنا
 امر بالمعروف والنهي عن المنكر والصلوة الوسطى وذلك بمرعاه
 شرائطها ومعها الحكماء والامراء من مطلقا على ما علم
 صوابه ولا يعلم الا من المعصوم لما تقدم فوجب وهي عامة
 في كل عصر فوجب **السادس** قوله ثم بين الله لكم
 اياته لعلكم تعقلون والبيان الذي يحصل منه العلم انما يكون
 بالفرع مع مرفة النوع فبيننا ان قول المعصوم الاول
 منصف في كل الالات فبيننا ان قول المعصوم الاول
 غير وهو عام في كل عصر لهما **الحاد** **السبع** قوله
 فانما في سبيل الله امرنا بالمعروف والنهي عن المنكر
 هي عامة في كل عصر بوجوبها الكفار فوجب ان يكون ذلك
 ولا يمكن ان يكون معصوما لان الجهاد في سبيل الله امرنا

الاول والاضيق بان يدفن حية قوله وكيف يقال ومن
 يقال وغير المعصوم لا يحصل الوفاق بقوله فائدة التكليف
الثاني قوله ثم ومن بعد ذلك قالوا انهم هم الظالمون وكل من يمكن ان يكون ظالما لا يجوز ان يكون
 عليه فتقول من يوجب الملك لا يجوز ان يكون غير المعصوم لانه
 عبارة عن استحقاق الامر القوي الثاني ولا يجوز ان يفعل
 احد ذلك بغير المعصوم وهي عامة في كل عصر والاجماع ولا يـ
 لا قالوا بالعرف فانه لو قال فانه لا يجوز ان يكون ذلك
 واستاره الى النبي قلنا بانه على عصمة بعد النبوة وقبلها
 لانه لو كان بحيث يصد عنه الذنب قبلها لكانت السطة على من
 القاب فلم يحصل الانتباه امر وجب وهو باق على العز ولا
 بان الفرق بذلك بين عصمة النبي وعصمة الامام والاولى
 قول ثالث **الثالث** **السبع** قوله ثم بين الله لكم
 بعضهم لبعض لعلكم تعقلون **الحاد** **السبع** قوله
 الاول ان الله ثم نرى على انه هو الناصر الربوب الدافع فقل
 الاختيار فيجب ان يكون معصوما لانه لا يجوز ان يحكم
 غير المعصوم **الثاني** ان نصب الله الدافع من الناس برفع
 الضمان لان اولاد الله على امتناع النبي النبوة غير ولا يكون
 ذلك الامع المعصوم ان مع غيره لا يرفع الضمان **الثالث**

انه ثم تسبب الاحكام الصادقة من الرئيس الا ان الرئيس هو الذي
 لا ان الرئيس لا يكون بطلاناً فيكون معصوماً اذ الرئيس هو
 خذاهم بالخطا وهو طاعة وان من ينف على اخبار الخلفاء بالملك
 المتوارث يكون مغرراً بصدقه والخطا لا يكون من الله ثم لا يفي
 اشارة الى النبي صلى الله عليه واله وسلم على رئيس طائفة او يبدل على
 امام فانه في زمانه يحصل بوجوهه ويعدو فانه يحصل الشرع
 وفوايقه الشرعية والحكام التي فيها سلبنا لكي لا فاعل
 الا الله ثم كان نصب الخلق الرئيس من فعله ايقه سلبنا لكن
 ضام الارض فاقوع عند جميع وجميع الاحكام خطا وعدم
 رئيس فاجازة لا هو بوضوئه العالم ولا يلزم المعصية
 لا نأقول اما الجواب عن الاول فنقول هذه الآية عامة في
 كل حال جماعا وبنوئ لما ذكره المذكور فانه في الانتم
 في كل زمان لا ثم لا يرد اصله في الارض وفتح ضاها
 في زمان دون زمان والانتم الرئيس من غير مرجح
 ويجوز ان النبي لا يدين رئيس يظهر على انبا او امره
 فواحد والانتم الحال المذكور **وما انما** خذاهم
 بطلان الجرح فلو لم لا فاعل الا الله اعذار لا يلزم في
 الفساد وفعل الاعذار المكلف في صدق الخطا منه وما يقد

في زمان دون زمان
 ويجوز ان النبي لا يدين
 فواحد والانتم الحال
 بطلان الجرح فلو لم

في زمان

للقران المجيدة على ما وضع في القران متحقق بانفسه بالفعل
 الى الادوية في الكفار فاعلم ان العلم على ذلك ثم كيف يتحقق
 العقاب لا فانه يبين هذه تلك على عصية الرئيس فانه لا يبدل
 منه الا الصالح ولا يصد عنه ذنب لانه ضار فيحصل ان
 يكون منصوباً من الخلق واما عن الثالث فنوجهين الاول
 ان نفى كل واحد من انواع الفساد امر الله وفتح على الصالح
 والعباد من اهل الله ايقه فيلزم من ذلك نصب المعصوم
 لا سيما ما قلناه بديقة **الثاني** ان ما ذكرناه من فتح الكل
 لا يحصل الامن المعصوم لان نائب الرئيس ما الله ثم او
 والثاني سلبنا للخطا في جانب الا هو في الفضا
 الكل في نفى الانصاف ثم الرئيس يستفحل من الله ثم
 يحكم غير المعصوم ولا في غير المعصوم يحصل منه الجرح
 وفيه اثاره الفسدة والفساد الكلي والاضطرار الى **الرجوع**
 قوله ثم ولو ارفع الله الناس بعضهم ببعض فهدمت صلبهم
 وبيع وصاوتهم وساجد بن كبرها اسم الله كبر **وجبه**
 الاستدلال به انه يبدل على الرئيس بعد النبي صلى الله عليه واله وسلم لانه الحافظ
 للمساجد والصلوات ومعزها في الطاعات ومبعد عن الجحيم
 بعد فخر بها فذلك هو الامام المعصوم لما تقدم من

في زمان

الخامس في السبع قوله ثم قد بين الرشد في الحق **وجاء**
الاستدلال بان كل ما يطلق عليه رشد وصواب فلا شك
في هذا الوصف لبيان ظهوره وتبينه من الخطا وكل الحق
فان ترك في هذا الوصف لوجوب بيانها وانها
تخرج البعض حال ولا في معنى شيئين احدهما في هذا
مطابق الثاني الامتنان ولا يحصل الاول ولا الحسن الثاني
بالكل وليس ذلك النقص في الكتاب في السنة وعدها هو
لما تقدم فمعين المعصوم في كل زمان وهو قد هو مطلقا
لا يبق قوله ثم قد بين ان كل شيء ينافي ذلك لاننا نقول ان الاجماع
منه الاجماع على شيئا محكم لا يجوز ان يعضد به ويشركا
ولا يعلم ذلك شيئا الا الامام المعصوم لا يخرج اجماعا
ما ذكره في ثبوت المعصوم في كل زمان **السادس في السبع**
قوله ثم الله على الذين اصنافهم من الظلمات الى النور **وجاء**
الاستدلال بين وجهين الاول ان هذه عامة في كل الارثاق
والظلمات اما الاول فالاجماع واما الثاني فالوجوه احدى
اشراك كل ظلمة في هذه الوصف المعنوي الخواص والنزيم
عنصافها انما ذكرها في معنى الانتفاع والتمتع بها
بالالف واللام فقد بينا في الاصول عموم ذلك على ثبوت

المعصوم

المعصوم في كل عصر فيجب ان يكون غير الامام الثاني ان
كل الله ورحمة يفضي جعل طريقه يوصل الى ذلك لم يراه
من المؤمنين وليس الا المعصوم فيجب في كل عصر **السابع في السبع**
قوله ثم الشيطان بعد كفره بامر الله تعالى واسمع
مغفرة منه وفضل هذا لانه يرضى عنه امر الشيطان فيجب
عنه ورجوعه اتباع اوامر الله تعالى ونواهيها ولا يحصل
ذلك الا في قول المعصوم اذ لو كان الامام غيره لجاز امره
بالمعصية واما امر الشيطان **الثامن في السبع** الامام في
النصرة ويستحق الانتصار ولا شيء من غير المعصوم كذلك
لا شيء من الامام بفقره معصوم اما الصغرى فظاهره وفعله
تعمم اليه لاننا نرى في معنى نصرته الامام او له
اقتضا وفعله ثم اطعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر
منكم واما الكبر فلكل غير المعصوم ظاهر لما تقدم وقال ثم
وما للظالمين من انصار اما ان يكون المراد في الاستحقاق
او في النصر بالفعل والثاني محال لوفوق النصر فبين
الاول وهو المطلق **التاسع في السبع** قوله ثم وليس اليه
بان نانو البيوت من ظاهرها ولكن اليه من افقها
البيوت من ابوابها ونقول الله اعلمكم فليكون والفقه

هي الامور التي هي موقوفة على معرفة احكام الله ثم عليها الامور
 بالخاصة لا يحصل الامن قول المعصوم لان امتثال قول
 غيره المعصوم انكاس الشبهة لا يحصل امره بالمعصية وذلك
 بناء على التقوى يكون منها بما عنه **الثاني** قوله نعم وانما هو
 في سبيل الله الذين بقا لوليتكم **وجبه** الاستدلال به ان الله امر
 بالامتناع فكذلك بدعي من نصب نفسه بالامتناع من دفعه
 فكذلك ان يكون منصوصا من قبل الله نعم والان ان الاختيار
 والخرج والارج وبما زاد الا هو في ذلك سند الاستدلال لا
 موقوف على الاتفاق يدفع الفروع ويبطل من الله نعم يحكم
 غير المعصوم **الثاني** قوله نعم وانما هو حيث
 تقفونهم واتوجه من حيث اخرجكم هذا موقوف على نصب
 الرئيس غير المعصوم لا يوقف بقوله وفعله فكذلك يفتقر
 فائدة هذا الامر **الثاني** قوله نعم والفتنة اشد
 من الفتن وغير المعصوم قد يحصل منه الفتنة التي هي اشد
 من الفتن فوجب الاحتراز منه لا يجب الامتناع منها وهو مطلق
الثالث قوله نعم وانما هو حتى لا يكون فتنة
 ويكون الدين كله لله فان انتهوا فانه عدول الامة القاطنين
 وجبه الاستدلال بان جعل تنفاء الفتنة غاية في كون الدين

الاعلى

ولا يعلم تنفاء الفتنة بالقتال وان الماربة الاصاحح الا ان يعنى
 ان يحصل ان يكون قصد غير المعصوم غير ذلك **الرابع** قوله
 قوله نعم وفداء الانفسكم غيره وانفوا الله واعلموا انكم ملائكة
 وليس المؤمنون كل ذلك فربما على فعل الطاعات والامتناع عن
 الصباغ والاحتراز عن الشهوات فلا يترد الا بقول المعصوم في
 كل عصر فوجب **الخامس** قوله نعم ان يترد وانفوا الله
 بين الناس والله سمع علم والبر والنفوة والاصلاح موقوف
 على معرفة اسطر الله نعم وفواجه والمراعاة بوجه ولا يترد ذلك
 الا بقول المعصوم في كل عصر لما تقدم من التقريب وغير المعصوم
 قد يترد بانهم انه اصاحح ولا اصاحح منه فوجب امتثال
 قوله ففتنة فائدة امامته **الثاني** قوله نعم ان
 الذين امنوا وعملوا الصالحات واقاموا الصلوة واتوا
 الزكاة لهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون
وجبه الاستدلال بها كالتقدم **السادس** قوله
 نعم ان الله بالناس لرؤف رحيم وجبه الاستدلال ان الاما
 المعصوم في كل عصر من اعظم النعم والمهاري يحصل النجاة
 الاخرية والمنافع الدنيوية فكان من رافقه وحسنه
 التي حكم بها على نفسه ونفسه واني نعم في جنب هذه

بالثبات هو العلم بمقتضى الحاجة ولا يحصل الا من الخطا في العمل
 الامن المعصوم فيجب ان الخطاب بالثبات مع عدم معصوم
 يجوز ايضا بعضه قوله بساكن في الجنة الحذر منها اذا را
 الجنهين يختلف فيه ربيع بسبب ذلك الخط وعدم الصواب
 فلا بد من المعصوم فيوصل منه الى العلم الرابع انه يجيب في
 الذين في قلوبهم زيغ فينبغون ما تشاء من بغا الفتنه
 مدد عام عن ذلك وهو يستلزم ثبوت المعصوم لان غير
 لقول بعضهم على بعض كل منهم يدعي ان مخالفه كل ذلك
 هو الفتنه **الثاني والثالث** قوله نعم ربنا لا نزاع فلو بنا
 بعد ان هديتنا المراد عدم الزرع او لا يحصل من الله فعل
 الزرع وان كان المراد عدم الزرع بالكلية ولا يحصل الا بالمعصوم
 لما تقدم من القدر في ذلك على نصيبه **الرابع والخامس** قوله
 نعم الذين اتقوا عند ربهم الى قوله واصب صبا بالعبادة
 الاستدلال بان الله نعم فليحكم باستحقاق الذين اتقوا الثواب
 والخلاص من العقاب بسبب التقوى ولا طريق اليهما الا
 بالمعصوم كما تقدم **الخامس والسادس** قوله الصابرين والصالحين
 والصابرين والمتقين والمستغفرين بالاسحار انما يعلم طريق
 ذلك من المعصوم كما تقدم فخره **السابع والثامن** قوله

قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء
 وتقر من تشاء وقد انت من تشاء سبطك الخبير ذلك على كل شيء قدير
 وقد افاد الله الملك بالانفاق فيلزم ان يكون معصوما لان
 تحكمه من المعصوم شيع عقلا ولا يستعمل على نعم لوجود ضده
 وهي الحكمة **الثاني والثالث** قوله ان كنتم تحبون الله فاتبعوني
 يحبك الله وانما يعلم انما الله بالمعصوم كما تقدم فيما تقدم
الثاني والثالث قوله نعم ان الله اصطفى ادم ونوحا وال
 ابراهيم والذين على العالمين وانما يحسن ذلك من الحكم
 مع عصمتهم من اول العر الى اخره فاما ان يكون منساقا
 للانبياء لا غيرهم وللانبياء على كل التقديرين فلو بنا
 حاصل اما الاول فانه كل من قال بذلك قال بعصمة الائمة
 ومن منع من عصمة الائمة لم يقل بعصمة الانبياء من اولهم
 الى اخره فانه في احاديث قول ثالث وهو بطلان ما الثاني
 فانه لان الجمع اضيق للجمع اذا اضيق للجمع فدخل فيه
 على فاطمة والحسن والحسين وبان الائمة الاثنى عشر
 ذلك على عصمتهم وغير الانبياء من الابرهم خارج عن ذلك
 ان ليس بمعصوم اتقان فاصح اصطفاه على العالمين لان
 الجميع المخصوصين خصوصا بالمنفصل ليس بحجة في الثاني

لما بين في الاصول لانا نقول بالعام المخصوص بحمل ما بين
 الاصول **السادس** قوله لا يجمع اصق على الخطا
 غير منقوله وهو يدل على وجوب المعصوم في كل عصر لان
 الالف واللام التامة في الخطا ليست المعنى انما في الخطا
 او لم يبقا المعنى في الخطا لا يجمع اصق على غير الخطا
 من حيث هو في قوله يمكن منهم معصوم من اوله الى اخره
 لجان في زمان عدم المعصوم فصل كل واحد من ماض الخطا
 معان لما يفتعله الاخر فيكون قد اجتمعوا على جنس الخطا
 لكنه منفي بالخبر فدل على ثبوت معصوم بينهم من اوله الى
 اخره في كل عصر وهذا المراد في كل عصر اجماعا فثبت على ذلك
 لا سيما كون الامام بمنزلة **الشيخ** من الاول الذي
 على وجوب عصمة الامام **الاول** الامام بحسبه الله تعالى
 لان معنى الحجة من الله ثم كثرة الثواب والامام هو صاحب
 الثواب للناس كافة لان الامام منيع النبي في كل احواله
 والامام يطاعه واتباعه ولا يظلمه اليه واما مقامه وكل من يجمع
 النبي بحسبه الله ثم لقوله ثم تابعوا بحسبكم احد لا من غير الحجة
 بحسبه الله ثم لا تظلموا لقوله ثم فاتهم ظالم لنفسه ولا لغيره من
 الظالم بحسبه الله ثم لقوله ثم ان الله لا يحب الظالمين لا يجمع

العشرة

في

في الحجة عن الكل لا يستلزم نفيها عن كل واحد لا لقول العامة
 الظالم وهي موجودة في كل واحد **الثاني** قوله ثم فاتهم ظالم
 انفسهم واولوا الصالحات فما يقربهم احوالهم والصالحات عام
 لانه جمع معرفت يكون للعوم فيجب في الحكمة وضع طرفي المعنى
 جميع الصالحات وليس الا المعصوم لما تقدم فيجب في كل عصر
 لعوم كل عصر **الثالث** قوله ثم باهل الكتاب لانه يجمع
 الحق بالباطل ونكثون الحق وانهم يقولون صدقة ثم ينفقونها
 من شانههم وفي المعصوم يمكن كونه كل فيكون ذلك ابتداء
 احدا من الفتن والمطعون فيجب في الاصل في ذلك ان الكلف
 به يجب ان يخلوا من امارات الفاسد ويوجهوا لذلك كما
 بان ابتداء احوارا من الضم للمطعون **الرابع** طاعة الله
 ان نأخذ جميع ما اثباته ونهى عن جميع ما نهى فانا نأخذ
 ثم وما انكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واطيعوا
 الامام مساوية لطاعة لقوله ثم اطيعوا الله واطيعوا الرسول
 واولي الامر منكم حمل طاعتها فبذلك واحدة فان الطغف
 بضمق العساوية العامل فيجب ان يكون الامام معصوما
 والآن اجماع الامر بالشئ والامر عنه وهذا لا يجرى
الخامس قوله ثم في انفسهم على الله الكذب في ذلك فاولئك

هم الظالمون وقيل المعصوم يمكن ان يكون ذلك بالقرينة
 ولا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك قطعا ولا لاقتضا
 فائدة وهما بغير ان لا شيء من الامام يعتبر معصوم بالقرينة
الطاس قوله نعم ولكن منكم انه لا يجوز ان لا يكون
 بالمعروف وبغيره من المكره والمكروه المعلوم وهو يقتضي
 الامر بغير معروف والشيء كل منكم ولا يكون ذلك الا المعصوم
 يجب **الثاني** قوله نعم بانها الذين امنوا انما هم معصومون
 لقائه وهو ثمانية فما يحصل بعد تعلم بالاحكام بغيره
 التعقيب والتعبد ولا يحصل الا من الامام المعصوم لما
 تقدم فثبت **الثالث** قوله نعم واعتصموا بعلم الله جميعا
 ولا تفرقوا وجه الاستدلال بمن وجهين الوجه الاول
 الاختصاص بحمل الله فعل او امر الله كلها والامتناع عن مخالفة
 ولا يعلم ذلك الا من المعصوم الثاني قوله ولا تفرقوا وجه
 على الاجتماع على الحق وعدم الامتناع عنه واداء الاجتماع
 منهم عن غير معصوم في كل عصر يتألف من الغرض ليجازي
 الامور وقلة العقول الشريفة والفضيلة والامتناع
 عطالة من يصد عنه الذنوب وسقوط حمل من القاطن
 مع انه لا بد للاجتماع على الامور من رئيس **النتيجة** قوله

الم

وكتم على قضاة من السادة فذلك معناه ذلك انما يحصل
 خلق الطفل لمعرب الى الطاعة والمعصية وهو الا
 المعصوم في كل عصر والمط **العاشر** قوله تعالى بين الله لكم
 اياته لعلكم تهتدون هذه عامة في الايات وفي الاشارة
 وبيان الحال والتمثيل انما هو يحصل العلم والام يمكن
 بيانها وذلك انما يحصل بقول المعصوم فثبت وهو المط
الحادي عشر قوله نعم ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا
 من بعد ما آمنهم بالبينات واولئك لهم عذاب عظيم وهو عن
 التفرق والاختلاف واما في ذلك بالمعصوم في كل وقت
 ان عدم الرئيس يوجب التفرق والاختلاف وكذا تفريق
 الرئيس عنهم فحين نصب الامام المعصوم وابتدأ فانه
 عن الاختلاف مع عدم وفاء السنة والكتاب بالاحكام
 بوث المخالفة والمقتضيات والمجازاة مع عدم نصب
 المعصوم والتكليف بالاحكام في كل واحدة وثق بعض
 استخراج ذلك الى الاختلاف التابع للامارات المتخلفة
 والامور والاعتبار المتباعدة تكليف ما لا يطاق وهو
 مع كذا في الحال اذا لم ينجم لا يلزم لزومه للشيء
 فلا يلزم استلزام عدم المعصوم الحال لا ينافي

اذا كان ما عند عدم المعصوم صادقا فحققت نفس الامر كما
 الحقوق لا يلزم الحال فتعين عدم المعصوم للاستدلال
 وهو المظهر ايضا فقول من بعد ما بانهم البينات يدل على
 طريق الظهور الاحكام والعلوم فيها وليس الامر بالمعصوم
 بل بعد ما تقدم فثبت **الثاني عشر** قوله نعم وما الله بذي
 ظلال لعباده والمأمور به براد على ما تيسر الاحكام وكلام
 الاشاعرة في سلطانهم في كتمان الاحكام في الحال ان باين بطلان
 غير المعصوم لانه قد باهر بالظلم للعباد والاحكام امر الله تعالى
 فلا شيء من غير المعصوم بامام **الثالث عشر** قوله نعم
 كنتم خير امة اخرجت للناس فانهم من المعروفين وتكون عن
 المنكر وتؤمنون بالله فنصفي الامر بكل معروف والنهي عن
 كل منكر فاما ان يكون اشارة الى المجموع من حيث هو مجموع
 او الى كل واحد او الى بعضهم والاول حال فان الامر بغير
 اجتماع في ما قد مضى عن الامر بكل معروف لكل احد
 كان والثاني حال ايضا لان العواض خلافة فتعين الثالث
 وهو المعصوم فثبت المعصوم في كل عصر لعمومها لكل عصر
 وهو الحق **الرابع عشر** قوله نعم امرنا ثم يتاوهن الامانة
 انا اللبيل وهو يجرد من القول والاولى من الصالحين

نصفي

نصفي الامر بكل معروف والنهي عن كل منكر والمسايرة
 الى كل خير لا يثبت لا يلزم تكليف ما لا يطاق وذلك
 هو المعصوم فثبت وهي عامة في كل زمان اجماعا اتفاقا
 وبركيا **الخامس عشر** قوله نعم بالبا الذين امنوا لا تخفوا
 بظانهم من دونهكم ولا بالذين كفروا الى قوله فثبت لكم
 الايات لعلكم تعقلون الاستدلال بمن وجهين الاول
 انه يخرج عن اتباع هؤلاء وعذر من يخافون انما راياع من يكن
 ان يكون كل من خوفه وضد وظنون فدفعها واجب
 بترك اتباعه غير المعصوم كذلك فيجب ترك اتباعه فلو كان
 اماما لوجب اتباعه فليترك التكليف بالصدق وهو تكليف بالحق
 الى قوله تعالى فثبت لكم الايات ان كنتم تعقلون هذا
 اشارة الى نصب المعصوم في كل زمان اذ بان الايات في الخبر
 ان يكون كل من ليس الامن المعصوم كان قد علم ذلك على ثبوت
السادس عشر قوله نعم وانفقوا كما قالوا امساوا فدا
 خلووا عنوا عليكم الا نامل من القبط فلما هو فاعب عليكم
 ان الله يعلم بذا الصدق فذلك على ثبوت قوم كل لا يعلم
 باطنهم الا الله نعم لانه من راي القبط في عذر من اتباع
 من يكن فيه ذلك وغير المعصوم كان فلا يجوز اتباعه

والامام يجب ان يات به **الثاني عشر** قوله نعم ليس لك من الامر
 شيء فاما ان يكون الرعية نصب الامام بل يكون الى الله
 ويحصل منه نصب غير المعصوم والامر بها عند كل ايام
 والا يمكن اجتماع الصديق وحسن النصح في نفسه وفتح الحسن
 وهو **الثالث عشر** قوله نعم والطبعوا الله والطبعوا الله
 عليكم رجوع والامام المعصوم لطفة هذا التكليف
 مؤثمة من جهة العلم والعمل كما تقدم في تقديره والامام
 الغرض وهو على الحكم بحال **الرابع عشر** قوله نعم وسار
 الى عقره من ربه ومنه عرضها كرمي السموات والارض
 اعدت للنفين الى قوله والله يحب المحسنين والاشد
 بعين وجوه الاول ان مراده من التكليف هذه القاية
 والامام المعصوم لطفة فعله وفوق عليه نصب فعله
 والاشد من الغرض **الثاني** ان ذلك لا يعلم الا من الحكمة
 كما تقدم **الثالث** خلقهم على جهة التكليف والتميز عن الله
 بفضل وفعله الله تعالى والخلق لغرض بعد ذلك
 خلقهم على جهة التكليف وتكليفهم لولي ان يفعل الله تعالى
 وهو المعصوم وهل يتصور من الحكمة الفصل بخلق الخلق
 وتكليفهم للتميز بين النافع ولا يخلق لهم الامام المعصوم

الذي هو معزى الى ذلك وسعد عن القوى السهوية والغيبية
 البعد عن ذلك القابلة في الامر لا يجوز في الحكمة ولا ينص
 عاقل **الخامس عشر** قوله نعم وتخذ منكم شهداء والله لا يحب
 الظالمين هذا دليل على ثبوت المعصوم او غيره ظالم والذي
 يتخذ الله شاهد له العدالة الماطلة التي هي العصمة والجليل
 فهو غير ظالم اعني غير المعصوم فيكون هو المعصوم **السادس عشر**
والسابع عشر قوله نعم ومن يدنو من الاخرة فوعدناه وسجري
 الشاكرين وجه الاستدلال انه يجزى الارادة من دون فعل
 سبب التواب لا يحصل التواب لا يحصل التواب وهو لا ولا
 لان تقصيرك فلا يكون توابا ولا بد من طوبى يحصل العلم بان
 التواب جرم ما وكل لا بد من معرفته كصفة الشكر وسبب انما
 يحصل من المعصوم وانما بان ان فعل الطاعات موجب للتواب
 والله نعم دافع الى التواب في حصوله من الصاب ذلك بد من
 خلق القريب والبعد هو المعصوم **الثاني عشر** قوله
 نعم فاعل مختار ومن تخلف الغدنة والداي يجب الفعل
 والاحسان المطلق انما هو بفعل الطاعات والامتناع عن المعصية
 والمعصوم لطفة فيحصل له لا يحصل بدو كما تقدم والله
 يريد الاحسان ويجيب لقوله تعالى والله يحب المحسنين ذلك

على تأكل الزاد واما ما يرد ذلك على سبيل الاحتياط فيلزم ان
 بهيلا لظان الموقوف عليها الاحسان المطابق لغير المحل
 البعيد عن صفة التي لا يبلغ الاحتياط فيها خلق المعصية
 والارهاق عنه فوجب العند والذاع وانما الصارفة
 هو صنف للارادة وقد يتحقق نقا الصارف وهو المظن
الثاني في تعريف قوله ثم والله سبحانه وتعالى وجه الاستدلال
 ما تقدم **الثاني في تعريف قوله** ثم والله سبحانه وتعالى وجه الاستدلال
 انما هو من المراتبة فاعل المصالحكم ومشتد لكم واما بانهم
 ذلك بخلاف الظان الموقوف عليها وهو المعصوم انما
 وما يفر من المعصية وبعد من الظاهر فهو من الاعمال
 ولا يحصل الوتوف بقوله فيلحق فانه نصب فحين المعصية
 وهو المظن **الثاني في تعريف قوله** ثم والله سبحانه وتعالى وجه الاستدلال
 في الامر عصية من بعد ما اريكم ما يحبون وجه الاستدلال
 انتم التارخ والتخلان والعصيان وجعله سبب التنا
 وعدم المعصوم مؤد الى ذلك وموجب لعدو المعصية
 من فعله ثم قالوا بخلافه كان الله سبيله ذلك وهو
 تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولا ينبغي ان يظن ان الله
 الله لعدو الطريق القبيح البقيع في كثير من الاحوال المعال

الامر

والامارات في القلوب مختلفة وكان التكليف بعد الخلق
 في ذلك تكليف بالاطاعة **الثاني في تعريف قوله** ثم والله سبحانه وتعالى وجه الاستدلال
 منكم من يبال لينا ومنكم من يبال لآخر وهذا الذي يرد
 الاخرة لا بد من طرفي موصل بذنوب الوصول بولي
 المعصوم فثبت **الثاني في تعريف قوله** ثم والله سبحانه وتعالى وجه الاستدلال
 على المؤمنين وهو ما بالمتابع للنبوة او الاخرة او
 هما الاجاز ان يكون الاول لكن يحضر بالنية الى الاخرة
 فلا يجوز الامتنان بالاعاق المحض مع امكان الدائم العظيم
 فخص احد القسمين الاخرين فلهذا لم يسم ذلك الا باللفظ
 المقرب المجد الذي هو المعصوم فثبت في الامور الحسن الاشياء
الثاني في تعريف قوله ثم والله سبحانه وتعالى وجه الاستدلال
 قل ان الامر كله لله وجه الاستدلال ان هذا يدل على ان ليس
 لهم امر ولا حكم في شيء بل الكل لله فلا يجوز ان يكون نصيب
 الامام مستدلا لهم لانه من اعظم الامور وانما واهبها عليه
 يعني المصالح الدينية فيكون الله نعم راعاهم للاجور ان
 يجعل غير المعصوم لانه فيجب ما تقدم والله يفعل ما يشاء
 لو امر بطاعة جميع امره فيمكن ان يامر بما يريه بما يشاء
 في خاطره وقد يقع مثله لك فلو امر الله به لزم ان يكون له امر

عقبر
الحسن

شئ لك صفي وان كان ما جرت الكلمات من سوابك في الخلق ولا
 حاجة الى نصيب **التاسع** في العصى على السبيل للرب
 فلو كان نصيب الامام من فعله كان جميع الامور والوقائع
 والاحكام الصادره منه من فطوره فثبت نصيبه في سائر
 التي حكم الله ثم بعد هذا خلت **الثاني** من قوله
 كذا في قوله على ما ذكره الامام في موضع اخر ولا يخفى
 ما انكره من امور الدنيا وهذا المراد وفوقه على العصى
 انه هو استدلاله بان نصيبه لا يحصل الا للعصم وبما تقدم من
 التبريد فثبت بوجه **الحادي عشر** في قوله ثم يخفون في
 انفسهم ما لا يدركون هذه صفة من يخفون عن جوارح الامام
 من بين من يدركون وهو غير العصى **الثاني** في قوله
 ولئن قلتم في سبيل الله او من افقره من امره ووجه خبر ما
 يخفون وجه الاستدلال به ان يقول القائل سبيل الله الجهاد
 على نية او امر الله ثم يخفون ذلك لايم الا بالامام ولا يخفى
 دعاءه الى الله الا اذا كان معصوما **الثاني** في قوله
 ثم ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وقول قول غير العصى
 باليد الى التهلكة معصوما في الجهاد لا يجب كل امام يجب
 اعتناؤه في الجهاد وقول قوله فان شئ من غير العصى

صلى الله عليه

امام **الثاني** في قوله ثم لا تلقوا بأيديكم الى التهلكة
 ولا امثال او امر في الشرع وفواجه في الشرع مع عدم بغير
 صوابه بطريق غير قوله وكل امام يجب اعتناؤه بقوله يجب
 اعتناؤه او امره وفواجه في الشرع وعنه يعلم صواب ما اشار به
 وقطاعه بفتح لا شئ من غير العصى بامام اما الصغر في ذلك
 الالتقاء باليد الى التهلكة من غير قطعها وامثال او امر غير
 العصى في القتال وغيره لا يعلم ان في سبيل الله لا صوابه
 والمقطع به معلوم على الطنون ولما الكبر في ذلك فانه نصيب
 الامام الجهاد وهذا الامر العظيم الذي وعد الله عليه من لوائه
 ما وعدا له لو شئ له الامام لا يحصل فانه هو الامام حافظ الشرع
 فذا لم يجز غير قوله فانه **الحادي عشر** في قوله ثم
 يخفون من امر الله لنفسهم ولو كنت ظاهرا لظن القائل انفسه
 من حوله فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الامر هذا
 يدل على الرحمة الثانية واللفظ العظيم بالعباد واداءه معناه
 والشفقة عليهم من الله ثم و امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 الشفقة والرحمة كقوله لا تقاتلوا الامام المعصوم المرفع الى الخلق
 بغيره والمبعد عن المعاصي جوارحه يحصل النعم الموقرة

الخاص من العدل ليس مدخل في مصادره هذه الرحمة و
التفقه اعماله وعلومه وعلو رتبته وعلو رتبته وعلو رتبته
هذه الشفقة الثانية والرحمة العامة عدم الوجب وعدم
نصب المعصوم اهل هذا مع هذا الرحمة والشفقة بالان
يختصان والثاني نائب فينفذ الارادة لا في هذا من باب
الخطايات والسلب عليه وبهائية لانها اهم المصالح وبها
ينظم العالم لا نقول بل هي رهاينة من باب التفتة
على الاطلاق فان الذين لهم والاستعانة والاستعانة لهم
المعصومين والاستعانة بالفاضل والافضل في الجملة
لبيح اللطف المفضل للمعصوم فان المعصوم اصل
وهذا زيادة وتفضل وتفضل من الحكيم قصد اللطف
باب ما هو مقرر في هذا المعنى فيجوز بالاحتمال بل هذا الخطا
الالهي هان في ودهان ان لا يات في الرحمة الثانية و
الفضل العظيم وادارة المنافع عليه نصب الامام المعصوم
الذي قد بينا وجوبه لانه اتفق العبد على ان رحمة الشفقة
وادارة التفرير بين الطاعة والتباعد من المعصية فينبغي ان
الذي هو نصب الامام المعصوم الذي لا يتم فائدة ذلك الا
لا يفرق بين الحسن والقيح فان فاعل الحسن بحسنه لا يلزم ان

بغير

باب من كل حسن ودارك الشيع لغيره بل من ذلك كل شيء فان الى
الربان يجوز ان لا يلزم الى كل عام من خلاف تاركه لخصوصه بل قد
وضع في الثاني قاع بين المتكلمين وهذا اختلاف في صحة القول
عن شيخ دون شيخ والاول اوله واقعة فعل ذلك وامر
لحسنه فلا يلزم فعل كل حسن من هذا النوع فلا يلزم من ذلك
نصب الامام المعصوم لا نقول بل يلزم هذا فانه اذا فعل
الحسن بحسنه الذي هو غير واجب بل من فعل الواجب عليه
ثم حكمه وفعله واجب نصب الامام عليه وهذه الامور
من باب الاصح وقد فعلها مع حكمته وعنايته وذكاءه
هذا قصد وده من حكمه حكمه لا ينافي وبهائية اذا فعل
الحكيم في اعادة العالم بكل المعامات والفاو على كل الخلق
امر الغرض كما فعله للنبي صلى الله عليه واله وسلم وهو ليس بعالم
منه ما يحصل من المعصوم وهو عام ويحصل منه ما يحصل
من هذا وهذا هو مقرر على المعصوم ايقه وبهية الحكمة ان
يفعل نصب المعصوم ايقه وهو المفضل فان الحكم اذا نصب
غرض فعل ما يوقف عليه فطعا **والسنة** من هذه المنافع
وهذه الشفقة وهو دعاء الرسول بل من عفو ومن استغفار
امر عظيم ورحمة تامة لا يجوز تخصيص البعض بها دون البعض

يجب ذلك في كل عصر يحصل من الرسول لانه من تمام الانبياء
 ولا بان ينفى عنه ولم يحصل اليقاع الدائم في الدنيا فلا بد
 فان مقامه يتغير من امة لامة في امة لامة وليس ذلك الا
 المعصوم بعبودية كل عصر **السابع والاربعون** قوله نعم ان الله
 يحب المتوكلين وجه الاستدلال بان فعله النفس الناطقة
 لها قوتان نظرية وعملية وهما في كل منهما امرانية الكمال
 والعقلان اما العقلية في اتمها الدرجة **الاول** في العقلية
 وهو النفس في شانه الاستعداد المحض **الثاني** العقل بالملكة
 وهو الذي يترتب امدان العقل كات الامور الحق البديهة
 والعلوم الضرورية **الثالث** العقل بالفعل وهو الذي
 امدان العقول في الثانية اعني العلوم الكسبية **الرابع** العقل
 وهو حصول العقول الباقية والعلوم شاهدة عندها كمال
 في المراتب وهو غاية الكمال في هذه القوة والبراهين اربعة
 بقوله لو كشف الغطاء ما تراءت بيننا واما الغاية في هذا
 هذه بالظن باستعمال الشرائع النبوية والتوامير الالهية
رابعها تركيز الباطن من الملكات الربوبية **والخامس** في
 الشرائع القديمة والثوب لا يحصل الاجتهاد وذلك من
 على المعصوم لانه اللطف الغريزي الطاعة والمبدع المعصية

الاول

الوقوف عليه فعل الكلف فيجب ان يحسن التوكل بان فعل
 ما هو موقوف عليه وهو من فعله ولا يمكن من غيره يستلزم
 فعله من الحكيم فطعا قبلت الامام المعصوم **الثامن والاربعون**
 التوكل لا يحصل الا بثلاثة اشياء **الاول** في فعله ما دون الحق
الاثني ان طوع النفس الامارة للنفس المطمئنة
 فيضرب خوف الخبيل والوهم الى التوهمات المناسبة للاهم
 الغدوى منصرفه عن التوهمات المناسبة للامر السفلي **الثاني**
 تخطيط الشريعة في نفسه لان ينزل فيه الصور العقلية
 بمرئية ولا ينفع من الامور الباطنية وانما يحصل الامر بالامر
 المحض الغريزي الطاعة والمبدع المعصية وذلك لان
 الامام المعصوم كائنهم وانما يحصل الثاني بثلاثة اشياء
الاول بالعبادة المشفوعة بالذكور والفكر والعبادة
 العبادة بفعل الدين بكنهه مناجاة النفس فان كان مع ذلك
 النفس من وجهة المحض الحق بالفكر صار الانسان بكنهه
 مقبلا على الحق والاقتدار العبادة سبب الشفاعة كما
 قال الله نعم تحويل المصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون
 وبالعبادات تغير القلوب العتبية الحق مناجاة الله **الثاني**
 بالوعد والوعيد والرجاء والموافاة على فعل المعاصي

غيره صيرة

لقد ورد

والمدح على فعل العاقلات والتفريع ذلك لا يحصل الا بالمعصوم
 فان غيره لا يمكن النفس البهية لا يحصل الاحكام عليه فلا يحصل
 الغرض منه بل عاصبه وخطاؤه ومنه عظم من قبوله فلا يحصل
 هذا الغرض **الثالث** الكلام في الصفات المتعديين بما ينبغي ان يفعل
 وما لا ينبغي من تصرفات النفس ما عمارها وصدفها
 الباقين الذي يجعلها عاقلة على الفروع لا اذا كان في كمالها
 من الصدق فينبغي ان يعلم منه عدم صدق صدق منه فان
 وعظم من لا يخطئ لا يخطئ لان فعله يكون خيرا وفلا يكون
 معصوم واما يحصل الاولين في شيئين **الاول** في الفكر
 اللطيف **الثاني** جعل النفس ذات فتوح وحققة منقطع عن
 الشواغل الدنيوية ومعرضة عما سوى الحق باعانة جميع القوى
 هادوا وحوا هو للوجه ان الله تعالى لا يهدي القوم الظالمين
 بمعرفة طريقه فيضاهي ليس ذلك الا بالمعصوم كالقصد
 من التفرع فيقتضي الاحتياج الى المعصوم في هذه الزمان
 كلها انما هو في ذلك يقول قد وعد من الله نعم القادر على
 جميع المشاغل في العالم بجميع المعلومات اذ ان التوكل في
 ما يوضع عليه لان ابد الله المستر به يستلزم ارادة الشريعة
 العلم والتوفيق في حالة المناقضة فيجب عليه المعصوم 2

الثالث

له

لان ما من لوجود القدرة والذات وانما الصار في جميع
 العقل **النتيجة** العلم ان القوة الحيوانية التي هي مبدأ
 الادراكات والافعال هي الحيوانية في الانسان اذ لا يمكن
 لها طاعة القوة العقلية ملكة هي غير طاعة تدعوها
 شهواتها تارة ونفسها تارة اللذان يهيئها القوة العقلية
 والمنوهم في شيئين **الاول** ما يذكر انه **الثاني** ما ينادي بها
 من الحواس الظاهرة تارة والباطنة بما يفرق البهية والخلقة
 حيوانية بحسب تلك الدواعي وتستخدم القوة العاقلة
 لتجسس مرادها فتكون هي امانة بعد عنها افعال الخلق
 المبادي والعقلية موفقة عن ذكره مظهر امانها
 القوة العقلية عن الغيبيات والوهمات والاحاساس
 والا على المباشرة للشهوة والغضب اجزا على اخصيه
 النقل العقلية صارت تارة بامر ونهي في نفسها
 ولا يصد منها ما يفسد القوة العقلية والشهوية
 الفساد كانت العقلية معلقة لا يصد عنها افعال الخلق
 المبادي باذن القوى باسرها مؤثرة سالمة لها وبين الخلق
 حالات بحسب شيك احد بها على الاخرى سبع الحيوانية
 فيها احبا لها هو اعمامها للعاقلة ثم تند في قولها

كانت تارة
 القدرات
 لا بد من القوة

المائة

وتكون لوامة وقد جازى الثابت الحكيم في هذه الاشياء
 الاسا وادخل في ذلك نقول ان الله تعالى الخلق من
 الطينة في الف ليلة من هذا قبل ملك الله واعطاه
 حصة من صفاته من ان لا يخلق الخلق فيكون
 من هذه لان هذا القسم موجود وقد جاء التبريل في
 ان يكون في الامام مع وجوده ولا في الامام في كل عصر
 خصوصاً في غير المعصوم فائدة الامام مع التبيين الا
 بين عن مناصرة القوة الجوانية وعملها على طاعة الله
 العقلية العلية في كل وقت فلو كانت نفس واحدة في
 الاول والثانية لكانت فعلية القوة الجوانية على نفس
 لا يعمل التبيين الاخرين على طاعة القوة العقلية
 ذلك الزمان عن فائدة الامام وهو يتغير ما ذكرناه من
 حصول فائدة في كل وقت لاستحالة الجمع من غير مرج
 ووجود المتغير في كل وقت وايضا فان هذا الرئيس في
 زمان واحد لا يمكن ان يتغير في زمان واحد فلو كان
 الامام زماناً جاز فلو كان الامام اثنان غاية التبيين
 يجوز ان يتغير في كل زمان لاستحالة الجمع من غير مرج
 هذا خلف فحينئذ يكون فضل الامام من القسم الثاني فيكون

معصوما

والمنصور

معصوما وهو المطلوب **باب** في صفات النفس طينها هو اما
 واما طينها من مولاها وكما صنع النفس عن الانثى في اساق
 الخلق من صفات الله تعالى في جميع الاحوال والنفوس والاحوال
 والاحوال وحملها على النوبة البهيم بصير الانثى عليه
 والافطاح مما قد يبين من لها ولا كان الامام حاملا للثاني
 على الاول وحينئذ يكون هذه الرابطة التي هي كل الرابطة
 له وذلك في العنصر **المختار** العلم للعلم فاعلم
 وانك لا نظام النوع فاما هو معلوم لعدم العنصر فيكون
 هو العنصر لكن الامام هو الناطق للنوع والحافظ للاختلاف
 والمصلحة له فبان ان يكون معصوما اما الاول فله فريضة
 علم الكلام واما الثاني فله اختلاف نظام النوع فاما حصل
 بلكان الانسان مدق الطبع لانه لا يستعمل ما يورثه عاشر
 دعه بل لا بد من معاون فحتاج الى الاجتماع من دعوا
 لقوة الشهادة والعنصرية الى الجور على غير دفعه بل لا بد
 والمرج ويقتل امر الاجتماع ولا يكتفى بذكر الشرائع فانها
 العقول يستفهم من اختلاف المناهج لم عند استنباط الحق
 عليهم الى ما يحتاجون اليه بحيث يتفهمون على مخالفة
 الشرع واهال الثواب واستهان العقاب الاخر وفي نظام

عادية لها

من أمثال الأثر الطيبة والاستماع عن النواحي الربانية وهي
 القوى الباقية يكون اما لا يهدى كقصد العقل او وجودي
 كوجود الامور المضادة للكالات فيها وفي اما رابعة اخرى
 رابعة وكل واحد منها اما بحسب القوة النظرية واما بحسب
 القوة العملية فتسمى **اسماء** **الاول** ما يكون بحسب
 الغريزة في القوة النظرية **الثاني** ما يكون بحسب القوة
 العملية ولا يكون بسبب المتعاطاة **الثالث** ما يكون لوجوده
 مضادة راسخة بحسب القوة النظرية وهو يكون سببا للعقل
 الاخر في **الرابع** ما يكون بسبب وجوده ما هو مضادة في
 راسخة في القوة النظرية **الخامس** الامور الاربعة في القوة العملية
السادس غير الاربعة بحسب القوة العملية فاسباب فوات
 الثواب وحصول العقاب الاخرى مخصصة وهذه الستة
 فعل الكمال في الاولين بالهوليفة فقال الاربعة الدائمة
 فكل واحد يكون منصفين وقت ما يتفق منها والاول يكون للعلم
 في زعمها ان مثل الشيء لا يكون علمه مدركه وقتك هو كسبي
 فان الاخر ما يكون بواسطة غواش غريزة عارضة وفارقة
 لذنوبه فتعلمه ببعض الوقت فافانته عن الكل واما بالعلمية
الخامس **الاشهر** الامام الذي هو من باب السعادة والاخرية

عزيرة

العلم

والنعم الوبد والمبعد عن استحقاق العقاب الاخرى في علم
 سواء كان داما او غير داما لا بد ان يكون كاملا بحسب العلم
 وبحسب القوة العملية الكمال المطلق الذي يمكن للبشر ان لو كان
 ناقضا في احدهما لم يصلح للتقريب والبعد المذكورين بل كان
 تقريبا ما ينبغي تبعد عنه وتبعدة ما ينبغي تبعد عنه
 وتبعدة ما ينبغي تقريبا والكمال في ما هو المقصود اشهر
 ناقص فيمكن وجوده اكل منه فكل يكون قد حصل له الكمال المطلق
 الممكن للبشر **السادس** **الاشهر** الامام بحسب يكون نفسه
 ملكة الغير من العائني الجمانية والشواغل الدينية
 والمذالب الجوانية بحيث لا يفتت اجمالا بشغل عصبه
 بل ما جعل من المباح له لا يكثر به والمذالك اشار بقوله
 ثم وما الحيوة الدنيا الامتناع الغرور وقال اهل التوفيق
 علامه مخاطبا للدينا ابو فرح شام الى شوق طلفك ثلثنا
 ونفسه منعتة بالكمال الاعلى وحصل لها اللذة العليا
 اذا الداعي من جهة اصغى الرضاك والمنظر للحاق من جميع
 ما بعد عن الله ثم على حسب المراسد تطابق من الخشوع والكل
 والحن على الاصال الغريزة من هذا كالحواجيات والمندوبات
 رابحة والابعد لا يفرق ولعله يكون كماله يصلح لذلك

وهو قد اذنا ثم بذلك نقول يجب ان يكون معصوما لا يتجلى
 بغير الصبح ويصح ذلك الوجه مستوفى عن لا يجوز فيه حاجته لكون
 التوسيع في الحماية ولا يجعل الكمال في التوسيع وانما انشئ الكمال
 وثبت الصافي من منع من فعل الصبح وذلك الوجه في المعصية
 وهو المبدأ **السابع** من لا يتحقق العلم ان التوسيع في واسطة
 الاول في الخارج الماهل باعده ثم من كل وجه الذي لا يتحقق البتة
 الثاني المعصوم الذي لا يخلو بوجه لا يفعل شيئا ويكون له
 باعده على ان يكون له البتة علم ويكون لغنى الخلق في
 فيكون لكل الخلق في ثلثة الاول علم الثاني في ثلثة الثالث
 فعلم الثالث المراتب بينهما ولا يتناهي بعضها يكون ارفع من
 الاول وبعضها ارفع من الثاني والثالث في الحاج الى الامام للتقريب
 والتبعية الاول والثالث اما الثاني فقد يحتاج الى بعض
 الاحكام كالحاج المحسن والحين في العلم في مقامها
 نظما اذا نظر بذلك نقول الامام يجب ان يكون من الصفات
 لانه لا يحتاج الى امام اخر والا لزم التسلسل والاول والثاني
 يحتاجان فلا يجوز ان يكون منهما **الثامن** من لا يتحقق الكمال
 افضل من غيره من كل وجه ولا من غيره المعصوم بافضل
 من كل واحد من الكل من كل وجه فلا من الامام بغير معصوم

العلم

اما الصغرى فلما باقى ما الكرى فلا من كل غير معصوم غير الخ
 في الكمال الى طرف في غاية الحكمة للشيء فيكون ان يكون هو اكل منه
 بل هو اكل منه في شئ ما لانه في حال ما لا بد ان يكون انصافا
 في قوة العلية او العلية وفي تلك الحال لا يجب ان يضر الكل
 في ذلك نقصان فيكون ان يكون بعضهم في تلك الحال اكل
 من سبب نقصان قطعا فيكون اكل منه من وجه وهو ان يضر
 الكلية **السابع** من لا يتحقق الامام فاذا علم ان الصبح ولم
 يوجد على الفعل منه ووجد الصارف فاشنع الفعل منه
 اما الاول فقد لا يكون سائبا فيكون في حاله او ما قاله
 فلا ان الذي هو معصوم كالقوله اما لقوة الشهادة او لضعف
 او لقوة الوجه او الحماية وقد بينا انه يجب ان يكون محروما
 عن هذه الامتيازات لئلا يات بها الا التفات اليها اليها والى
 وجود الصارف فلا من بالبحر يعلم ما ينبغي عليه من الذم
 العتاب لانه يجب ان يكون ما لا يجمع الصالح لانه البعد عنها
 ولا من اعلم الناس باعده ثم لما تقدم ولا من الداعي لكل اليه
 ولا يجوز ان ياتي الا الاعلم به لا سيما في الحكم فيقال نعم
 انما ينبغي ان يكون عباده العلماء والخيرة الناة صارف عظيم
 فانه انشئ الداعي ووجد الصارف فاشنع الفعل وهذا معنى

عقله

المحور الثاني في بيان العلم بالشيء وخصه به وعدم اشتغال
 عن الغالب على غيره **الاول** الذي لا يتصور له
 الثاني الذي لا يتصور له **الثاني** الذي لا يتصور له
 فان ذلك لا يكون الا لشيء واحد والاشياء لا يكون
 هو صاحب الحقيقة المعرفية **الثالث** الذي لا يتصور له
 الحكمة للشيء ولذا لم يعظم اللذات لان اللذة متفاوتة في القوة
 والضعف بحسب ادراك القوة من حيث هو قوة والقوة
 اما هو بحسب كماله فان له الكمال الذي لا يتناهى كان هو
 على جميع ما سواه فاذا كانت القوة هي التي كانت للذات به وبطائفة
 او هي اللذات فيكون متغيرا عن الحقيقة غاية التغير فيكون
 محصورا في تلك الاشياء **الرابع** الذي لا يتصور له
 من اعمدها البعد عن الحاجة الى الامام افا هو الامام
 لا اله الا هو في المعاد على طاعة البعد عن معصية
 وبغيره من الثانية فلا يكون الامام منه الا من استغنى عن غيره
 ولا شيء منه استغنى عن غيره فيكون من الثانية وهو المطلق
 نقل عن مال على **المحور الثالث** في بيان العلم بالشيء
 ومع العلم بالشيء لا بد ان يتبعه في اربعة اشياء **الاول** ان يكون
 الكامل وان كانت الظاهر ملخصة بحسب ما لا بد ان يكون له

فاما العلم بالشيء من التوابع وخصه به العلم بالشيء
 ان يكون له امور خمسة هي مشاهدتهم بالحواس من ادراك الكمال
 فيكون من بيانه الاسس والاشياء جانبهم بالاعيان والاشياء
 لان العلم من فاعل فلا يعلم بنفسه بالحق طم من فاعل العلم الثالث
 امور ظاهرة عنهم هي ان كان كماله كماله فاعلم من انوار الامور
الرابع ايات تخص بهم من جملة ما يعرف بالحواس والذات
 كعلمه بآيات غيبية ما ظهر من الايات على يد علمه واختباره بالغيبة
 ولذا اخبار صاحب الزمان بذلك لا يملين اجمالا وتفصيلا
 اما الاجمال فانه من كل النعمان ومرتبة العلم المرتبة فلا بد
 ان يكون منها واما التفصيل اما الاول فلهذا في غير اللذات
 الجسمانية والنفوسية والاضحية ولا يلتصق بها ولا
 ليتمكن من اعتماد العدل المطلق في جميع احواله واما الصانع الى
 الثاني فيكون علوم من قبله فطرته القياس والمعرفة المتغيرة
 لثبوت حكم اسبق الى ما هو في علم التوابع والاضحية والظواهر
 ويتغير ما لم يجرى من امور الاخوة بالكلية فيكون مقرا بالعلم
 واما الصانع الى الثالث لان الامام هو الكمال المطلق فاما الصانع
 الى الرابع العلم بصدق بعضه وقاطعة العالم لتمامه لهذا النوع
 اذا نظر في ذلك فتقول انما يختص هذه الامور بالامام المصطفى

فطما لان عدم العصمة اعني عدم الذنب لغيرها فاما هو في حق
 الشواهد والملائكة المحيية على الامور الصالحة فلا يكون نقصا
 له الا ان عدم العصمة من عدم هذه الاشياء فانها في هذه الاشياء
 تحت العصمة **الثاني في الحق** الامام لا بد ان يجمع فيه ثلثة اشياء
 الاولى الاخر من غير العيب ولذا في الثاني في الحق على قول القائل
 جميعا الثالث النص في حقه الى عالم الجبروت مستديرا
 كقول من الحق في سره لا يظلم الحق ولا يظلم الاخر
 ومان الناس بما فيهم الاخر من عاصي الحق لا سيما في البطلان
 عن الطلب هو ذلك الدنيا وطبائعا خصوصا في حق من يشبه
 على ما جفنا من غير من الحق وهو العبادات وهذا هو الحق
 والعبادة فلا بد من مقام يقوى الحق بها فلا يقر بذلك فكل
 هذا بل على عصمة الامام العلم الصوري في عصمة من اجتمع فيه
 هذه الاشياء **الثاني في الحق** الامام يكون له مائتان الف
 حجة الله وهي واجبة الى نفسه خاصة الثانية بكونه في طلب
 القرب اليه وكلها بعلفان بغير الذات ذلك الغير بل في
 فعلها بغير الله فبما فيهم العصمة ايضا مني بالعبادة ومرضاته
 وتعبده لا يقطعه لا من حق العباد ولا من خاصية شريفة الله
 لا رغبة ولا رغبة كما قال ولا انا المومنين من الحق ما جحدك

على الدنيا لا يحد

فلا يجوز ان يكون مراد من قوله

شواهد الى حشوات ولا خوف من انك لا تجدك اهل للعبادة فكل
 لا يحدرك من كل امر بكن فقط العدل المطابق لجميع الاحوال
 والارمان وبالغلبة الى كل الاختصاص فلما كان ذلك في كل احواله
 وانما فهو معصوم لا يحال لان الحركة الاختيارية بالعلم والحق
 والارادة فاذا لم يوجد ولم يرد ولم يتقل حال من الاحوال الى
 غير الله فمعه ومضاه له بعدد من رتب فطما فكل معصوما
الرابع في الحق المراكب الاختيارية موقوفة على مبادي
 اربعة مرتبة الاولى اسم التوفيق المسمى بالسفوة او الغيب
 ثم العزم المسمى بالارادة المجازية ثم القوة الموقوفة المبينة
 في الاختصاص فتقول الامام ليد الغيبة الى المعاصي البدن الاول
 لا يتركف باجتناب فان يد من ادراكه الاخر اجماع ولا يترك
 فادرا في الثاني والثالث فتقول لا بد من العلم بانتقاء
 الثالث عند لانه لو جوفنا عليه لجاز امره به فان يوفق بانه
 المقر بل الطائفة المتعاضدة من العصمة فلا يبعد على قوله فينتفي
 فانتهى وما يعلم بانتقاء الثالث عند مع العلم بعصمة الثاني
 مستغنى عنه ايضا لانه يعرف ما يقضي عليه من الغياب ويحضر
 ما يحصل بها للقوة البدنية من اللذة المتفرقة من الاثبات
 له الامور البدنية والقوى الشهوانية بل يحد لها مستغنى فان

حصلها كان على سبيل العدل والشرع والتلويح وإعلام الناس بها
 وعدم كونها الاشارة الى مستحيل الشوق من الهوى والاعتدال
 البدان استغنى الحركة الاعتبارية فاشنع وضع المعاصي منه
 فكان معصوما **الخامس** **الحسن** الامام كلما لم يشاعرج منه
 الى اعدائهم وهو يرى بعضه من الصبر عند كل شيء وغيبته منه
 كامل ودارته لم يشبهه كل حال جان من الامام يصلح للتبعية كل
 حال ولها كل الناس لذلك لم يحفظ العدل المطلق فيستحيل
 منه الاطلاق بل واجب فعله لا يستلزم ايماءه من كراهته
 ضده فهو معصوم **السادس** **حسن** خشيته الامام وخوفه من
 اعدائه بحيث يكون في العامة بحيث يستغفر كل شيء بالقبول
 البهائم يكون راجع على كل لغة او مطلق بل هو في اوج غضب
 فرضته جميع الاديان والاحوال حتى يحسن من الحكيم
 والامر يطاعه وجعله مفرقا الى الطاعة ومباعد عن العصية
 وعاقلة العدل الامام فيحصل من ذلك الكرامة الثانية للامام
 والارادة الجانبة للواجبات فلا يحصل معها شوق الى الحق
 من المعاصي والادامة لها بل قد وجد الصارف فيستحيل فعلها
 فيكون معصوما **السابع** **الحسن** الامام كلما اخطأ شيئا
 لاخطئ غيره ولذا يكون ملاحظة للاعتبار فيمنع له من غير محال

الفرق الى عالم الحق يستغفر حتى يحقق منه حفظ العدل وذلك
 بوجوب له صارفا عظماء عن المعاصي فيكون معصوما **الثامن**
الحسن الامام يكون سره مراه بجوارحه وانها جاسية الحق
 لان له الكمال الا انشئ من يحس امر الكل بل يعينه فيهم عليه
 اللذات على فيستغفر القوي الشوي والعصية والذات
 البدنية ولا يحصل الشوق واداره المعاصي اليه **الثاني**
والحسن الامام متوجبه بالكتابة الى الحق عز وجل لا يخطئه
 نفسه الا من حيث هي لا خطئ نجاة القدس لان له الرابطة
 العامة في امور الدين والدنيا فيكون اكل الكل في الكمال
 الحقيقية لتفوق نفس كل ما عن متابعة الانفس من الحق
 نفس الامر فيستحيل ابداء المعاصي والشوق اليها منه فيستحيل
 ذلك الواجبات فيكون معصوما **التسوع** **الحسن** الامام له
 صفات الاول النفر بين فائز وبين جميع ما يشاءه من
 باعبارها الثاني تفصل ان تلك الشواغل كالميل والانتفاء
 اليها من زانه لتجك لها بالخير وعما سوى الحق والاعتدال **الثالث**
 ذلك التوحي الكمال لا يجل زانه بل ذلك الكمال ولذا الحق
 الرابع ذلك اعتبار فائزنا انقطع عن نفسه وانسل بالحق
 راي كل فائز لا يسيطها الى قدرته المتغلطة بجميع المخلوقات

وكل علم لا ينفصل عنه العلم الذي لا ينفصل عنه فقال قدوة
 ولا اكبر من هذه الحق بغير الذي يسمونه العلم الذي
 ليس وطوره التي يفعل بها العلم الذي يعلم منه تلك الحق
 منها عن زمانه ثم لان الامام يجب ان يكون له العلم الاستدلال
 بان الحجة من العلم العام ما لان الاول ان يكون له
 بحيث يمنع الاشتغال بالحق من الاغاثات الى غيره لشدة الاشغال
 به فقط ويكون عاقله ما هو اسوة لا تقل عن طوره انه اذا اراد
 اخراج فصل فصد او فاهات فطالما قد علم ان الحق هو العلم
 ونسب الحجة بين ذلك كون الامور الخارجية شاعرا اياه من
 الحق لكون افضل الحق بجملة الحق فلا ما هو من الحق
 على هذا الجواب وهذا اعظم الصواب من العلم **باب الثاني**
 الامام ان يجمع الناس لما في دية لا وهو يعلم من حق الحق
 ويجوز دية لا وهو يعلم من حق الباطل وسفاح دية
 لا نفسه اكبر من ان يخرجها رلة بشرها للاختلاف وكيف
 لا ذكره مشغول بالحق فليز من ذلك فهو الحق والحق
 والام لا يمكن شيئا عام الغضبية والام لا يمكن صفاهما والحد
 الا لا يمكن شيئا للاختلاف فكيف يصدق هذه الفروع منها
 فلا يصدق منه فرب لان الذنب عليه هذه الفروع لا ينفصل

من يقدر الحق
 من

باب الثالث الامام لا يلتزم في الفروع المدنية
 في وقت ما والا كان غيره في تلك الحال اذا لم يلتزم افضل
 من هذه الجدة لكن الامام افضل من الكل في كل الاوقات من
 كل الجهات وما على المعاصي جملنا لا ينفصل عنه تلك الحالة
 ما ينفصل عنه انه مع من جملنا الحق فليز من الامام
 المعاصي **باب الرابع** الامام لا ينافي من جهة الكلية
 الى طلب الحق والصواب في جميع الاشياء والام لا يصلح للعدل في
 كل الاوقات فلا يترك الفروع المدنية الى ما يصادف ذلك لوجوه
 هي من جهة اخرى النفس يقتضي ضد ما كان يمكن صدوره في
 من اصله وهو الخط **باب الخامس** في قوله لا ينفصل
 عنه نفسه وانما يجب بعد العلم الاحكام في كل ما ينفصل
 به بالمعصوم في كل عصر لما تقدم فتره **باب السادس**
 قوله ثم بانها اناس انقوا ربكم من الفروع الشرعية عن الشيا
 ومن جملة الشيا اعتقاد قول غير المعصوم فلا يجوز تكليفه
 بطاعة وانما لتقوى وهو خوفه على المعصوم اذ من يحصل
 الجزاء الاحكام بالامر بالشيء مع الاختلاف بشرطه الذي هو
 فعل الامر لا المأمور لا يحسن من الحكم لا ينفصل المرفوع
 تكليف ما لا يطاق **باب السابع** في قوله ثم انقوا الله الذي

في القولين والارحام ان الله كان عليكم رقيباً هذا يدل على
 الاحتراف في كل الاحوال لانه يقع في جميع ما هو عبارة عن
 الامر بالخير والامر بالنهي في كل الاحوال والوقائع والاشياء
 بل هذا المعصوم انما هو المعصوم لا يتوقع منه الصواب في كل
الاشياء قوله نعم ولا يندلج الخ حيث بالعبارة
 الدليل يبين على مقدمات **الاولى** ان فعل غير الصواب في
 ما يندلج الخ حيث بالعبارة **الثانية** ان هذا المعصوم عام في الاحوال
 والوقائع والاشخاص والازمان وهو جامع لما لا يشك في
 المعصوم بل هو بالاطلاق ينسب على الناس كافة الا ان كان
 المقتضى واجباً **الثالثة** انما هو قول غير المعصوم يقع منه
 بطلان الخ حيث بالعبارة فيمنع قول قوله انما هو هذا فيقول
 هذا الامر يستلزم فصل المعصوم فيجب بالنظر الى هذا الامر
 تقدم ولا يصدق ان غير المعصوم لا يجب قول قوله في العبارة
 وكل امام يجب قول قوله انما يندلج لا من غير المعصوم بل
السادس والحق الامام هاد في ما في كل الوقائع والاشياء
 وكل من كان ذلك فهو معصوم ينتج ان الامام معصوم اما الصريح
 فظاهر ما لا يخفى فلان كل هاد للكلية الوقائع والاشياء
 في الاحكام الشرعية فانه يهديه اما الصريح فظاهر ما لا يخفى

فظاهر
 ولا يخفى من غير المعصوم
 في جميع الوقائع

فمن

فلان غير المعصوم نظام لما لا يخفى من نظام الجبره الله تعالى
 لم يزل نعم والله لا يهدي القوم الظالمين **السبعة** قوله
 نعم ومن يطلع المعصوم عليه يندلج حيث لا يخفى من نظام الحكم
 خالدين فيما في ذلك هو القول العظيم الحظيمة المظلمة انما
 تحصل من المعصوم لان طاعة الله في كل الامور مطلقه
 صفة ولا يعلم الا من المعصوم فيجب **الثامنة** انما هو قول
 ومن يصر الله في قوله بعد هذه بغيره انما هو
 فيها وله عذاب من ان لا يصلح للامانة ولا يرفع الا من يعلم
 انفاء هذه الصفات من وليم الا المعصوم لان الاحتراف
 عن المعاصي لا يمكن الا من المعصوم فيجب انما هو طلب الشرط
 مع عدم فعل الشرط من قوله **الاولى** في قوله
 يريد الله ليبين لكم دينكم من قوله نعم
 عليكم واسعد عليكم دينكم والبيان بالمعصوم كما تقدم فيجب **الثاني**
والثاني قوله نعم ويريد الله ليعلم انما هو
 سبب اعطاه هذا صفة من منعه عن اتباعهم لانه السبع للشيء
 فلا يجوز اتباعه طاعة العترة عن الصريح المطلق والامام
 يجب اتباعه ولا يخفى من غير المعصوم بامام **الثاني** في قوله
 الامام لا يهدي غير الله لانه لا يهدي ولا يفسد على من القلوب

الطاعة

لا يعلم

ولا تارة المتعطل على وجه الكلام ويظهر من كلامه انه لا هو على نفسه وهو لا
 ان كان يفعل الذي هو لا يمنع القوي من ان يفعل مفعلا حاشا
 الا لامر الله او من غير الله ان التكليف هو على المحذور بالتمكن
 والظاهر المقرب لان يكون فاعل الامارة اجماعا على ذلك فلا
 من مستحق للامانة عليه الحد بل لم يكن ممنوعا من التكليف لانه
 ولا من الله نعم لان وجوب الامانة على فاعلها اجماعا على ذلك
 فذلك فتقول الامام يستعمل عليه التدبير لوجوبه عليه الذنب
 فلا يخرج اما ان لا يجز عليه فاما جزم وهو بطلان فاما ان لا يجز
 فاما ان يكون المقرب منه وهو جزم للتدبير الاول وهو هو
 الثابت القابل للفاعل اجماعا على ما **مسألة السبعة** لا يجوز
 فاما فاعل فعلها ممانع وهو تدبير المانع فاعل الفاعل فاعلها
 لان المانع هو المستلزم للعدم والفاعل اذ الوجود وانه
 الامارة والاولى من ذلك على غرار الحركات والمخزومات اذا
 نقر هذا فتقول الامام ممانع من كل الممانع بجميع الاوقات
 الاحوال لجميع الناس مع عدم ممانع حصول شرائط الحرك
 عنه لا يجوز ان يكون عنه بل من خارج عنه ولا لما يصلح
 للممانعة والشرائط من قبل الله نعم ومن قبل الامام كلما حاصل
 والا لان المقرب مبدع والمبعد مفرها وان كانت شرائط المانع

وقد قال الموانع عنه من قبله جميعها حاصلة فلا يجوز ان يكون
 سببا في ازالة الا كان المانع سببا في ازالة **مسألة السبعة**
 الامام يخرج المحل عن قبول العصبة فلا يجوز ان يكون فاعلا
 لها فمنع **مسألة السبعة** الامام سببا لطاعات جميع
 الشرائط من قبله حاصلة والموانع من ذاته وعوارضه الشرائط
 والبدنية زائلة ومحال ان يحل شي من الواجبات وذلك
 هو المطلوب **مسألة السبعة** الامام ممانع لسبب العصبة
 يكون سببا لاجتماعه والا كان المانع من الشيء سببا لهذا
 خلف حال **مسألة السبعة** على وجود الطاعة وعدم العصبة
 في الامام موجوده والمانع من صفات الشرائط ان كانت عاملة
 وكلما كان كل وجوب وجود الحكم وهو ممانع العصبة
 الطاعات اما الصغر في ما وجود العلة فلا ان الامانة علة
 للتفريق من الطاعة والمانع عن العصبة من غير محال في محالها
 اولى لان المانع من الشيء منافي له اذا كان في غير محله
 فحق على الناظر لهذا الحكم اولى وكذا التفريق هذا الحكم من
 واما عدم المانع فلا ان المانع اما عدم علم الامام بعدم ذلك
 من الفاعل اذ لا يتحقق عدم علمه بالحكم واما مفادهم الفاعل
 بحيث لا يتحقق فدية الامام على منعه بسبب تكافؤ ذلك

وعداير

لو علم بضمك من مظاهر نور اهل الزم الاختلال بالمقصود وبتك
 يصلح لذلك وكلا المانعين من منع في نفس انوارهم بكون قد
 على الامتناع عن المعصية لزم تكليفه بالاجابة وهو في ما
 وجود الشرائط فلو جوب تخفيفها في لزوم الامام وطرف الله
 ولا كانت الحجة للكافرين لانه اجماع قطعي **الثاني**
 الامام على في قبيل المعاصي فلو وجد منه كان عليه تكليف
الثاني **الثاني** قوله ان الذين ياكلون اموال اليتامى
 ظلموا انما يكون في طبق عظم او سبوا من سعي الاجل
 الامانة الامن بين في هذه الصفة منه وليس الا المعصية
الثاني **الثاني** قوله ان الذين امنوا الا انكروا اموالكم
 بينكم بالباطل الا ان تكون بخارج عن زعم منكم الى قوله
 وكان ذلك على الصواب لاجب الاستدلال بها من جهة الله
 ان معرفة الحق الذي يوجب الماد لا يكون الا من الامام المعصوم
 لما بين فيه من جهة نصب الثاني قوله فمن فعل ذلك عدا
 وظلموا من نصيبه ما هذه صفة من لا يجب ان يقع من
 فيه ولا ان يكون اماما ولا يعلم انتفاءها من المعصوم فلا يجوز
 انتفاء فعل المعصوم **الثاني** **الثاني** قوله ثم ان يخلفوا كما
 ما نهون عنه بغيركم سبنا انكم الا هذه انما تعلم من المعصوم

لما تقدم

لما تقدم تقر به **الرابع** **الرابع** قوله ثم ان يخلفوا
 فابعدوا احكام من اهل بيته من اهل هذا خطاب الامام بحكم
 له وحكم غير المعصوم لا يجوز من الحكم ولا في نفس من الحكم
 الى الامانة فلو لم تعطيل الاحكام لافضانه الى الشارع و
 الاتفاق على واحد من كالتقدم **الخامس** **الخامس** قوله
 ان الله لا يحب من كان مختالا في الفخر الجبيل الا من اراد ان يكون
 فيه هذه الصفة لانه اذا اراد ان يتصرف في المطون وهو في المعصية
 فلا يجوز ان يكون اماما **السادس** **السادس** قوله ثم الذين
 يخافون فابعدوا من الناس الخلفاء يكون ما انهم الله من فعله
 لا يجوز انتفاع من يكون هذه الصفة فيه وهو غير المعصوم
 فلا يجوز ان يكون اماما **السابع** **السابع** قوله ثم الذين
 يتفنون اموالهم بينا الناس هذه قد منع عن انتفاع غير
 المعصوم بمثل ذلك منه فلا يجوز بقوله ولا يصح فعله فلا
 يصلح للامانة **الثاني** **الثاني** قوله ثم من بين الشيطان
 له في انفسا فربما غير المعصوم الشيطان له في انفسا فربما
 الاخر انعنه فلا يصلح للامانة **الثاني** **الثاني** قوله
 لنفعل الشيطان وان لا تروا غير المعصوم لا يصلح للامانة
 فلا يصلح للامانة **المتن** **المتن** قوله ثم ان الله لا يعلم من قال

صفة
ويعتبر من

ذوه وجه الاستدلال ان الامام يحكم الله ولا يتوكل في المعصية
 بحكم الله بل يتوكل في الامام بغير معصوم اما العصفري فيقول ان
 الكبر في ذلك من حكم الظالم لا من حكم الله بل من الظلم بصادق الله
 بالابن فكيف يتوكل في المعصوم بحكم الله **الحادي عشر** في الاما
 امر الله بطاعة جميع اولاده ونواهيته ولا شيء من الاما يعي
 معصوم اما العصفري فيقول نعم والاول الامر منكم وهو عام
 في جميع الاما والنواهي انما هي في الاما وفي المعصومين والاول
 عليه في التعامل مع الاما من هذا المارجه في جميع الاما والنواهي
 فيكون في اول الامر حكم الله الكبر في ذلك من استمال امر الظالم
 في جميع اولاده واولاده ونواهيته ظالم وهو متوكل في هذه الاما
 لانفسها التسلسل لكل وهو نفوذ الوجبة الجزئية **الثاني**
والثاني قوله نعم وان ذلك حسنة ايضا عندنا ويعود من
 لغيرنا او اعطينا هذا امت غفلة على فعل الحسنات فاما يعلم
 من المعصوم تقدم فيجب **الثالث** في المعصوم الله عز وجل
 لفعل الحسنات من العباد وانما يتم بالمعصوم لما تقدم من انه
 لطف بتوفيق فعل المكلف عليه وهو من فعله ثم فيجب فعله
 والا كان نفعا للغير **الرابع** في المعصوم قوله نعم فكيف
 انما جاز كل له في عهد وجنابك على هؤلاء شهيد انما

ولا شيء من المعصوم
 امر الله بطاعة جميع
 اولاده ونواهيته

المعصومين بالامر بصلوات الامام المعصوم في كل زمان لانه الطريق
 الى معرفة الاحكام الشرعية والاستدلال بالامر لا اله الا الله
الثاني في المعصوم قوله نعم الذي كثر في معصوم الرسول
 لو شئى به الاما معناه هو الذي كثر في معصوم الذي معصوم
 الرسول هذه صفة قدم بتفضيل الاما لا يجوز اتباع من يعصى الرسول
 وفي المعصوم بعض الرسول فلا يجوز اتباعه فلا يصلح للامام
الثالث في المعصوم قوله نعم على الاما من غير مخالفة اوامر
 الرسول ونواهيته وذلك متوقف على معرفتها بالتحقيق
 وبين العين ولا يتم الا من المعصوم فيجب نصبه لا يستلزم
 الثام من الحكم وعدم نصب للطرف اليه **الرابع** في المعصوم
 كلفه الله تعالى هذا الاما باقتضال اوامر الرسول ونواهيته
 والمعصوم لطف فيها فيجب انما يقتضي علم الكلام ان التكليف
 بالشيء يستلزم فعله وانما في اللطف فيه الذي هو من فعل
 المكلف فيبين ان الامام لطف بتوفيق فعله فعل المكلف
 به الواجب فيجب **الخامس** في المعصوم قوله نعم يا ايها الذين
 امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون
 الاما لا يجوز اتباع من جعل فعله ذلك منه وفي المعصوم
 كل ذلك لا يجوز اتباعه فلا يصلح للامامة **السادس** في المعصوم

الامام هاد الى السبل ايضا او لا متى من غير المعصوم بهاد
 الى السبل ايضا فالتشبي من الامام بعد معصوم اما الصغر
 فظاهر لان الامام لا يقرب الى الطاعة والنجدة من المعصية
 وهو الهدى وما الكبري فلا يمكن ان يصل السبل ويأمر بها
 لا يقرب الى الطاعة وبعد من المعصية **الامام** فلو لم يبق له
 في الدنيا من اوليها من الكبار بشر من الضلالة و **يكون**
 ان يصلوا السبل وجه الاختلاف ان الامام يجبله الصانع
 عن اطلاق السبل فيمنع عليه ذلك ما لا يجوز من قوله
 ولا يعمل على امر ولا نهى في هذه الآية **فمن**
 الاختلاف من انما هي فيمنع فاندنه ولا متى من غير المعصوم
 كذلك لان الداعي لذلك والعصاة الموصية لم تنصفه
 فيكون ذلك ما كان فيه هذا اخو الكلام في الخبر الاول **كتاب**
 الفارق بين الصدق والمين وبلوه في الثانية **الامام**
 من الادلة الدالة على عصاة الائمة فرج من شيوخه مصنفه
 حسن بن يوسف بن القطر المحلى الحسين في غرة ربيع الاول
 سنة ثمان وسبعائة وبلوه وبنوه وخرج من خلفه محمد بن يوسف
 بن الحسن القطر ولد الفرج سار وبنوه محمد بن محمد والاقرب
 سنة ثمان وعشرين وسبعائة وبلوه وبنوه اعيان بنوه

المعصوم من الله ووجه الزكوة وانما على غيره المراجعة اليه
 منه وكبره الى هذا من خط ابن حمزة الله عليه السلام والحمد لله
 العالمين وصلى الله على نبيه محمد وآله
 اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

المادة الثانية من الادلة الدالة على وجوب عصية الانعام
الاول قوله نعم والله اعلم ما عداكم وجبه الاستدلال ان الانعام
لا يكونون هادين وكل فيه معصوم يحصل ان يكون عدله فلا
يجوز ان يجزى بكونه هاديا وكل اياهم يجزى بكونه غير
عادل يعلم انه هاد وان عدله فلا يخفى من غير المعصوم
بامام وهو الملة **الثاني** قوله نعم وكفى بالله عذبا هذا يدل
على غاية الشدة واستحالة اهل الانعام المفسدين الى العاقلة
والمتبعة عن المعاصي لا يحصل الا بالمعصوم فكيف يتحقق
الحكم انه يتحقق ان الوطى هو المتصرف في التصالح
ويحصل من اللطف العظم الذي هو المعصوم الذي به يحصل
السعادة الاخرية والنجاة من العقاب السلبية ويرى بعض
الصواب من الخطا **الثالث** قوله نعم وكفى بالله عذبا هذا
المادة في قوله لا يباريها اجماعا بل اضاف الاخرة فيها
وافتا يتحقق باعطاء جميع ما يوقف عليه الاتصال الواجبة
وذلك المهرات من اللطاف والمغريات خصوصاً التي هي
من فعله ولا يهاون تلك المعصوم فانه لا يقيم غيره مقامه وكل
نفسه محتارة في جانب عجز المعصوم والادلة عليه **الرابع** قوله

المراد بالذين يكون انفسهم بالعبادة من كثرة نيتهم واجل الاستدلال
ان نقول الركوة هي الطهارة وكل نية وجب ما ان يكون الله
الركوة من بعض الذنوب والكل مشرك فيه ولا يسيء من يتخطى
ان يكون من كلها وهو المطلوب لا يبرأ من العصية ولا يتخطى
ان يكون الله غير المعصوم **الخامس** قوله نعم بين الناس من يتخطى
من الغش والذين والفتا طاهر المظهر من الغش والغشقة
الغشيل المسوية والاعمال والحرف ذلك منافع الحيرة الدنيا
والله عنده حسن المالب هذا صفة من يتخطى من يتخطى
بها وكل فيه معصوم منصف بها **السادس** قوله نعم بين
والفتا طاهر المظهر بحصول في طبيعة الانسان لا يلقى العقل
الذي هو مناط التكليف وقدره ما يغتنى ذلك بين بعض
واقع ومانع لذلك وان لم يكن معصوما كان من هذا القبيل
فلا يصلح البالعنة **السابع** قوله نعم فليأتكم بغير من ذلك
انفعا عندكم جنات تجري من تحتها الانهار فالذين فيها اولاد
مطهرة ورضوان من الله والله بصير بالعباد وجبه الاستدلال
ان الفتوة هي انكار الطريقة الصوفية بفسادها يعلم الامر المعصوم
لما تقدم تقريره غير ثم **الثامن** الفتوة هو خوف على الخلق بالانعام
والمعبد عن المعاصي وهو المعصوم بعبادة **الثاني** الذي يفهم من

هاتين الايتين ان الثاني يحصل ان ما بينهما من حيل الله وانما الثاني
ولا يكون القوة العقلية التي هي مناط التكليفه الناس هو ظاهر
من مانع للشبهة وهو الامام المعصوم لما تقدم **العاشر** في قوله تعالى
التي لا يحل لها ان يعصيه الله هو جوده هذه الايتين ان الثاني
الحاشية قوله نعم والله يصير بالعباد وجبه الاستدلال
انه لا يدين الخبز بمحض اختيار الامام وعدم احكامه بشي من شرع
ويقين هذا انه وانما يحصل عليه الاستدلال في بعض الاماكن
الا انه نعم فان هذه الاية مضبوطة للمصير اجماعا فلا بد من
طريق لنا الى العلم بذلك وليس الا العصة فيجب عصية الامام
الثاني عشر قوله نعم الصادقين والهادين والفاضلين
والمستغنين والمستغفرين بالاحكام وجبه الاستدلال ان
هو لا يثبت لهم صفات الملاح المطلق ما فان المراد انما القضاة
والصادقين الى اخره في البعض احدى جميع الاحوال بجميع
المعاصي على جميع الطاعات والاولى بطر الاول بنبط لهم
الملاح المطلق واشتراك الكل فيه فلا يوجب تخصيصا لذلك
والثاني هو المعصوم فيثبت بنبط ان يكون الامام غيره
وهذه الاية عامة فلا بد ان تكون فلا تخص بالسل **الثالث عشر**
قوله نعم وما اختلف الذين اوقفوا الكار على ان بعد ما علم

سبح

بما بينهم وجبه الاستدلال ان اختلفت كلمة فمقتضى صحة
التقي فيمن قبل ان كل اختلاف فام بعد العلم بغيره وانما
يحقق ذلك لو كان لهم الى العلم طريق وقد بينا وجه المعصوم
في ذلك الطريق فلم يبق وجه وليس لطفا الى من لطفا الى الله
عشر قوله نعم ووقت كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون
وجبه الاستدلال ان المعصوم من ذلك الخبز من فعل الشرع
والفرضين على فعل الطاعة ولا يتم الفرض من ذلك الا بالمعصوم
لما تقدم من كونه لطفا بوقف حصول الفرض من التكليف عليه
فيجب عليه ولا ان يفعل الفرض **الحاشية** قوله تعالى
على فعل الصنيع يترط فعل جميع الشروط التي من قبله نعم ولكن
النام واعظم الشرائط المعصوم فقبله لا يحسن **الحاشية**
القوة الشهوية والغضبية ليستا مفقودتين لثا فانها
انزلوا لها المكنة التكليف كلفه ولا مشقة وكان الفعل
والترك متساويين بالنسبة الى القدرة ولا مرجح لفعل
الصنيع الا انها فاقا انتقيا كان فعل الصنيع مجرد فمجرد كشف
الشرع لشره يمان المنع فلم يوجب الى التحلل بالنام والترك
الوافر الاقسام فاقضت الحكمة خلفها والفعل لا يوجب
ذلك منقضا لها فانما اخلية في اكثر النوايا غير كثر من الناس

الواقع

الوجهية اكثر من طاعتهم للقوة العقلية فلو لا وجوده لكانت القوى العقلية
تتبعها في مقتضاها لكان فعل مقتضياتها بمنزلة من الافعال العقلية
فان كان بعض الفاعل على فعل العاقل وليس العاقل العقل
فقد لا غلبة بل لا بد ان يكون خارجا وهو الرئيس ولا يتسلسل
بل لا بد من الانتهاء الى من يتكبر من دفع شوقه بقوته العقلية
وتكون القوة العقلية فيه واجبة بذلك وفذلك هو المعصوم
لوجود المانع من فعلها ومع وجود المانع لا تأثير للشيء الاول
بكون معصوما كانت قوة الشهوة فالعقلية فكل يعمل للمصلحة
الثامن عشر الناس على ثلاثة اقسام طرمان ووسطه الاول
من قوته العقلية واجبة بمعارضة القوة الشهوية فيجب ان يرجع
مقتضى القوة الشهوية ويبقى معها اما الثاني من قوته
الشهوية غالبة واما الثالث من قوتيه العقلية بالمتعوق
وهو وسط الاول هو المعصوم والثاني هو الفاسد الداعل
تحت حوله ثم ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشا
ولهم عذاب عظيم فان صار كل احد الصانع لنفسه لئلا يلا
رحمة الله ثم غلبت النفسية للازدياد فيها القوة الشهوية
وكذلك معهم كما وردت عليه الاذرة القوي والمواظفة
والدلائل النفسية للازدياد من القوة الشهوية غلبت عليه

وهذا ليس من القوة الشهوية خاصة بل من افعال القوة العقلية
وعلم القارة الى مقتضاها والثالث التائب لونه وبصره
النفس الاول بالمحنة وعن الثانية بالامارة وعن الثالثة
بالقوة كما نطق به الكتاب العزيز فلا مانع من ان يكون
قلما ويحتمل ان يكون من الثالث لانه اما ان يجب طاعة
امثال او امره وانما في جميع احواله وهو حق ولا يلزم كون الخطا
صوابا بل الامر بالعصية والتمسك بالحال العقلية العبدية
واما ان يجب امثال او امره وفواهيته حال غلبة الشهوة
على قوته الشهوية خاصة دون غيره من الاحوال وهو حق
الاول حال قوته الشهوية لا يتطامن وليس مانع لثالثه
لاستحالة حلول الرمان عنه ومع ان يكون هو ضابط الى الرئيس
وحاله كما ذكر فيقع الخط والهرج **الثاني** ان يكون ح هو ضابطا
الى الرئيس عليه في تلك الحالة لان طاعة الاحياء الرئيس
فنصبه هو غلبة القوة الشهوية في بعض الاحوال وفذلك
الرئيس يكون حاله كذلك فليز اما التسلسل والارادة
وانتفاء الغائبة **الثالث** انه اذا كانا ناجها طاعة في طاعة
ما يحصل المكلف اليقين بقوله ويجوز في كل حال ان تكون
هي تلك الحال فلا بد بعدة فيبقى فائدة نصب لعدم الوثوق

الرابع بانهم اقسام لا يقول المكلف لا يجيب على ابا عبد الله حتى اذا
 ان طالت الحالة حتى انزل عليه القوة العقلية ومنه ما تقول من جواب
 ولا اقول لا اقولك في ذلك ليس يجيبه انما لا اقولك من هذا لما
 هو من الاجابة فيقطع الامام لا يقول لا يجوز معرفته قولها بالاجابة
 سألنا لكن لا يجيب قول قوله كقول خويلد الملقى فانه يجيب على
 المقلد ما يقول قوله وان لم يكن معصوما لا انا نقول اما لا
 فانه بانهم اقسام ايضا لانهم انهم المكلف ان يقول ان اجابته
 وادعى اجتهادى الى عدم وجوب قولك في هذه الحالة
 فيقطع من انهم الزام المكلف واما وجوب قولك في كل حال
 فهو باطل لوجهين الاول ان يقول قول الملقى انما هو قول
 الذي لا يمكن من معرفة الصواب من الخطا بالاجتهاد واما
 من يمكن فانه لا يجيب عليه قول اجتهادى انى الثاني ان يراجع الى
 القسم الاول الذي يطلقه من وجوب طاعة عرف جميع الاحوال
 الخامس اما ان يكون اما ما بالحق ايم بغيره ولا لا في الجواب
 من الله تعالى اجاب قول قول من يجوز عليه الخطا في جميع الاحوال
 وعلى جميع المقامات الثاني مع الثالث اما ان يخبر المكلف كما
 بانهم اخرج وانارة الفتن وبنهم من حاله واما ان لا يخبر فاما
 ان يكون مكلفا باجتهاد فبانهم مع الحرج وانارة الفتن انعام

الامام

الامام بطلان الاجتهاد ليس بهام واما لا يفلن تكليفه تعالى
 والكل حال فنعين ان يكون الامام من القسم الاول وهو المكلف
الثاني عشر قوله نعم ويجوز تركه الله نفسه والى الله الحشر واما
 بحسب ذلك يخفى جميع الاطراف المفترضة بالمعنى وانها المعصوم
 فيجب **القول** انما هو نعم هو يترك كل نفس ما علمت من غير حصول
 وما علمت من حق يولد وان يمتنع او يمتنع امد اجبلا ويجوز تركه الله
 نفسه والله روف بالصادق فاما ترك ذلك بمعرفه الحسن والشيخ
 وضع طريق يقضى فاما بانه بالمعصوم كما تقدم في كل زمان فيجب
 ايضا فلا يتم الا بالمعصوم من الطاعة والمعادى المعصية والى
 هو المعصوم فيجب **الحال** **الثاني** نعم الله نعم بانهم يعرفون
 فيجب من ذلك فعل الاطراف الموقوف عليها فعل التكليف
 وكل الطرف وكل جهة فهو بالنسبة الى اصل المعصوم صغير
 مستحضر وعظم النعم واهم الاطراف المعصوم في كل زمان فيجب
 من بالغ في وصف نفسه بالانوار والرحمة نصيب **الثاني** قوله
 نظام الى ان كنتم تخفون الله فان يعرف بحجبتكم الله يعرف لكم نعمكم
 ابتاعه فاما بانه ياربه اعداهم فانه الاحكام الشرعية بطريق
 انضهه لاجلهم باتباعه فيه ولا يقين طريق الى العلم وانما بما بالحق
 من افعاله والمبطل من مخالفته وكلاهما لا يحصل الا بالمعصوم

المعاصير

بالامامة والاخبار المأثورة اولى من العكس في ثبوتها انه نعم انما
 مكلف باتباع الامام بمجرد قوله او ما في المكلف والاول والثاني
 قد اختلف في سبيل الامام وطريقه العصمة لا مأمور باتباع طريقه
 ومأمور بالعصمة فلا يكون المناقاة بينهما **الثاني** قوله نعم انما
 الحق وان لم تعلمون لا يجوز اتباع من يجوز فيه ذلك فلا يصح
 غير المعصوم اما **الثاني** انما ما يحسن الذي
 على كتمان الحق مع العلم فلا بد من جعل الله ثم طريقا الذي هو
الثاني قوله نعم انما يكون الحق وان لم تعلمون انما
 مع العلم لا يحصل الا بالمعصوم ولا من غيره ثم يقتضي عدم
 من يجوز فيه ذلك وكل غير معصوم يجوز فيه ذلك فلا يصح
 من غير المعصوم ينتفع بكل امام متبع والا لا يفتقد ذلك الا
 بغير لائمي من غير المعصوم بامام **الثالث** قوله نعم
 قل ان الهدى هذه وجبة الاستدلال ان هذا يدل على انه
 لا هدى الاوى من هذا الله ثم ولا يصح منها طريقا فلا بد ان
 يقيد العلم الجانبي المطابق الثابت وليس يختص بواحد من
 اخرى وهو موجود اذا الامتناع بالبرر موجود والتمسك
 الى المعلوم متبع ولا طريق يقيد ذلك الا المعصوم اذا التمسك
 اكثر من حومات وظواهر النص يقيد اليقين فلا يشتمل اكثر من

والاستدلال لان الاجتهاد لا يوجب صحة القاطع لثبوتها
 يجب وجود المعصوم **الرابع** **الثاني** قوله نعم انما
 احد شيئا او يثبت طريق الاجتهاد مشترك بين الكل ثم يثبت
 يقيد اليقين وليس الا المعصوم لا يقال المعصوم على جميعكم
 مشترك ام لا فانقول انه يدل على طريق يقيد اليقين من غير
 الاجتهاد انما المعصوم والتفصيل بتفصيله على المعصوم من
 المتشابهين من ارباب الملل **الخامس** **الثاني** قوله نعم انما
 الفضل ببلاده قوله من لينا والله واسع علم الكمال الحقيقي
 قوله العلم والعل يجب كون العالم المكنة للشيء بالنسبة
 اليه من قبل فطره في العبادات يكون نفسه في مرتبة العلم الشفا
 بحيث يكون الجميع مشاهدا عند هذا الصوة والمرأة كما قال
 عامر لو كنت خطاء ما ازددت يقينا ويكون مع هذا الطاهر
 باسناد الى الشارع المحض يجب لا يهل منها شيئا البتة ويقتضي
 تلك جملة جميع الطاعات والجميع القابع بحيث لا يفعل
 شيئا مما لا يخل بواجبه يكون باطنه من المملكات الربوبية
 نفس متخلصة بالصورة القدسية هذا هو الفضل الذي يحصل
 به الامتنان والقدرة عليه المدح فلا بد من اثباته في كل وقت
 فذلك على وجود المعصوم في كل وقت وهو الله **الثاني**

قوله ثم يخص بغيره شيئا الا ان اعظم ما قلناه من وجوب
 على غيره ذلك على وجود المصوم في كل وقت وهو المصوم **الثاني**
والثالث في قوله والفضل العظيم بيان ما ذكرناه من فضل
 العظيم فذلك على وجود المصوم **الرابع** في قوله ثم يوجب
 على الله الكذب وهم يعلمون هذا يدل على ان المصوم على ما ذكرناه من وجوب
 بغيره ذلك وعلى غيره مصوم يجوز فيه ذلك فلا شيء من المصوم
 يمنع كل امام من **الثاني** في قوله ثم بل من الله تعالى
 وان في ذلك لاسم عجيب المشين وجبه الاستدلال ان هذه
 على الشيء المصوم وهو المصوم **الاول** في قوله ان هذه صفة
 منع على المصوم في حق غيره يكون المصوم اوله والآخر عليه
 اكثر من ذلك من طريق الاصل والاصل المصوم في حق غيره
الثاني في قوله ثم ان قولنا هذا متوقف على ما سبق في قوله هذا
 ظاهر لان كل واحد منهما يستلزم نفي الآخر ما ذكرناه وعرفنا
 ظاهر صدق بعضها واحدة ونفي بعضها المخرجة السالبة
 الكلية فالمتوقف ما يصدق حقيقة على من لا يحصل له حقيقة
 فيجاء ذلك هو المصوم فيجب وجوده هذه الآية لانها تدل
 ارادة الله تعالى لخاصة الخيرة والمانع مشقة على وجوب
 القدر والاعمال وان في الصارفين وجوب الفعل وجب عليه

في

ونسب كل وقت وهو المصوم **الثاني** في قوله ثم يوجب
 الله ثم ولا شيء من غيره المصوم بغيره الله ثم فلا شيء من الامام
 بغيره مصوم اما الصغرى فذلك وجوب اتباع احوالها
 وامثال اوامره ونواهيها ونفا حكمة ومصلحة عليه
 شاهد بغيره فطعا والامام كان راما الكبري فطوعا ثم ولا
 بغيره **الثالث** في قوله ثم وان منهم لم يبقا بل هو المشتم
 بالكتاب فجاء من الكتاب ما هو من الكتاب ويقولون هو
 عند الله ما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم
 يعلمون هذا صفة من الامام يخرم نفسها عنه ولا شيء من
 غير المصوم يخرم نفسها عنه فلا شيء من الامام بغيره مصوم
 والمقدوران ظاهران **الرابع** في قوله ثم الامام يهدي به
 الله فطما لا يزلها ذلك انما اوصل الله ثم ما عند هذا
 ولا شيء من غير المصوم يهدي به الله ثم لا يزلها ذلك انما اوصل الله
 لا يهدي به الله ثم في الجملة لقوله والله لا يهدي القوم الظالمين
 فيجاء لا شيء من الامام بغيره مصوم لا يهدي هذا الامر على اربابكم
 لان الله ثم يوجب عليه هداية الكل عند العداية في الكبري والملة
 ولا في هذا قياس من الشكل الثاني وترط انما هو وام الله
 المقدسين او كون الكبري من الغضا بالمتكسر سلبا

مطلوبان عامتان لا يتحققان الا في الاول فذلك لا يتحقق في هذا
 هنا الهدية العامة التي هي مناط التكليف لا تتحقق في الكل
 فيها بل يتحقق في الاعمال فائدة وهي من باب الاصطلاح فيجب عليه
 ثم واما الثاني فتعول الصفة في مذهبنا فيدخل تحتها شرط
التام في الامر فلو لم يمتد بها اليها الذين استحقوا العقاب
 حق فانه انقول وجه الاستدلال به من وجهين احدهما انه
 امر بانسان حق فانه لا يمكن ذلك الا باعمال الصفة بالامكان
 ولا يحصل الامن المعصوم فيجب كونه لا يمتد الا بالاعمال المعصية
 والمبعد وهو المعصوم فيجب ثباتها ان غير المعصوم فيبقى
 ههنا حق فانه هو الخطاب لا يمتد من ماله ولا لا يصح
 الامتداد على الخطا ولا يجوز فثبت للمعصوم **الامر**
الامر ان الامام سبب استئصال او امر الله تعالى جميعها
 ومن جعلها الانفاض في القاء فذلك من ان يكون حق
 حق القاء **الشأن** والامر بالامر فموجب الى الانفاض
 فانه ذلك يكون منبهة عنه فلا بد ان يكون منبهة **الامر**
والامر فلو لم يمتد بها اليها منكم امر يدعو الى الجزاء
 بالعرف وهو من كل منكم لا يمتد على المعصوم ولا
 هو المعصوم قطعا وهذا خطاب لاهل زمان فلو كان المعصوم

ولا يمتد

ثابتا في كل زمان **الامر** والامر **الامر** في الامور التي
 بقوله ولا تفرقوا واما به هذا فيجب شخص محلهما على الامور
 وليس باختيار الالزام والامر التفرق المندرج منه يكون
 من اصنافه ولا يمتد بها اليها طاعة ولا يمتد بها اليها في المعصوم
 فيجب المعصوم **المعصوم** انه يتم منه عن التفرق مطلقا
 ولو لم يكن المعصوم ثابتا في كل وقت لم يكن تكليفه بالامر
 انما الاستدلال بالامر والعورات والاحتياط فانه امر
 التفرق الذي لا يتحقق امتداد المجتهدين فيما يوجب له اعتبارا
 فلو لم يكن المعصوم ثابتا لم يكن تكليفه بالاطاعة والامر بالامر
 فالامر ومثله **الامر** في التفرق والاحتياط في
 بالعلم والتكليف بالامر وتكليف بالامر فانه التكليف بالعلم
 به الوفاء مع المواعيد فذلك من نصيب طريق مقيد للعلم ليس
 الامانة اللطيفة اذا كثرها فليكن العقاب في القهريات قليلة
 جدا بل هي منبهة عند جماعة وليس الا المعصوم فلو لم يكن ثابتا
 في كل وقت لم يكن التكليف بالعلم الكلي مع عدم طريق مقيد
 له وذلك تكليف بالاطاعة لا بقى الشيء الذي لا نسلم
 انه يسلم الامر به فذلك بان من علم التفرق وجوب الاحتياط
 وكان الشيء التفرق ليس بهام بل في الاصول وفي الجواهر

فيه الاجتماع خاصه لا مانع من الامكان الثاني انما هو ان
متعلق الفعل يقال بوجهين ابا ما من عدم الفعل وقال الا
ان فعله من غير من غير على الثاني لا ينافي هذا المنع وانما على
الاول فان المطلوب ههنا من عدم تفرع اجتماع المسلمين
اتفاق كلمتهم يحصل فوالله الاجتماع ففعل هذا مقصود وانما
لا يمنع مثل ذلك من الثاني بانه نكرة ومعنى الثاني فيكون
المراد عدم افعال الماهية والوجود فلو اختلفت في ذلك عالم
بحصول الاشكال **الثاني في المحذور** اتفاق اراء المجتهدين
الا ان لا بد من مخرج متفق واحد ليس الا المعصية
يكن المعصوم بانها من التكليف بالسمع عدم السمع
تكتفي بالمال على هذه الادلة الموجودة ليست بمنقصة
ولا غير هاتين المعصوم اتفاق **الثالث في المحذور** العلم ان
السلطة السبيلة ان يكون دائما او كذا او مشاوريا او
اغلبا فالبسبيل الذي ينادى اليه السبيل احد الوجوه
هو الغاية الثانية ويسمى السبيل الاول الذي يكون على احد
الوجوهين الاخرين هو الغاية الاتفاقية ويسمى السبيل الثاني
وقد انكر جماعة الاسباب الاتفاقية لان السبيل ان يكون مجمعا
بجميع الجهات المعيرة والمقوية فينادى اليه الانحاء

فان يكون اتفاقا وان لم يكن كذلك فهو بدون ذلك لسلطان القيا
استحالة ما دونه الى السبيل يكون اتفاقا فان القول بال
باطل ونقص ذلك وموضع الطعن من هذا ما ذكره في كتابنا
الغاية اننا نفرض ذلك ففعل اتفاق المكلفين المجتهدين
غيرهم وانما هم سبيله سبيل في وسيله اتفاقنا وروى
الغاية الاول هو خلق المعصوم ونصبه في الامانة عليه
المعصوم لذلك وطاعة المكلفين له وهذا طمع اعتقادهم
وممكن من غير ذلك عليهم سلطان وهذا سبيل في قوله
الى سبيله فاما نصبه فله تعبد اليقين والجزم الثاني هذا
يكره ان يكون اكثر اقلان غلبة الشهوة تعارضه وتخرج اكثر
المكلفين عن العقل انما يحصل لهم فانه يرضى الى الطائفة
ويجاء عن المعصية وسبيل اتفاقنا في الغاية هو هذه
الادلة النقطية والاهوائية خصوصا مع وجود المعارضات
ثم نحن نفرض طلب السبيل لاعتقادنا ان يكون مع السبيل
وهو تكليف الاطاعة قطعاً وامام سبيل الثاني الذي هو
تكليف الاطاعة ايضا لانه لا ينفرد امام وجود السبيل
الذي وهو المقتول الذي من فعله نصب المعصوم
الادلة عليه واجاب لدعاء القول على الامام الذي في الامانة

القول وقد على الباقي من فعل الكافرين فاصبح الله تعالى عليهم
 ان يفعل الله منهم من هذه الاشياء ما هو من فعله والآن الكفار
 بالجمال واللام ما يحب عليه فثبت وجود المعصوم ولما الكفر
 فان لم يقبلوا كان انتفاء السبب من جهة الامرين **المراد من**
 قائله لا اتفاق وعدم الاختلاف من هذه الامة هو جعله بالبر
 بعلية عليه وهو خطأ بل يجب على الله تعالى ان يكون المعصوم
المراد من الاتفاق اما من جهة واحد من جهة وجوده
 زوج بالمرجع اولى من جهة بل بالاتفاق وهو وجوده من جهة
 واحد من جهة وجوده من جهة لا بالاختلاف فاما ان يكون
 معصوما او غير معصوم والثاني مع والاول عدم الاتفاق
 او لا امر بالمعصية فمعين الاول وهو المبدأ **المراد من**
 قوله تعالى لا تكونوا كالذين تفرغوا من انفسهم من بعد ما حجة
 اليقينات ذلك على وجود الاتفاق وتفسير الاختلاف كما بين
 الابل المعصوم كما ذكرنا وايضا ذلك على جهة ايضا بذلك بعد التمسك
 وهو ما يقبل العلم بذلك هو المعصوم والمعلم **المراد من**
 قوله تعالى لا يكونوا من اهل الكتاب من فانه ياتون بالمشاهدة
 البلاء وهم لم يجدوا يومنون بالله في اليوم الاخر بل هم
 بالعلم يفرقون عن المنكر يسارعون في الجحيم لذلك

المراد من

من الصالحين هذه فدل على المعصوم لان الامر بكل معروف ونهي
 عن كل منكر والمسايع الى الجحيم هو المعصوم واما فاما لما
 لظهوره ولا غير مساوي ولا الصالح الجفنة اعا جلاله على
 المعصوم وهو بلط وجوبه ولا حال في الفري **المراد من**
 قوله تعالى وما تظنوا من غير قلن نكروا والله يعلم بالمؤمن هذا
 تخبريهم باسم على كل عمل خير وبلط على طلبة الله تعالى فكل كل خير
 واما في العلم باليقين بالمعصوم والمبعد ولا تترك الا بالمعصوم
 فيجب **قوله** **المراد من** قوله تعالى وما تظنوا من غير قلن نكروا والله يعلم بالمؤمن هذا
 انفسهم يظنون وجب الاستدلال ان فعل التكليف هو فوق على
 العلم به يقينا وعلى المقرب والمبعد ولا تترك الا بالمعصوم
 فان اهل الهنم اعدا لتعلمين مع تكليفه يكون ذلك كلفا بالشروط
 مع انتفاء الشرط ذلك علم لهم تعالى الله عن ذلك ما كان مع وجود
 الشرطين ونجا ومنه يكون علمهم انفسهم في الاول والثاني
 الثاني فدل على وجود المعصوم **المراد من** قوله تعالى وما تظنوا من غير قلن نكروا والله يعلم بالمؤمن هذا
 الذين امنوا لا تخفوا بباطنهم من دونكم لانا هو انكم جبالا
 الله تعالى عن اتباع مثل هؤلاء وفي المعصوم يفرقون كونه
 ولا يجوز ان ياتوا **المراد من** قوله تعالى وما تظنوا من غير قلن نكروا والله يعلم بالمؤمن هذا
 ان كنتم تعلمون الباطن هنا بمعنى الجهاد فعل صالح ولا يحصل

مع العلم ولا يمكن الا بالمعصوم كالتقدم في قوله من اياها على من
 ان يكون الله قد نهى عن فعل المعصوم وهو **الثاني** في قوله
 ها انتم ولا تخفونهم ولا تجيبونكم في قولهم انهم لا يخفونكم بالحق
 كلوا من ثمره كما ارادوا ان ياكلوا من ثمره فاكلوا من ثمره
 من الغيظ انهم لم يوافقوا في ذلك ان الله عليه السلام الصديق
 الاستدلال ان الامام ليس هذا القبيل بالقرينة في قوله
 يمكن ان يكون من هذا القبيل فلا شئ من الامام بعد معصيته
 بالقرينة **الثالث** في قوله ان الله قد نهى عن فعل المعصوم
 مع اخفائهم حالهم عن ذلك يستلزم النهي عن محبة من يحجب
 فيه ذلك اذ لو كان حبسا لم يكن هو الا النهي عن فعل المعصوم
 فيه ذلك فلا يحجب عنه الطاعة والابتناء اذ في الامام
 محبة الطاعة والابتناء فلا شئ من فعل المعصوم بامام وهو
الرابع في قوله ان الله قد نهى عن فعل المعصوم
 يستلزم جوازا وكل من فعله معصوم يمكن ان يكون ذلك ولا شئ
 من الامام يمكن ان يكون ذلك بالقرينة فلا شئ من فعل المعصوم
 بامام **الخامس** في قوله ان الله قد نهى عن فعل المعصوم
 في الاصل يقتضي ان الله يعذب من يشاء واصغرهم ورحمهم
 وصغرهم بالمبالغة في العقاب والرحمة يستلزم عدم تعذيبه الا

في قوله

مع قطع جميع الحجج والظاهر جميع الاحكام ونصب الخلف الذي هو
 منها المعتبر في الاحكام بغيرها واللفظ المحرم من الطاعة والمعصية
 عن المعصية ذلك كله لا يتم الا بالمعصوم فيجب نصبه **السادس**
 قوله ثم وانفوا الله عنكم فكل من فعل هذا لا يتم الا بالمعصوم كالتقدم
 هو من فعله فيجب نصبه لاستحالة التكليف مع عدم خلق الشرائط
 التي من فعله **السابع** في قوله ان الله قد نهى عن فعل المعصوم
 في قوله ثم وانفوا الله عنكم فكل من فعل هذا لا يتم الا بالمعصوم
 ولا يتم الا بالمعصوم كالتقدم من اياها فيجب نصبه **الثامن** في قوله
 قوله ثم وساروا الى المغفرة من ربكم ويصنعونها العباد والاداء
 اعدت للمغفرة الذين يغفون في السر والعلانية والظاهر ان
 والعامة من الناس والله يحب المحسنين المسارعة الى المغفرة
 بفعل موجبها وهو امتثال اوامرهم ونواهيهم الموقوفة على امره
 فالتعبد للطف المحرم والمغفرة الذي هو من رتبة ذلك الاستمالة
 والشوق كل ذلك موقوف على المعصوم فلو لم ينصب الله نعم
 ان من من ان يكون الله قد نهى عن فعل المعصوم فكل من فعله
 وهو تكليف بالاحكام وكل تكليف بالاحكام **التاسع** في قوله
 قوله ثم هذا بان الناس هدى ويوعظه للذين لا يذكرون
 بالهدى لا بالمعصوم اذ كبره محمل ظاهر لا يبين البيان فكل

الله

الاصول المعصوم يجب نصبه وهو الملقب **السيد** قوله ثم
 ونظيركم شهداء الله ثم ينفذ من الامم شهداء فلا يحصل
 العدل المطلق لهم حتى يتوجه الطعن عليهم بوجه اصلا
 البند والعدل المطلق هو العصمة فلا بد ان يكون معصوما
 كل عصر وهو الملقب **القاضي** **السيد** قوله ثم والله لا يجب
 الظالمين غير المعصوم ظالم وكل ظالم لا يجب عليه كل حق
 لا يجب الله وكل ما يجب الله بالضرورة يخرج لا شيء من
 المعصوم بامام وهو المطلوب **الثاني** **السيد** قوله ثم
 ولما علم الله الذين جاؤوا منكم ويعلم الصابرين المعاهد
 الدائم الفصل وهو الجهاد مع الفرق الشبهة والفضيلة
 كرها والصبر على ذلك متصفاها ذلك هو المعصوم فلا
 يتوهم وهو الملقب **الثالث** **السيد** قوله ثم ومن يدنو
 الدنيا من منها ومن يدنو من الاخرة فونه منها ومن
 ان من يدنو من الاخرة فونه منها والتواتر مضاف الى
 فلا بد ان يكون له طريق الى معرفة الاحكام الشرعية والادوار
 والنواهي الالهية ولا بد ان يكون اللطف القريب بالمعصوم لا يحصل
 ذلك الا بالمعصوم فيجب نصبه **الرابع** **السيد** قوله
 ثم وسخروا لنا من هذا الخبيث على السكون ولا تم الامعة

مع هذا التفسير هذا
 بطريق من التفسير والفرق
 والعبارة في ذلك هي

قوله

كعبه بشيئا ولا يحصل الا بالمعصوم فيجب نصبه والالزام
 الخبيث على شيء مع وجود شرط وهو هو عليه ثم **الخامس**
السيد قوله ثم وكان من بين بني اهل مصر بنون كثيرين
 وهؤلاء اما ما هم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكبروا
 والله يحب الصابرين هذه الفضيلة لا بد ان تدرك في كل زمان
 والشيء المميز في كل زمان ذلك بين شخص يقوم مقامه ويكون
 طاعته كطاعة وعقابه كعقابه وذلك هو المعصوم فيجب نصبه
 في كل وقت وهو الملقب **السادس** **السيد** قوله ثم فانا هم الله
 قواي الدين وامن قواي الاخرة والله يحب المحسنين ولا يتم
 ذلك الا بالمعصوم فيجب ثبوته وهو الملقب **السابع** **السيد**
 قوله ثم بالله مولىكم وهو غير الناس من فيهم هذه الاجل
 الصالح وخلاف الاكاف والفرقة على القوي المتوكلين و
 الضعيف فلا يتم ذلك الا بالمعصوم فيجب نصبه **الثامن** **السيد**
 قوله ثم ويقرن قولي الظالمين الظالم بسحق قولي الصادق
 لان من الامام بسحق قولي الصادق لئلا يفرق بيني وبينهم
 من الظالم بامام وكل غير معصوم ظالم فيحصل صفته في كل
 لاخوة من غير المعصوم بامام وهو الملقب **التاسع** **السيد**
 قوله النفس تقسم الى ثلثة اقسام الاول الملكوت

بها الفكر والتميز والتمييز حقائق الامور والاشياء التي جعلها
 من البدن الصانع وتكون هذه نفسا ناطقة **المشكلة** البهيمة
 وهي النفس المتحركة في هذه النفس هي السموات وطالب الغذاء
 الشوق الى اللذة الحسية والتميز الذي يستعمله من البدن الكبار
الثالث وهي التي بها الغضب والفرح والفرح والفرح والفرح
 من البدن القليل هذه الثلاث شايبة واذا فرغ بعضها القوي
 انفس الاخرين بما ابطال احدها اصل الاخر فيغلبه فيغلبه
 الاصل يحصل مثال الامور الشريفة وانظمة نوع الانسان
 وبغلبه الاخرين يحصل الاختلاف فيكون مغولك في وياض
 للاخرين وليس من الامور الدائمة بل من الامور المتغيرة
 وليس الا نفع العقوبة العاجلة وليس ذلك الا من الامام
 المعصوم اذ غيره الاخرين ان فيه اقوى واعلم انك نفع النبي
 ضدها وكسرها لان طلبة احد الصديقين يستلزم ضعف الاخر
القانون اجناس القضاة اربعة الحكم والعفة والجماعة
 والعدل والاولى افاضل اذا كانت حركة النفس صالحة
 افاضل اذا كانت حركة النفس الجدية معتدلة متناهية في
 الناطقة والثالثة افاضل اذا كانت حركة النفس البهيمة
 متناهية في النفس الناطقة والرابعة افاضل يحصل من اعتدال القضاة

والدفع

السبعين

الذي

الثالث ونسبة بعضها الى بعض والامام يحصل هذه القضاة
 المكلف في كل وقت فلا بد ان يكون القوى البهيمة معلومة
 والقوى الناطقة عالية في كل وقت يفرق ذلك بين
 العصاة **القانون** اجناس من الرذائل اربعة الجمل والشر
 والجبن والجور انا نعرف ذلك فنقول الامام لا يقع هذه في كل
 وقت يفرق بينه وبين غيره بالكلمة والامام على الشئ افاضل
 من احدهم ومع انشغال السبب في السبب في ذلك
 العصاة وهو المنة **القانون** الثاني **القانون** ما يتصل بالحكمة
 ان يعرف الموجودات على ما هي عليه ويعرفها على ما لا يجب
 ان يفعل ولا يجب ان لا يفعل ولا يحصل ذلك معبر الاحكام
 الالهية ايضا او ما يحصل من المعصوم كالتقدم وانما يعرف
 القاندة بفعل ذلك ولا يحصل الا بالمعصوم كالتقدم فيجب
الثالث **القانون** انواع الحكم الذكاء وهو من صفات العقل
 النشأ من سواها على النفس والذكر وهو من صفات سوادها
 يحصله العقل وهو من الامور العقل وهو من صفات
 بحيث النفس عن الاشياء بقدر ما هي عليه وما يحصل ذلك
 بكونه القضاة النفس الى العقول لا بحيث تفوق القوى الناطقة
 وطفة النفاذ الى القوى البهيمة وما يحصل ذلك

علما وعلما بالصوم كالتقدم فقدمه غيره **الاول** كماله
 العفة ضد من القوى البغية وذلك اذا كانت حركاتها
 معتدلة متعادلة النفس الناطقة غير متأثرة بها وانما
 في الانسان ان يعرف شهواته حسب ادراكه وان يعرف
 الصريح في الانعامات يصير بذلك حرا غير متعبد بشئ من شهواته
 وهي قسمة عقلية مطاوعة وانما هي تلك القوى التي ترواها
 ولا يحصل الا بالعصم كالفكر في **الحاشي** كالفكر
 واسطة بين ذلك بين الاولى الشريعة وهو الامانة في اللذة
 والخروج منها من ما يقضي الثانية فهو القوى عن الحركة التي تطلب
 بها القوى الجلية التي يحتاج اليها البدن في ضرورته
 ما ينقص العقل والشرع والاول شريفة الثانية بكنة فلا بد
 من حفاظ الشرع فلا وقت لغير احكامه الصعبة والفساد
 وما حرم من الشهوات فليس من الاولى ويعرف ما جعل الضابط
 من الثانية والكتاب والسنة لا يبيان ذلك فبيان الامام
 يحصل ايضا فهو القوى التي هي في البصيرة لا يقع في الرتبة الثانية
 اكثر من القوى البشرية الى استعمال القوى التي هي في البصيرة
 تلك الا ان ليس لها في العقل العصم اذ غير لا يحصل للذات
الحاشي كالفكر في **الحاشي** كالفكر في **الحاشي** كالفكر في

الانفصال

سورة

خوف بان الفبايح والحذر من القوم والسبب الصارف **ب** الذمة
 وهو يكون النفس عند هيجان الشهوة **ج** الصبر وهو تقا
 النفس للهوى كالتقاع لفتاخر الذات **د** النسخ الموط
 في الاخطاء والافتراء هو ان يقوى الاموال بها يقوى بقدرها يقوى
 على ما يقوى في حقها انواع سنذكرها **هـ** الحرمة وهو ضبط النفس
 بما يكفيل المال من وجهه ومنع من اكتساب المال من غير وجه
 التقاع وهو العاشقة المثل والشرب والزيادة **و** التقا
 وهي من انباء النفس لما يحمله وشرعها الى الجمل **ح**
 الانظام والهدى وهو مال النفس في موقها الصبر
 الامور في انباءها كالفكر **ط** الهدى حسن التمسك
 هو عدم تشكل النفس بالزينة الحسنة **ي** المسألة وهي
 يحصل للنفس عن ملكة بان اضطرارها بها **يا** الوفاء وهو
 النفس ببيانها عند الحركات التي تكون في المطالب **ب** الوفاء
 وهو لزوم الاحمال الجلية التي تكون فيها كمال النفس لا
 عرف هذا فنقول الامام نصيب الجليل هذه في الناس فلا بد
 ان يكون اكمل ما يمكن دائما في كل وقت وذلك بموجب العصمة
السلح كالفكر في **السلح** كالفكر في **السلح** كالفكر في
 للنفس الناطقة فتكون حركات السبعة معتدلة فلا يخرج في غير

سورة

ما ينبغي ولا يجوز ان يكونا بغير ما انما يظهر من انبعاثها للتعلق
 المميز واستعمال ما يوجب هذه الازمنة والامور الحادثة
 ان لا يتجوز من الامور المرفوعة انما كان ضلها بحيل والاصح عليها
 محمولا وانما يظهر ان انبعاثها لها في اللزوم الجبنة والتشبه
 الحيوانية المحرمة لم يظهر ضلها في الخارج ولم يكن على اصل
 اشجع الناس كل وقت يرضى للعلامة المرفوعة وهو لا يظن
 السجدة الناطقة العقلية في كل وقت من الازمنة خصوصاً
 فيما يتعلق بالاشياء الحيوانية فيكون معصوماً **الثاني**
 انواع النجاسة ثمانية الاول كبر النفس وهو الاستهانة بالعبادة
 وعدمه والاعتدال على حمل الكرامة والميلون ونزبه النفس عن
 الدماء **الثاني** الخدم وهي قلة النفس عند الخافون بحيث لا يراها
 جوع **الثالث** تحمل الهمة وهي فضيلة النفس بها يحصل عار
 الحق ومندها على السند الذي يفر من عند الموت الرابع العير
 وهي فضيلة بها تفوق النفس على اعمال الالام وقاومها
 في الاله والفرق بينه وبين الصبر الذخيرة العشرة ان هذا
 يكون على الالام الحادثة وذلك على اشياء الحاجية الخامس
 العلم فضيلة النفس كسرها الطائفة فلا يكون شعبة ولا يجرها
 النفس بسوء ولا يسهل السادس السكون قوة النفس

حركاتها عند المحسوسات وفي الحروف التي يتبعها من الحروف
 الشرعية **الثاني** السابعة الشهادة والحرم على الالام العظام
 الجبلية **الثاني** الاعمال قوة النفس لشغل الالام البدنية في الاعمال
 الحسنة بالفرق وبين العار والالام النفسانية هذه **الثالث**
 فلا بد ان يكون في غلبة الكمال وذلك يقتضي العشرة **الثاني**
الثاني العشرة من الفضائل التي لا تملك من بعضها
 في بعض فضائلها كمالها وتمامها وذلك عند ما لم هذه
 بعضها البعض واستلزامها للقوة الميزة لا يخرج بها
 ولا يخرج نحو مطالوبها على سوطها وما يحدث ذلك انسان
 بها هيبة يختار بها البدل الانصاف من نفسه على نفسه او لا
 الانصاف والاشفاق من غيره والامام الجليل عليها وتوقرها
 فيجب ان يكون في جميع الاوقات وعلى جميع الالام والاعمال
 جميع النفاذ على كل ما يمكن ان يكون وذلك هو العشرة
الثاني فدينا ان العدالة فضيلة نصفها الانصاف
 من نفسه ومن غيره من غير ان يعطى نفسه من المانع اكثر من
 انما في المضارة العكس ولا يعطى نفسه اقل وغيره اكثر من
 المساواة التي هي ناسب بين الاشياء ومن هذا الحق ان
 اعنى العدل ولما الجار فخالق ذلك فانه يطلب لنفسه زيادة

من المنافع وغيره القصدان منه على انساب العباد بطلب
 لنفسه وغيره الزيادة فيجب ان يحسن ما ذكره الكل هذه المسئلة على
 اكل الاغذية وذلك هو العبد **الثاني في القصد** من احوال
 العبد العباد وهو عظيم احد غير جعل ويجوز وطاعة ذلك
 اوليا من الملك تكملة والابناء والاسرار والعلما فوجبه القصد
 والامام لانهم ذلك والعمل على ذلك يكون ذلك في كل
 زمان على كل الاغذية والوجوه والعبد **الثاني في القصد** على
 ان العبد لا يسطر بينه وبين الله **الثاني** هو التوصل الى الله
 المستندات من حيث لا يتفق على الا يتفق ب الاطلاق وهو
 في المستندات من لا يتفق على الا يتفق على الا يكون الظاهر المالم
 لا يتوصل اليه من حيث لا يجب كالا يجب والمنظوم بين المالم
 بين كرى من حيث لا يجب العاد في الوسط لا يتفق المالم من حيث
 يجب غير كرى من حيث لا يجب الامام في الاغذية وغيره في
 الوسط في حفظ الثاني فلا بد ان يكون معصوما والامر في
 بقوله وفعله فيهما **الثالث في القصد** الامام اما هو العام
 بالشرع والعلما فلا بد ان يكون معصوما والامر في هذه الثانية
 ويحصل الوثوق بقوله لا يمتنع الى امام اخر ويلزم الدور
 والتمسك **الرابع في القصد** على حصة فلا بد ان تكون لها حصة

منها

في مقامها فطلب القصد والثاني لا بد ان يكون لها حصة
 غير في علمها فاما الفاعل فيل فعله وما يتركه فيستوفى من
 فعله وفي ذلك الحظ الفاعل باشتاء عن المعاصي في حصوله
 باشتاء العباد وغيره من المكلفين ولا بد ان يكون ذلك العباد
 ولا يتركه في اشتاء واحد والا لوضع المخرج فلو كان عليه ذلك
 لو يجب ان يكون معاصي اخر ففانه ان في من وابط بال يجب
 ان يكون للامام امام اخر وهو **الثاني** هو وفقه على
 مفهومات المقدمة الا في كل فعل له غاية فاما ما ذكره وغيره
 والثاني اما ان يكون حصول العباد او يوقف على اخر
 والثاني لا بد ان يتفعل الفاعل ذلك الفعل الموقوف عليه
 يحصل القادر من الفعل الاخر والامر الجمل والعبد لا
 اما ان يعلم بالتوقف ولا الثاني هو الجمل بالاول الثاني
 العبد بالفعل لا بد ان كان لغاية لا يتفصل به الا بالفعل
 الاخر فقام بفعل فيم العبد المقدمة الثانية في نصب الحدود
 تعريف الفرائض وما يجوز اما ان يكون لا لغرض وهو حيث على
 ثم عا لغرضه فيستوفى حوزة اليه في حوزة العباد فاما الفاعل
 او الفاعل والثاني في طلب الفاعل في هذه ضمن الاول وهو ان لا
 المكلف عن المعاصي في علم الطاعات المقدمة **الثالث** لا بد ان

الفاء الامارة هي التي قبلها لم يوجب الحد ولا الامان هو الذي
 المكلف به ذلك هو المعصوم فيكون من نصيب الحدود وهو
 الشارع نصيب الامام معصوم في كل حال وهو المسمى **بالامام**
 لو لم يكن الامام معصوما لكان من جملة من يخرج او يكون الامام غير
 مكلف والناظر في نصيبه بطا فلهذا من الملائمة ان يكون الامام
 الامام ونصيبه انما هو لصلة المكلف به المعصوم فاما ان يكون
 مكلفا غير معصوم فيخرج ان جعل الامام غير معصوم المكلفين لصلته
 دون البقية في شأوه الكلي بالنية البتة لانه من جملة من يخرج
 والثاني انما هو المجموع اما بانشاء التكليف في الامور الثاني او
 بانشاء عدم العصية وهو خلاف القدر وهو المسمى **بالامام**
 لو كان الامام غير معصوم لزم ان يكون اقل شيئا عند الله تعالى
 من العاصي والثالث انما هو بطا فلهذا من الملائمة ان الامام انما هو
 لصلة المكلف به المعصوم فاذا كان الامام مكلفا غير معصوم
 ولم ينصب له امام مع ايجاب الله له نصيبا غير معصوم
 ان يكون قد رتب له مصلحة العوام دون مصلحة الامام فيكون
 اقل رتبة من العوام لا يفي هذا اقل رتبة على قول القائل ان قوله
 نعم لغيري ونفاهي واما على قولنا ان من صلته لا لغيري ونفاهي
 فانه هذا الذي قد ثبت في التلخيص الكتاب الكلاسيك والقادر

فاما ان يكون الامام
 من جملة من يخرج

يجوز ان يخرج احد من رتبة على الاخر لا يخرج كالحاج اذا
 حضره وجها في العيشان اما حضره انا ان والطايب فلكا
 لغيره فيان وشارت نسبة الجميع الى المذكورين وبهذا الترتيب
 العبد وما كان يكون نصيبه للامام لظاهرا من المعصوم
 لغيره فيكون غير المعصوم وخوفه هو من الغل او يقول ما
 لو جاز ان لا يكون عليه رتبة من قبله هو نفس رتبة بل هو
 على رتبة لا تقول الحق بترقيته بفعل الغرض لان كل فعل
 يقع لا لغيره فهو جيت وكل جيت في كل فعل لا لغيره في كل
 فيجوز لغيره الله نعم والنقص فاما بان لو عاد الغرض اليه اما
 الى غيره فانه واما ان يخرج جميع بل يخرج مع شأوه في المصلحة بالنية
 الى الفاعل القادر اما مع رتبة القصد وهو الاختلال باللفظ
 فانه سلمنا لكن الجواز من حيث القصد لا ينافي عدم من حيث
 الحكمة والاشناع هنا في الثاني وهو المطلوب سلمنا لكن
 انما كان المانع والحاصل للمكلف هو الامام فلو لم يكن معصوما
 لم يخصه من غير ما كان يحصل المعصوم وكونه رتبة او رتبة
 اذا نسب الى النجاة الاخرى كان الثاني اوله ولا دخل في
 الاعتبار عند الله ثم وخوفه من الغل انما ينقص لو كان معصوما
 اما ان كان هو القاهر الكل فلا يخص الخوف من الغل وايضا

فان حوته من ذلك اما يخفى مع عصمتهم امامهم وانهم اباة
 العام في ذلك فابقوا ذلك وهو المكلف من المعصوم والمعتق
 اكثر من غيرها وان مع غيرها اكثر وكان ولو كان المكلف
 المعصوم او الاكل امتعا اكثر الا باعتبار امر اخر **الثاني**
 لو كان الامام غير معصوم لزم ان يكون الله نعم نافعنا
 والمالك في ذلك المقدم بان الملائكة انهم انما يطلبون الامام
 المعصوم المكلفين ووقوع العاقلات فان كان الامام غير معصوم
 لم يكن له امام اخر لم يفتن الخرس ولا دفع المعاصي ويخفى
 لا يتصور من غير المعصوم فلو لم يكن الامام معصوما لزم ان يكون
 الله نعم نافعنا الخرس ويطلبون الثاني ظاهر **الثاني**
 لو لم يكن الامام معصوما لزم الترميم من غير مرجع او التسلل
 والثاني يصح به فالتقدم متلب بان الملائكة ان نصيب الامام
 انما هو تقع المكلف غير المعصوم فلو لم يكن الامام معصوما فان
 لم يكن له امام اخر لم يفتن الخرس ولا دفع المعاصي ويخفى
 ترجيح المرجح وان كان له امام اخر فقلنا الكلام اليه ونسأل
فصل في الامام من الادلة الدالة على وجوب نصب الامام
 وعصمة **الفصل** في القوة المدركة والقوة الشهوية والمدركة
 على حصول الذات وبغير النوع وفلان مع اعتبار البعض الرما

بل لا خلاف على اربا العكس العصبية من نوع العاقلات على تلك
 النوع لكن يلزم هذه الاشياء المتبادرة ان سرارة النار استلزم
 احراق ما لا ينفق احرار والقوة العقلية النفسية بحسب التكليف
 مع التكليف ومع نصب نفس معصوم مع كل زمان فانهما
 لهذه الشهوات هو علمه وقال هذا الاثر الذي هو المنفذ
 لا على وجه الجبر حيث يمنع التكليف وهو مفقود الله نعم ولا
 بحسب انشاء هذه المصلحة على الوجه المذكور لا هذه الاسباب
 الثلاثة فلو كانها كان الله نعم فاعلا سبب المصلحة مع ذلك
 على فعل سبب انشاءها على وجه لا ينافي التكليف وهذا نوع
 عقلا لا يجوز من الحكيم ان يكون هو سبب المصلحة نعم الله عن ذلك
 علوا كبيرا **الثاني** القوة الشهوية والوهمية من المصلحة
 والقوة العقلية هي من المصلحة وهي المانعة لها امام **الثالث**
 معاندا للثانية ومنها العقلية على كل وقت فغلبة الاولى
 اكثر من النارية لانه في ذلك الامر كونه معصوما انما هو المعصوم
 فغلبة القوة الشهوية والغضبية عليه وتكون القوة العقلية
 مغايرة له فيحصل المنع منه **الثالث** الحاشية الى الامام
 في القوة العقلية اما غلبة القوة الشهوية بالقوة او بالقول
 والثاني اما انما اولى الجملة وهذه مانعة خلق وهو ان ذلك

القوة الشهوية مغالبة العقلية واما في كل الناس لم يخرج عقل
 الطاعات والاشياء عن العاصي مع العلم الى الامام فحققت
 الاول والثاني من جملة العقيدة والثاني واشياء الصارفة
 واشياء سبب الثانية وبسبب وجود ذلك المبدأ ومن يباين
 فبعض فبعض من المتفصل فيقول بسبب وجوب عصمة الامام
 لان بعض الحكمة انما هو القسرية وليست في ذلك في الاما
 غير المعصوم فحتاج الى امام اخر وبسبب سبب الثاني بسبب
 الاستغناء عن الامام في كل الوقت لا كثر الاشياء كثر الاشياء
 ولا يكون الحاجة اليه الا نادرا وهو مع وبالثاني هو الثالث
 اذ غيره فحققت في هذا فحتاج الى امام اخر وبسبب سبب الثاني
 يكون معصوما وهذا القسم الثالث هو الحق الرابع لو كانت
 الامام غير معصوم لم يخرج نصيبه الا بالقرن لكن الثاني بالاطلاق
 مثلا بان الملائكة ان الامم متساوية في هذا المعنى فزعموا
 للامامة من غير من غير وهو حق ولو وجد علم وجوب الثانية
 والاشياء والاشياء انقطاع المكلف ولو وجد علم الاحتياج فيه
 فالبقاء المكلفون اليه الا بالامر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم واما طاعت الثاني
 فبالاقتناع ولا يسهل من التبيين انما يطاعة من يجوز عليه
 الخلف في جميع ما يامر به وينهى عنه لانه لو وجد الثاني

منهم من سطر العصية فاجب اليه من لم يستر طاعة من نصيب النفس
الخامس الامكان هو لنا وفي كل الوجوب والعدم
 الى المعية او ما يترتب على الحاجة الى العلة لا المتساوية
 النفسية الى الطرفين بل الواجبة وعلة احتياج الامة الى الامام
 هو اما ان العاصي يقدم الطاعات عليهم فلا بد ان يجب لعلة
 في الطاعات وعدم العاصي ان لا يكون ذلك ممكنا وهو يصح
 العصية **الثاني** الممكن محتاج الى غيره من حيث هو محتاج الى غيره
 من جهة الامكان هو الواجب لكن من حيث هو محتاج الى غيره
 فممكن الطاعة محتاج الى الواجب وهو المعصوم فيجب ان يكون
 الامام معصوما **الثاني** الممكن محتاج الى العلة في وجوبه
 ولا شيء من غير الواجب من حيث هو غير الواجب فيجب ان يكون
 فكل علم الممكن هي غير واجبة اذا فرض ذلك فالامام علم في
 فعل الطاعات فيجب وجودها للامام وهو معنى العصية وهو
 المطلوب لا يفي هذا انما به في العلة الثانية الموجبة على المنفعة
 عو وبان الامكان نفسه عند من علمه لكن نافية واما انتم
 فيه كذلك والامام ليس من العلل الموجبة ولا لا يقع معصية
 من مكنته لانه لا يتم ذلك المطاوع من الامام فرب المكلف
 لا وجوب وفتح الطاعة ولا لا ارتفع التكليف وكان بما

لا يطابق وهو بطلان لا يثبت بان لا يكون لهما في جهة جميع
 بالابطال وايضا فان المطلوب من الامام ترجيح الطاعة بهذا الكثر
 مع امكان التقيض واللام الجبر فيجب فيه ترجيح الطاعة مع امكان
 التقيض فك بان العصية ولا وجوبها وبقائه قائم لو وجب من
 الطاعة من الامام لزم الجبر في جهة ذلك يكون مكلفا وبيان في قوله
 العصية لا نأفون كل علم سواء كانت نامة او نافية فانه يجب ان
 يكون واجبة في الجملة فان الممكن المساوي لا يصلح للعلية فان كان
 من حيث هو لا يصلح للترجيح وهو ضرورة والامكان لا يصلح
 للعلية لانه على الامكن وجوب الممكن او العكس لا يمكن
 فك يتبقى في نفسه لا يقين فلا شيء مما لا يقين له ولا يتحقق
 بعلة بل امتناع علة الامكان وجوبه فان قيل قد يقال في
 نفسه ولا يقين في العلة المتضمنة للترجيح لا يقين وجوبه بان
 بها واللام بطلان مقتضى حال المساواة بالنسبة الى العصية
 من غير ما يرجح بل مع ارادة حال وجوب التقيض او بطلان الامتناع
 ولا تنقيص العصية الا ذلك والامام مسلم انه ليس من العال القوي
 بل من المرجع مع عدم تدينه وعلمه علم المكلف وهذا يعني انه لو
 اوجب له الجاهل في المكلف عن التكليف هذا خلف والامام اعلم
 منه القريب في حق المكلف عصيانه لم يبق بغير ما يار به بل

لجواز امر بالمعصية فلا يكون مفرقا بل هو كونه مفرقا للامر
 الطاعة منه وامتناع المعصية وهو المطلوب واما فان قيل
 مفرقا كونه علة نافية فقد فرغنا ان كل ما هو علة لامر وجوب
 وهو الجواب عن الثالث واما الرابع فيا طل لا نأفون لو وجب
 الطاعة المتأخر للقدرة بل وجوبه بالنسبة الى الداعي الذي لا
 باجبارا للقدرة ان الله والوجوب بالنظر الى الداعي لا ينافي الامكان
 من حيث القدرة لاختلاف الاحكام في العبر **السادس** كل مكلف
 بجميع الطاعات مع ابعثاظ شرط الوجوب ونفي عن المعاصي
 فك وهذا هو العصية فاعصية مطلوبة من الكل بغاية الامام القدر
 منها وكل واحد من الامة يمكن العصية بحسب الامكان فلو لم يكن
 واجب العصية لم يكن علة ما في جوبها لم يكن لما اقر في القول
 من وجوب وجوب العلة **السابع** لو كان الامام غير معصوم
 لم يعد الامر بها ما خوفي للاجماع او كون الامر علة غائبة و
 بحامضة في الوجوب للامور والثاني فيصير باطل فالقدرة مثله
 بيان الملازمة فيوقف على صفة من احداهما ان يضاف نظام الحق
 ونفع المرجع والمرجع علة ثابته مقصودة من نصب الامام وانما هما
 ان مساواة الامام لغيره في عدم العصية وطلب التوجه الى سائر الامثلة
 الاصول وبيان الاراء بوجوب السابغ والمرجع والمرجع وهو العظم

الاسباغة اثاره القن وانما الوجه لا تارة الى الريا بالعلم
 المالك فكيف مثل هذا الامر العظم انما هو ذلك فتقول لو لم يكن
 الامام معصوما لكان نصيبه ان يكون ينسب اليه النوع الاول
 بل من منزهة بالاجماع اذ لا يفي بين من وجب له العصمة ومن ينسبها
 ولا ثالث لثالث عارضا للجماع واما الثاني وهو ان لا يكون
 ينسب بل من منزهة لثالث نظام النوع والمخرج والمخرج وهو ان لا يكون
 انظام النوع وانما هو ما ذكرناه من ان نصيبه في الوجود للامام
 فيكون ينسب اليه الا ان نصيبه في الوجود للملك والامام
 الثاني فيسببه **فصل العاشر** اذ ان العاقل على العالم جازي
 واستحالة الفهم منه نعم ولا استلزام عدم التكليف وتوهم
 بالحق والظلم فيه فوجب الحكمة التكليف بتركه والا لكان لغوا
 والتكليف في كونه القريب من تركه والا لم يجيب الرتب
 للشهادة فلو وجب طاعة على المكلفين كاذروهم معصية
 واما ان يقال عاصية الى ان يقبل ويرى الى طاعة مع عدم العلم
 ان لا يمنع مع اجاب المكلف الظلم وان كان فاداه عليه بحيث
 يرتفع التكليف لكان لغوا بالجميع وبما ذكره من منزهة عن
 اذ جرد التكليف لا يفي وهذا في قطعنا فلا بد من تبين امره
 وجزم معصية وان يقبل عاصية الى ان يقبل ويرى الى طاعة

لا خلاف

من اعطى زائد يمنع معه من اختياره للظلم وهذا هو العصمة وهو
الحاوي على الاحتياج الى الامام هو القدرة على العصمة
 السامية وعدم العصمة ولو لم يكن التكليف وحده كافيا فلا بد
 من اجاب يمكن الامام على المكلف واجاب طاعة له بحيث لا بد
 على الكل ويكون قادر واعلمهم من غير عكس انما هو ذلك فتقول
 تعكس غير المعصوم كما ذكرناه وبما ذكرناه في اثاره على انواع الظلم
 المعاصي وقد بان فيها من وجوب الامام القريب والمبعد وجوب
 القدرة على المعاصي وعدم العصمة ولم يكف بالتكليف في رفع
 القدرة وبما ذكرناه في ان لا يكون لا يفي وعده ويجب الامام
 بجهان يكون من غير ما لا يفي بالركن وبما لا يفي بالطاعة
 منه فلو يكون من غير ما اما اما ما لا خلاف **فصل الحادي عشر**
 في وجوب الامام بخصوصية المكلف بل الموصوب وجوبه
 المكلف وعدم العصمة والتكليف فلو لم يكن الامام معصوما
 لم يخفوا الوجوب فيه فوجب ان يكون الامام امام اخر ونقل
 الامام اليه ويبدل ويبدل ويبدل والدور والفسل محال لان
 ان يكون معصوما **فصل الثاني عشر** الامام اما ان يجبان يكون الامام
 ان يجمع المكلفين مع عدم العصمة او بعضهم او لا لواحد منهم
 والثاني بطور الا ان الفهم بالمرجع والثالث باطل اجماعا لما

يدعى من وجوب الامام فمعين الاولين يكون للامام اما بان
الامر على الثاني من انه هو عا ولا امامه من علم القرب
 من الطاعة او بعد عن المعصية فلا يكون كون معانية القرب
 من المعصية والمبعد عن الطاعة ونحقق ان الثانيين يستلزم
 في الآخر فيحصل عن الامام القرب من المعصية والمبعد عن الطاعة
 فثبت ما تحقق لامة في جميع الارضات فيحصل على المعصية
 وذلك الطاعة وهذا هو وجوب المعصية والامام وان لم يكن
 علاما فهو في حكم جوء الاخير وهو **الخامس عشر** لا يجوز
 نقصان اللطف الواجب كلف حصول الاخر والاول
 مفسده مكلف لصلح اخر وهو في غير بيان ان يكون غير المعصية
 زيادته امتدادا على المعاصي والتكليف مع عدم هذه
 الزيادة في الاختلاف غير كاف فيها اولى بعدم الكفاية فلو كان
 له امام لنقص لطفه لاجل لطف مكلف اخر فيحصل نقصان لطفه
 للكل لصلح اخر وهذا ظاهرا لا يجوز **السادس عشر** لو كان
 غير المعصوم في اللطف كان امانا بكي لنفسه ولغيره بالنسبة
 خاصة اولا لو اودى ما هو الاول بعد لوجوه احدها انه لو كان
 تاما باعتبار التكليف باعتبار وجوب الامانة الاخرى
 قطعاً اجماعاً الاول باطل واللام يفتي الى امام والثاني

عقل

يقال بخلاف القول من الوجوب لان سلطة الامام المعصوم
 في اعداءه وممكنه في اعدائه لقضية القوة الشهيرة في الخلق
 والرجح لا يقدرون على السلطان ولا على ان ينفذوا فيهم
 منهم وانما هو لو كان لنفسه ولغيره كان شخص المعصوم
 البعض من غير علمه بوجوب معصيته مع عدم خواتمها لامة
 لو كانت في القرب لنفسه لو كان معصية انا الامام مفرقة
 بعد وفاء حصلت فيه ويكتب فيهم من غير الطاعة في اعدائه
 عن المعاصي واما هذا هو المعصية ولا يمكن ان يخفى هذا في حق
 الغائب ان الغير يجوز عدم الامام به لان نفوس الامام هو اعتبار
 الحول على الطاعة وذكر المعصية بمعنى انه مع وجوب كلفه
 وعلى عدم الجواز بوجوب منه طاعة الفصل او القصار في وجوب
 الامانة فرب من العلة الموجبة وهو محقق في الامام مع عدم
 الشرط في غير وجوب فرب من الطاعة وبعد عن المعصية هذا
 هو المعصية والثاني لما ذكرنا لا ينافي ان يكون لطف الغائب
 فلا يكون اماما لهذا لطف الثالث بطواله لا يخلو بعض الجواهر
 عن اللطف كان للامام امام اخر والى اليمين نرفع امامته وهو
 فلو كان من قبل المعصوم بامام **السابع عشر** لا ينافي في وجوب
 ذلك واجبات طاعة في جميع ما امر به وبنيهي وبشكل وبغلا

لفظ كل امام يمكنه الجواب طاعته في ذلك كل لفظ ينبغي
من غير المعصوم بامام وهو الطاعة وهذا من الشكل الثاني
وسطره اما جبر واما الصغر فيكون الكبري منعكس بل
وعلى استعمال الميزة الامع الصغر وبتا وجعل الكبري
لاحد الشرطين والصغر فيهما اما ضرورة لم يمكنه
اذا تعلم احدكم ان بعض المكلفين غير المعصوم لا يطيعون
الامامة الا طاعة ولا يطيعون الا هو المعصوم فيكون تكلف الطاعة
والكبري منع كونه ضرورة واما البرهان على لا نأفوق
اما ان يفرض في القول ان الامام المقرب يستعمل صدور
معصية منه ويستعمل امره بمعصية وخطية من طاعة ويستعمل
عليه الخطا ولا يقرب ذلك فان كان الاول فذلك هو
المعصية وان كان الثاني لزم اعدا لا يري اما امكان ضرورة
المعصية طاعة بغير اخبار فان غير معصوم واما واما
نقض الغرض باللائم بفساد بطلان في الملة اما الملازمة
فان كان لا يجب على المكلف نفس الامر جميع ما يامر به ولا
معصية وبصير طاعة او لا يجب الاما يكون طاعة والاول
يسلزم الاول وهو لا الثاني يسلزم الثاني اذ يجوز المكلف
ان لا يكون ما امر به واجبا عليه في نفس الامر فيقال له

فعل ويظهر الشائع وهو نقص الغرض فلا يكون المكلف بالضرورة
تفقد طهران الاولى ضرورة ملنا لكن الثانية ضرورة
قطعا واختلاف الضرورة مع غيرها في الشكل الثاني ينبغي
ضرورة وفقدانها ذلك في كفاية المنطقة **الثامن عشر**
تكون غير المعصوم واجبا طاعته في جميع اوامر من غير طاعة
ولا نظر منسوخ ولا يثنى من تكليف الامام واجبا طاعته **الثاني**
بفساد ويزعمه الاثنى من غير المعصوم بامام المفد منان
ظاهران ما تقدم **التاسع عشر** انما يجب طاعة الامام لو علم
انه قريب الى الطاعة بعد عن المعصية فما يحصل ذلك لو
يجوز عليه المعصية والامر بما ذلك هو المعصية **العشرون**
لو لم يكن الامام معصوما والسوا والمأمورون في جوار المعصية
وكان يخص من احدى وجوب الطاعة والى باسنة زجها بان
مرجع وهو **الحاشية** لا يثنى من غير المعصوم يجب
طاعته في جميع اوامر سواء علم بكونه طاعته في نفس الامر
او لا وكل امام يجب طاعته في جميع اوامر سواء علم بكونه طاعته
في نفس الامر ولا ينبغي الاثنى من غير المعصوم بامام اما الصغر
فان المأمور به انما يجب مع علم المأمور بكونه طاعة بالحق
القول اربعة ان يجوز كون المأمور به ذميا وان قد باهر

بمعصيته وبما ليس بطاعة بآية الكتاب عن الامتثال وبعيد
 عن ارتكاب مشاغل التكليف ولما الكبر في ذلك لولا ذلك لا
 فائدة له ولم يظهر **الامر** الامام يحتاج اليه حفظ
 الشرح ونظريه التكليف له الطاعة ونجده عن المعصية وانه
 المحذور والحجاء وحفظ نظام النوع فتقول اما الاول فلو
 يكن معصوما فله ان مساواة الباء المحذرين فان يتصور
 بحفظ الشرح دونهم بل يفهمون مفادته فيفسد احكامهم
 اليه فله ما الثاني فاذ لم يكن معصوما ساقى غيره فلو
 صلح لتفريب غيره مع مساواة اياه اصلح لتفريب نفسه فلم
 ينجح البقية والامانة زيادة في التمكن ولما الثالث فتقول لعل
 الموجبة لفصل الامام لا فائدة المحذور وجوز وجوبها على الكفاية
 التي بعد المعصية بل لو لم يكن الامام معصوما لم يكن احد الاثمين
 اما الذي يجب بالشرح ولما التناقض ما لم يقسمه ما لم
 فالعلم من ان الملائكة ان الامام اذا لم يكن معصوما وجب
 عليه نصب منهم المحذور فيه فان لا يشرح لاحد فانه الحق
 عليه امره فان كان الاول لم يشرح من غير مرجح اذ علم
 نصب منهم المحذور وجوبه فيه ونصب على المكلفين الباقيان
 معه يستلزم ذلك وهو امر خارج للشجاج وان كان الثاني

فان الامر

فاما الرتبة فليز عليه عليهم وفلسفهم عليه وهو ناقض ولما
 الرابع فاما ان يكون معصوما وجوب المكلف خطأ وفي وجوب اليضا
 الى الجحامة فلا يزيل نفسه لعدم ثبوتها بالتقريب ولما الخامس
 فتساوية غير المعصوم بالاثمين عليه اختلاف النظام فظهر
 ان مع عدم عصية الامام لا يحصل شيء من هذه المقاصد فظهر
 ان عدم عصية الامام ينافي الغرض ويقتضي فائدة نصيب **الامر**
 لا يتصور من غير المعصوم فعلم بجهل كل امام فعلم بجهل كثير
 من غير المعصوم بامام اما العنق في ذلك الدليل شرطي على
 التصديق والاعتقال الخطأ فيه ظاهر لوجوب العدة والملاحة هو شرطي
 والصارف لغيره من المحذرين لا يشاؤون لا الضيق والعلم
 بغيره وهو منافى غير المعصوم والامانة زيادة في التمكن
 بل الصارفة للجهل الذي هو عصية او لم تحضر من الرئيس
 واما الكبر في ذلك فانه مقام النبي وفي ظاهره **الامر**
 عدم فعل الضيق اما عدم العدة عليه او العلم بغيره وهو منافى
 الداعي لوجوب الصارف فلا يكون لعدم العلم بنقل الفعل في
 الاختيار او في الفعل الاختيارية فانعكس للمفسد الثاني للعلم
 اذ مع ثبوت العدة والجهل بالضيغ وتبوء الداعي فاشاء الصارف
 والعلم بالنقل يجب الفعل قطعا لعدم اتيان الامام بالضيق اما

لعدم القدرة عليه وهو لا يوجد في القدرة بل العلم بغيره وانما
 الداعي هو العلم وانما يمكن الامام معصوما وانما في غيره غير
 من المجتهدين ولعمري ما يعلم لكان تلك الزيادة لا يتعلم عليها
 الا انما في التام وهو في الشبهة موجود فيبقى في سائر
 غيره غير وعدم ارتفاعه لا يتعلم عليه احدى الاغلب اما الشك
 فليس الا التكليف والقوة العقلية لا يمكن المجتهد الا انما
 ولا في بقية القوة الشبهة انما في سائر الصارفة الثانية
 ما فان معصوما صار فيه التكليف لا يمكن غير المعصوم
 والا لا يجب نصب الامام ولساوان غيره وايضا فان ذلك
 الصارفة انما ان يجب في نفسه وانما في الاول يستلزم كونه
 معصوما مع انه خالف الاجماع والثاني لا يحصل في الاغلب
 لسائر المكلفين العلم بصوله وهو في حاشية فان الامام اذا
 لم يكن معصوما لم يحصل الجزم بيقين في الصارفة لان البحث
 في الصارفة التام وايضا فان الامام اذا لم يكن معصوما كان
 غيره في الصارفة ولو ثبت تفاوت احدى في الاغلب
 لا بد من العلم بعدم العلم باصل الفصل فاما لان القدرة عليه
 به ولا يمكن ان يكون في الصارفة والقدرة ولا يجب فيه ان يكون
 ذلك مقول الامام اذا لم يكن معصوما لم يكن فعلا محققا في

لقد

لسائر انهم اياه في العلم ولا يلوغ فيهم لان الحجة انما تكون محض العلم
 القبيح ولساوان غيره من المجتهدين فليس ترجيح الشاهد وانما
 العكس في الامانة في اياه في العكس لما لا يصلح للامانة لان الامام
 خليفة النبي وقيام مقامه **الحاشية في العشرة** في علم الحاشية في
 الامام في التكليف وعدم العصمة فلو لم يكن الامام معصوما لم
 انقاع الحاشية لنبوت علمها فاحتاج مع وجود الامام الى حاشية
 يكون عاين من اياها محتاجا اليه **الحاشية في علم المعصوم** عليه
 القوة الشبهة في اكثر الناس هو سبب الخطا والامام مانع ومانع
 السبب ليجعل ان يكون في عينه ما بينهما من صفة فاما في ذلك
 الامام معصوما **الحاشية في العشرة** في الامام لا يستلزم ذلك الخطا في
 والاولى فلو كان عليه ذلك لاشفق العزم **الحاشية في العشرة** في
 على انما في مراتب الاول الذي لا يجوز عليهم الخطا والمعاصي الثانية
 المعاصي في ذلك الثالث الواسط بينهم وهم من يجوز عليهم الخطا
 منارة فيكون في مراتبهم مراتب في العزم من اعداد المراتب
 والبعدين الا في لا ينافي في فصار في الامام التفرقة في المراتب
 والبعدين الثانية في ان يكون في الثانية او الثالثة فحين ان يكون
 من الاولى **الحاشية في العشرة** في اياه من الامام رفع الخطا والعد
 عن المعاصي فهو علم في قبض الخطا والمعاصي مع علمه وقدره وانما

الحاشية في علم المعصوم
 حجة لا يصلح

المكلف على نفسه الشيء ليجعل الامانة اجتهاداً من الاعمال
 والشرط في نفسه جامة من جهة فليحتمل في ذلك الخطا منه
 يكون معصوماً **والثاني** لو لم يكن الامام معصوماً لكان
 ذلك بطلاناً للمؤمنين من الامانة من ان المكلف مع المكلف
 والمكلف على الامانة من العصبة الى المكلف المساوي له في عدم
 العصبة ان لم يكن له ذلك اللطف فليحتمل في ذلك الخطا من الامانة
 والعصبة من المكلف المساوي له في عدم العصبة ان لم يكن
 له الامانة فليحتمل في ذلك الخطا من الامانة من المكلف
 الى المكلف من عدم العصبة لا ينافي الربا من المكلف بامانة
 التمكن لا يتحقق مع ما يوجب فيه القوة التهويرة والعصبة والامانة
 الى المكلف وعلى الانواع وبما شئت لا ينافي ما لا ينافي ما ليس
 فكان لا يوجب عليه امتثال امر الامام اسماً والجهة له فليحتمل
 الامام فليحتمل في ذلك الخطا من الامانة من الامانة من الامانة
 وهو انما هو على ما بطلت الثاني فقط **والثالث** لو لم يكن الامام
 امره وكلامه دليل على الامانة على العصبة من جهة انه كلامه ولا ينافي
 المعصوم بامانة بيان الصغر في مخالفة كلام الامام فليحتمل
 ويصل ثمة ان بين الامانة وكلامه ليس دليل على مخالفة خطا
 ولا ينافي في الامانة والكلام فليحتمل في ذلك الخطا **والرابع**

كلامه في المعصوم مع عدم علمه في جهة انه كلامه مع عدم العلم
 بعصبة من جهة اخرى على ما شئت ان تكون امانة ولا ينافي
 الامانة كذلك في مخالفة الامانة من جهة المعصوم كذا اما الصغر في ذلك
 خطا من كذا ولا ينافي في ذلك الخطا الا الاصل في امانة الصدق
 وكلامه لا يوجب ان الجرح لا ينافي في ذلك الخطا من الامانة من الامانة
 مخالفة كلام الامام من جهة انه كلامه ان لم يكن يعلم صدق من جهة
 اخرى فيقطع خطا من جهة الجرح ولا ينافي في ذلك الخطا
 كذلك كلام الامام ليس بامانة بل هو من جهة العلم **والخامس**
 من العصبة ولا ينافي في ذلك الخطا من الامانة من الامانة
 بعين معصوم ويطبق كل امام معصوم اما الصغر في ذلك الخطا
 فليحتمل في ذلك الخطا من الامانة من الامانة من الامانة
 المعصية ونحوها بعدة عن الامانة لم يحصل له الوفاق فلم
 يوافق في ذلك الخطا من الامانة من الامانة من الامانة
 مخالفة ولم يحصل على الوفاق في جهة واما الكبرى فليحتمل في ذلك الخطا
 هو المبدأ للعلم وشرط المبدأ للعلم عدم احتمال التيقن مع
 يكون امانة **والسادس** لو لم يكن الامام معصوماً لكان
 تكليف ما لا يطاق واللام بطلاناً من ان المكلف من ذلك

الامانة

المكلف ما هو بالعلم بقوله لا ايصح للمفتي ان الطاعة بعد
 من العصية وان يحصل الاضمار في الدار على الفقه وان
 فلو لم يكن في قوله بعد العلم كان الله لم يكلف بالعلم بل لا يصح
 وهو مكلف الايمان وغير المعصوم يمنع التكليف بالعلم بحج
 طوع لا افعال القصد فهو لا يصح ان يصح لا الطعن واما بيان
 الثاني فخط من كتبنا الكلام **الخامس** في العلم والامام وهو
 وارشاده دليل على التفصيل لا تنق من غير المعصوم كذا ما
 ظاهره فلا يبين مع ما ايقول المكلف به فيبقى ما ذكره وهو
 واما الكبرى فذلك الدليل ما يفيد العلم واما من غير المعصوم
 فهو لا يصح يحمل القصد فلا يكون ذلك **السادس** في العلم
 اشكال واما الامام فهو اوجب ما في المكلف ويحصل له الجزئي
 والطائفة ولا تنق من غير المعصوم كذلك واما الصغرى فالتكليف
 لا بد من طريق الامن والجرم والطائفة والسنة والقرآن
 بما في ذلك خصوص على القول بان الادلة اللغوية لا يثبت
 واكثرها حوات ونحوها نفس الدلالة على الاحكام بل هي ما
 بعد لا يعم منقطع فليس الامام واما ان لا بد من طريق ذلك
 فقد وكفى لا يقدح عن اناج الطعن واما الكبرى فهذه الخطأ
السابع في العلم والامام مكلفين بالحق والصوابية جميع الاحكام

كان الامام معصوما لكن المندرج في ذلك مثل اما الماندرج في ذلك
 الصوابية والحقية جميع الاحكام لا بد من طريق العلم به والادلة
 التكليفية لا يستلزم التكليف الايمان والسنة والكتاب لا يصح
 ان ذلك الجهد فلهذا ينبغي ان يكون هو الامام واما حقيقة
 فلو كان احداهما ان يكون مكلفين بالصوابية جميع الاحكام
 او لا يكون مكلفين بالصوابية تنق من الاحكام او في بعض
 البعض والثاني في خطا الثاني لا يصح لانه يرجع بل يرجع في بعض
 الاخر ان لا يكون مكلفين في ذلك البعض تنق فوضع او بخطا
 مع والامام في خطا لان معنى الصوابية الامام كلفه به كان الخطأ
 لا يصح التكليفية فتنق القسم الاول تنق ما قلناه وثانيتها ان
 احكام الله مفعولة البناء الى اخبارنا ونحن مكلفون بها
 الوفاق اذا لم يجز وادعى فيها حكم الله بل نحن ما موزون
 بذلك الحكم بعينه والجهل لا يمكن تحصيل ذلك من الكتاب والسنة
 فتنب الامام المعصوم اذ عاين لا يصح **الثامن** في العلم والامام
 في فعل الواجبات والطاعات وتجنب المنهات والرفع في الشا
 وانظام امر الحق وهو الحقايق في الشرع ان يصح حملها بيان
 محتمل او موضع عن الاخر من المعبسة فيها يكون الغرض في ذلك
 العلم في الادلة الشرعية عليه كالتكليفية يكون من وراء الدلالة

حتى يقع منهم ما هو ما تعلم من الاخر من الفعل يعني ذلك وكان
 الحجة **عبر عن** **قوله** **فان** **قال** **المكلفون** **ان** **يعلمون** **ان** **الامام**
 حجة باضطرار واستلزام العلم باضطرار ونقصه لا يورث ذلك
 فلا يجوز ذلك في ما زعموه الذين ان يعلم باضطرار ولا يقتضي
 فيه دفع الاستفهام عن الامام بل قلنا بالاستلزام قلنا انفسهم
 منع من قيامهم بما كفوه من الاستلزام على كونهم علم فلم يتم
 الحاجة الى الامام اخره بعد السبل لان الكلام فيه الكلام في الامام
 الاول ومنع السبل فان يكون الامانة التي لا ينفك عنها لا يجوز في
 فلا بد من القول بانهم معرفة الحجة والقيام بمعرفة من غير حجة
 فتقول فيكون ما نزل في ذلك شاملا كفوه وان كان كنفق فما
اجاب **هذا** **المراد** **من** **قوله** **عنه** **يوجب** **الاول** **ان** **هذا** **الاعمال** **من** **سببه**
 على مقدمته اعادها ان علم الحاجة الى الامام ان هو يعلم به لا
 يعلم عنده لا غير ما هذا ان ما كان لطفا في بعض النكاحات يجب
 ان يكون لطفا في كل النكاحات وهذا ان المذهبان باطلان اما الثاني
 الاول فتقول انما لم نقل الحاجة الى الامام لاجل تعليم الحجة بطلان
 بل قلنا بالاحتياج اليه في شأنا منها العام ومنها كونها لطفا في بعض
 الشئ وتعلم الواجب لا يمنع الاستفهام عنه ولو علمنا الكل بالاضطرار
 لان الاختلال باعلنا لا اضطرار من غير هذا الامام ولا يمنع

علم

العلم بوجوب الفعل من الاختلال به وان العلم بغيره من الاختلال عليه
 فان اكثر من يقدم على الفعل الضابط والظلم يكون عالما بغيره واما
 المعرفة الثانية فالثالث اللطف لا يجب حصره بل في الاطراف المعنى
 والمقصود من المطمان ومن وجهه فلا يجب ان يكون الامام لطفا في
 الظلم واليقين بل من العدل ولا ينافي ان يكون لطفا في كل تكليف
 حتى معرفة نفسه لثاني انه معارف من المعرفة بالتوابع والعباد
 ومعرفة الله ثم فانها لطيفة الواجبات والاحتياج عن الضابط
 فان كانت لطفا في نفسها حتى لا يجب على المكلف حتى يعرف التوابع
 والعباد ومعرفة الله ثم ان لا يكون علم بالاول ظاهر الفساد
 والثاني فتقول اذا جاز ان يستغنى عن بعض النكاحات عن هذه
 المعرفة كونها لطفا في هذا جاز الاستفهام عنها في سائر النكاحات
 لا ينافي المعرفة بالتوابع والعباد بل ان كان لطفا في نفسها لم يجب
 ان يعرف ذلك في نفسها لانه ما يفهم مقامها وهو الظن بها فلا يشر
 المكلف من لطيفة تكفنه المعرفة وان لم يكن بمائة اللطيفة في شأنا
 النكاحات لا نقول ان معرفة كل الامانة لا يجب ان يكون اللطف
 فيها معرفة الامام لانه لا بد في الامانة ان تكون معرفة
 واجبة وان لم يقدم للمكلف معرفة امام غيره وانما احتال في
 جاز ان يفهم مقام المعرفة بالامام في هذا النكاحات غير هذا

ان بعض الوجوه ان الكافي لا يجيب عن اللفظ الحاصل
 للكلمة الاشتداده في معناه ومعرفة نوايه وعفائه
المراد من الوجوه على الوجوه في العلل من الامكان لا يخرج
 وعلة عدم تخرج من الامكان الى الاشياء والخروج الى الوجوه
 والاشياء لا يجوز ان يكون في هذا الامكان بل لا بد ان يكون في
 وسائط الامام على الطاعات وعدم المعاصي فيجب وجوب الاله
 واشياء الثابتة وهو المبدأ **المراد من الوجوه** الثابتة في الوجوه اما
 من شأنه ان يكون مغاير الى الطاعة فيبطل من العصبية ولا يكون
 مغاير العصبية ولا يبعد وهو الطرف الاخر اما ان يكون مغاير العصبية
 ويبعد غير مغاير لغيره في هذا الزمان ولا يبعد وهو لا يبعد
 واما ان يكون مغاير ويبعد وهو الوسط فيكون غير المعصية بين
 في حكم الوسط والفرق الاخير ان علة الاحتياج في الطرفين
 هو عدم العصبية فلم يكن المبدأ هو ان يكون الوسط
 والاخير يبعد وهو **المادة في الاحتياج** الامام المكلفون
 من جهة عدم العصبية والاحتياج اليه معان الاحتياج من جهة الاحتياج
 والامام معان للرجوع من جهة العصبية وكلما هو سبب من
 عدم العصبية فهو معصوم وهو المبدأ **المراد من الوجوه**
 كل احتياج فهو انفس من جهة الاحتياج وكما الحصول ما ذكر

احتياج اليه

الاحتياج المكلف غير المعصوم يحتاج الى الامام من جهة عدم العصبية
 فزال هذا الوصف فصار الاحتياج الى الامام يحصل العصبية المكلفين
 على حسب ما كان في ان لا يكون معصوما لان الكل كامل في ذاته وان كان
 يحصل العصبية لا يتصور من غير المعصوم واما بان لا يحصل على
 الطاعة والمنع من المعصية وحفظ الشريعة بما يشبه هو المقصود
 والعدالة المطابقة لافعالها **المراد من الوجوه** وجوب
 نصب الامام في الجملة اما عندك او شرعاً كونه غير معصوم
 فالاحتياج من الاول ثابت فيبقى الثاني اما البيان فلا بد من عدم
 العصبية في المكلفين اما ان يقتضي وجوب نصب الامام او لا
 الاول يستلزم اما عصبية الامام او يوجب علة الحاجة معصية
 وجوب نصب امام اخر وبذلك يمتنع ان يمتنع نصب امام معصية
 علة الحاجة وعصبية الامام والاحتياج الحاجة فيحتاج الى امام معصية
 عن الامة الغير المتعصية والكل في ظاهر الاحتياج الى الثاني
 يقتضي عدم وجوب نصب الامام لان علة وجوب نصبه هو الكفاية
 مع العصبية اجماعا **المراد من الوجوه** مقتضى وجوب نصب
 الامام اما عدم عصبية جميع الامة من حيث هو مجموع او عدم عصبية
 والاول في العصبية كل الامة والثاني يستلزم نصب امام اخر
 مع عدم عصبية ثبوت علة الاحتياج ويبرز الفيلسوف ابو القزوين

من عدم العينة نصب الامام وقد فصل في الجواب لا نقول طه الامام
 على الحاجة ان ينفذ الحكم فان كان على الحاجة العينة الموصلة بالنسبة
 لم ينفذ في الجواب هذا المصوب وجب ان لا يقع عينة الامام في
 على الحاجة اليه في العينة وهو على عينة في المكلفين ويلزم
 المحذور لا نقول منع طاعة المكلف له وانما لا يراه وطه
 بنو على الحاجة لان ذلك من المكلف هنا فلا يلزم المحذور اما
 مع عينة الامام فلا ينفذ مع انشاء المكلف وطاعة ذلك يمكن
 المكلف من غير هذا الشرع لا يحصل للفظ بل طلب العينة
 من المكلف مع عدم عينة الامام يكون تكليف بالحق **الحاجة**
 الحاجة الى الفعل هو من حيث هو القوة وانما الحاجة في حق
 من القوة الى الفعل والحاجة اليه حال الحاجة اليه لا يكون
 لذلك بالقوة بل يكون واجباً له انما في ذلك الحاجة الى الامام
 هو في المعصوم في حصول العينة وهو غير القوة فيمكن ان يكون
 في الامام الذي هو العلة الفاعلة واجبة وهو المطلوب **القول**
والايجاز المكلف قابل للعينة والامام قابل ونسبة الفصل الى
 القابل الى الاحكام ونسبة الى الفاعل بالوجوب فيجب العينة
 بالنسبة الى الامام وهو المطلق **السابع والاربعون** عاتق
الفقرة الاولى فعل حال المرجوح من ذلك حال الفاعل

والايجاز

بضع حال الى ايجاز **الفقرة** الثانية اما وجب الامام لكونه معصوماً
 اعني حصوله في الطاعات بخلاف ترك المعاصي **الفقرة** الثالثة
 انه بالنظر الى المرجح لا يحصل المرجح له يمكن ما في مرجح هذا
الفقرة الرابعة العينة يمكن لكل مكلف لان معناه فعل الامام
 والامتناع عن الصياح والله تعالى امر بذلك لكل مكلف **الفقرة**
 الخامسة شر انظر جميع الامام امر ان الاول يقول المكلف لا امر
 الامام في تعاضد بعد عاتق في شئ الثالث قد ذكره هذا
 ما يرجع الى المكلف فيجب ان يكون الجبر **الفقرة** السادسة
 هذين الشرطين اما ان يجب شرع العينة بالنظر الى الامام لا
 والناظر لا يفرق بين مرجح وجوه الشرط وقد خفف
 الشرط فلو لم يلزم المرجح ما في نفسه مرجحاً فلا خلاف بان
 مرجح فيكون بنفسه مرجحاً وهو ما في نفسه ان الفعل حال
 منع فيكون مع وجود الامام والشرط والعينة واجبة اذا لم
 ذلك نقول لو لم يكن الامام معصوماً لم يلزم من ضعف هذين
 الشرطين وجود الامام وجوباً للعينة فلا يلزم من قول غير
 المعصوم او غير المعصوم في تعاضد وجود غير المعصوم
 وحسنه وانما الناس لا يوجبون العينة فقد ثبت وجوب
 العينة عند وجوده ونحو الشرطين المذكورين فلا يكون

اولها للبطنة من لان الامكان الفعل اذ لا يشترط الوجود في
 الامكان من غير الفاعل هذا خلف **الثاني** في شرط الفعل
 العجوب بل لا بد ان يكون حاسلا للفاعل بالفعل والامكان لا يحصل
 ولا يحصل للتقريب من الامام الا في قوة العلية والعلامة
 فلو لم يكن حاسلا في الفعل لم يكن مفرقا بالفعل عند الشرط
 الرابع من المكلف فيكون هذا خلف **الثاني** في شرط
 الامام لا يصلح ان يكون على الشئ والامام على فعل المكلف
 ولا بد ان يكون على علمه فانما يرفع الشرط العائد الى المكلف
 على لوجوه والاشياء بل في قوة العلية بالعلم والعمل فلا بد ان
 له وهو العلة **الثاني** في جميع ما يتوقف عليه فعل المكلف
 من المكلف هو المكلف بالعلم ونفس الامام والذات العلمية
 انما المكلف له وامر وجبة فعند اجتماع الشرط العائد الى
 المكلف فيكون وفوقه ما يرجع الى الامام وهو الدوام والتكليف
 لو كان الفعل كتابا في علم الامكان اما لعدم فعل من هذا
 يتوقف عليه التكليف ويكون شرطا بحيث يتوقف عليه نعم من حيث
 الحكم والتكليف يكون اذ هو في الشرط الذي هو في علم
 وهو لا يجوز لانه لا يحصل المكلف العذرة وانما وجه المكلف
 وفقدان العلم فلا يقع الشرط وانما وجه الامام فلا يكون ما في

تمام الموضوع عليه وهو خلاف الشرط فيجب ان يجيب الفعل مع
 الشرط العائد الى المكلف مع توقف الفعل على ما يرجع الى
 الامام والله نعم ولو لم يكن الامام معصوما لم يجيب نحو ان لا
 يامر المكلف ولا يتجاه او يامر بالمعصية وينها عن الطاعة
 انتقام المعصية لا يحصل تمام ما يتوقف عليه الفعل او مع
 وجود ما يحصل فيجب ان يكون الامام معصوما وهو المطلق
الثاني في شرط الاسباب ما اضافته او اكثرية او اقلية
 وعلة الامام لقيام المكلفين بالتكليف ودفع الهوى والرجح
 ودفع الفاسد مع اقياد المكلفين له اما الاول فيحتاج معه
 ومع الشرط العائد الى المكلف الى اطفاء في ان السبب
 الانعاقبة لا تصلح للرجوع ولا يجوز ان يكون من الثاني والا
 لم يكن تمام اللطف فتعين ان يكون من الثالث وانما يكون منه
 ان كان معصوما ولا لكان معه مكافاة يكون سببا لانا
الثاني في شرط المبدأ الذي يخرج ما بالقوة الى الفعل لا يجوز
 ان يكون بالقوة بل يجيب ان يكون بالفعل والثاني حال
 وجوده منقبضة يمنع بالنظر الى ضعفه في نفسه والامام هو المبدأ
 المكلفين في القوة العلية علما وعلا من القوة الى الفعل في
 كل حال فيمن بالقبلة الى كل واجب وترك معصية فيمن

احتياج فيها اليه وفلك حكمه تام لكل واحد على سطره فلو ان العبد
 علما وعلمه فقول يجب ان يكون ذلك في الامام بالفعل لا بالقول
 ولا يكون بنفسه مخطئا في كل حال بالنسبة الى كل واحد من
 ذلك كل معصية وهذا هو وجوب العصية **الثالث في تنقيح**
 الناس ما يمنع الخطا او عاقبة الاول اذا لم يكن ترجيح الاما
 لم يرجح الى امام والثاني هو الاحتياج الى الامام ما ان يبقى على
 حاله الحق او يمنع الاول بطر الاول فيحصل المعاصاة كما
 هو المطلوب مع عصية الامام اذ مع عدم عصية عن الامكان وهو
 فلا يخرج من غير الاحتياج **الرابع في تنقيح الامام** اما في الفعل
 الواجب من حيث هو واجب ترك المعصية من حيث هو ترك
 او تركه لانه لا يمتنع ولا يمتنع في الاول مع قطعنا بالضرورة
 وتبعه عليه لا معاملة منها والعلة في الشيء لا تامة والثالث بطر
 والام بشرط في الامارة العادلة ولو لم يكن عارضا واجبا وترك
 معصية من حيث هو واجب ترك المعصية ما فاك يكون معصية
 ونحن قد فرضنا حاله هذا خلف فحينئذ الثاني هو المطلوب
 لانه اذا تحققت الامارة وكانت تلك شاملا لغيره لفعل الوا
 من حيث هو فعل الواجب وترك المعاص من حيث هو ترك
 المعاص فيجب ان يكون ملازمة للكل لا احتياج خلفه لمعصية

فحينئذ

فحينئذ اجتماعهما مع ترك واجبا او فعل معصية لان كل ملازمة
 يمنع اجتماع مع نفسه ملازمة فوجبا المعصية هو المطلوب **الثاني**
في تنقيح الامارة مفرقة بعدد لانه معنى المكلف لا يلازم
 لما وجب في تحققت في الامام تكون مرجحة للمطاعاة وبعدد
 عن المعاصي والفعل حال الشاوي شفع حال المرجح او في
 فحينئذ تحققت ترك واجبا وفعل محرم معها هو المطلوب **الثالث**
في تنقيح الامارة كما كان المكلف طوعا للامام كانت الامارة مفرقة
 الى الطاعة بعدد عن المعصية كان الامام معصوما والا على
 فحينئذ عدم اختيار الامام الطاعة واخبار المعصية ومفرط عليها
 ترك الامارة مفرقة فاما يمكن الامام معصوما كان هذا التقيد
 ممكن الاجتماع مع مقتضى الشرطية التي هو مقدم فاك يكون ذلك
 لا يمتنع هذا التقيد فكون الشرطية لكنها كلية ولا لا
 يمكن الامام واجبا فليس المراد من التقيد حاله الى ان يحصل
 او لبعض المكلفين بل في كل الاحوال بالنسبة الى كل الواجب
 لكل المكلفين ولانه تمام الشرط بعد طاعة المكلف والاوجب
 لطف فوجبه وهو بطر اجماعا لكن المقدم حق وهو فاك كان
 مثلا **السابع في تنقيح الامارة** فاما امالكما كان المكلف طوعا لانه
 جميع احواله وافعاله كانت الامارة مفرقة الى الطاعة وبعدد

مستحبة

عن المعصية او لا يكون الامام معصوما انما نقرر ما نقرر
 المنطوق من استلزام المنع من الكلفة ما نقرر الجميع من غير الجمع
 بين المقدم ونفرض الثاني ان الاول صادق بالضرورة فحين
 كذب الثاني فيجب ان يكون الامام معصوما **الثاني** انما
 لما ليس كما كان الكلف طبعا فالامانة ضرورة بعدة اركان
 الامام معصوما انما نقرر ان كل من سئل عن نفسه من نفسه
 ما نقرر الحاشي بنقض المقدم وبين الثاني ان الاول كاذب
 قطعا نعمين صدق الثاني وهو الحق **الثالث** انما
 ارجعنا الامام لدفع المضرة التي يمكن حصولها من خطا الكلف
 مع جوبه ونحصل العلة الثانية من فعله للمكلف بانه
 لو لم يجر الخطا على من الكلفين لم يحصل الامانة فلو لم يكن
 الامام معصوما مع وجود الامانة لم يحصل العلة الثالثة
 تلك المضرة والحصول للعلة مع زيادة مضرة فيها هو
 جواز خطا او حمل الكلف على الخطا والمضرة المكنة الحصول
 بها لها مكنة مع زيادة مضرة **السبب** في شره للوجوب
 خلو عن وجوه القاسد ولو لم يكن الامام معصوما لكان
 ان يترك الكلف الى المعصية وهذا وجبه مضرة ولا مانع له
 اذا الامانة لا تناق فعل العاصي والامر بها ولا يسهل

طاعة من يجوز منه دماء المكلف الى المعصية ونفرضه منطوق
 عدم مانع له ان ليس الا الامانة وهي زيادة فانه يمكن
 منه مضرة لا يمكن ايجابها **الحاشي** وجوب الامانة
 مع عدم عصية الامام لا ينعان دافعا او الاول باس فيبقى
 الثاني ما التناق فلا يجوز الخطا من كلفا ما ان يستلزم
 وجوب الامانة او الاول يستلزم نفى الوجوب الثالث
 يستلزم المعصية او التسلسل لا ينع مع عدم المعصية يجوز الخطا
 من الامام على نفسه وان يلزم به غيره فالوجوب كذا فما ان
 يستلزم وجوب الامام اخر فيلزم التسلسل وهو محال او المعصية
 وهو المحال فاما قلنا ان اذا كان في الخطا لا يستلزم
 بنقض الوجوب لان المنقضي ليس الانحصر الخطا فاما من على
 المكلفين وهو وجوب الاستقالة اجتماعهم على الخطا عند كل
 يلزم ان لا يخفى المنقضي للامانة او من بعضهم وهو المنقضي
 واما جوب الاول فلما امر من وجوبها **الثاني** **السبب**
 ولما اما ان يكون معصوما موقفا او يجب نفسه الامانة
 خلوها من الكاليف ونفرض الخطا موجب للطرفين الى
 الطاعة المبعدة عن المعصية لاننا بينا ذلك في وجوب الامانة
 واما ما بحث على هذا التفسير وبينه فبعض العلة وبين المعصية

الخلو والالاتكال المعنى على العلة فقول كل ما لم يكن معصوا
 متحققا وجب نصب امام فاما لم يكن الامام معصوما وجب نصبه
 اما ما في الاول فليزيم تفصيل الحال ونحوه فليزيم التفصيل
الثاني في معنى وجود القدر والذات في نفس الصانع
 والادارة وجب وجود الفعل والامام ليس المراد منه هو القدر
 للقدر للكف في الاعمال الذي والادارة فاذ كان المعصوم
 الذي والادارة وجب ان يكون الامام معصوما لان العادة
 هو الذي الامام الى الطاعة مع انتفاء الصارفة فيكون وجبها
 لان الخلق هو جازر الصانع حيث ان ما يجب يمكن فتكون علة
 وهو على الامام واجبا وان كان واجبا بغير المصلحة لانه لو كان
 المكلف به جازر الخطا لم يكن راي احد هما العلة او في نفس الصانع
 في الامكان ونفقه المكلفين طاعة مساوية جازر الخطا
 بغير المكلفين انما فاعلة ونفوه على من القلوب **والثالث**
والرابع لو كان الامام غير معصوم لما حسنت الامانة في
 التالي بل في مقدم مثل بيان الملازمة ان وجود القدر في
 التكليف مع عدم وجود المقرب والامانة حيث الامانة لكن
 الامام ليس بمقرب حيث انما في نفسه ولا من حيث قدرته
 وتكليفه ولا الامانة من حيث هي لانها بانه في المكلفين

لان

لان مطلق الامة ليس موجبا للتفريق بين بعض الرؤساء الذين
 ادعوا الامة كمن ائمة فساد في غاية الغي بحيث لا يجمع
 الاشارة بهم في الصلوة وبعضهم بقاء فقيرين انما يكون حيث
 حيز من الطاعة فعله اياها هو القرب ليس لادارة ولا من حيث
 القدر لانه غير صالح للزجج وعله والا لما وجب الخوفا
 الامانة ولا سئل ان العدة بغيره فحين الوجوب من جهة
 اخرى فاما امام اخر او العدة وهو المطاوع **والخامس** في
 الممكن من حيث هو محتاج الى علة معانته له من حيث الامكان
 ولا يمكن ان يكون ذلك هو المنع فتعين ان يكون هو القدر
 وادعى المكلفين هو المحتاج الى الامام في الجادة والمؤثر فيه
 داعي الامام الى الطاعة وتساوية عن المعاصي فيكون ذلك
 وجود وجود القدر والذات في انتفاء الصارفة فيحصل
والسادس في الامانة طاعة وجود واعوان حتى في فساد
 وقبول المكلف لاداره ونواهيها اما العود فهو في الجاهل
 على سبيله وتحت قوله وفعله واجاب طاعة على المكلفين ذلك
 اما الادلة التفصيلية على خصوصية الشان وهو وجوب
 الامام يجب ذلك الا على الجاهل فليس التقليد في الامانة
 فتعين ان يكون على كل افعال وانما من حيث هو احواله

واذا لم يولد يمكن معصوما لم يتحقق الدلالة على ذلك لتمام الامام
 في كل فعل اما الاعوان فيقولوا فيقال اما من غير ذلك
 الشئ والامامة قبله والله نعم ولهم يمكن معصوما الماحق
 المعصوم عليه الوجوب طاعة في جميع افعاله وافعاله ومن افعال
 كتنسكه ومواظبة على العبادات ولو لم يكن معصوما لكان ذلك
 منقرا في حال لكن الامام يجب ان يكون دائما مبرا موجبا
 للاداعي وامانة المكلف في نفسه فانه لا يتحقق المكلف ان
 ضده بالقامة موقدا لا يتقدم الاضلال ولا الاخر بالجهل
 وذلك لا يحصل الا بالعصية وبيان تحقق المكلف عصية وكذا
 محذور وكذا البخش فاعلم ولو لم يكن معصوما لم يتحقق ذلك
الشيخ في تفسيره الامام يحتاج اليه في تكبير المكلف في حق
 العلية بحيث يحصل له العمل بجميع الامور الواجبة والائتمار
 عن المعاصي كلها هذا هو غاية الامام فلم يكن كاملا في هذا
 القوة لما حصل منه التكبير فيكون معصوما **الثاني** في
 لو لم يكن عدم العصية على الحاجة الى الامام لم يكن بعد ما
 ناشئة عدم الحاجة لان عدم العلية يخاف مع عدمها ثبوت
 الحاجة لوجود المتحقق لها لان كل شئ من اذ انظر اليها من
 هاهنا غير اعيانها لست ولم يكن احد لها علة جاز ان يقال احد

منه في كل حال

جوابه العلية

على الامام

عن الاخر ولو جاز ان يحتاج المكلفون الى الامام مع عصيته لكان
 ان يحتاج الانبياء الى الامامة والدواع مع ثبوت عصيته من العلم
 بانهم لا يفعلون شيئا من الضال وهو معلوم بالقدر فانه
 ان يكون علة الحاجة ارتفاع العصية وجواز فعل الصالحات لتمام
 حال الامام ان يكون معصوما مامونا منه فعل الصالحات او معصوما
 والثاني على الاضاح الى امام اخر يحصل علة الحاجة فيه
 ونقل الكلام الى ذلك الامام وبذلك لا يتحقق ولا يتحقق
 على الحاجة فيحتاج الى امام اخر فذلك بدو عصية الامام اعرض
 بوجهين **الاول** قد ينسب الكلام الى المعصوم لا يحتاج الى
 وعونه في ذلك على ان الانبياء لم يعمدوا ان كل من ثبت عصيته
 لا يحتاج الى امام ولم لا يجوز ان يعلم الله نعم من بعض عباد
 انه اذا نصب له اماما اخذ الامانة عن كل الصالحات وفعل
 الواجبات وعمل له بحسب امامه لم يختر ذلك ويكون معصوما
الثاني لو لا يجوز ان يحتاج المعصوم مع عصيته الى امام
 امام فيكون مع وجوده افضا الى فعل الواجبات وترك المعاصيات
 السيد المرتضى التريص في الاول بان هذا التقدير الذي ذكره
 لو وقع لم يندفع في قولنا ان المعصوم لا يحتاج في عصيته الى
 الامام لانه ان كانت بالامام عصيته لم يختر الامام مع عصيته

التفسير

واما احتياج البرهانه فيكون معصوما المستفاد من المعصية بعين الاحتياج
 وحاجته الى الامارة فلا يكون مقصدا في اعتدائه هو انما
 انما على المعصوم ان يكون معصوما لا سيما بالامام واما يكون اذ هو
 مع ذلك يحتاج الى الامام على انما يتبع عليه الدليل بسقط
 هذه المعارضة لا على ان وجوب حاجته الى الامام المعصوم
 لعدم عصيته ونقضها بان من كان معصوما لا يجب حاجته
 الى الامام واما يقتضي اذا صح بغير ذلك في التبع لا يقتضي
 اعتدائه لان الحاجة الى الامام لا تقتضي المعصوم وعن التبع
 ان مقتضاها علم ان لا يتخلل بينه وبين الحق في ذلك
 هذه الجهة بطل ما سأل عنه لان المعصوم الذي قد علم انه نعم
 انه لا يحتاج شيئا من التبع عند ما فعله من الاطاعة الى الامام
 جملة الامارة وهو مستغن عن امام يكون عند وجوده
 الى ما ذكره واما القول بان هذه الامارة تنبئ بينهما في الاحتياج
 لانه اذا كان المعصوم يحتاج الى الامام يكون معصوما في الطاعة
 وابتعد عن المعصية فحاجته الى المعصوم او لم يكن كذلك وانما
 غير الدين الذي على اصل الدليل بان مقتضى ان التبعين اذا
 لم يكن احدهما على الاخر جاز ان قال كل واحد منهما عن الاخر
 وانما لا يفتقر كل واحد منهما على عدم الدعوى لا غير هذا الاحتمال

البرهان

لو لم يكن له مثال من الموجودات لا يفتقر الى البرهان لا
 قضية مستفزة الى البيان لعدم ظهورها في البرهان كاستدلال
 ان يكون كل من التبعين غيبا في ذاته غير الاخر الا ان قضية
 كل واحد منهما يقتضي ان يحصل لها هذا الوصف على معصية
 الاخر فهذا الاحتمال له مثال من الموجودات فان الاضامات
 كالاجرة والنوع وغيرها لا يوجدان الا مع التبعين
 لو احدهما حاجته الى الاخر لان احدى الاضامات لو احتاجت
 الى الاخر في التبع وجوب المحتاج عن وجود المحتاج عن وجود
 المحتاج اليه ذلك يكون معا وهو خلاف مقتضى ما ذكره في الكلا
 انه اضامتين متساويتين كالاجرة والمائة فانها متساوية
 لو احدهما حاجته الى الاخر في الاحتياج الاخر في الاحتياج
 واحتياج كل واحد الى نفسها وهو لا يفتقر الى التبع في ذلك
 مثلا في الموجودات ما افتقر دعوى الاحتياز في الاضامات
 البرهان احباب افضل المحققين خواجيرة المصطفى الطوسي ثم
 بان المفهوم من كون الشيء غيبا عن غيره ليس الا محض وجوده
 مع الغير وكون البيان هو الذي يفتقر الى على ان الحق
 واضح بنفسه فيحتاج الى البرهان واما احصاء كبره بعبارة
 اخرى فليرفع الناس الغفلة واما المتضايفان فليست كل

لا يفتقر الى الاضامات لانه
 يقول ما اذا كان التبع من التبع

واحد منها غائب عن الآخر كالمسألة ليس الاحتياج بينهما دارا كما ان
بل هما فان ذلك شيء ثالث لكل واحد منهما مضافة بسبب الآخر ذلك
الصنف الذي يسمى مضافا حقيقيا فاعلموا ان الاحتياج لا يوافيه
بلية صفة ذلك وهذا لا يكون دورا ثم اذا اخذنا الموسوعة
معاطلة ما هو المضاف المشهور عند جليلان على واحد منهما
محتاجه لان كلا بلية بعضها الى الآخر لا الكلام الى بعضها
العين المحتاج الى المعللة الا انه على ان الاحتياج بينهما دار
ولا يكون في الحقيقة كل ثمة ليس لانك تعرفها على وجه
لا حدها الا الآخر كالمسألة على سبيل الدور فظهر من ذلك ان
المعينة التي يكون بين المتضافين ليست من جملتها بل
بذلك بل هي معينة عقلية بعضها واجب عقلها ما عارضه
نظرا في كل واحد من المعلوم والعلة فانظر اليه على ان
منه مضافي الآخر لا يصح وجوده مع عدم الآخر لهذا الاحتياج
وكون الاخر هو البيان معارضة على المطلوب لا ان لا يكون
على وجوده فمعرفة من المنطق على استعماله وكيف يصح نسبة
بالبيان مع انه لم يستفد منه شيء والمتضافان قد يعنى بهما ثمة
الذاتان اللتان عرضتا لاضافة لهما الذات الابدية والذات
الانوارية نفسا لغيره وليس في الحقيقة الحقيقة كالأبوة

والنور

والنور ونارة المجمع من الذات مع الامة الحقيقة وليس
المضاف المشهور مع بعضها في الامة الحقيقة فنقول
هذا اضفانها الابوة والنور وهذا ثمة وجودها ان
حدهم وبسبب انفكاك احد منهما عن الآخر وهما مع الالهي
نقدم احدهما على الآخر في الوجود العيني والذاتي لا احتياجا
بينهما لان كان من الطرفين لم الدور وان كان من احدهما
كان المحتاج مضافا او المحتاج اليه مستفدا وهو بناء الحقيقة
فنقول ان المضافان الى قوله هذا لا يكون حد البير
به الى الذاتين اللتين عرضتا لهما الامة وهي ذات الاب
وذا ان الابن واحد هو من عرض الامة فانها ذاتا فانها
شيء ثالث وهو سبب لاضافة كالمقوله ذات الاب هي صفة
بسبب ذات الاب وذا ان الامة صفة النبوة بسبب ذات الاب
وهنا ان الصفتان هما المضاف الحقيقة فكل واحد من ذات الاب
وذا ان الابن محتاج لآخر فانه بلية صفة التي هي الامة
العارضة التي ذاتا لغير الحقيقة هذه كافر بانه بلية
الصفتين في قوله ثم اذا اخذنا الموسوعة والصفة معا الى قوله
وجب فعلها ما عارضه بذلك الى المضاف المشهور وهو
الذات مع الامة وليس في الحقيقة بلية المضاف الحقيقة

ولا يظهر من ذلك ان العبرة التي بين المتناهيين ليست من جنس العلم
 بل ان من ذلك مع عدم الاستغناء او الاحتياج من العلمين
 لان العرف المتناهي لا ينفق لم يذكر حكمه والمحقق عند ان لا
 امر احتياج ولا تحقق له ما رجا ولا العلم فلا ريب في المعارض
الناحية المتناهي من خلق الانسان هو حصول الكمال في القوة
 العلمية والعلمية والعلية والعلية في القوة العلمية هو العقل
 المتناهي وفي القوة العلمية في العلم هو ذلك العلم ثم اصابت
 الصواب بما عارف العقل الاستماع عن الشيء وفعل افضل ثم
 الانشغال على العيب وعدم الاكمل في الشيء منسوبا لتمام
 الفصل المرتبة الثانية في ترتيب الاول والدعاء اليها فانه
 ان يكون كالمعلم في المرتبة الاولى والا لم يصلح للتسجيل فيكون
 معصوما **المرتبة** الامام كالمرتبة الثانية الاحكام فانه لما كان
 الاحكام غير متناهية والكاتب متناهية فلم يكن المحقق على الحكم
 منه فذلك اصح الى الامام فكما امتنع على الفرائض من الجاهل
 كما امتنع على الامام مخفيها المساواة من هذا الوجه فكان الامام
 معصوما **الحادي** **ثالثا** **المرتبة** الامام يكن الامام معصوما لان
 انتفاء الحاجة اليه حال نبوته بل من التناقص واللاتم بطلان
 فالمرتب مثله بان الملكة انما اذا تحقق وجه الحاجة الى الشيء

في تحقق ذلك الشيء اما ان ينفق وجه الحاجة او ينفق مع غيره
 والاشق بل ان يكون هو الاحتياج اليه لان تمام الاحتياج اليه
 ما ينفق الحاجة بوجوده فاما لم ينفق الحاجة بوجوده لم يكن
 تمام الاحتياج اليه لان يكون الشيء هو الاحتياج اليه فاما ان يكون
 غيره ينفق اليه او لا الاول صنفها فطعا ان ينفق من غير طاعة
 المتكلمين له في جميع ما يامر به فيها من غير العزم ولا الاحتياج اليه
 في امثال اوامر الشرع والثاني ينفق الاستغناء عنه اذ مع وجوده
 لا ينفق الحاجة ولا بانعدام غيره ذلك يحتاج اليه قطعاً ان يستمر
 وعدمه الى انتفاء الحاجة واحدة اذ انما هذا قول المرفي الى
 الحاجة الى الامام هو كونه لطفاً في ارتفاع الشيء وفعل التواضع
 وقد ثبت ان فعل التواضع والامثال بالواجب لا يكونان الا من
 ليس بمعصوم فقد ثبت ان جهة الحاجة هي ارتفاع المعصية وحيث
 فعل التواضع وانقرن العلم بالحاجة بالعلم بجهتها وصارت الحاجة
 الى وجه الامام ما ثبت من كونها لطفاً وجهة الحاجة الى وجه
 لطفاً ارتفاع المعصية وحيث فعل التواضع وانقرن العلم بالحاجة
 بالعلم بجهتها وصارت الى وجه الامام ما ثبت من كونها
 لطفاً وجهة الحاجة الى كونها لطفاً ارتفاع المعصية وحيث ان
 فعل التواضع والثاني لجهة الحاجة ومقتضاها كالتواضع لغيرها

طاعة

قالوا يكن الامام معصوما لم يخرج عن العلم الموصوف الى الامام وليد
 الحاجة هو جوده بل هو الاستغناء عن الحاجة اليه واما بطلان
 الثاني فلهذا لا يرد الشك في ما ذكره من بان كل من كان معصوما
 المعصوم لا ينجس حاجته الى الامام وهذا ما اتفقوا عليه لان
 اهل المؤمنين هم معصومون في حق الله تعالى وهو مع ذلك محققا
 البر وقوم به وكن القول في الحسن والحسين هم في حق الله تعالى
 المؤمنين هم فان زعم ان اهل المؤمنين هم لم يكن محصيا لما
 النبي كان ذلك هو ما عمن الدين وان زعم انه لم يكن معصوما
 كان هو ما عمن فاعلم ان الامام معصوم من اول عمره الى
 اخره اجاب السيد المرتضى رحمه الله باننا انما نحتاج الى المعصوم
 الى امام يكون لطفه في تحصيل الفروع وفعل الواجب لم يمنع
 حاجته اليه من غير هذا الوجه الا ترى ان كلامنا انما كان في
 تعليل الحاجة الى الامام بكونه لطفا في الاستغناء عن الحاجة اليه
 بكونه في فعله غير هذه الحاجة وانما ثبت هذه الحاجة في حق
 اهل المؤمنين هم معصومون في حق الله تعالى فما ذكرناه وان زعم
 مستغنيا عنه غير ذلك من تعليم وتوفيق وما شبهه ما دلل
 القول في الحسن والحسين هم مع انما مستغنيان ببعضهما
 عن امام بكونه لطف في الاستغناء عن الفروع وانما حاجتنا

الى امام الوجه الذي ذكرناه **الثاني** والاول هو بكون الامام
 معصوما لا في العيشة والى انما يخطا لعدم مثله بان الملك زمان
 الغاية هو ان يحتاج الى الخطا فانما لم يرفع ذلك ليحصل
 الغاية فيكون الجواب **الثالث** انما هو ان الشريعة من الكمال
 والسنن لا يخلو فيها الا انها لها ذلك اختلاف في معناها
 مع اختلافهم في كونها ذلك فلا بد من بيان عرف معناها اتم
 من الرسول اولى امام يلو على حكمة لم يمنع الا ان يزل الله
 كتابا ولا يرفع الزمان فلما اطل ذلك من حيث لا يدرك من بين
 بالكمال كمال الحاصل فيه وكل القول في الامام اعز من غيره
 الفضاة عبد الجبار بان هذا سبق على ان الكلام لا يدل بظاهر
 فدينا ما بعد ما يردك وبطلنا الا انما يدل المخالف لذلك
 وبهذا ما يلزم عننا من الضاد واجابة عن السيد المرتضى باننا
 نقول ان جميع ادلة الشرح محتملة غير ذلك من نفسها بل في ما يردك
 على التبيان ظاهرة مطابقة الحقائق للضرورة لعدم العلم التسلط
 بان الخطاب به حكمه لا يجوز ان يرد ذلك من نفسه من غير
 ان ذلك عليه ولا شبهة بان جميع ادلة الشرح ليست بهذه القوة
 لا انما تعلم ان القرآن منشا بها وفي السنة هيك ولا ان الجلال
 اللغز فلا اختلاف في المراد بها او في فروعها في الكبرياء بل يصلح المراد

وما لو كان موضع الرضا والرضا فلا بد من الحال هذه من
 الشكل ومنهم القائلون بان يكون قولهم الرسول صلى الله عليه وسلم
 هذا الا ان قولهم جميع ما في القرآن اما معناه بظاهر النص او غير
 بان في الرسول يرفع عن المراد من السنة جارية هذا الخبر وهذا
 قول يعلم بطلانه من عدة وجوه ووضوح كثير من الكتاب في السنة
 فلا شك على كثير من العلماء واعيانهم القطع فيها على من يثبتون
 لركنية القرآن الا ان اختلافه وجوه ولا يكون من وضعه وهو
 الجمل الذي لا ينافي حاجته الى البيان والابتناع مثل قوله تعالى
 خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم وتؤتيهم في أموالهم
 جويعا وهم لا يدرعون ما ذكرناه من كثرة ما في هذه الآية من صحة
 البيان على المراد فلو قلنا ان الرسول قد نزل بان جميع ما في
 القرآن منه وانما يختص منه شيئا على بيان مفسره والقائه الى
 بعد على ما في ما افترضه المصنف في هذا الموضع كانت الحاجة
 من هذه الى الامام في هذا الوجه ثابتة لا نعلم ان ياتيه وان كان
 حجة على ما نأخذ به وسببها من القطع بغير حجة على ما ياتي بعد
 من لم يهاجمه من الخصم زمانه فضل الآية لذلك البيان قد بعدنا
 ان بعض من يرفع عنه فان يرفع ما من غير الصدقة عن ذلك مع ما
 ذكرناه من امامه في ذلك في النبوة من شكل القرآن وهو مع ما نحن عليه

خطب نائب الجامعة الى الامام المعصوم مع ما يستلزم اكثر مواضع
 اعترض في حق الغضاة بالعارضة بالامام بان من غاب عنه اما ان
 كلاً من اليه بالثبوت فلا مان كان الاول يظهر ان الرسول وان كان
 لم يرافقه في الرسول مثل اصاب عنه السيد لم يرفع بالعرف بان الامام
 يرفع لبيان الامام بعد فاما من غير التفسير بخلافه ان الرسول بعد
الرابع في المناقشة الامام يجيبان يوم به ويحب القول من
 الافتقار له فلو لم يكن معصوما لم يوجب فيها هو به وبانه ان يكون
 شيئا ولا يجوز تكليفه لغيره لك تضام في هذه حاله والقرآن
 طاعته في ان لا يكون معصوما لا يمنع ان يرد من يدعي الى الامام
 وليس بعد نبوته العصمة الا القول بان لا بد من امام معصوم
 عليه في كل زمان واعترض على هذا القائل عبد الجبار بن
الاول لانه انما يلزم هذا القول بوجوب اتباع الامام في كل
 وليس على الامام عندنا هو الذي له السام بامور دينية في كل
 والذي يلزم طاعته منه ما بين الشرح من ذلك كما هو في
 بكنائز قال الطبري ما اختلفت هذه فاذ عرفت الله فاعلم
 ان عليه هذه طاعة على ما فيها كان ياتيه لا يوجب ان يرفع
 عاربه او غير عاربه لا يملكون وجها ليل طاعته فان طاعة نعم ان
 يكون معصوما لانه ان لم يكن طاعة ياتيه ان يكون شيئا ان

وان قلنا لان العلم يتلوه فان قيل لا يتلوه الا في قول الواجب بانها في العلم
فيمر وان كان لا يتلوه الا في قول الواجب لان العلم يتلوه على من من حيث
يقول لا على الواجب الا في قول الواجب لان العلم يتلوه على من من حيث
لا يعلم شيئا على الواجب المذكور فكذلك وجب الامام **الثاني** في ذلك
ان المعلوم في الصلوة مكلف بان يتلوه الامام اذا لم يعلم ان صلوة
قاسم لا يخرج من ان يكون صلوة او لا يكون صلوة الامام
ان يكون في صلوة او لا يكون صلوة لان المانع في ذلك ان كان الصلوة
يكلف ان يعلم بان صلوة في قول الامام وعلى هذه الراجحة
يجوز الكلام في الصلوة في الاحكام وفي غيرها **الثالث** بان من
خلفهم ان لا يتلوا الواجب الا في قول الواجب وانما هو من غير
العلم الذي ذكرناه وانما الجواب عن ذلك محققهم ولم يمنع ذلك
من وجوب طاعتهم ما لم يكن معارضاً للمصلحة فكذلك القول في
الامام والخبر من الاولين وجوب **الرابع** انه لا يجب اتباع
الاجماع الا على من لم يسمع من امامه لان المكلف يقول لا اعلم من هذا
ويجوز بان يسمع من الاجماع في بعض وجهه المستدل لان المستدل
اما ان يسمع من علم من المكلف من امره بالصلوة وفي غير ذلك
الخطا لا يمنع هذا الا في بعض هذا الاختلاف وينبغي ان يكون
في قول الواجب بان يتلوه العلم عليه وهذا هو الحق **الخامس** ما ذكرناه

العلم

السيد لم يرضى به انما يرضاه هو ان الامام انما هو امام في جميع
الدين وما لم يكن متبعاً من الدين يخرج عن كونه اماماً في دينه
الجملة لا في كل دين فليس له ان يرضاه في جميع الدين لان المانع في
هذا الامام في قول الواجب وانما هو امام في جميع الدين لان المانع في
علمه لا يحكم المنع من امامته الا في دينه ولا في غيره ولا في جميع الدين
العلمية بانها في كل دين انما يكون في كل دين ليس في جميعها ان لا يكون
شيء من غير دينه في الدين المذكور وانما ان يكون البعض في
والبعض الاخر ليس في جميعها بل في البعض لكونه من ذلك البعض
والاصل في ان الجزئية لا تنفع كبرى في الشكل الا في قول هذا
طريقه انما هو من غير علمه في ذلك بانه على الدعوى في له
بذلك وانما هو في بعضه في ذلك ولا في غيره لان العلم عليه الذي يتلوه
ما علمه في ذلك لا علمه في جميعها لان الامام يجب ان يكون
معصوماً في جميع امور الدين قوله الواجب بانها
فيما لا يعلم في دينه ان كان امره بالصلوة في علمه على من من حيث
يقول لا على الواجب الا في قول الواجب لان العلم يتلوه على من من حيث
من بعض الصلوة في صلوة على ذلك الوجه في قول الواجب لان المانع في
لان علمه بالصلوة في صلوة في صلوة في صلوة في صلوة في صلوة في صلوة
وكما في غيره من الصلوة في صلوة في صلوة في صلوة في صلوة في صلوة في صلوة

بذلك لان الممكن من هذا الباب يفهم مقام العلم وعبارة الامام
 انما هو امكن من العلم بغير الحارة وعبارة فيها الضمير الذي
 فوجب منهم وان لم يعلموا وجهها في الحال فممكن من العلم بغيرها
 ولا بد من كونها ممكنة فكيف تكون الحارة بغيرها فغير ممكن
 منهم ولو سلمنا جواز عدم تمكن من العلم بحال الحارة في الضمير
 والحسن لم يردج ايضا لان الكلاهما ممكن من العلم بحال من جملة
 ما دام علم الامام الاضطراري ولو استقام لهما ارادة من الحارة لم
 له مثله في غيرهما من امور الدين لان الامام لا بد وان يكون اماما
 في سائر الدين مقتضى في جميعهم ما كان معلوما وجه الدرجة وما
 لم يكن على ما دللنا عليه من قبل فليكن على هذا ان لو علمهم له
 غير الحارة بما لا يمكن المتابع ان يدعى كونها منهم ان يستلزم
 طاعة غير الانقياد لغير من حيث وجب لا فخر فيه فاما العبد
 فلم يكلف طاعة من ولا فيها لاجل فيها ما لا يمكن من العلم بغير حكم
 ما يعلم فيها واما ما لا يسيل الى العلم بها لا ينبغي ان لا يفتوح
 من دون فتح من المولى وليس هذا حال الامام لان كل ما على
 ما لم يابا بانه فغير ممكن من العلم بحال ذلك بل يكون الضمير
 فيها وعن الثاني ان امانة الصلوة ليست بامانة بغيره لا في غيره
 فيها معنى الاشارة الحقيقى سلمنا كونها امانة بغيره لكن الاشارة

مقلوا

هي سائر الكليات فيمنعها بالحق في الاشارة الفصل العلم
 وانما الاشارة وانما الثالث والرابع من الثالث الاشارة
 مولى عليه وصحة الامام وعدم مساحته له بخلاف من الحواشي
 والعلم له بطلان في غير نظر الامام وجوده ويستند بك بطلان
 من لا يراه عليه ولا يخاف من معاذرة احد هو المشاط على العا
 وليس احد من مشاطا عليه وبقية فان الامام ولا يترتب عليه عار
 ولا يراه الا بغير خاصة قال السيد المرتضى الاشارة بما قام
 لا بد ان يكون مخالفا للاشارة بطل من هو ورون من امره
 وما كره ان معنى الامانة لا بد وان يكون مخالفا لمعنى
 الامانة من غير رجوع الى خلاف الاسم اذا كان لا بد من
 من يراه من الامام ومن ذكرناه من الاسماء وعندهم في الاشارة
 يمكن الامام ومن ذكرناه انبعاث الامام ذكرناه وبقية نظر فان
 الحال الذي في وجوده يتابع غير المحصور ان هيما لا يقع
 هذا في دفعه ولا نافع المحصور المنة فيها ذكره **السادس**
فيما لا يراه الامام له صفات الاول انه واحد **الحق** انه مولى ولا
 يولى عليه الثالث انه يعزله ولا يزل الا بغير عجزه طاعة
 ولا يجبر عليه طاعة غيره حال كونه اماما **القاسم** لا ينفقه
 كل من اهل البيت **السادس** اعتقاد الصواب في افعاله وافعاله

والجزء بعدم خطائنا الساجد النفس في المطلق انما من مخالفة
 على ما ربه الذي يجمع الى طاعة غيره وعالمة التاسع يجب
 تعظيمه كعظيم النبي العاشرة انما حفظ للشرع العام وعشر الحما
 والنجار بانه وعالمة الثاني عشر انما فيهم للخدمة الثالث عشر
 انما طاع الى الطاعة من غير طاعة الى ان يجرى بعد من المعاصي
 انما في ذلك فقول هذه الامانة مفسرة الى العصاة اما الا
 فلا ردة وجوب عدم من يفر من الطاعة ويعد كجبهة
 فلا طاعة فيبقى على الحاجة فيه وهو عدم النص لما الثاني في
 لو لم يكن الخطا عليه ما عونا لم يجرى ان يولى من لا يجوز لانه
 وفي ولاية سبيل ذلك الدين وضار المسلمين واما الثالث
 خلاصة اذا لم يزل من تنكاه الخطا وانما لم يزل هو جاز في
 الاسلح فالولاية واما الرابع خلاصة الى العصاة طاعة وان
 احد ثلثة امور اما انما كان وجوب العصاة في نفس
 او تكليف ما لا يطاع او التنازع لانه وجوب طاعة فيها اعلم
 لم انما لان قوله غير محتمل انه وجوب المكلف لعدم الطاعة
 بالدليل لا يمكن واما ان وجوب طاعة لم امكن وجوب العصاة
 لغير انما وجها وان كان في بعض الاحكام غير معين لم تكلف
 ما لا يطاع وان لا يجب طاعة في شي نافي وجوب طاعة واما

الخامس فلا تكون الخطا عليه جازا لم يكن كلاس وفعل ليل
 واما السادس فلا تكون جازا على الخطا ليحصل اعتناء الحق
 في فعله وانما الذي لم يجرى بعد من خطائهم لعدم اجتماع الجزم
 النقص لا يفي بالنقص بالعبادات لا نافي قول ثبوت العادة
 غير معلوم يجب انما فيحصل الجزم واما السابع فلا النص في
 يستعمل من الحكم انما يحصل لمن يجوز منه الظلم والكفر وانما
 التدبر في الخطا في الاحوال والافعال واما الثامن فلا نص في
 غير المعصوم يجرى مخالفة في شي كان لا يمكن الجزم بانما بها
 المحاربة والقتل يجوز ان يكون الحق في مخالفة بل ان
 يكون في مخالفة وانما عليه ان يكون يجب بها من غير ذلك
 وهو حال العاص واما التاسع فلا نص في تعظيم النبي واجب
 في كل حال وغير المعصوم يكن صدق ما وجب الحد والعقوبة
 سنة فان لا يجب غايتها بالعقوبة كان انما بالبيع وانما
 عقوبة فان يجرى وجوب التعظيم اجتماع النقصان وان لا يجب
 التعظيم نافي الحكم بوجوب تعظيمه واما العاشرة فلا نص
 غير المعصوم لا يحصل الجزم بحفظه للشرع فلا يحصل الوفاء
 بقوله فيمنى فانه واما الحادية عشر ان الانسان لا يفضل نفسه
 ويفضل غيره الا بقول من يعرف نفسا صوابه وان من له من له

النبي ولا يخفى ذلك الا بالعصم واما الثاني عشر فانه لا يخفى
 لا بد من دليل على الجبوت والمراعاة في الحد ويخفى عليه
 سبب الحد ولا كان فيه وفيها ايضا فلا يخفى من المضمرة واما
 الثالث عشر فانه المضمرة في الامارات لا بد ان يكون ذاتا فربما
 بها والمحد من المعاصرين يكون ذاتا بعد انما هذا هو
 العصمة **السابع** في وجوب عصمة النبي مع عدم وجوب
 عصمة الامام بما لا يخفى ان الاول ثابت في الثاني اما
 المناقض فانه النبي يخرج من اعم ثم وعنده فعله وفعله
 ويوجب بانه طاعة فاما ان يقتضي ذلك وجوب العصمة لا
 فان كان الاول وجوب عصمة الامام فحق القول عليه وان كان
 الثاني وجوب عصمة النبي واما ثبوته الاول فانه يكون عصمة
 فيما يخرج من عن استحقاقه لاجل ان لا يكون عليه ما يقتضي كونه
 محجة من العاطل وهو غير ذلك فعدم الوتو في حق بقوله
 وفعله **السابع** في وجوب عصمة النبي وجوب عصمة الامام
 والمقدم حقا الثاني مثله اما حقيقة المقدم فبقوله ثم ثانيا
 للناس على انه بعد الرسل فلو لم يكن الرسول معصوما
 لكان المكلف محجة لا قول الرسول ليس بدليل لامة النبي
 ومع ان تمام الدليل وان ينشأ الامارة بخلاف الحق واما الثالث

فلان

فلان مع عدم امام معصوم بنحو المكلف محجة اما المكلف الذي
 لم يسمع من الرسول والجلد ووجه في الفرض والسنن والمعتد
 والامتناع وما يحتاج اليه في الفرض وعدم المرفوع وفعله
 غير المعصوم ليس بدليل والجلد والمعتد به ليس بدليل
 فلو لم يكن الامام معصوما لبقينا الحق المنقبة **السابع**
 كلما كان الامام افضل من عصمة وجب ان يكون معصوما
 لكن المقدم حقا الثاني مثله اما الملازمة فانه الامام هو
 في حال ما غامق في تلك الحالة بعض كل واحد من الناس
 فيقع الامة على الخطا وهو في الماخفوة امة الاجماع واما
 ان لا يقتضي لاحد ما في تلك الحالة غير المعاصرين افضل من
 فغير الامام افضل فيخرج عن الامة فانه يكون امانة مستقرة
 وهذا هو انصار الموضع الصحيح والمخرج ويلزم تكليف بالاطاعة
 واما ان يكون اماما مع وجوب كون الامام افضل واثام
 كونه ليس بافضل في هذه الحالة وهو بافق واما حقيقة المقدم
 فانه سحابة تقديم المفضل على الفاضل واستحالة تقديم
 المساوي لا امتناع التخرج من غير مرجح والعلم بهما من رتبة
السابع في وجوب عصمة الامام هو الحامل لكل من يعلم من المكلفين
 الجان الخطا على الحق وارتكابه الشرعية في كل حكم وحال فهو

على ذلك مع تكدره مع كل مكلف من الخط مع تكدره لما هو الخطا
 لم يكن اما لان المصلحة العامة ينبغي ان لا تخطا ولا من الخط
 يكون بحالا **الفصل** في جعل الامكان تحقيق الشيء من غير
 حده وتحقيق نفسه ولا اجتماع القضاة والامانة من الخطا
 والعصيان والحق لا يشا معانده فيجعل اجتماعهما على
 واحدة وقت واحد فاما طنا بالمعانة لان الامانة هي بعد
 من الخطا والمعامر والمحقق للبعد عن الشيء والعدو مضاد
 له ومعانده ففقدان الامانة في جعل موجب منافع
 الخطا عليه وهذا هو العصب **المادة** في الحق المصحح الى الكمال
 ليس اشاع الخطا بل هو الحق عند التفرقة البعيدة
 الخطا والافق تكليف ما لا يطابق فيكون هو امكن
 الخطا لفصله عنه فالامانة هو المخرج للخطا عن هذا الاكبر
 الى الامتناع والافق في المعانة والوجوب من علم الاشياء
 فتحقق الامانة فيجعل الخطا وهو المطلوب **الفصل** في
 نسبة الوجود الى الخطا مع الامانة اما الوجوب فهو لانه
 عدوها الامكان فيجعل ان يكون معرفة اليقين يكون
 علمه واما الامكان ايضا فوجودها كعدمها فيكون الجواب
 عينا واما في عدمه لكن الرجحان في وقت معدة فلا

في جعل
 في

فخرج احد الوقيين بالوجود والاخر بالعدم اما ان يكون محالما
 المخرج او لا والناقص والاحيان الرجحان بالمرجع والاولى
 عدم كون ما في مرجحنا اما هذا خلف واما الاشياء وهو
الثالث في جعل الامانة اما في جعل عدم الخطا او اشياء
 الخطا واما ان كان بازم الخطا على تقدير الاول فذلك احد مرتبة
 الممكن مع الشاوي فيجعل وقوعه مع المرجعية اولى وان اشياء
 وهو الخطا انتهى الى الاشياء وان كان الثاني المطلوب يظهر
 لان العلم من تحقيق وجوب تحقيق المعلوم فانما تحققت الامانة
 اشيع الخطا وهذا هو العصب **الرابع** في الدعوى كل شيء
 يتوقف على استعداد مسبوق باستعداد المحل والاستعداد
 التام هو الذي يوجد عقبه بالفضل المستعدة فالامانة هي
 البعد عن الخطا والبعد عن الشيء منافع لانه موجب لطلب
 الاستعداد المتوقف عليه فذلك الشيء فالامانة منافية للخطا
 وتحقيق احتمالها في بستر امتناع الاخر فالامانة يستلزم
 عدم الخطا وهو مطلوبنا **الخامس** في جعل الخطا اذا نسب
 الى شيء فاما ان يكون مثله او لا والثاني اما ان يكون منافع له
 فيجعل اجتماعه مع اولاه في حيزه خارج مرده بين
 الحق والانيات فالامانة اذا نسبت الى الخطا فاما ان يكون

في الاثر وهو وجوب العلم بالاصل الاستدلال ولو امكن انتفاء مطلق
 الخطأ والمجانب من حيث هو غير في وجوب ما هو مطلوب ان
 احد المتأخرين لا يكون عدم الماهية المطلقة من حيث هو غير في
 وجوبه ولا محالة عند اجتماعه في قول بوجوده في تأخره ويجوز
 الماهية المطلقة فكيف يطلب منه العلم ولما ان يكون من التلذذ
 وهو وجوب الا يكتفي منها بعد ان كان لها يكتفي اجتماعه في قول
 يكون متاخر اجتماعه عليه وجوده فلا يكون مع ما بعد مقتضا
 فيه الوجود والعلم او بحال الوجود قطعا فتبين ان يكون
 من التأخر والمحقق احد المتأخرين يستلزم امتناع الآخر
 الا لا يكتفي اجتماع التقيضين وهو **السابع والاربعون**
 الامام هادي اذا قالوا العامية ليس جهاد في الجملة فالامام ليس
 بعاصم اما الصغرى فلا في المراد من الامام اذ ليس المراد منه
 اطلاقا بغير قيد دون آخر ولا بعض دون بعض واما الكبير
 فلا في العامية حال ما دام عاصبا والصل ليس جهاد ما دام
 ضالا **السابع والاربعون** الامام مفضل للشرح حامل على
 العلل بما قالوا في من العامية كان ما دام عاصبا فلا في من
 الامام جاسم اما الصغرى فظاهر لان العامية من الامام وان
 واما الكبير فقد **انتهى** العلم القاطنة في الامام او ان

2

الخطا والعلية العائنة علم الماهية معلول بوجودها فانه لا علم
ان ارتفاع الخطا معلول الامة وانه تحققت الامة فخص
ارتفاع الخطا ما راسه تحققت في محلها وهو الامام بالعلم
السادس **والمفتق** كونه ذاتا في الفرد فاما ان يكون جزءا
معه او متطائفا معه فاما مع فاذن الخطا الى الامة في
فرد من خلقها اما ان يجيب وجود الخطا معها فيكون معصية
لانه يدور في اجان فاما كان معها واجبا كانه معصية هذا
خلف لان كان معها اجبا في اثار وجودها وعملها فانفتق
فاندرها وهو في قطعها وان كان معها شغابا في العلم **السادس**
المكلف لا مع الامة لانه نسبة الى الطاعات وارتفاع المعصية
وهو جوان الفعل والارتفاع الامة اما ان يصير المكلف
الى الطاعة وابتعد عن المعصية مع فكي الامام منه وعلمه ولا
والثاني في والا لكان وجوده كعدمه فحين الاول فكل مكلف
ينبغي الامام من نظره الى الطاعة وتبعية عن المعصية ويعلم
ببطلان ذلك فينبغي عنه الرجوع والامام فادى على نفسه الا
لهي مكلفا فينبغي له ذلك فينبغي من نفسه بحيث لا يبعد عن
ما يحبوا وهذا هو العصة **الامانة الخامسة** في الادلة
الدالة على وجوب عصية الامام **الاول** امتناع الخطا و

الامامة اما ان يكون غير الزوم ما لا ينافي مع ^{ذلك} ولا لا يمكن مع
 ان لا يقع الطاعة بغير المعصية فينتفي فائدة الامامة لان فائدة الا
 ان مع طاعة المكلف وتكونه وتدينه من جملة الطاعة منه
 عن المعصية يخفى الطاعة في عبادة عن المعصية فيكون ان يكون
 بغير الزوم فاما ان تكون الامامة مع الشراطين المذكورين فانه
 لا يقع الخطا مع العكس وبالمثل من الطرفين والاول والثاني
 للطاعة لا ينافي مع الا لا كان مع تحقق الامامة وطاعة المكلف لان
 وتكون الامامة من عبادة عن المعصية وبغيرية الى الطاعة فكان
 يمكن ان يكون المكلف بعد من الطاعة وافر من طاعة المعصية هو
 مع ولا لا ينافي فائدة ما قلنا بطريق الطاعة الثالث
 والاول لان الزوم الامامة وتكون الامامة على المكلف على
 الطاعة بعبادة عن المعصية وطاعة المكلف والاول
 لا يخفى في الامامة لان الطاعة لا يخفى بين الانسان ونفسه
 وبقي الاولان وهما متصفان فثبت ^{الطاعة} الامامة مع
 الامامة من جملة المكلف الطاعة وابعاده عن المعصية وعلمه
 به سبب لفعول المكلف الطاعة والامتناع عن المعصية لتمام
 فاما ان يكون من الاسباب الانتفاضة وهو لان الانتفاضة
 لا بد من هذا السبب بغير ما يفرق واما من الاسباب المتدا

الزوم

الواجب وهو ^{الطاعة} الامامة تحت طاعة بالضرورة ما لا
 اما اذا لم يجب طاعة لكان اهدى من نافعا لغيره والاول
 بطا فلهذا من مثل بيان الملازمة ان اهدى من اذ اضحا اماما وان
 عليه الدعاء لتمامه الى فعل الطاعات ثم لم يوجب عليهم طاعة
 قال بل ان تستمر فائدة طاعة وطاعة وان تستمر فائدة انفس فانه
 وانفس الغرض من طاعة ما يظان الثاني فلو كان
 الامام غير معصوم لصدق بعض الامام لا يجب طاعة الامام
 حين هو امام لان الامام ان لم يكن معصوما يكن ان يدعو له
 معصية فان وجب وجب للمعصية حال كونها معصية هذا
 غلط وان لم يجب ثبت المطلوب ولو صدق هذه الفرض مع
 صدق الاول لا يحتاج اليه القضا ان الحقيقة الممكنة نافعة
 المشروطة العامة لكن الاول صادقة لما بينا والثانية كاذبة
 فلم يرها وهو كون الامام غير معصوم كاذبة ^{الراجح} هنا
 فتدبر ^{الاول} كذا الوجه انه نعم على المكلف وهو واجب
 في نفس الامر بالضرورة لاستحالة ان يوجب الله نعم على المكلف
 وبغيره بشئ ولا يكون فدا وجبه عليه في نفس الامر الا لا كان
 مضمرا بالجملة والشيخ لان الامام بالبرهان في فرض ضرورة
الثاني كلما كان طاعة الامام في جميع الاحوال والافعال

الذي لم يجرى في ذلك وجبها الله ثم على المكلف يكون المأمور به
 حجة الامام واجبا في نفس الامر **الثاني** ان كل امر موصوف لا يجب
 امر الامام لو فرض من العباد باهتكم ومحال ان يوجب الله تعالى
 ولا ان المكلف بالصدق **الثالث** ان الامام هو الوقت
 على الاحكام وانما بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مقام الامام الشريف
الرابع المكلف بالحال مع قديري ذلك في علم الكلام ومكان
 الامام واجبه دائما في جميع احواله وفي جميع احواله لا يوجب
 في جميع الامور المتفاوتة وفي بعض الاوقات وفي بعض الامور
 والنواهي دون بعض ولا يوجب في كل شيء وسواء في الامور
 الثابتة والمتغيرة في ذلك المصنف ما ان يوجب الامور الثابتة
 يستلزم التكليف بالحال وقد فرغنا استحقاق الاول ايضا
 ان يكون معينا باسمه كماله في الفعل والترك في الوقت والمكان
 او غير ذلك كما في ما يفتقر المكلف سوا ما في وقت يفتقر على المكلف
 المستقيم وهو بطوحيهما من احدهما ان يستلزم انما امر المكلف
 يقول ان لا يجب على المتابع ان يتبعه في كل ما كان مصديقه
 او اعلم اقل من اية القول في وقت علة وانما في عمال المستقيم
 نافي فانه لم يحصل هذا الطريق فيقطع الامام ان يحصل الحق
 العلم من الوجهات التي لا يمكن ان يكون الله تعالى في العلم

لعمري

لصاحبها وانما انما المعروف للامام عاذا لم يزل في وجهه كان
 المكلف ان يقول ان لا يعرف هذا الحكم اصابتك بغير ذلك وفي
 يجرده لغيره منقطع فيقطع الامام ايضا انما في نصيبه من الوجع
 في قطع والامكان وجوده كعدمه في عين الاول وهو موجود بل غنه
 ما في كل الامور والنواهي في انما في هذا فنقول انما الوجه الاول
 على المكلف وجبه الله تعالى عليه في كل الوجوه الله تعالى المكلف
 فهو واجب عليه في نفس الامر بالضرورة من الاول في كل الوجوه
 الامام على المكلف فهو واجب عليه في نفس الامر بالضرورة في كل
 اما ان يكون عليه الخطا والمصائب والاولى يستلزم جوان
 امره بالمعصية فان يوجب نفس الناس في المكلف بالحال
 فان يوجب ما كان صدق قولنا بعض ما يامر به الامام غير واجبه
 نفس الامر وهو يفتقر النجاسة الضرورية وهو في صدق
 ان جوان الخطا على الامام من حاله يكون في الايمان بالله
 وهو متعلق بالخطا والنفسان وهو عليه الخطا اعني بعض الفضل
 على هذا الدليل بان الامام ان كان صدق قولنا يفتقر ما يامر به الامام
 غير واجبه نفس الامر غير ثابت صدق الضرورية لا يملك
 ان كان صدق قولنا يفتقر ما يامر به الامام غير واجبه نفس الامر
 ان كان صدق القضية والذات في اصل القضية هو انما يفتقر

في العينين

ما يأمرك الامام بالفعل من واجب في نفس الامر لا يمكن ان يكون
 من صدق الاول لانه لا يمكن صدق القضية لا يتوقف
 على صدق الموضوع بالفعل جاز ان يكون المحول والموضوع
 بالقوة بخلاف الثانية ولما يبيح عنه افضل المصنفين خواجه
 نصير الدين الطوسي قدس سره بان هذا يجوز لو وقع ما
 يقابل القضية الضرورية لان مكان الصدق هو محال صدقها
 بالفعل وصدقها بالفعل ملازم للممكنة فان المصلحة لتمام
 اخبر من الممكنة واسماع وجوب صدقها بالقضية الصادقة
 بالضرورة فلو ان كان صدق القضية بان يكون الموضوع
 والمحول بالقوة باطلا لان ذلك يوجب صدقها مكانها لا
 لا يمكن صدقها وانما قلنا انه قريب من صدقها مكانها فلو
 هو صدقها مكانها لان صدقها مكانها يكون بان يكون الموضوع
 للملك البعض بالفعل والمحول بالقوة وامكان صدقها غير صدق
 الامكان فان الاول دون الثاني فما عارض بالقضية عليه
 غير الممكنة كما عارض القضية الفعلية كقولنا بعض الناس
 بالفعل وهذه القضية من حيث مكان صدقها باطل صدق
 الضرورية من حيث هي صافه وحيث كونها بالفعل باطل
 نفس تلك القضية ولا ينافيها انما ينافيها لو كانت ممكنة

بغير تردد

مورد

بالامكان العام وانما كانت مقابلة للضرورة لا يمكن اجتماعها
 معها بل مطلوبة بالامتناع صدقها مع صدق الضرورية لا يمكن
 ايقاع بان هذا يدل على عدم صدقها بالامتناع والاولى والنحو لا على
 عدم صدقها بطريقكم الثاني لا الاول والثاني غير لازم لان الاول
 لان الاول لا يعم وقد ذهب لذلك جماعة من اهل الشافعية والامامية
 والنحو اذ يوجبون الاول انه لو قيل احد ذلك في صورة لا
 بل الناس بان ثابته من غير ان يكون بعد عدم عدمه مطلقا وانهم
 من قال بعدمه مطلقا فانهم يقولون ان ذلك يخالف الجماع الثاني
 ان المقتضى للفعل هو القدرة والشهوة وما جعلت الارادة و
 المانع ليس الا الخوف من الله والشعور بالحرمان وغيرهم الفعل
 نسبة الى الكلام واحدة فان انفقوا المنع اذ قد وقع الجمع وان لم
 يوجب المنع كان الكل مكافيا لوجوب شيئا فبما روي عن الصادق
 عليه السلام لو كان الامام معصوما **الامر** لو كان الامام غير معصوم
 لصدق كلامه بان الامام معصوم ما وجب طاعته وجعل الامر
 به غير وجوب طاعته بنقض الغرض وبان قوله كلاما لا يجب
 طاعته الامام كان الامام معصوما لان انتفاء اللازم يوجب
 انتفاء المأمور وقد يكون ان كان الامام معصوما لم يجب طاعته
 وكل ذلك لا يوجب طاعته الامام انما يمكن معصوما

القدوس

يقتضي وجوب طاعته اذا كان معصوما بطريق الاول عند
 دناها ان يكون الامام معصوما لا يخرج طاعته وانما يجمع
 ويلزم منه كلما كان الامام معصوما وجبت طاعته وهو
 يتأقضى **الثاني** لو كان الامام غير معصوم كان
 النبي غير معصوما لانه لو كان النبي معصوما على غير تقدير عند
 عصية الامام كان عصية النبي ناسخة على هذا التقدير ولذا
 كان كل من قال في ان يكون عصية النبي كانه لعدم عصية
 او لا وكلها باطل لما الاول لانه لو ثبت الملائكة من عند
 عصية الامام وعصية النبي لثبت للملائكة بقاء عدم عصية النبي
 وبين عصية الامام فكان كلما كان النبي غير معصوم كان الامام
 معصوما لان انتفاء الملائكة يستلزم انتفاء الملائكة لكون الملائكة
 مع لان عصية الامام مع عدم عصية النبي مما لا يخفى فان لان النبي
 اولى بالعصية من الامام ولعدم الفاعل به تعالى تقدير عدم
 النبي يقتضي عصية الامام فطعا لا نزياع له وخلفه وما لا
 فلا نفاة لما على تقدير عدم عصية الامام ولا يقتضي الملائكة
 الا هذا التقدير وفيه نظر لانه قد ثبت في الكلام وهو عصية
 النبي على كل تقدير مما قلنا ان ثبت عدم عصية الامام ثبت
 عصية النبي طاعته لانه على تقدير عصية الامام لو لم يكن

معه

معصوما يمكن التكليف طريق العالم النبي لان التائب اذا كان
 معصوما كان الامام معصوما والخير بطريق اوسع عند ذلك
 يمكن القول من الخطا مع انه هذا خلاف لا يوجب انتفاء عدم عصية
 النبي على تقدير عدم عصية الامام المانع وهو ان النبي هو الخير
 عن الله ثم الذي يمكن ان يعلم الا النبي فلو لم يكن معصوما لم
 الوثوق بخلاف الامام الخير من النبي وهو انسان يمكن ان يكون
 اليه والعلم به بالاحسان فيمكن حصول الوثوق للتكليف بغير
 الخير من غير بخلاف النبي لان المسئلة ان يقول لا نسلم ان الملائكة
 معصومة على ما ذكره من التقدير فان الحافظ للشرع كالنور له من شرط
 عصية الوثوق بشرط عصية الحافظ والافان بشرطهما والوثوق
 بغير الخير يفي كونه الامام هو الحافظ للشرع لا تافى بالخطا
 الا الذي يحصل الوثوق بقوله والخير به فيكون الحافظ هو
 لا الامام وحده وهو خلاف التقدير **الثاني** هنا مفاد ما
 الاجماع حجة لقوله لا يجمع امين على الخطا ولا لانه لا يجمع
الثاني كلما اوجب الله على الامة الاتباع عليه وقوله وحده
 المتراجحة فانه يكون هذا **الثاني** اوجب الله ثم على الامة
 كانه امثال او الامام كلما هو اوجب وصحة ان قوله واطلا
 وهو المجمع لان طاعته لا يختص بالبعث على ما تقدم من ان يكون

جميع احوالها واما العصبية ليس من مصلحتها وهذا هو العصبية
 كما ان زواج الامام حوايا بالضرورة مع وجوب نكاح كل منكر
 كان الامام معصوما او القدر من الثاني مثلا اما الثالث فانه
 لو لم يكن الامام معصوما لكان ان ياتى بالمشرك في تمام الجيب
 انكوا اما الثاني فانه وجوب نكاح كل منكر في الاول فاشترط
 وجوب زواجه وهو ينقض العصبية الاولى **الحاشية** كل امام
 لكل كفاية القوة العلية بالضرورة ولو كان امام غير معصوم
 لصدق بعض الامام بكونه نائبا لانه بكونه لا بد من
 الى العصبية ولا يدعو الى الطاعة والى هذه العصبية فلا يكون
 نائبا لكن الثانية ينقض الاولى فصدق الاول يستلزم كذا
 فيكون علة زواجه كذا **الحاشية** لا يفتى في نكاحه
 بالضرورة وكل غير معصوم ضار بالامكان العام في لاشي
 بغير معصوم بالضرورة اما العصبية فليكن الامام اقامه
 الكلمات دفع ضرورة ان يكون ضارا اما الكبرى فليكن غير العصبية
 يمكن ان يجرى على العام والاشخاص فلما بين في الشك ان اذا كان
 احد من المتقدمين غير معصوم في الشكل الثاني يكون النسخة من
 ليشوب الضرورة لاحد من الضرورة ونسخها عن الاخرين
 فيكون النسخة من العصبية من ضرورته واول الامام ونوعه

واقواله في سبيل المؤمنين وجوبه بانه على المؤمنين كافة
 وسبيل المؤمنين هو كل ما يصدق من حق فتنع الخطا وهذا هو
 العصبية **الحاشية** الامام لا يفتى في الاجماع مع مخالفة لانه كبير
 الامة وسيدهم وقوله وسيد جملته لا يجب على الامة كانه اثناعشر
 ولا يفتى في الجمل الا هذا فتقول وقوله من قول الامة وفعل كل
 الامة فتقول من كل الامة وجملته الامة معصومة فيلزم ان يكون
 الامام معصوما **الحاشية** الثالث عشر الامام ان يكون واجبا للخطا
 او جازا للخطا او يمتنع الخطا والضمات الاولان باطلاق فدين
 الثالث لما يطلق الاول فانه يكون حاسوا حاله الا ان يكون
 الثاني فانه يكون مساويا للامة في علة الحاجة الى الامام
 امامهم ضرورة وجوب المرجح وتعيين امام ودينهم وجوب
 ايضا **الحاشية** الرابع عشر الامام مع عدم العصبية لا يجب على
 واحد من الاول ثانيا فيبقى الثاني اما المتأخر فانه اجتماعها
 في محل واحد يشتمل على السلسل او الذوات المتأخرة والخطا
 الله نعم بالواجب والفرج والرجوع والكل ما يفتى في ما قد بينا
 ان الامام واجبة اما على الله عندنا وعلى الامة عندنا فدين
 وجوبها جواز الخطا على المكلف وهو عدم العصبية فانما بين
 الامام معصوما اما ان يجيب امام اخر ولا الاول يستلزم

كل من
 قوله

او لا يقدّر بغيره الى امام معصوم يكون هو الامام لا يستغنى
 عن غيره المعصوم وعدم الاستغناء عن المعصوم وعدم وجود
 قبول قوله وجوب قبول المعصوم فاما غير المعصوم يكون
 حينا يفتقر الى الثاني بغيره وهذا لا يثبت اما ان كان الله تعالى
 مع امنا صرحوا بنقض لخصف على الوجوب الامام مع عدم
 له ولجميع على الامانة الخطا مستحيل لولا ان الله تعالى قال
 لكن الامانة لا تحصل استحقاقها على الخطا وهو ناقض لغيره واما ان
 كون ما فرض على وهو ناقض لغيره وان كان في غير الامام بوجوب الامام
 او بالامام لا بوجوب غير الامام من غير مرجح لساو بينهما في علم
 الخارج وهذا ايضا راجع الى كون ما ليس بعلم على الاثر لا يثبت
 علمه ثمة الدليل بغيره وان كان اجتمعت الامانة مع عدم عصية
 في علم واحد مستلزما للحال كان محال لا ما يتوفا الا في علم
 لخصف الامانة الامام بعصية **الخامس عشر** عدم عصية الامام ولا
 كونهم ناقضا للفرع والاصححان والثاني ثابت في نفس الامر
 بيان الشافعية فان الامام ارتفاع الخطا والامر منه وقبول
 المكلف فاما ان يكون معصوما لم يتو المكلف به فلا يحصل له ملج الى
 قبول قوله فانما اوجب عصا عنه الامام ولا يحصل عنه الفرع
 كان ناقضا للفرع وان كان معصوما لم يثبت عدم العصية واما

الفرع

الثاني فقط **السادس عشر** كلما لم يكن الله تعالى لغيره كان
 الامام معصوما والمقدم حق في الثاني مثله بيان الملازمة ان كل
 ما افتقر جمع بغيره من صلة من اوجب كان وبقدر الامر
الثاني عشر كلما لم يكن الامام معصوما كان الله تعالى ناقضا للفرع
 والثاني بطلان مثله بيان الملازمة ان كلما لم يكن الامام
 معصوما لم يحصل المكلف وثوق بقوله بل يجوز ان يكون المحال
 في قوله وذلك مما يفرض عن الطاعة فلا يحصل له ملج الى قبول
 قوله والفرع من نصب الامام بقول المكلف قوله وجوب الامانة
 بغير قوله ومع عدم عصية الامام لا يحصل ذلك فيكون نصب
 غير المعصوم نقضا للفرع **الثامن عشر** كلما كان الامام غير معصوم
 لكان المكلف بعد من طاعة الله وازيد الى عصية وكلما كان
 كان كل كان تكليف المكلف بطاعة العبد مع عصيته
 محالا اما المعرف في ذلك المكلف بعصية مساوية للرعية
 فيكون تكليف طاعة من دون العكس جميعا من غير مرجح
 فيعتد ان تكليف طاعة عن مخالف بغيره بغيره طاعة
 والفرع من معصيته واما الكبرى في ذلك تكليف بنفسه الامانة
 مع وجود الملازمة تكليف بالمحال وهو لا شئ الاجتماع
 اما استحالة التقييد في ذلك نصب الامام مع عدم التكليف بغيره

بغيره

الكلف من طاعة البعد عن معصيته يعني فائدة الامانة
الثاني عشر اذا امان ان يكون الامام معصوما او يكون
 امره في طاعته والبعد عن المعصية مانعة للجميع لان الكلف
 يقتضيه مساواة له في قوله مساو لقوله في جميع قوله في جميع
 بل جميع وذلك يستلزم بعد عن طاعته فلو كانت طاعة الكلف
 بذلك كان تكليفا له بالجميع بين فرق مانعة للجميع وهو في ذلك
 بكلفة كان نصيبا **الثاني عشر** اذا امان ان يكون معصوما
 او لا وجوب له في الكلف كونه المذهب الى الطاعة والبعد
 معصيته مانعة خلو لان كل منسلة يستلزم مانعة خلو
 يقتضي التقدم عين الثاني ثابت بالضرورة فيكون الاول
 تابعا **الثالث عشر** كلما كان الامام غير معصوم كان نصيب
 عينه لكن الثاني باطل فالتقدم شبه بان الملازمة ان الكلف
 يقتضيه من طاعته للجميع بل جميع وذلك مما يقتضي من طاعته
 بل جميعا فيكون نصيبا او ما يطلق الثاني فقط **الرابع**
والخامس عشر اذا امان ان يكون الامام غير معصوم
 او لا يكون نصيبا عينه مانعة جميع لان كل منسلة يستلزم
 مانعة جميع من عين التقدم يقتضي الثاني ثابت لكن الثاني ثابت
 بالضرورة فيبقى الاول **السادس عشر** اذا امان ان يكون

الامام

الامام معصوما او يكون نصيبا عينه مانعة خلو لان كل منسلة
 يستلزم مانعة الخلو من يقتضي التقدم وعين الثاني لكن الثاني
 مثبت بالضرورة فيكون الاول ثابت **السادس عشر**
 كلما كان الامام غير معصوم زجج احد طرفي الممكن بل جميع
 الثاني باطل فالتقدم شبه بان الملازمة انه يجب من نصيب
 مساواة الكلف ولا يجب عليه طاعة الكلف مع تساوي
 وهذا هو الترجيح بل جميع باطلان الثاني **الثامن عشر**
 كلما كان الامام غير معصوم فلا امان ان يجب طاعته فلا
 او لا يجب طاعته اذا او يقتضي وقت دون اخر وكلما يجب
 طاعته اذا امان وجوب العصاة واجتماع التخصيص
 وكلما وجب طاعته اذا امان نصيب عينه واجتماع التخصيص
 ايضا وكلما يجب وقت دون اخر فاما في وقتا ما
 او في وقتا ما والثاني يستلزم التناقض في الاول لا
 الخاف فيج كلما كان الامام غير معصوم فلا امان ان يكون
 وجوب المعصية او يكون نصيب عينه بل جميع اقسامه او
 اجتماع التخصيص والثاني باقسامه باطل فالتقدم شبه
 بيان الملازمة الصغرى ان الام لا يخرج عن هذه التسمية هذا
 التقدم في ذلك هذه القضية التي هي مانعة الخلو باجتهاد

على تقدير التقدم صدقها لما ظهر اما المركب فلا بد من
 طاعته ولا مانع امكن ان يكون المعصية امكن ان يتجلى المعصية
 وجوبه امره واللام يجب طاعته فاما وجوبه المكلف فيقول
 ويجب عليه ولا يمتنع ان يكون اجتناب النفس عن عدم وجوب
 طاعته فاما بطلان العتق في نصيبه وعدم كونه اما ما تضمنه
 الطاعة وهو اجتناب النفس عن وجوب طاعته في وقت
 اصابته بالمرض والقدرة على العمل فيكون محال لا يمتنع له طاعته
 واما ما تضمنه المكلف فاما حال المكلف اجتنابه في وقت العلم
 اصابته انقطع فبان ان الخامسة ايضا واما الاصل في ذلك ان
 النجاسات المنطقية **الخامسة في العتق** كما كان كل من اجتناب
 النفس عن وجوب نصيب الامام بالخاصة امكن وجوب العتق
 في ذلك فاما ان يكون نصيب الامام غير واجب ويكون معصية
 ما تضمنه ولو كان المتقدم حقا في الثاني الذي هو التفضل المانع
 الخلو صراحة اما الملكة فلا بد ان عدم عصية الامام
 ملزم بهذه الاشياء فاذا كانت هذه بلزم امتناع الامام
 غير المعصوم امتناع المركب مستلزم امتناع احد اجزائه فاما
 ان يكون هذا الامتناع وجوب الامام والامتناع عدم عصية
 واما حقيقة المقدم فقد بيناها بما تقدم في بينة البقية غيرها

المعصية

في

يجتمع بعض من عزمه لشيء الى بنية ما اذا ثبت هذه القضية
 المانعة الخلو فيقول لكن عدم وجوب نصيب الامام باطل الثاني
 من وجوب نصيبه فيجب ان يكون معصوما **الثالثة في العتق**
 اما ان يكون الامام معصوما فاما او ليس معصوما فاما ان يكون
 معصوما في وقت دون وقت وكما كان ليس معصوما فاما
 امكان ان يكون الله تعالى ناقضا للفرع وكما كان معصوما في وقت
 دون وقت امكان ان يكون الله تعالى ناقضا للفرع في وقت
 او تكليفه بالابطال فيجب اما ان يكون الامام معصوما دائما
 او يكون الله تعالى ناقضا للفرع ما تضمنه في بنية اية اما ان
 يكون الامام معصوما او يمكن ان يكون الله تعالى ناقضا للفرع فيجب
 الامام او يكون تكليفه بالابطال واية اما الصنف في فصل
 ما تضمنه خلو ما تضمنه الملكة الاولى فلا بد ان لا يكون
 الى الطاعته في وقت من الاوقات فيكون الله تعالى ناقضا لاجسام الامام
 لا يحصل الفرع منه البنية فهذا هو نقص الفرع ولما صدق
 الملكة الثانية يمكن ان لا يقرب في وقت عدم عصية مع ان
 الفرع ان يكون مقربا في كل اوقات اما من غير ان يمكن
 الفرع ايضا واما الملكة الثالثة فلا بد ان المكلف اما ان يمتنع
 وقت عصية وعدم عصية يقول في قوله ليس بغير الاوقات عصية

الفرع

وهو لا يعلم الا انه منقطع النسيج كذا ان كان باجتماع المكافئ
 لم يكن التبع للمكافئ يكون تكليفا لا لابطال او اما الاستيعاضة
 فظهر من المنطق فان استيعاض الخلق عن الشيء والمزوم يستلزم
 الخلو عنه وعن اللزوم فاذا صدقت هاتان النقيضان فنقول
 في الاول لم يكن الله قسما ناقضا للعرض بحال فتكون عصية الامام
 نافية في الثانية ما لنا لانه نقول كل واحد من الفريقين لا يفتقر
 بحال فتعين عصية الامام **السابع في القصة** اما ان يكون
 الامام معصوما بالضرورة او لا يكون لبعض معصوم بالضرورة
 او يكون يمكن ان يكون معصوما يمكن ان لا يكون معصوما
 وكذا كما ليس معصوم بالضرورة امكن ان لا يكون ذلك
 الامام اما ما اذا فاع وجوب النور عليه او لا لاجتماع وكذا كما
 يمكن ان يكون معصوما يمكن ان لا يكون امكن ان لا يكون اما ما
 يتبع ما اذا امال يكون الامام معصوما بالضرورة او يمكن ان
 لا يكون اما ما اذا فاع وجوب النور عليه او لا لاجتماع وكذا كما
 قد واما صدق الشراطين فذلك غير المعصوم يمكن ان لا يكون له
 الطاعة فاما قد لم يكن معصوما اصل لم يكن اما ما اذا لا
 اما منه عينا او اذا خفف من التبعية فنقول الثاني في قوله
 امكن ان لا يكون اما ما اذا فاع وجوب النور او لاجتماع امكن ان لا يكون

طريق الى معرفته اما انه اصل فيكون تكليفا للمكافئ هذه القصة
 في تلك النسخ الثانية فتعين الاول وهو ان يكون الامام معصوما
 بالضرورة **الثامن في القصة** اما ان يكون معصوما
 يمكن ان لا يكون اما ما اذا فاع وجوب النور او لا لاجتماع وكذا كما
 ما انه خلو والضمات الاخران باطلان فتعين الاول اما منع
 الخلو فان الامام اما ان يجب عصية ما اذا لا يجب عصية ما اذا
 احق وقت معدوم في قوله الاول هو احد قوله المنفصل والثاني
 يستلزم الثاني لعدم عصية ما اذا يستلزم جواز ان يترك له
 الطاعة في حق من الامور فاشترك في كون اما ما اذا لا يمكن ان يكون
 احد قسما ناقضا للعرض واستحالة اللزوم يدل على استحالة الثاني
 والثالث يستلزم خلو لاجتماع واما بطلان الاخرين فظاهر ذلك
 ايضا **التاسع في القصة** كما كان عدم نفي هذه القصة شيئا
 وجب ان يكون الامام معصوما لكن المقدم حتى في الثاني مثله
 بيان الملكة ان المراد من الامام التميز في الطاعة وعدم عصية
 يستلزم عدم امكان ذلك منه فلو لم امكان نفي الله عنهم
 لان امكان المزوم يستلزم امكان اللزوم واما حقيقة المقدام
 فلما بين في علم الكلام **العاشر** اما ما اذا كان يكون الامام
 معصوما او يمكن ان يكون تكليفا لابطال واما ان لا يكون

بالجهل من الله تعالى ان يكون العبد جاهلا بالله تعالى ما منعه من ان يكون
 سوى الاول مما عطله فحينئذ يكون الاول اما صدق المصداق الثاني
 اما ان يكون الامام معصوما او لا والثاني يكون الامام جاهلا
 الخطا بخلافه ان يدعى الى العصبة ولا يقرب الى الطاعة فينتهي
 لطفا ووجه الحاجة اليها ان يكون اماما من العصبة فيكون الثاني
 محتملا لو لم يكن ان لا يكون ما يمنع النص والاجماع فيمكن الكلام
 طريق معرفة امامنا ان يكون عينا فيكون العبد على ما مضى
 ولو لم يتق امامنا فما ان يكون الكلف مكلما يعرفه ذلك
 من غير طريق اليه فيكون تكليفا ما لا يطلق وهو يستلزم ان
 تكلف بالاطاعة وان لم يكن مكلما فيعرف ذلك فيكون الله تعالى
 مغترا بالجهل لان الامر بالامتثال ما منع عدم موجبه بعض
 الاوقات يكون اغترافا بالجهل واما بطلان الكل غير الاول
 فقد نفى في علم الكلام كما يجب نصب الامام كان واجبا في
 نفس الامر بالتعريف لانه الوجوب هنا اما على اساس على
 الامر وعلى كل واحد من القديمين فكل في حق وكل كان الامام
 غير معصوم امكن انتفاء وجبه الوجوب ما ثار كما امكن
 انتفاء الوجوب ما ثار فكل كان الامام غير معصوم امكن
 انتفاء الوجوب ما ثار فكل وجب نصب الامام فاحذر الاجترار

الجاهل بالثبوت

لان ما كونه معصوما بالضرورة اما كان صدق قولنا لا يجوز
 نصب الامام جهين وجوب نصبه لانه على تقدير وجوب نصب
 الامام اما ما ان يكون معصوما او لا والثاني يستلزم امكان
 انتفاء وجبه الوجوب وعدم الطاعة عن الشيء والمعلوم يستلزم
 انتفاء الطاعة عنه وعن الكل لكن صدق الثاني على تقدير صدق
 وجوب نصب الامام محتملان لان الوفاء بالطاعة والوفية المكنة
 متنافسان ولا يمكن وجوب نصبه يستحيل ان يصدق امكان
 عدم نصبه فحينئذ على هذا التقدير صدق الاول فيكون معصوما
 بالضرورة **الثاني** ان كل ما لم يكن عصمة الامام وان
 امكن انتفاء وجبه الوجوب امكن انتفاء الوجوب لا سيما لا
 وجوبه لانه مع عدم امكان التعديج كما لم يكن عصمة الامام واجبة
 امكن انتفاء وجبه الوجوب بحسب الامام فقد ظهر ان وجوب نصب الامام
 لا يجمع عدم وجوب العصمة لان الاول ملزم لوجوب نصب
 والثاني يستلزم امكان عدمه وثاني اللعان يستلزم ثبوت
 المذمة على الاول ثابت فيبقى الثاني **الثالث** ان كل
 لو لم يكن الامام معصوما امكن ان يكون مغترا الى العصبة و
 بعد عن الطاعة فكان نصبه فسد حين وجوب نصبه
 كلما كان نصب الامام واجبا كان مغترا الى الطاعة بعد عن العصبة

انتفاء

هذا
 وهو المطلوب
 في كل وقت فكل ما يمكن
 انتفاء وجبه الوجوب

غير
استثناء
الصادق

بالفردية ما دام واجبا والا لا مقتضاة الوجوب فيكون
الوجوب عبئا يلزم من هاتين القديمتين مع استثناء عين
مقتضاها اجتماع القسيتين **الرابع** لو لم يكن الامام معصوما
معصوما لم يكن الفرق بين الصادق والكاذب لكن الثالث
فالعلم بغير ان الملائمة ان الامام اذا لم يكن معصوما لم يكن
يقرب الى المعصية وباربها ويزول عن الطاعة فما ان يغفل
هذا التقدير يجب طاعته ولا الاول مع لانه الامام يصدق
والثاني ان لا يغفل عنه ولا طريق الى المكلف الى العلم
فلا طريق الى العلم به فينتفع الفرق بين الصادق والكاذب في
معرفة الامانة لكن ذلك مع عدم عصية الامام **الخامس** لو لم يكن
لو لم يكن الامام معصوما لم يعلم المكلف هل طاعته مفرية الى الطاعة
مبعدة عن المعصية او طاعته مفرية الى المعصية ومبعدة عن
الطاعة اذا ما صير لا تقع من ذلك لانه في معصوم ومع لا
العلم من ذلك وهذا اعظم المقررات عن اتباعه فيكون نصب
غير المعصوم نفضا للفرع **السادس** لو لم يكن الامام
معصوما لم يعلم المكلف ان اتباعه مصلحة او مفيدة ولا طريق
له الى العلم ولا طريق الى الامانة ومعه لا يجوز كونه مفسدا
ومع هذا يحصل اتباع المكلف وتكليفه المشاي فينتفي فانذار

بال
الامة

السابع

السابع لو لم يكن الامام معصوما لا يمنع الوتوق في
وجوبه وامر وجهه في ذلك وفلك من اعظم المقررات عن
اتباعه فانذار في نصبه **الثامن** لو لم يكن الامام
معصوما كان وجوب اتباعه اما للعلم بغيره الى الطاعة
وغيره عن المعصية او للعلم ان لا يمكن ذلك والثالث
والا لساو غيره فكان يجب ان ينتفع كل احد غيره مع المكلف
مثل الثاني مع والاساو عن الجحد فكان نصبه وجبا
بلا مرجح فعين الاول اما ما يعلم ذلك باستماع القسيتين
معصوم **الثاني** ولو لم يكن الامام معصوما
او لم يكن ان يجب المعصية حال كونها معصية على قدر كمالها
مفسدة واستقاء وجوه الحسن فيها واجتماع وجوه الفساد
او لم يكن الفرق بين ما يجب اتباعه وبين ما لا يجب اتباعه
فيه ما فاعترضوا لانه اذا لم يكن معصوما يمكن ان يامر بالمعصية
على هذا التقدير بل لا بد فيها فان وجبت لزوم الثاني وان
لم يجب مع انه الحافظ للشرع وهو الذي بين الطال والحرام فرق
الثالث ان يهرج قوله بكون معصومان يكون معصية فلا يحصل العلم
به لكن القسامان الاخران باطلان فاعين الاول وهو الطاعة
الامر بعين نصيب غير المعصوم ضلال وكل ضلال الجهل

وتوعد من الله تعالى من اجماع الامة بتبجيل نصبه في العصب
 من اصنامهم ومن اجماع الامة وكل من لا يكون نصبه من الله تعالى
 ولا من اجماع الامة لا يكون اماما ولا ائمة الذين يرجع اليهم
 اجماع النقيضين وانما العائدة بتوعد في الفاسد لها
 الاول فذلك النقيضين نصب الامام انما هو للتبجيل لا لشيء
 من المعصية والتبجيل بما هو سبيل ذلك امر بالعادة والحق
 بها وبغيره من المعصية وبغيره منها وذلك من غير المعصية
 ممكن لا واجب بل هو كان قبل المعصوم اما ما كان قد جعل
 الامكان عليه في الوجوب لكن الامكان لا يصلح للعلية بل في
 علم الكائنات نصبه في المعصوم بشأن يجعل بالدين على
 وهذا اصل لما تقدم **الحاشية** **الامامة** لو كان اسما
 القريب كايها كان اسما القريب في نفس المكلف كايها
 لتساوي الامكانين والاحتمالين وتبادله اعفالا لا لكذا
 في القربى وكان كايها كان نصب الامام واجبا ما عساه
 فما لم يكن لطف فيكون محالا لانه انما وجب لكونه لطف
الثاني **بالاجتهاد** لو كان الامام غير معصوم فدا ما ان
 بشاؤه الوجوب والعدم في الوجبة المنقضية للوجوب **الثاني**
 شيء لا تارة فيه اصل لكن الثاني بما تقدم من سائر المكلف

الثاني

انما

ان اسما القريب لو كان كايها كان اسما القريب كايها كان
 نصب الامام وعنده في وجبه الوجوب دا ما ان يكون اجبا
 للتبجيل ولا غيره اجماعا فانه اجبا في شيء لا تارة وما عساه
 الثاني فقد ظهر في علم الكلام **الثالث** **بالاجتهاد** لو كان الامام
 غير معصوم فدا ما انما ان يكون الذين يرجع اليهم او يكون
 كل واحد ما يراه اما على سبيل البدل او على الوجه ما تقدم
 لانه اذا لم يكن معصوما كان نسبة التبجيل له بالامكان لا
 النقص فلو كان فالامكان منقوض في كل واحد فان ذلك اما من
 من حيث كل الناس مع تساويهم في وجبه الوجوب ان لم يكن
 بالمرجع وان كان كل واحد ما على البدل او على الوجه
 بطلان الثاني اما الاول فغير مدق واما الثاني **الثالث**
 فغير مدق ايضا ولا يستلزم خرف الاجماع بل بطلانها
 فغير مدق ايضا لا يبق الامامة من فعل الله ثم عندكم وانه
 قادر على كل شيء وقدره قادر عندكم فيكون يرجع احدكم
 لا مرجع فكيف يمكن الحكم باسقاطه الذين يرجع اليهم
 سواله على تقدير انه كل من اختلف عن الامة لا مامر
 هذا السؤال عليه فيكون باطلا فلا بد من واحد لا تارة

انما المقصود من ايراد هذا الكلام في هذه المسئلة وانما الحكم
 فلا يجوز ان يرد عليه بل هو من جنس تخصيصه في خلقه بل هو
 الثاني فلا يجوز عنه الاجاب والفرق بينه وبين غيره في نفسه والاول
 كان ظاهرا في ذلك في علم الكلام ولما قوله في العلم
 لا يرد على كماله بل هو سوا الحق لا يرد على كماله
الرابع والاربعون كلما كان الامام قد عصم فلا فاما
 ان يكون الوجوب شرعا محضا كما نقول في الاستغناء او اقتضا
 العلة الثانية فلو لم يرد ذلك في نفسه ما عجز عن ذلك
 الثاني بل قلنا من قبل بان الملائكة انما اذا وجب في الامام
 فلا يخلو اما ان يجب له من الامام الثاني فيحصل الوجوب
 العقل لا يرد اما ان يجب لذاته او لغيره وكلاهما غير محال
 ان لا يستل على غيره وغيره والا كان عبثا وهذا الوجوب
 غاية في الفعل اجماعا من صفته الغاية وانما يخصص على قولنا
 ان الوجوب من غير محض فثبت الاول من المنفصلة والاول بالبرهان
 التفسير والتجديد مما وصل اليه او يؤولان عليه اجماعا فان
 غير المعصوم لانه يكون ذلك بالقوة المحضة كما في الكل فثبت
 بذلك وهذا هو العلة الثانية في الوجوب بل ان اعدا الارث

لا يخفى

اما المقصود بالامام لكل واحد من وجود العلة الثانية مع اختلافها
 عنها في ذلك فثبت ان الثاني فلما رتب علم الكلام من ان الحسن
 الضيق عطفان واستحالة الفصل في علم العلة الثانية **الخامس**
من الاية فلما امان ان يكون الامام معصوما او يعين الله
 للوجوب احد من ارباب في الوجبة المنفصلة للوجوب مع عدم
 مرجحه او التفسير بين واجب وغيره مع تساويه في الوجبة
 فلو ان الثاني بل قلنا من قبل بان الملائكة ان الملائكة ان الوجبة
 امكان التفسير ليس يختص به الامام بل يساويه غيره فيه
 فاما ان يجب طاعة عبنا فلان ايجاب هذا للمساوية بين
 الوجبة المنفصلة للوجوب مع عدم مرجحه وان تميز بينه وبين غيره
 غيره من الخلق ان التفسير بين الواجب وغير الواجب هو بالمال
 كما بين في علم الكلام فان علم ايجاب طاعة غيره والا يخرج عن
 الامامة **السادس** فلما كان الامام قد عصم لم يكن اما
 على تقدير ايمانه والثاني بل لاستلزام اجتماع التفسيرين
 فلو ان الثاني بل قلنا من قبل بان الملائكة استحال الرجوع بل هو من جنس
 طاعة عبنا لا طاعة الكلا اجماعا فثبت ان لا يجب طاعة
 البقية بل يكون اماما قطعيا **السابع** فلما كان واجب عبنا
 اما لانه او لصلته لا لصلته لانه والامامة ليست في الا

اجماعهم من الثاني وكلما كان كل كان موجبا للعلم به فلو
 الكفاية لو ثبتت مكنة معها لم يكن لها بد من السبب السبب
 بوجوب ابي عبد الله ما غيره وهو خلاف التقدير الاول
 استثناء الممكن عن الموقر وهو محتمل في الامانة لا الكفر
 ما لا يجد اجماعا فحين يكون موجبا لمع قول المكلف
 ومع عدم العصمة لا يكون موجبا بل يكون معصية هذا خلاف
 قصد في معناه فلو كان كل ما مع قول المكلف محسباً ان
 يكون مفر باسعاد لا من غير المعصية مع قول المكلف
 يحسب ان يكون مفر باسعاد بغير الاشارة الى الامام بغير معصية
 المطالب **السادس** **الامر** **بوجوب** كل ما وجب كونه لطفاً وجب في
 اللطف منه وكلما لم يكن الامام معصوماً يجب تحقق اللطف
 عنده وبل من ذلك صدق قوله اذا ما ان يجب الامام لا الله
 لطفاً او يكون معصوماً ولا يجب فصل الامام وصدق هذه
 الغيبة المفصلة مانعة فلو كان كل الكل هو الثاني باطل
 فتعين عصمة الامام **السابع** **الامر** **بوجوب** كل ما لم يكن
 الامام معصوماً لم يكن عليه الحاجة الى الموقر الامكان والثالث
 بطلان لعدم سبب ان الملائكة ان الامام انما لم يكن معصوماً
 كان الترسيد والتعبد بالنسبة اليه معك لا يقر فيه الا ان

والامام بغيره لئلا لا يجب له الامام ولا لا تسلسل وهو
 منع فكل منشاؤون في علم الحاجة فلو ان اما خارج
 عن كل الامانة المعصومين مع كونه اما ما يكون معصوماً
 فيكون اثباتاً وذلك عبثاً هذا خلاف ما يكون الامكان متحققاً
 ولا حاجة فيكون علم الحاجة الامكان وهو المطالب اما بطلان
 الثاني فخط في علم الكلام **المختصر** اما ان يكون الامام
 غير معصوم او يكون علم الحاجة الامكان مانعة جمع كل
 منفصلة فتنشأ من مانعة جمع من بين المقدم ونقص الثالث
 لكن الثاني ثابت لما بين في علم الكلام فتنشأ في الاول **الحا**
في المختصر ما اذا ما ان يكون الامام معصوماً او لا يكون
 علم الحاجة الامكان مانعة فلو كان كل منفصلة فتنشأ من
 فلو من نقص المقدم ومن الثاني لكن الثاني تنقص فتعين
 الاول وهو العلم **الثاني** **في المختصر** كل ما يجب كونه لطفاً
 فاما ان يكون لطفية خاصة بالامكان او بالوجوب بالاول
 فلو كان فان الفعل لا يجب له ان كان لطفية لطفية
 بالفعل والامام اما يجب كونه لطفية ان يكون لطفية
 المختص بل بالوجوب فانما يكون كل اذا كان معصوماً

الثاني في المحسوس نسبة اللطفا الى الامام اما بالوجوب
 بالامكان او بالامتناع والثاني في الاستيعاب وجوبه
 يستلزم عدم وجوبه لانه لا يمكن في وجه الوجوب وجوب الفعل
 بالامكان ولا في وجه اللطفا لانه لا يمكن في وجه الوجوب
 معبرا الى العصبية ذلك يكون لفظا **الرابع في المحسوس** هما مقدار
الامر افا وجب الامام لكونه لفظا **الثاني** وجه الوجوب
 متى اتفق الوجوب باللفظ يستلزم بقاء مع عدم العلة **الثالث**
 الضرورة والادلة من ذلك انما لا بد من المطوق اذا تفرقت
 تفوقا اما ان يكون الامام لفظا اما ليس بلفظ لا
 او يكون لفظا في وقت دون آخر والثاني يستلزم في وجوب
 والثالث يستلزم كونه اماما في وقت دون آخر وجوب
 اتباعه في وقت دون آخر وهو مع ما تقدم مما لا يلزم
 ما لا يلزم او انقضاء فائدة تبعات الاول وكل ما ثم غرض
 لما تقدم في الثانية وما يكون ضروريا اذ كان معصوما
 وهو المظهر **الخامس في المحسوس** كلما لم يكن الامام معصوما
 فلا اما ان يكون ليس اماما ما اذا اوفى وقت دون آخر
 مانعة خلو لانه ان كان هو فرب بعد طاعة المكلف

معه

معصوما لما تقدم وان لم يكن ذلك فاما ما اوفى وقت يخرج
 عن الامامة اما ما اذا اوفى وقت لكن الثاني بطا لما تقدم
 فاما تقدم مثله **السادس في المحسوس** كلما لم يكن الامام معصوما
 لم يخرج المكلف بطاعته بكونه معصوما او لفظا بل يخرج ذلك
 ويجوز ان يكون مفسدا فله من كان ذلك كان له نفقة
 عن ايامه ولم يحصل له راع فتبقى فائدة نصبة فيبقى كغيره
السابع في المحسوس اتباع غير المعصوم جائز ان يكون مهيكل
 مفقودا والاخر ان من الفرض والمنفعة واجب كلما كان
 الامام غير معصوم وجب له اتباعه وطاعته كلما كان
 ذلك انتفت فائدة من التناقص كلما كان الامام غير معصوم
 انتفت فائدة نصبة ولم التناقص لكن الثاني بطا لما تقدم
 مثله **الثامن في المحسوس** كلما لم يكن الامام معصوما كان
 اتباعه ارتكبا باللفظ والمطوق وكل امام ابناءه وقع اللعن
 المطوق فلو كان غير المعصوم كان اتباعه وصفا للفساد
 وارتكبا للفساد والمطوق وان ابناءه لم يكن وصفا
 للفساد والمطوق وارتكبا للفساد والمطوق فيكون كل ابناء
 وارتكبا ابناءه مستلزم التضييق ما فاما ان ابناءه
 ارتكبا للمطوق فذلك القوة الشهيرة في الغالب غالبية

يكون كل من ابناءه

على القوة العقلية في غير المعصية وانقضاءها في ذلك المانع
 المعاصي لان سبل القوة العقلية في ذلك الكلمات وفعل الملك
 الذي على المعاصي فان الملك لا يمكن ان يكون الناصر في فعل
 لا في القوة العقلية فانه من يد الى الصواب ولا فائدة واستلزام
 لها في **الثاني في المحقق** كلما كان الامام غير معصوم كان انما
 بهما لم يعلم المكلف محضه وفساده واما في الثاني اجماعا
 فالحكم متساويان الملك في ان الناصر يستلزم على الفعل المحقق
 فيكون هو اما **الثالث** الامام اما ان يخرج المكلف بان الناصر
 لفعله معصية او لا يخرج بواجبه من الجواز فلا هو انما
 والثالث يستلزم ان انقضاءه نصيب فيعين الاول وانما
 يكون على تقدير العصية **الرابع** اما ان يخرج المكلف
 بان الامام يدعو الى الهدى او الضلال او يجوز كلاهما والثالث
 ما ثالث فيصنفان حصول الذي المكلف في تلك المنة
 حاله عدم الاتقان لا يجوز باطن الغرض نصيب فيعين
 الاول ما يلزم في ذلك على تقدير العصية **الخامس**
 كلما يمكن الامام معصوما او يجب مع غير الله نعم بالبدليل
 عقله لكن الثاني في ذلك المقدم بان الملك ان كان
 الشيء ما كان في الجرم به او لا الاول مستلزم ان يكون باعنا

يكون

يكون الواجب الجزم ولا يحتاج الى الدليل والثاني يستلزم عدم
 الاكفاء بقوله في الاصابة الا ان كان معصوما **الثاني**
والثاني كلما كان الامام غير معصوم كان الجرم بلطه
 اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل مع امكان عدمه لكن الثاني
 بط لا يخرج با لا غلا في ذلك الحكم والملازمة ظاهرة في
 عدم عصية نوجب امكان تبعية عن الطاعة والتعريب
 من المعصية وعكس **الرابع** كلما كان الامام غير
 معصوم فلا ثمان يمكن وجوب المعصية بجرم اخبار عقل
 لها او عدم وجوب ما او جبه الله نعم على المكلف والثالث
 بنفسه باطل فذلك المقدم بان الملك في ان غير المعصية
 يمكن ان يامر بالمعصية فان وجب طاعة لم الامر الاول
 ما لا في الثاني لان المكلف يجب عليه طاعة الامام في
 ما يامر به واما بطلان الثاني فظاهر فان المعصية لا تجب
 وجوبها باخبار عاصي ضرره والثاني يستلزم الحكم
الخامس كلما كان نصيب الامام واجباً كان
 عليه اشد عذراً واثم وجوده في تحصيل الغاية منه والقائ
 وكلما لم يكن معصوما كان وجوده اشد عذراً من عدمه
 في تحصيل الغاية منه بالامكان العام اما صدى الاول

فقد و ما صدقنا اننا قلنا ان يكون ان يامر بالمعصية فان اعتقد
 ان مع انكار المعصية الجمل المركب والاشتمال من عدم الامام
 جواز انكار المعصية ومن وجوده امكان ان يامر بالمعصية
 المركب الغاي من الامام بعد من امكان فعل المعصية ونصبه
 بل ان امكان فعلها مع الجمل المركب بل من صدقها بل من
 التفتين كل ما كان الامام غير معصوم كان عدمه اشده
 من وجوده فيحصل الغاية منه بالضرورة وكل ما كان الامام
 غير معصوم كان وجوده اشده من عدمه فيحصل
 الغاية فيكون مقدم هذه القضية مستلزم للتفتين
 كما كان كل ما كان صدق بالضرورة والاشتمال امكان
 التفتين وهو وكل ما كان عدم المعصية كانت المعصية واجبة
 وهو المطلوب وصورة الشاكلة ان يجعل مقدم الثانية بعد
 او مقدم الاولى بالياء يصدق الماكنة بينهما والاشتمال
 قولنا لا يكون اذا لم يكن الامام معصوما ولا يجب نصبه لكن
 الامام غير معصوم ما خلا ان الشاكلة بعدم المعصية بالاجابة
 خطا وهذا الجواز لا يخص وقت وقت وفعل بل دائما
 بل ان لا يجب نصبه الجمل وهو بالاجماع بل من فرض
 صدق هذه القضية وان لم يرض صدقها الحال كان

الاشتمال

علا

صدق

حاشا

صدقها حال لا يكون نصبها حال لا انطما **الاشتمال**
 كما كان نصب الامام واجبا كان حصول الغاية منه او طاعة
 الكافة واجبا وكل ما كان الامام غير معصوم لم يكن حصول
 الغاية منه او طاعة المكلف واجبا والاشتمال بينهما طاعة المكلف
 الامام واجبا كان ليس غير معصوم لكن المقدم هو دائما
 فكذلك الثاني فيكون معصوما **السابع** **الاشتمال** لا يرضى
 الامام نصبه حيث بالضرورة وكل ما غير معصوم نصبه حيث
 بالامكان بل لا يرضى من الامام بغير معصوم بالضرورة وبذلك
 كل امام معصوم بالضرورة وهو المطلوب لما الصغر في خطا
 ان يحصل العيب عليه ثم او على الاجماع لا اتصال واما
 الكبر فخلالة يكن عدم تفرق بين الطاعة وبعده عن المعصية
 وكلما لا يحصل الغاية منه فخلالة حيث بالضرورة واما الاشتمال
 فلما يمتد في المنطقين ان الحق عندنا بالضرورة والممكنة
 في اشكال الثاني بل بالضرورة بالضرورة بالضرورة
 بالضرورة وانما هي من الاخرى بالضرورة فهو جميع القسما
 الى ضرورة بلين واما الاشتمال فينبغي ان يابا في المنطقين
 المعدلة الجمل مستلزمة للوجوب المحصلة الجمل مع وجود
 الموضوع موجود **الاشتمال** **الاشتمال** كما كان الامام يظهر

للشيء من شأنا حسا لا جوارحا لا أحكام كان معصوما لا تكلف
 حق في الثاني من الملة ان الامام يجب طاعته في جميع
 ما امر به وان لم يكن معصوما امكن ان يامر بالعصية كما ان
 يخرج من وجوب التكليف بالاحكام وانما لا يخرج طاعته
 وهو في الثاني من الملة ان يخرج عن كونها امره فيكون جارا
 لا كما في الاولى وهو في الثاني من الملة ان يخرج عن كونها
الثاني من الملة كلما كان نصيب الامام واجبا كان طاعته
 واما نصيب التكليف وفقره من الطاعة وسببها من المعصية
 بالضرورة وكما كان طاعة المكلف له مصلحة المكلف وانما
 وفقره من المعصية بالضرورة كان معصوما
 يخرج كلما كان نصيب الامام واجبا كان معصوما بالضرورة
 لكن المذهب حق في الثاني من الملة ان طاعة الامام تكون لثلاثة
السبب انا وجب نصيب الامام لكونه لثلاثة
 التكليف هو في الثاني من الملة ان لا يخرج عن التكليف وكما كان
 كان في ان خوفه فانما على فعل من افعال المكلف فانما
 فعل المكلف ثم اللطف حصل للمطوف فيه بالضرورة
 وان كان الثاني ثم اللطف فيه وكما لم يفعل العبد
 بفعله تمام اللطف ذلك الفعل انتهى التكليف بالفعل

سبب

انما وجب على
فانما وجب على المكلف

في المكلف

على المكلف ان يخرج من ذلك انما يتوقف على حصوله في الثاني
 من الملة الامام الذي من فعل المكلف هو طاعته في جميع
 الامور التي توافي فتقول انما فعل المكلف ذلك وبذلك الطاعة
 فانما ان يتم لطف الامام بالضرورة ان لا الاول بل يتم
 ولا لا يمكن القطع بنهاية لطف الامام وان كان الثاني فيكون عند
 اللطف الموقوف على الفعل من استقامه او من الامام فيكون تكليف
 المكلف بالفعل بحيث لا يبقى مكلفا بالفعل فانما يمكن انما
 معصوما امكن ان يخرج المكلف عن التكليف بالفعل مع حصول
 الامر الظاهر عدم علم المكلف بخرجه عن هذا هو عينه تكليف
 ما لا يطاق **الثاني من الملة** كلما كان الامام غير معصوم لم يبق
 للمكلف وثوق ببقاء تكليفه بالواجبات الشرعية ولا في
 التي يخرج لانه ليس الامر بخيار الامام ومعها يحصل عدم
 بقاءه مكلفا بالفعل وجاز في وجهه عند زواله وانما لا يبق
 فله وثوق ببقاء التكليف ويجوز ان لا يكون مكلفا كان في
 الطاعة بعد ان التكليف فيه كلفة وشبهة وميل البشير
 تركه وان كان له الصافي فتكون فساد نصيبه اكثر من مفيد
الثاني من الملة الامام انما نصيب انما يكلف
 وانما وفي نصيب غير المعصوم قد يحصل في الملة فلا يصح

لا يتم

للامامة **الاثبات السبع** الامام لا يمان التكليف بالفعل
 التكليف بمعنى نصب الامام غير المعصوم يحصل التخلل في نفس
 التكليف فيحصل خللا في الكلف بالفعل وهذا باختر القنا
الرابع والسبع نصب الامام بعد استيفاء الشرائط المقررة
 في فعل التكليف التي من فعله ثم فعل الامام ونصب الامام غير
 المعصوم قد جعل التكليف لا بد ان يكون الامام بعد
 استيفاء الشرائط من فعله لا يقال هذا انما هو على قول
 من يجعل الامامة من فعله نعم اما اذا جعلت الامامة من فعله
 المكلفين فانه قد يتبين في علم الكلام بطلان الاول وصحة الثاني
 لا ما نقول قد يتبين في كنهنا الكلامية بطلان الثاني وصحة الاول
 ثم تغير الدليل على وجهين فنقول الامامة بعد التكليف فلا
 نصح ان يكون باقية ولا لا لما كانت بعد **الخامس**
 غاية الامام فعل الكلف به وغاية الشئ يستعمل ان يكون سببا
 في سندها لكن نصب الامام غير المعصوم قد يكون سببا
 في ذلك اصل التكليف فيبطل الفعل المكلف به فيكون
 سببا في سندها **السادس** نصب الامام لفصل التوفيق
 المستحق للتكليف ونصب الامام غير المعصوم قد يزيل
 التكليف فلا يفي التوفيق المستحق **الثاني** **السبع** على الامام

لا يمان

الامام التكليف بالضرورة ولا يمان من الامام غير المعصوم كما
 التكليف بالامكان بانفسه لا يمان من الامام غير المعصوم **الثامن**
السبع كل من غاب عنه فانه يستعمل ان يكون سببا في سندها و
 الامام غايته بكل التكليف بفعل المكلف ما كلف به وغير المعصوم
 قد يكون سببا في سند ذلك كما يدعى فيستعمل ان يكون اماما
التاسع **والسبع** كلما كان الامام واجبا كان الامام مفرضا
 للتكليف ومظهر الازمة على تقدير اطاعة المكلف وكما
 كان الامام غير معصوم فعلا يكون الامام مفرضا للتكليف
 ولا يظهر الاثر في ذلك مما قد يكون اذا كان الامام واجبا لا
 الامام مفرضا للتكليف ولا مظهر الازمة وهو باختر الاول
العاشر لا يمان من الامام غير التكليف لعدم فعل الكلف
 به بالضرورة وكل غير معصوم يمكن ان يكون ذلك بل لا يمان
 من الامام غير معصوم بالضرورة **الحادي عشر** **الثاني**
 تابع للتكليف وانما هو باجملة فكما انزال لم يجب فلو كان الاك
 غير معصوم لا يمكن ان يكون سببا في سند الواله **الثاني** **الثاني**
 كل امام فان المكلف المطيع له اذ لم يمان في فعل المأمور به وذلك
 المنهى عنه بالضرورة فلو كان الامام غير معصوم لصدا
 بعض المكلف اذا اطاعه امكن ذلك بالامكان العام فيجب ان

والحال نشأ من عدم العصب **الثاني** لا يمكن أن يكون الإمام عاصيا
 لمصلحة المكلف الذي بالضرورة فلو كان الإمام غير معصوم
 أمكن أن يكون منه الفساد فيجتمع الضمان وهو في المحذور
 ظاهر **الثالث** لا يمتنع من الإمام بامر بالعصية وإنه
 عن الطاعة لا يمكن العام فلا يمتنع من الإمام بامر بغير معصوم
الرابع من حيث لا يشعور لا يمكن أن يجعل ما يمكن أن يكون
 سببا للفساد عزرا إلى الضد وهو المعصوم يمكن أن يكون سببا
 في فعل المكلف فيستحيل أن يجعل الله سببا له **الخامس**
والسادس الإمام إما حامل للمكلف على الطاعة وإما له
 من العصية وكيفية العدم طاعة المكلف وعدم الشا
 مانعة فلو لا يمكن أن يمتنع فلو كان الإمام غير معصوم
 لجاز أن يخلف عن الحاكم **السابع** **والثامن** إنما وجب الإمام
 لكونه طاعا في التكليف عزرا إلى الطاعة بعدد ما من العصية
 فيستحيل أن يكون بعد ذلك وكل شيء معصوم لا يستحيل
 أن يكون بعد ذلك فيستحيل أن يكون الإمام غير معصوم
التاسع **والعاشر** كل ما كان الإمام غير معصوم لم يمتنع
 حجة المكلف على العصية لأن الإمام إنما وجب لكونه طاعا لا
 عليه التكليف حتى يفرض المكلف إلى فعل المكلف فإذ يمكن

الإمام معصوما أمكن أن لا يحقق ذلك اللطف بل يمكن أن
 عن الطاعة ما أن يقع هذا الغرض بالفعل ولا يقع فإن وقع
 فحجة المكلف ظاهر ليس فيها إلا بحسن التكليف لا مع ذلك
 اللطف فإلا يفعل ذلك اللطف لم يجب على المكلف فعل ما كلف
 به إلا كان الله تعالى مريضا للغير نعم عن ذلك وإن لم يحقق كان
 الإمام مخففا فلا يجوز المكلف بوجوب شرط التكليف فلا يجوز
 بالتكليف ولا يمتنع له إلا يمتنع هذا الاحتمال ولا يمتنع إلا
 الإمام فإذا لم يحقق لم يمتنع وأما فان الإمام إذا جاز أن يمتنع
 إلى العصية وجاز أن يكون عند ذلك اللطف سدا لئلا يمتنع
 مطلقا وهذا ما يقع القدر المقتضى فلا يمتنع لئلا يمتنع
 الثاني يمتنع قطعاً فلفظ مثله **الثاني** **والثالث** المعصوم
 كلما كان لازم إمامية كانت مائة غير المعصوم مستغنى
 المقدم حتى قال في مثله أما الملازمة فقط فلا شفاء اللازم
 وجوب شفاء الملازمة وأما شفاء اللازم فلا إمامية غير
 المعصوم يستلزم التكليف بأمر طاعة المتقنين وأمر طاعة
 المتقنين مع بيان استلزامه لذلك أن الشارع إنما وجب
 وطاعة أن يكمل المقصود المطلق ووقع القدر المطلق
 كإيقاعه في طاعة وزياد طاعته كذلك والاحتمال من

الإمام كان حراً

الضد المطلوب واجب فيجب ترك الامانة في ترك الامانة
 دائما اما ان يكون امانا من غير المعصوم مستغنى او يكون امانا
 مع اشتغال الامانة مانعة فلا يكون الثاني في حق الاول بيان
 المستغنى ان امانة غير المعصوم تستلزم وجوب اتباع المعصوم
 ونحوه لا يستعمل على من يعطون رضى ما يشاءون ولا على من يعطون
 واما ترك الامانة في الامانة واجب فيجب اتباع الامانة وهذا
 المانع مستغنى لا يجمع بين التبعين فاما ان يكون امانة غير
 تابعة فلا يجوز الحال فاما ان كانت تابعة فلا يمتنع على
 كل شرط بل في الامانة في ان كانت مستغنى فم لا بد من ايا
 استعمال الثاني فلو ان وجود المانع مع اشتغال المانع مع اشتغال
 الثاني في **المادة الثانية** الامام شرط للتكليف وسبب
 ما في فعل التكليف والامانة واجب فيجب ان يكون مانعا
 غير المعصوم فيجب ان يكون مانعا في حال ان يكون الامام مانعا
 معصوم **الثاني** في اشتغال الامام مقرب الى الطاعة ومبعد
 عن المعصية وعلة الاستبعاد للشيء بالذات وعلة البعد
 عنه والاستبعاد لشيء بالذات شيئا فبان لا يمكن اجتماعهما
 في محل واحد بان يكون معدا شيئا بالذات ومبعدا عنه في
 لصدقه في الحال وعدم المعصية ومعدا لخصيل المانع وعدم

مع الشهوة والنفرة فلا يمكن ان يجمع مع الامانة المعصية لصدقه
 بالذات مع طاعة التكليف فلا يمكن امانة غير المعصوم **الثالث**
في المستعرج الامام المانع عدم المعصية مع قول التكليف ونحوه
 وهذا شرط لا يكون شرطا في الامانة نفسه لانه ليس امام المحرم
 بفعله قبل ازالة الامام ونواحيه ولا يفتقر اشتغال الانسان لكان
 نفسه ونواحيه لان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ان يكون في الطاعة
 اشتغال لا لاداء امره واختياره الطاعة ولا لاداء ما عن التكليف
 فيكون مانعا من عدم المعصية في حق الامام مطلقا وبسبب اشتغال
 الشيء مع المانع له او على عكس ذلك فيجب اجتماع عدم المعصية مع
 تحقق الامانة في محل واحد وهو المانع فاما قلنا ان الامانة مانعة
 من عدم المعصية مطلقا لان الامانة المنفردة من الطاعة لا
 عن المعصية لكل مكلف ولا لا يجب بالنسبة الى كل طاعة وكل
 معصية في وقت **الرابع** في **المستعرج** واما امان ان يكون الشيء
 والمانع منه او يمتنع عدمه مخصصا في محل واحد في وقت واحد
 او يكون الامام معصوما مانعا فلا يكون الامانة مانعة من
 المعصية فاما ان يكون الامام معصوما ولا يعلم ان يمكن الاكراه
 معصوما اجتمع الشيء مع مانعة وعلة عدمه وامتناع الطاعة
 عن الشيء والمعلوم يستلزم امتناع الطاعة عن الشيء والامانة

لكن الاول شئت قطعا وما ينبغي عليه ان يكون اتفاقا من احد
 الامرين اما كون المانع ليس مانعا او يكون الشيء الواحد با
 متضايا وكلاهما في نفس الثاني وهو المانع **السادس** في استصحاب
 حاشا اما ان يكون الامام ليس بمعصوم او يستحيل اجتماع
 مع المانع من وجوده وعلى تقدير ما نضمه مع الامام ما نضمه في
 عدم المعصية فستلزم العلة في عدم المعصية ان تكون هي ما فيه
 فلو كان الامام غير معصوم لم يمتنع هذا الحكم والثاني ثابت
 قطعا فيكون الاول **السابع** في استصحاب ما نضمه من المعصية
 اما ما نضمه من كل الامة فيستحيل ان يكون خطيا بفتح
 ناصب غير المعصوم اما ما يستحيل ان يكون اعمضا وان يكون
 كل الامة وكل من لا نصب له من كل الامة يستحيل ان يكون اما
 غير المعصوم يستحيل ان يكون اما ما بان الاخر ان اما غير
 المعصوم فستلزم اجتماع الشيء مع ما نضمه وعلى تقدير ما
 نضمه واما الكبير في خط واما المقدمة الثالثة فلكل ناصب
 الامام ليس الا التوحي والاجماع **الساكن** في استصحاب
 غير المعصوم اما ان يمكن ان يحصل بسبب هذا الضدين سببا
 في الاخر حال كون سببا للضد او يمكن ان يكون مغريا بالجهل
 او مكلفا بالابطال والكل خطا وهو على ما نضمه وعلى الا

في اما الثلاثة فلا ينبغي للمعصوم ممكن بدعوى المعصية فاما
 ان يكون اما ما نضمه من المعصية فيكون فاجعل سببا في كون
 سببا في الاخر حال كون سببا في الضد الاخر واما ان لا يمتنع
 اما ما مع انه نضمه عليه ونصبه ولم يزل يمكن مغريا بالاضيق
 واما ان يكلف المكلف بعلية قوله وعدم الانتفاء اليه
 وقد عصى به وارتكاب مع انه لا يعلم ذلك الا بقوله لكونه
 هو الحافظ للشرع والبيان للحكام ومع ان الفاعل الحاكم
 لا يمكن مخالفة فليس يكلف ما لا يطيق وامكان الحال مع
 لا يفي هذا لان الوضوح لا يمكن ان يكون الوضوح وقر في بين الوضوح
 بالفعل وبين امكان الوضوح لا نأقول امكان ذلك لان
 لا يمكن الملتزم لا يحتمل الاستلزام الممكن الحال لا لا يمكن
 الممكن وامكان الحال لكن ذلك ليس يمكن بل هو محال على
 المستقيم وعلى كل الامة فيستحيل الا في اولى الاجماع ولهذا
 عدم وقوع الخطا لا يخطا مخالفة للقر في بين الدائمة والقر
 فلا يروى على تقدير كون الامام نصب كل الامة لا نأقول
 قد بينا في الكلام استحالة استناد نصب الامام اليكف
 بل هو من فعله نعم وايضا ادلة الاجماع ملتبس على ان
 كل ما فعله الامة حسن وكل ما هو حسن فهو حسن بالتوحي

لا سخط الاضطرار على العسر والفتور وهو انما هو في كل وقت
 الا في ذلك الضرر وقد علم ان **الثاني** في التكليف اذا
 اوجب الله تعالى الامام على المكلف جميع اوامره وهو ان
 لا يذبح الى العصبة ولا مانع لا يكون غير المعصوم في المنع وهو
 الامر بالعدل فيكون اسكنا الله لهم للعبد في اختيار انسان غيره
 ولا يذبح في الحكم ولا يذبح في الابدان اعدا الا بان الانسان
 غير المعصوم المعصية لا يذبح **الثالث** في التكليف في الخطا
 المكلف وجب له في المكلف في كل وقت في التقصير منه وعدمه
 خلق عليه من هذا الوجه فلا يصح من الحكم ان يامر بان يذبح
 هذا النفس من صاورة فيه وفي الاصل في التقصير في ذبح
 هذا المسافر وعدم طرقي للمجرب هذا النفس في ذبح هذا
 معلوم بالضرورة **الرابع** في الامانة الدالة على
 وجوب عصية الامامة **الاول** كلما كان الامام غير معصوم
 قلنا انما ان يكون الله تعالى مكلفا للعبد عفوا كسبائهم
 سبب كما سبب فيكون مكلفا للعبد بالاعتذار في سبب
 كل طرقي الى اكسابه في الثاني عفو فاعلم من ان الملائكة
 ان لا يخطوا ما ان يكون المكلف مكلفا باحضار رسول الله
 واورامه ومفاهيمه او الامام من الامام في كل وقت

تكليف

يجوز عليه الخطا والامر بالمعصية فالجميع للصواب الذي لا يخطئ
 بعد على ما يرجح اما ان يكون معصوم المصون للامام عند المكلف او لا
 والاول يستلزم عصية اوجبها الله تعالى في جميع اوامره
 وان لم يكن معصوما كان تكليفه بذلك تكليفه باعذاره في جميع
 غير معصوم سببه والثاني ما ان يكون معصوم للملكة فيكون
 التكليف به تكليفه بالحاصل او لعدم لزوم في وجوب طاعة
 الامام او طاعة غيره في نفسه والاولان في اما الاول فلا شك
 واما الثاني فالتكليف لطلبه الامام وطاعة من المكلف فانه بذلك
 والثاني يستلزم الجزاء الثاني من المنفعة المذكورة لانه لو كان
 كل من طاعة في جميع اوامره ونواهيها في زمان خطا بعضا
 امكن ان يكون الله تعالى مكلفا للعبد بالخطا والفتور واما الثاني
 الثاني فيجب عفو لان الاول تكليفه بالاطاعة وتكليفه بالعدل
 وهو في جميع اقسامه والثاني يستلزم ان كان النفس عليه وهو
 لا في هذا الامر عليه في جميع اقسامه لان عند كل ان الله تعالى في جميع
 مفاهيمه على الامام المعصية والفتور والامر عن الطاعة والامر بما
 لا يطاق من حيث القدرة وان امتنع من حيث الحكمة فذاك في
 النظام وكل مفاهيمه في جميع اقسامه استثناء فبعضه الثاني
 الذي هو المنفعة لا يمكن ان يتقوى له حال اسكان ذلك

فمن الحكمة لا يجوز المكن مع عدة من هذه النسخ والذات
 لانه احتياج التخصيص ولو كان الامام بعد معصوم لا يمكن ذلك
 مع فرض وجوب حكمة الله تعالى بالنظر اليها لان تولى الملائكة على
 تقدير الملائكة الكلية الثانية على تقدير يكون اجزاء مع تلك
 يستلزم ثبوت اللزوم على تلك التقدير واما ما ذهب المعصوم
 فرض وجوب طاعة كل حال ووقت وكل امر في كل وقت
 ثبت على تقدير حكمة الله تعالى مع استلزامها المنفعة الماتعة
 المتولدة **الثاني** هنا مقدمات **الاولى** كل ذي سبب
 لا بد له من سبب تام يجب منه السبب **الثاني** كل واجب يكون
 لطفاً وجب لا يمكن ان يحصل ذلك الواجب الا بالامام **الثالث**
 كل واجب يجب الكونه لطفاً وجب لا يجب الا بالامام فيكون
 مقامه في الحقيقة في ذلك الواجب الامام **الرابعة**
 الامام واجب على الكونه لطفاً في نفسه المكلف قبل المعصوم
 من الطاعة ويصعبه عن المعصية اذا اقر بذلك فتقول في ذلك
 الامام على كل المكلف على الطاعة بعده عند المعصية وعمل ان
 بفعل السبيل في الفعل المنعقد له على سائر الاول والثانية
 في الاول يمكن تقديره بل يوقف على انه ان كان يجب وعدم
 وجوبه بل على عدمه والاول يستلزم الوجوب عند تمام

عن غيره
 على تمام

ان لا يوقف على شيء اخر يكون ذوا السبب ليس سبباً لها
 خلفه وكلما كان الامام قارب معصوم يجب له الرجوع عند اجتماع هذه
 الاشياء وبذلك الثاني يستلزم بذلك المذهب فتقول عند
 الامانة والتكليف وعلم المكلف في ذلك الامام على كل المكلف
 الطاعة ووقف عن المعصية وعلم الامام واستفاضة المانع له اما
 ان يفي بجهان وجود الفعل او عليه في نفس الامر من وجوبه
 القول من نفس الامر وهو في نفسه شيء اخر لا الثاني في ذلك
 لوجوبه للثاني لا يكون لطفاً لا يتم الفعل بعده وكلما كان ذلك
 كان واجباً لكن لا يجب له الله تعالى اخر خارج عن هذه الاشياء
 ان لا يوقف تمام ان يجب الرجوع المنعقد للفعل بالترك عند
 او لا الثاني في كل سبب غير تام او لا كان موقوف عليه
 فاما ان يكون هو السبب التام ان لا يكون له سبب تام الثاني في
 لما تقدم في الاول فتعين الاول وان كان كذلك وجب عصاة الامام
 لوجود الامانة وتقدم الامام في صورة نفسه والامام يكون كلما
 يتحقق السبب التام ما فاقه من نفسه ولا يفي بالعقد الا
 ذلك لا يفي الامام اختلف الفقهاء في صورة الغير لا
 نفس او لا كان اما ما انفسه وقدر النفس لا تقول الا
 والتميز والتقدم والعلم في حق الامام كاف والاقان كان الا

حصل السبب الثاني وهو المظن وان كان الثاني تاما ان يكون الترتيب
 عليه ماملا للامام او لا الثاني في الاول والاضا باللفظ الاول
 والاول يستلزم حصول السبب الثاني وايضا فان الامانة لفظ
 عام بوجودها للامام ويقتضي الامام وحده لا غير من مقتضى هذا
 عن غيرها **الثاني** الامانة لفظ لكل غير معصوم فيحصل
 الواجب منع المانع للامانة على الاحتياج وعدم قيام
 غيرها مقامها والامان يجب عينا وكل ما كان الامام خادرا على حمل
 الكلف على الطاعة واعتباره عن المعصية على ان ذلك يجب تحقيق
 ذلك والامان يجب ان لا يقتضي على حده الامكان اذ يرجع
 بالفتنة الى المانع الثاني ولا يقتضي فائدة والثالث
 يستلزم الوجوب والاول المقصود بان الامام غير معصوم
 لكن معصوم والفتن واجب عند الاستقلال فلو كان المانع هو
 الفتنة فيحصل المظن **الثاني** لو لم يكن الامام معصوما
 لم يعد الامور لانها ما تكون في سبب سببها او جعل
 فيها سبب سببها او عدم الجواب ما يتوقف عليه الفعل في اللطف
 او الجواب عند الفتنة بين فتنة الوجوب عينا بالمرجع فتا
 خلوا للفتنة باقتداره على مقتضى الملتزم اما الملتزم فانه
 طريق الكلف الى تفصيل الحق والفتنة بين الطاعة والجد من

اجتماع

المعصية

المعصية الامام لانه ان كان يكون طوعا او لا الثاني يستلزم
 جعل غير السبب سببا والاول اما ان يفهم غيرها مقامها
 او لا الاول يستلزم الجواب احد المتساويين فتارة الوجوب
 عينا بالمرجع الثاني اما ان يفهم غيرها على غير نحو الاول
 والاول يستلزم عدم وجود اللطف الذي يتوقف فعل
 الواجب عليه على الثاني اما ان يكون سببا تاما بغير الكلف
 معها او يعلم الحق او لا الثاني يستلزم كون ذي السبب
 سببا تاما والاول يلزم ان يكون معصوما انما يكون
 امانة غير المعصوم سببا تاما لا فاع مع طاعة الكلف في
 امثاله لا امره يمكن ان لا يفرق بين الطاعة واصطلاح الكلف
 باقتضائه فقط **الخامس** امانة غير المعصوم مع طاعة الكلف
 للامام امثال او امره ليس طريقا للجرم بالطاعة والتفريق
 والتباعد ولا طريقا لقبول الامانة لما تقدم فلو لم يكن لا يكون
 للكلف طريقا الى معرفة بطلان وصحة افعاله وهذا **السادس**
 نصيب الامام والدلالة عليه وطاعة الكلف في جميع احواله
 وعدم مخالفة فتنة اصله لعل الشارع سببا تاما في
 التفریب والتباعد فلو لم يكن الامام معصوما لكان انكسار
 التفریب والتباعد من طاعة الكلف انكسار انكسار من

سبباً ما يتأثر به ان يكون اكثر يا تفوق كل كان الامام معصوماً
 كان الله نعمه على جعل المسبب الاكثرى او لاقتفاء سبباً ما لا يكون
 الثاني على الاستحالة على الضلال فكذلك المقدم **السابع** كل امام
 خلف طاعة المكلف لزم نصبه كانه اللطف بالعرفان لا يتغير
 من غير المعصوم طاعة المكلف مع نصبه بكتاتيف اللطف بالحق
 يقع لا من الامام بقوله معصوم اما الصغرى فلا تولى
 ذلك لكان الله نعمه عليك باللطف الذي توقف عليه التكليف
 وهو في واما الكبرى فلا يمكن ان يدعى الامام معصوماً
 من الطاعة او بهل يحصل منه لا يكون كاتبة اللطف **الرابع**
 الامام بعد المعصوم يمكن ان يخرج عن اللطف ولا يفهم به فان
 بقى اماماً لم يحصل اللطف كان ذلك من غير ما ليس بلطف ولا يحصل
 منه اللطف مقام وهو لا يستحال على العبد او الجبل الاكبر
 وان لم يبق اماماً وان لم ينصب غيره فلا يكون اللطف الواجب ان
 نصب اماماً غير مع عدم ولا عليه ولا يفرق بين المكلف في ان
 استلزم تكليفه بالاطاعة ولا معنى لاما من لا هو ولا لا
 وذلك بوجه الى الحج والفتن وهو غير ما ان من الحال **الخامس**
 كل طاعة الامامة نابعة في كل وقت كانت طاعة محضاً الى انها
 في التكليف طاعة او كل كان كاتبة امثال ان يخلو من وقت

عن

على اعتقاده او على الاستحالة على الفتن فانها لها خطأ وكلما كان
 الامام معصوماً يمكن ان يخلو من ماضي اللطف لا يتم نصبه
 خاصة بل يدعى على تقدير طاعة المكلف وهذا يمكن ان يحصل
 به غير المعصوم او عفاً عن الحكمة المتأخفة للغير وبتدبيرها
السادس كل ما جعل الله سبباً من اللطف الى غاية مطلوبه
 يتوقف حصولها عليه ولا تحصل تلك الغاية منه لان غير
 فاعلان يكون واجبا لذاته لا لمصلحة اليها ان طلب تلك الغاية
 التي لا تحصل الا من ذلك السبب كما ان من المكلف مع عدم
 حصولها منه وانما كانت سبباً ما ان كل سبب يوجب
 سببه وانما في كل سبب في حصوله من غير من
 هذا خلف فكل من ليس بمعصوم لا يحصل منه **السادس**
 ما انما ان يكون الامام معصوماً ما ان يخرج الواجب
 كونه واجبا حال كونه واجبا حال كونه بشرطاً او كونه
 بنفسه وجوباً او يخرج الشرط كونه بشرطاً او بان تكليف
 ما لا يطاق ما نعتة خالفة اذا لم يفرق بين المكلف من الطاعة
 بل طاعة محضاً ما ان يفي بالفعل الذي هو هذا اللطف شرط
 منه واجبا او لا يفي فان لم يفي بقوله لا و ان يفي فخرج اللطف
 عن كونه شرطاً في الثاني وان يفي في التكليف بالشرط حال

لا يخرج منه

مما

عدم الشرط وهو الثالث لكن الثاني باضافته باطل فكذلك الثالث
الثاني عشر كلما كان الامام غير معصوم يمكن ان يكون
 الشرط معناه اما ان يكون شرطا لكن الثاني باطل فكذلك الثالث
 بيان الشرطية انه يمكن تبعية المكلف عن المعصية حال كون
 اما شرطا في التكليف اذا لم يكن معصوما **الثالث عشر**
 الامام اما احتيج اليه لاجل عدم المعصية فالمدعى في هذا
 الخلل مع امانة المكلف جميع احواله وكما كان الامام على كذا لا
 معصوما الذي يحل ان يطلب ثبوت من يتحقق فيه **الرابع**
عشر لطيف الامام انما يتم بما يوجب له المكلف الطالب للثبوت
 له ابتداء فبما يراه بوجوبه عنه من الامور والتواقي الشرعية
 وان لا يبعد عن الامام ما يفرقه عنه فالمدعى في المعصية عنه
 ما يبعد رغبة المكلف في ابتداء بفرقه عنه فيحصل عليه
 المعصية والا فلو فاندبه **الخامس عشر** اذا ارتكب للمدعي
 صك ما يدعي اليه وكان من اعظم الدعا على المدعى ما عنه فالمدعى
 الامام معصوما انتفى فاندبه بالكلمة **السادس عشر**
 لا اعظم في الفرقة عن ابتداء من معرفة المكلف انه مساو له
 في وجه الحاجة وان لا يميز عنه بوجوبه فكذلك فاندبه **السابع**
عشر كلما كان الامام غير معصوم فاما ان لا يجبل لباي

لا يملك

ان يكون احد الصديقين المكلفين احد الصديقين مع ثبوت علم الصديق
 الاخر وعدم طرفة المكلف على هذا الثاني والثالث فيسببه بطلان الفقد
 اما الملائمة فذلك ان الامام اذا لم يكن معصوما كان موجبا لفرقة
 من ابتداء بطلان موجبه لفرقة مساو له في جواز الخطا واما
 ترجيح ما اخرج وعدم التوفيق بالفرقة والواقع ان كلا كان موجبا
 ثانيا فان لم يجز طاعة من ثبت القسم الاول وان وجبت طاعة من
 الرعية فيها لكن الرعية والفرقة متساويان في الثاني فيكون طلب
 احد الصديقين مع وجوب طاعة الصديق الاول وعدم تمكن المكلف من اداءها
الثامن عشر ثبوت التكليف مع امانة غير المعصوم بما لا يوجبها
 والا فلو ثبت فطما يثبت في الثاني بيان الثانية ان التكليف فاما
 هو بالمكن وهو وثيق على اللطف الذي هو الامام فان كان
 الامام غير معصوم فاما ان يثبت ولا يثبت فان كان الثاني
 فيجوز التكليف واستحال منه نعم وان ما وجب الخلف لا لا
 بفعل من يفعل هذا اللطف ومع هذا اللطف لا يفعل ذلك في
 لطف فثبت في التكليف لا شرا واما ثبوت الامر في **الثاني**
عشر كلما كان حصول الامر في له بما يوجب عليه الاستعداد
 القابل كان الفاعل قد وجب من جهة هو بيان على الايجاب
 له وجوب الفاعل مع استعداد القابل وهو خلاف التقدير

لا يملك

الحق

وفاعل التفرع على الطاعة والنجدة من المعصية هو الامام **فصل**
 انه معصية غير متطرفة وجوبه ليس بالاشد ولا المكلف للصواب
 واستعداده هو قبوله وامتناعه وامر الامام ونواهيته فيلزم من
 الجهة التي هي مفاعله وهو عدم الخطا وطاعة الطاعة وعدم
 مخالفة المعاصي وهي العصية **العشر** لو كان الامام غير
 معصوم لم اعد الامر به اما استعداده كون المأمور له ان
 جهة الفاعلية هي جهة ما يوقف عليه التكليف وما يكون الا
 ليس تمام اللطف الذي يوقف عليه التكليف والذات التي
 باطل فاعلمه مثل اما الملكة فذلك الامام هو المرفع بالمعصية
 من جهة فورية كما لا بد بالفعل مقدم مثل فاما ان يكون امكان
 فعل الطاعة والامتناع عن المعاصي كان مع امتثال المكلف فذلك
 الامر الاول وان لم يكن فذلك ان الامام غير معصوم لم يحصل
 منه الا الامكان فيلزم الامر الثاني فذلك يكون هو تمام اللطف
 الذي يوقف عليه التكليف وما يطلو **الثاني** فذلك **الطاعة**
والعصية عدم عصية الامام مع استخالة اجتماع المعصية
 عليه والاجتماع الثاني ثابت فيبقى الاول اما المتأخر فلا
 عدم عصية الامام يستلزم الاكفا بامكان جهة الفاعلية
 بالفعل لما تقدم والامكان بجميع السبل والمراد بالامكان

صحة

في الفاعلية

الاول

الامكان الخامس هنا وانما جميع السبل لجميع المعلوم السبل
 ما جامع العلم بجميع المعلوم فيلزم ثبوتها مع عدم علمه
 واما ثبوت الثاني فذلك **الثاني** فذلك **الطاعة** لو كان الامام غير معصوم
 فان الممكن واجباً الثاني بطا فاعلمه مثل بان الملكة ان عدم
 عصية الامام يستلزم الاكفا بامكان جهة الفاعلية
 فيكون كافياً بالوجوب من جهة الفاعل وهو واجب الذات
 من حيث لا يمكن فزعم نفية ذلك فيكون ثبوت نفية مقوله
 مع الذات وهذا هو الوجوب لا بوجوب هذا وجوب بالنظر الى
 العلم فذلك يمكن فرض نفية مع الذات وهذا هو الوجوب
 لا بوجوب هذا وجوب بالنظر الى العلم فذلك بان في وجوه فرض نفية
 لا من هذه الجهة فلا ينافي الامكان لا ما تقول بل من جهة
 فرض الامكان منع مع فرض النفية من غير التفات للامتناع
 فلا يكون امكاناً بل وجوباً **الثالث** فذلك **الطاعة** لو كان الامام غير
 معصوم لكان معصوماً لانه اذا استلزم عدم عصية الامام
 الاكفا جهة الفاعلية بالامكان وجب فكان معصوماً
الرابع فذلك **الطاعة** فذلك **الطاعة** لو كان الامام غير معصوم فكذلك
 المكلف مطعاً له في جميع احواله ونواهيته بحيث يكون ان
 يكون معصوماً والثاني بطا فاعلمه مثل بان الملكة انه

ان كان الامكان كافيا في جهة القاعلية وهو مع قبول المكلف كما
 في تمام التأثير في وجوب الامر وهو القريب من الطاعات و
 المبعد عن المعاصي فانه يحصل ما اذا امتنع المعاصي ووجبت
 الطاعات لكن الثاني في الامكان امر بالمعصية ونهي عن الطاعة
 لا يفي في معنى الطاعة واما بالمعصية وجب على المكلف الامتناع من
 حيث امتناله الامر في الامتناع من جهة الطاعة والمعصية فالمكلف
 مطيع من حيث امتناله الامتناع من جهة المعصية والطاعة وان كان
 الامام عاصيا لا فانفول عنه من طاعة الامام هو كونه المأمور
 به طاعة وكونه المنهى عنه فيها لا لذاته فان وجوب اتباع الامام
 انما هو لاجل نفعه وحمل على الطاعات وتجنب عن المعاصي فحق
 المأمور به فلا يمكن ان يكون المكلف باشتائه ناعا لله في
 الامام ناعا للشيء فان اتقى وجه الله اتقى سخط الناس **الخامس**
والعشر كلما كان الامام غير معصوم فقد لا يكون علم العلة
 علم عدم المع والتمسك بطاعة المأمور به لان العلم ان علم
 الامام يستلزم الاكفاء بالامكان جهة القاعلية الجامعة لحد
 القاعلية فيكون علم العلة ليس علم العلم واما بطلان الثاني
 فانه **الخامس والعشرون** لو كان الامام غير معصوم لكان
 وجوب اتق مع امكان العلة او علم اللطف الذي هو شرط

في المكلف

في المكلف من جهة انه يقع امر الامام مع طاعة المكلف لا كما
 وانما جميع اوامرهم ونواهيهم والثاني بطاعة المكلف بتمامها
 الملائمة ان نصيب الامام بعد غير كاف في اللطف بل معضا
 الامام الى الطاعة بعد عن المعصية فان كان يكون فيه الامكان
 فيان وجوب المع مع امكان العلة عند طاعة المكلف لا يفي في
 الامر ونواهي المعصية او لا يمكن بل لا يفي الا بالطاعة والتمسك
 المعصية مع طاعة الامام فلا يحصل بكون اللطف فلا يفي
 من جهة انه يقع امر الامام بتمامه في علم المكلف ويكون
 معضا فلا يكون له جهة **السادس** فلا يفي في اللطف في صب
 الامام ونصيب في المكلف في معرفة العلم بالامر
 بالطاعة ولا يفي في المعصية ولا يفي في وان لا يفي
 من ذلك فاما على سبيل الوجوب ويكن فيه الامكان لا كما
 يستلزم كون الامكان المتساوي الطرفين سبيل الترخيص في
 بل سبيل اختيار العمل وهو يقع بين الامرين وهو المعصية
الثامن والعشرون عند طاعة المكلف لا بد من كون ذلك
 واجبا لان المتساوي الطرفين بالنسبة اليه ان يكون مرجحا
 لاحد **التاسع والعشرون** كلما كان الامام غير معصوم
 كان تدويره على عمل المكلف على الطاعة وفيه في المعصية في

وما كان محرمه المصالح الخارجة عن المصلحة العامة لا يكون
 عن المصالح وهذا يعني متحقق الكلفة نفسه في ان يكون
 ايجابا عما ان ليس المصلحة في ايجاب العمل ولا ان
 لا يكون الكلفة طاعة الامام ولا الباغي **المشكلة**
 الوجوب لا بد وان يكون اما للدين المتعلق بالمصلحة باسم
 من غير الامام من الثاني فنقول اما ان لا يحصل تلك المصلحة من
 من غير وجوب يكون كل مصلحة تقتضي الوجوب بدنه او كونه
 في مصلحة او الاول بوجوب ايجابا والثاني اما ان يكون احدا
 مشا على مصلحة لا تقتضي الوجوب بل يقتضي وجبه يكون
 افضل ايجابا على المصلحة في نفسه لا لانها بالافضل واما
 ان يكون احدا من غير ذلك على بعض المصلحة المتضمنة الوجوب
 بعض المصلحة الثاني لا عند هذا الاول هكذا ينبغي ان يبرهن
 المعين والمخير الذي على الدنيا وانقر بذلك فنقول الامام الذي
 التي تقتضي وجوب نصبة وجوب طاعة متحققة في المكلف
 نفسه كانه جعل اماما على ايجاب طاعة عليه جميعا مع مشا
 امام في وجبه الوجوب **الحادي عشر** لو كان الامام غير معصوم
 ان لا يقتضي الشارع بين طاعة وطاعة التي مكلف كان يجب ايجاب
 طاعة كان فذلك الامام على كل المكلف ليست شرطا مطلقا بل

لو طاعة المكلف وكل واحد هذا الحق متحقق في مقتضى فائدة
 الامانة لا يوجب التخيير على تقدير اقامة غير المعصوم الرابع
 كونه الامام يجب ان يكون معصيا لا متعلقا لان المانع متحقق
 على تقدير تساوي الامام وغيره وان هذا المانع تصادف
 من امره لا فانه مانع بل يستلزم ذلك على استحالة ذلك الامر
الثاني والثالث امام غير المعصوم يستلزم ارتفاع الواقع
 وكلما استلزم ارتفاع الواقع فليس الواقع بغير امام غير المعصوم
 غير واقع اما الصغرى تلكها فاستلزم احدا من امامين
 احدا الصغرى المتصادفة بين المصلحة الثانية منها المتضمنة الوجوب
 من غير مرجع او تساوي الامام وغيره في وجوب طاعة المتقدم
 كان هذا خلافا للواقع واما الكبرى فذلك كلما استلزم ارتفاع
 الواقع لو كان واقعا لم اجد اجماع القاضين وهو **الثاني**
 كلما تساوى الفعل وعدمه في مقام المصلحة التي جعلت مقتضى
 للوجوب كان الفعل غير واجب قطعا امام غير المعصوم للمكلف
 بتساوي عدمها فيها المتقدم فليكن ان لا يكون الامانة واجبة هذا
 خلف **الرابع** لو كان الامام غير معصوم بان في المكلف
 اللطيفة لوجوب الشيء لم يوجب اليه طاعة الامام غير معصوم
 تلك **الخامس** لو كان الامام غير معصوم ان ايجاب

مع مساواة عدم الوجود في مقتضى المصالح التي جعل الوحي بها
مع اشتداد على ضرورة البسطة عند التالى بطريقه المقتضى
المقتضى ان المقتضى في الامام او امامه المكلف وتكليفه عقله
وتعريفه في التواضع والمكلف مساواة في الجمع والمقتضى الاخر
من وجود الامام انه يمكن اجبار على التعصبة وتكون من غير المكلف
بما لا يكلف المكلف فانه لو اذاع الطاعة لم يخفف لغيره نفس على التعصبة
ولا يخفف الكذب مع تعصبة **السادس** لو كان الامام غير المعصوم
لم يجزى له ما لا يشبه المصالح في مقتضى المصالح مع كون احد
يجتاز الى شرط اكثر من الاخر والى اهل العلم مثل ذلك المقتضى
ان ذلك في الامام على التعصبة والتعصبة شرطه بالطاعة المكلف له
بما لا يكلف المكلف نفسه وما يلائم التالى فلهذا في علم الكلام
السابع والثاني لو كان الامام غير معصوم لسامى المكلفون
في وجه الحاجة لكن دفع حاجتهم معوق في دفع حاجتهم الى المحتاج
في حصول شيء لا يفي بغيره في حصول الامور المستحقة وحصوله
فان كانت امامته واقعة بها جهم لم التعصبة او وجه الحاجة جواز
الخطا فان لم تكن واقعة بها جهم وتخففوا احسانا لم يدفع حاجته
غيره فلهذا يحصل للامانة **الثامن والثاني** لو كان الامام
غير معصوم فاما ان يكون غير معصوم وانه معك او معك الاخر

يسلم

يسلم العصبة والاول لا يلزم من غير مقتضى فانه مقتضى دفع
فاما ان يكون كل اطاعة المكلف في جميع او امره وتواحيته في جميع
الافعال يكون ليس بخطا واما ان يكون خطا في ذلك
الوقت والاول يسلم كون معصوم ما يكون او في الايمان
فان اتباع المعصية فاما او في اتباع الخطا في بعض الاوقات
خصوصا اذا لم يعرف وقت خطاها والثاني يسلم ان لا يكون
للمكلف طريق الى التعصبة في الطاعة والمعتد من المعصية ان ذلك
موقوف على الامام والا لا يجب تعصبة لا طريق الى عدم
سواء وهو في حال امره الى المعصية لا يكون معزاة لا هادرا
فلا يكون المكلف طريقا الى ارتكاب الصواب فاما ان لا يكون
مكلفا فيخرج عن التكليف فلا يجب الامام في ذلك الحكم لا فاما
يجب التكليف فاما ان يكون في التكليف فاما ان يكون في التكليف
ما لا يطابق بعينه لعدم تعصبة وقتا لا اتباع وقتا على ران
في مكلفا كان تكليفه بالانطاع وهو **الثاس والثاني**
كلما كان الامام غير معصوم امكن في كل تكليف ان يكون شيئا
مع فلهذا المكلف وعلم وجه وجوبه ليعمل لان الامام اذا
اخطا به وهو لطف في التكليف لا يحسن بدونه وليس لغيره
باعتبار فلهذا بل باسبابه لكن التكليف الذي كلف الله به

يستحيل ان يكون فيها **الامر** امانة غير المعصية يستلزم
 شدة حاجة المكلف وكلما استلزم شدة الحاجة استحالة ان يحصل
 به الغنا وكلما استحالة ان يحصل به الغنا كان نصيب الغنا استحالة
 بيان الاستلزام ان المكلف يحتاج الى المخرج من حاله من يحصل
 له الاصابة الى ان يفسد يحفظه من وجوب غيره عليه ووقع العلم
 من الضيق فاما ان الامام غير معصوم احتاج الى معرفته انه
 انما عاود الى الطاعة من غير ظله ان ظله كان التكليف باسما
 الامام فزيادة في التكليف لكن معرفته سوية لذلك لا يحصل من
 الامام لاحكامه لظلاله فليكن مخرج **الحاد** **والثاني**
 الامانة فزيادة تكليف الامام مع جوانبها انه وكيفية غيره معصية
 فحاجته الى الامام ان يدين بحاجته المكلف **الثاني** **والثالث**
 ان كان في التكليف المتعلق بالنفس يحتاج الى الامام فلهذا يعلق
 الجزم بمصالح غيره بساوي غيره في التكليف المتعلق بالنفس
 فزيد في التكليف عنه فولى مصالحه هو الى المخرج من حاله
 بزيادة تكليفه **الثالث** **والرابع** كل سبيل يخرج من الضيق
 الى الفعل ان يكون بالقوة لا بالبداهة ان يكون بالفعل و
 الامام يخرج للتكليف في قوة العلية من القوة الى الفعل في
 العمل فليكن ان يكون بالفعل بالنسبة الى كل واحد من

لا بد

من الواجبات وهو العصية **الرابع** **والخامس** كل سبيل للكمال
 فان كان بالفعل والامام مكل للمكلف من حيث العصية فلا بد
 ان يكون كاملا بالفعل بالعصية **الخامس** **والسادس**
 فان لم يدر ما له نعم تكليفه كان لا يتكلى الا بالامام فتصير
 الله نعم الامام لتكليفه فليكن ان يكون فانما **السادس**
والسابع لو كان الامام غير معصوم لم ان يكون احد المتكلمين
 على في الاخر والثاني باطل فالمقدم مثله بان المكلف ان غير
 المعصية من نواهي العلية متساوية لقوة الامام مساوية
 لقوة المأمور مع ان قوة الامام عليه **الثاني** **والرابع**
 الامام غير معصوم لم امكان كون المعاولا فربما يستعمل
 الى الوجوب في العلية والثاني باطل والمقدم مثله بان المكلف
 ان العصية والنجوة طرقت وفيه ما امر به لا يتفاهى فلو كان
 الامام غير معصوم لم ان يكون بعض المكلفين اقرب منه الى
 الطاعة ولو في بعض الزمان لكن قوة العلية على **الثاني**
والرابع لو كان الامام غير معصوم لم امكان كون الامام
 عن الوجوب في الفعل والثاني باطل والمقدم مثله بان المكلف
 ان الامام انما احتيج اليه لكون المكلف غير معصوم وكنه
 وفعل الامام بقوله العلية لغيره من طرف العلية منها ان

بحيث يوصل اليها ان اطلاع المكلف قد يكون بالنسبة الى ما هو
 اقرب منها الى الامام فيكون الممكن الاجد من الوجوب اذ لم يكن
 علة في الفعل وهذا محال **التاسع** والاشبه لو كان الامام بعد
 معصوم لم يمت اما ان يكون ما بالثالث بالغير لمكان الذي
 ما الثاني بنفسه بالاطل فالقدم مثله بان المقتضى ان الامام
 مع باقي ما يتوقف عليه ويحتملها لا يتصور اما ان يكون علة
 في امكان الطاعة المكلف في خصوصها بالفعل والاولى من
 الاصل اما مكان الطاعة لئلا يفسد ما كان معلولا للغير كما
 ما بالذات معلولا بالغير وهو الامر الاول والثاني مازن
 الثاني لان المكلف اذا لم يعلم بالامر الامام لم يفعل الا كما
 ولم يدعه اليها فان على التكليف ان يتكليف ما لا يطاق
 وان لم يبق التكليف خرج عن التكليف فيخرج الدعاء الى الجور
 والشرعية فيها فيكون الوجوب منافي عن الاعمال والاداء
 والاعلام منافي عن الوجوب وهو الامر الثاني واما ما
 الثاني بنفسه فخطا **المختص** الامام انما يجب
 لا تكون مفرضا بالفعل والامام يفتقر وجوب الطاعة بالامر
 الى الكافي بل يجب كونه مفرضا بالقوة ثم هذا له معنيان
 احدهما ان اذا اطاعة المكلف لم يكن من جملة اطاعة الله

فهما

فعلا ما على فعل غيره لا يمكن ان يكون مفرضا وانما هما انه لو حصل
 استيعاب شرائط غير التقريب وما يتوقف عليه كالارادة
 المستغنية للفعل مع توقف الفعل عليه بوجوب التقريب
 لبعض المراتب الاول والا لا يمكن بغيره مع استيعاب شرائط
 من قبل المكلف وفي التقريب وما يتوقف عليه فيكون المكلف
 معذورا ولا امام بهما فيفتق فاندرج بل المراتب الثاني وانما يكون
 كذلك لو كان معصوما او غير المعصوم يمكن ان لا يقرب **الحادث**
في المختص الفعل موقوف على شرائط منها الامام وما يتعلق
 به وهو شران منها ما هو من فعل المكلف كاشكال او امره وعطا
 والذاري وغير ذلك ومنها ما هو من فعل الله نعم كتحصيل الامام
 او من فعل الامام كقبوله الامامة وتوقيته عند الحاجة وحقه
 وحمل على الطاعة فلهذا فعدمها ما يكون لعدم بعضها فاما
 ان يكون ذلك من فعل المكلف او من فعله نعم لو فعل الامام
 فعلى تقدير عدم الاول بان يكون ثلثي المكاتب جميع ما يقع
 البقية من اربع فعل الامام كادائه الفعل ويكون ما هو بالفعل
 الامام يحال لو فعل الامام فعله فيعمل المكلف ذلك لو امكن
 تحقق الثاني لكان الاختلاف بالواجب بسبب الامام فلا يكون
 مفرضا الى الطاعة مع فدره وطاعة المكلف له فلا يكون اما

وقرئ

في تلك الصورة وهو جازع او يمنع فلان ان لا يعلم امامه على
استلغ ذلك وانما يعلم استلغ ذلك مع العلم بوجوده
معصوما ما لا يجب طاعة مع العلم بكونه اما ان يكون الكائن
منه مع نصب طاعة في العلم لا بد فيه من الطاعة فيكون
العلم امامه على عصيته وكذا امامه فاما في غير المعصوم
في **الفصل الخامس** لو كان الامام في معصوم كالمعلم
بوجوده وعده والناظر في العلم مستلغ بان الملازم ان
كل معصوم ممكن حيث هو ممكن في وجوده وعده
لشأنه في الطرفين من جهة الامكان فالامام انما وجب كونه
لطفا فاما ان يكون كونه لطفا لا مكان في تفرقه او تفرقه
بالفعل او طاعة المكلف يمكن من عمله او تفرقه بالفعل
مطلقا لا باعتبار هذه الشرائط والثالث مع التقدم و
الاولى بطر والاشارة في وجوده وعده فيعين الثالث
واما يكون كذلك لو كان معصوما **الفصل السادس** اما
ان يكون الامام له لطف الله بيقضي من وجوبه في العمل
الحرام وعدم الاهتلال بواجبه ولا في الثاني بسلطان مساواة
لباق المكلفين في جواز فعل كل معصية فلان جواز المكلف في
السلطع فلان كون السلطع كاذبا وفلك في الحال والاولى بسلطان

عصية

عصية اذا اللطف انما يقضي منع الحرام من حيث هو **الفصل السابع**
في وجوب اعدا الامر بان لا يكون وهو ما يكون التكليف في القد
والعلم في الامام كان في تقرب الامام بحيث يورثه الامام
المعرب لثمن الطاعة والمبعد عن المعصية مع طاعة الواقع
عدم فادنه ونكته من عمل المكلف مع عدم اختلافه بالتقرب
والتبعية حاله في شيء واما ان يكون له لطف في التقرب
خارج عنه يقضي ذلك كاختصاصه في الله مع زيادة معرفته
من الجلاله في من لا الطاعة يقضي ذلك واما ان كان يلزم عصية
الامام واما قلنا ان احدا الامر بان لا يكون لان التكليف في
تلك اللطف الذي هو شرطه فدينا ان الامام لطف في عصية
في التكليف بحيث او طاعة المكلف او يمكن منه من من
الذي يمكن من عمله عليه وجب ليس للامام امام الحق فاما
ان يكون التكليف في حق الامام في ذلك لان كان الله
يعين اللطف الذي يفعل ذلك الفعل والافعل التكليف
ذلك الفعل والافعل محقق وهو فدية عمل اللطف على عمل
المكلف بالتكليف على عمله ولا يجوز تكليفه ومع ذلك
يجب وقوع الفعل فلذا في اللطف الذي في حق الامام التكليف
فلان عصية **الفصل الثامن** في فعل كل فعل من فاعل الجمل

عليه الخطأ والمجمل من وجوبه سابقا له لا كان عبثا
 والامامة فعل من فاعل محكم يستعمل عليه الخطأ لانها امام الله
 او من كل الامم وكلها يستعمل علمها الخطأ والعامة من وجوب
 الامامة تكون التكليف بحيث لو اطاع الامام او تمكن الامام من
 حمل له فعل يشبه من العاجبات لم يفعل شيئا من الخيرات
 والا لم يرجع بل يرجع وان خف فاندبر والثاني متحقق
 في هو الامام ولو لم يكن معصوما لم انتفاء العلية مع وجوب
 الفصل لكن قد قلنا ما سجد له احد اعوامه والامامة ثابتة في
 العصمة **الثاني** لو لم يكن الامام معصوما كان التكليف
 اقل من لطف وعينه في التقاض في اللطف المعين في التكليف
 لكن الثاني باطل فالقدم مثله بيان الشرطية ان اللطف الذي
 للتكليف الذي هو عبارة عن الامام به لا لو كان من عمل التكليف
 على فعل التكليف حصل من التكليف فالتكليف من قبل من القوة
 فالامام ان ساوانا في الاحتياج الى اللطف لم يكن له امام بل كان
 لطفه من الاطراف المتساوية فان فعل لطفنا او فعل لطفنا
 الشرط لانه شرط التكليف فان التكليف لطفنا لطفنا العمل المشاي
 لطفنا لطفنا لم يفعل فعل لطفنا كان انفع من ان ينفذ في التكليف
 في اللطف المعين في التكليف بما بطلان الثاني فندرك في علم الكلام

وهو في التقاض في الشرطية بل من تقاضيه في الشرطية
 فلا يكون اللطف الذي لطفه انفع من كل ما لا يشرط
 لو لم يكن الامام معصوما لم يكن مكلفا والثاني باطل فالتكليف
 مثله بيان الملائمة اذا لم يكن معصوما لم يكن له لطف كلفنا
 في الامام معصوما لما تقدم وليس له امام ولا لا تسلسل او
 استغنى في الثاني كان لطفه انفع من اللطف لشرطية في
 التكليف بما بطلان الثاني فالتكليف في التكليف لا يصلح للامامة
 فقلنا **الثاني** لو لم يكن الامام معصوما لزم احد الحكمين
 اما عدم وجوب طاعة بالنسبة الى الكفاية والاحكام او
 امكان وجوب طاعة لغير الامامة على الخطأ والثاني باطل فالتكليف
 مثله بيان الملائمة اذا كان الخطأ او الامامة ما ينافيها
 ان يحصل في الثاني اما ان يجب على طاعة هذه الحكومة كما
 لزم الامر الاول والاول بطلان الامر الثاني واما بطلانها
 فقلنا **الثالث** الامامة في النفسية التفرقة في الحكم
 والبعيد من العصبة وهي مع فائدة الامام على عمل التكليف
 طاعة له ما تفرقة في العصبة والثاني من الشئ يستعمل احكاما
 مع **الرابع** الامام حافظ للشرع لو وجوب حكم الله في
 كل منفعة لما بين في علم الكلام من وجوب التكليف وعده

وما السنن والكاتب على خط الشيخ والامام تاج الدين
 عن وفاء الحاشية فكل مسئلة يضع فيها خلاف فحينئذ يرجع
 فيها اليه بعمل الكل بقوله ويجوز على صحة وفيه
 وكل من ليس بمعصوم ليس كذلك المساواة للصحة بين تلاميذ
 معصوم **الحاشية** قول الامام يجب على الخلفاء ان
 الرجوع اليه في كل ما اختلفوا عليه فلو لم يكن معصوم
 لم يكن كذلك **الثاني** قول الامام ان في كل اجتماع
 يقررون يكون بغيره مساويا لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تنقض من غيب
 المعصوم قوله مساويا لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تنقض من غيب
 اجماعا فالامام معصوم **الثالث** قول الامام ان في كل
 جهة ففعل جهة اجماعا وكل من كان في فعل جهة فهو معصوم
 اما الصغرى فاجابة ولسان حاله المانع وما الكبرى
 فلا من كان قوله وفعله معا فاما ان يكون التكليف بها
 نفس الامر او الاول المطلوب والثاني ما ان يكون مكلما
 بضدها او الاول المانع والثاني بسلوك التكليف بالعدالة
 وقد بينا ان الامام قوله جهة وفعله جهة فيكون معصوما
الرابع قول الامام ان الامام معصوم وانما احد الامر
 اما حسن خلوه المكلف عن التكليف او الامام بالدين

والثالث على ما تقدم مثله بيان الملائكة قوله نعم ان جاء كونه
 بغيره فينبغي ان كان الامام غير معصوم جاز ان ينقض
 جاز ان يعلم كل واحد من المكلفين بنفسه لكنه هو المبدأ
 من الاحكام فاما غيره فيجب عدم القول بالدين
 الا هو فاما ان يخلو المكلف بذلك الواقعة عن التكليف
 الاول او لا يخلو فيان **الثاني** **الخامس** قول الامام ان
 الذنب وجب لعدم قول قوله لا امامة موجبة لقول
 قوله لا انتفت قد تروى في اللوازم بلسان ثمانية
 المرويات وتروى عند المتأخرين بوجوب انتفاع الاخر
 حال نيابة فلزم انتفاع الذنب ما دامت الامامة **السادس**
والسابع قول الامام قوله جهة ولا تنقض من المذهب قوله جهة
 الصغرى فلا في الامامة مبنية على ذلك والامام عظم الله
 ولا انتفت فائدة الامامة وما الكبرى فلا **الثامن**
والثاني قول الامام ان الذنب وجب لعدم قوله جهة
 كان الجزم بقوله مشروطا بالعلم بعدم الذنب فان العلم بالشر
 مشروط بالعلم بالشر فيلزم ان لا يجرم بقول الامام فيلزم
 فائدة نصبه **الثاني** قول الامام ان ما كونه
 بغيره واجب واجعل صلوة الذنب وجبا لعدم قول الامام

فاما لا سلب له الذنب لسقوط محله او لعدم رجحان سنده
 ح فان لم يكن معصوما امكن صدق الذنب منه امكانا فافتربا
 لو جوب القدره والذم هو التهور وعدم وفاء العاقل
 بنوام المانع فيمكن اللزم حال وجود المذموم وفيه جواز
 المكلف اقدم وجوب طاعته وند وجها وجوز ان يكون
 خالصا منهم في امره وفيه عن الماسور ما لا يحصل له راجع
 الى طاعته وتنفق فانه **الثاني** فصل المعصية
 لجواز قبول قوله وكلاما في جواز قبول قوله كان مستعلا
 الامام من الامانة فيلزم امتناع المعصية عليه اما التمسك
 فالتكبر واما الكبرى فانه لو جوب المكلفان بعد منعه
 يمنع جواز قبول قوله يجب يكون قبول قوله متبا عنه ولا يفي
 الى العلم بشي من احد الوافين عن الاخر فانه ينفذ ذلك من الكلام
 وينفذ فانه **الثالث** الامام مقرب من الطاعة بعد
 عن المعصية ما دام اما ما القدره لو طاع المكلف وسلك
 الذنب بسلام فخرهم قبول قوله فيكون سبعا لولا ان المكلف
 حين هو امام فيلزم التناقص وهو **الرابع** فصل
 كان وقع القادر ولو من سلب المنفع كان الامام معصوما
 لكن المقدم حق فانه لا يسلم بان الملائمة ان كلا كان وقع

القدر

القادر ان كان السبب المعارض فيه بين كونه سبب الجلب
 او الجلب المنفع كان تركه اولى من فعله والملائمة طاعة فافتربا
 الامام غير معصوم لكان قبول قوله و طاعته مرد بين كونها
 للمنع او طلب القدره فيكون تركه فالتاخذ هذا خلفه
 اما حقيقة المقدم فقد ثبت علم الكلام **الثاني** فصل
 لاشي من امانة غير المعصوم بخلافه وجوب الطاعة بالاكتمال
 وكل واجب وجوب الطاعة بالقدره وند بغير لاشي من امانة
 غير المعصوم بواجبه وهو المطلق **الثالث** فصل
 التمسك بين الخريص والوجوب بدم الخريص ولا يرب ان تركه معصية
 في كل ان ينسحق فيكون قبول قوله وطاعته مرد بين التمسك
 والخريص فقدم الخريص فلا يجوز قبول قوله فيستعمل امتناع
الرابع فصل الواجب لا يفتل ان يكون حراما او
 قول غير المعصوم يفتل ان يكون حراما او باع قوله واجبة
 يمكن ان يكون الامام غير معصوم **الخامس** فصل
 فهو غير مقبول قوله بخرجه بالقدرة والابتناع كاشف
 وينعكس بعكس التقيض المقتول اكل من يجب قبول قوله بخرجه
 تلبس بياض بالقدرة وكل من امتنع فخر المعصوم وكلاما
 يجب قبول قوله بخرجه **السادس** فصل لو كان الامام غير معصوم

احتمل ان يصفى فليس عدم قبول قوله ومنه جواز الكلف في الثاني
 كان الكلف في الامام احدى مابينه الرقعة او عدمه فصفه اوجح
 امامه بينه جعل الخطاب الاحكام فيكون اماه غير المعصوم
 نحو حجة الامام **السادس** في كسوف الامام فان الامام قد يصح
 كانت حاجة المكلفين الى الامام احدى اثنين عدمه لان الامام قد
 المعصوم يمكن ان يجعل الكلف على المعصوم والعقل واللام
 المعصوم لا يكون في الكلف بل لا بد من تفرغ بعد فساد من اما
 احدى بين الكلف مع ذلك **الثاني** في كسوف الامام بعد
 غيره من رعيته اول من اباعه بالغير عنه وكل ما كان من
 قبول القول العدلي كان لها طرفان الغير والمعصوم
 فاطلة الاول والاكثر وكل كانت العدلة والصلح اكثرها
 اولي بقبول القول فالامام اما ان يشترط فيه العدلة او لا
 والثاني في لا شرطا لها فالشاهد والراي فكيف الحاكم
 المعصوم في امور الدين كلها والاول اما ان يشترط فيه العدلة
 المطلقة الشايعة للمعصوم وهو المأمور اما ان لا يشترط ذلك
 فيمكن زيادته غيره عليه في الصلاة فيكون قبول قوله اوجح
 وهو بيان المقدمة الاولى **الثاني** في كسوف الامام في غير ذلك
 وهو غير في الغير غير الكلف فيصير اوجح الى الامام احدى

من رعيته **الثاني** في كسوف الشريعة كالمحتاج الى غيره وسبق
 وهو النبي يحتاج الى حافظه ويغير لها وهو الامام وعلة الاحتياج
 الى الامام هو حسن الكلفة واجابة الكلف لعدم الوحي
 البديهي فما ترفع الحاجة فيمن يوحى اليه من الاحكام بالوحي
 وعلة الحاجة الى الثاني هو كلفة الكلف مع عدم عصمة وعلة
 ضبط الاحكام في غير ذلك النبي عليه السلام او اما ترفع الحاجة
 بمعصوم من بطلانها منسوبا وان في اللطف لغيره لم بعد
 فيسأويان في الوجوب **الثاني** في كسوف الامام فان مقام
 النبي في التبليغ وفي حفظ الشريعة وفي حمل الكلف عليها
 ومساو البعاد فانما يفرقان في التبليغ عن اهل البيت وعن
 الخيرة والوحي وعلمه وكلما اشترط في الوحي المعصومان
 في علم الكلام فكذلك في الثاني **الثاني** في كسوف الامام
 فانما مقام النبي في هذه الاشياء انما لا يصح فعل النبي في
 جهة التفسير فكذلك الامام فانما يكون كماله اذا كان معصوما
الثاني في كسوف الامام لا يحصل الغرض من الامام الا بغيره منها
 ان باب الكلف في خطا في الحكم كونه في التبليغ ومجرم بالاشياء
 فكيف يغيرها كلفا مع عدمه ولا يمكن ذلك الا في المعصوم
الرابع في كسوف الامام فانما مقام النبي في تعريف

في الاول

الاحكام في العلم بالامور في محاربة الكفار وفي جميع ما اراد
 النبي في الامور سواء كان امر عام او خاص او فاعل او متعاقد
 كما ان الله تعالى لم يترك معصوما بل كان **الحاكم** في الامور
 لما كان الامام فاما مقام النبي في العلم بالامور وبيان الخطاب
 والمحل عليه في العلم باجتهاد واحد من المجتهدين مع التمكن من الحكم
 لوجوب متابعة قوله كالتبني ولهذا كان حكمه في قوله قطعي
 العبرة فلا يخفى في غير المعصوم قوله قطعي العبرة فلا يخفى من
 الامام بغير معصوم **الثاني** في العلم بالامور واسطة بين
 والامة كالتبني واسطة بين الله ثم والامة فلا يجوز ان الخطا عليه
 لا يمكن ان لا يكون واسطة في ذلك في وقت ما لا يكون واسطة
 وانما كيف يتحقق منه المعاصي **الثاني** في العلم بالامور
 معصوم يحتاج الى هذه الواسطة لتساويهم في علم الحاجة
 فلا يكون الامام واسطة لا يحتاج الى واسطة اخرى بل يستلزم
 اشتداد **الثاني** في العلم بالامور ان الامام هو الواسطة بين الله
 ثم وكل غير المعصومين ان لا يكون منهم ولا كان واسطة
 لنفسه **الثالث** في العلم بالامور ان الامام هو الواسطة بين الله
 والامة بعد النبي لا بد ان يكون كل من الجميع فيها واسطة
 بين الله واسطة في العلم بالاحكام والعلم الاكل من كل من

ثوري

جهز وجوده الشارح لشمس العلم الامتياز الى الواسطة
 وهو عدم العصمة وانما لا بد ان يكون معصوما والا لا يمكن
 كالبعض من في وقت وهذا خلاف **الثاني** في العلم بالامور
 بحجة الله على كل مكلف في كل حكم فلا يصدق منه في كل حال ان
 يجعل الله ثم يحسن على العبارة في الذنب في ذلك الحكم وهذا
 فلا يحتاج الى بيان **الثاني** في العلم بالامور ان يكون خطا في حكم
 الهاديا ما علم او عاين ولا هاديا هو الامام ولا كان ولا يصدق
 كونه هاديا لكل ذلك ان يحتاج هو الى هاد ولا يمكن
 هدايته لغيره الا بعد تحقق هدايته فلا يكون قوله وفعله
 حجة على من لا يكون له امام اخر **الثاني** في العلم بالامور ان
 ان نصب الله هاديا يحتاج الى هاد من غير ان يجعل له هاديا
 وهذا غير ممكن في معصوم يحتاج الى هاد لا لا في العلم بالامور
 الا القرب الى الطاعة والمعاد عن المعصية فلو لم ينزل عليه
 العقل لم يكن واحدا فلو كان الامام غير معصوم ولا امام لم
 استحال ان يجعله الله هاديا للامة فكل امام هاد **الثالث**
 في العلم بالامور ان الله شرطا للامة والامة امانة طاعة
 لا على منها اتم غير النية في طاعة العبد المظلمة التي لا خط
 منها في العصمة **الرابع** في العلم بالامور ان الفاسق لا يقبل

في مفاصل الأمور الجزئية فالأول الكلمة التي هي مقدمة الشئ في حيث
 يشي الاما بعد لا يقبل بها الا اعتبار من يقوم قطعاً بعد
 القس في عليه وهو المعنى **الخامس** في فصل من استوعب
 ان يابرها في فصل الهداية بانواع من يمكن ان يعللها ولا يعللها
 مع وجود العائنه والفا في العائنه العائنه والمانع الذي
 هو التكليف في الفصل غير كان لغز المعصوم وعلم الله نعمه
 تعلم الاشياء كما هي لان كان يمكن الامتثال لا بعد خلافة وانما
 يعلم امتثال الامتثال لا يابرها من الامتثال الوضوح فما كان
 يعلم الله ثم ان هذا لا يقع لا نقول لكن المكلف يجوز ذلك
 فلا يحصل له مانع الى بناء اذا لم يابرها بانواع الحكم الذي هو
 مانع عظيم الى ترك امتثال قوله في نفس فاعلم **السادس**
 امر الله نعمه ونعمه في جواب في التواب وزجبه يحصل العقاب
 مع حرم المكلف جوعاً تاماً بان الله نعم صادق الوعد يحصل الجزم
 بحصول الجوع اذا امتثال الهداية بانامه والصلوات بعد الامتثال
 الى استحقاق العذاب قطعاً لا يكون في فصل تلك ما في المكلف
 الى الفصل ونعمه منه بل يحتاج الى الامام والامام ليس في
 المعصوم تكليف بكونه في فصل طريقه في المكلف كونه في المكلف
 وكيف يجوز من الحكم الذي لا يفتاها وان يابرها يعلم الله

الطريق المؤدية الى السلامة والصواب قطعاً بانواع طريق
 في ذلك يمكن ان يكون طريقاً الى الحلال والى البعد عن طريق
 الاول وليس هذا الامر البعض التام بل يحصل من الكمال المطلق
 ان يصدر عنه ذلك **السابع** في فصل التناهي في العزوبة فانما
 يحصل من القضاء في العزوبة في التناهي في علم الله فانما
 يمكن الامام معصوماً كان فاعلم الله نعمه باستحقاق القضاء
 في العزوبة من غير ما هو في التناهي لانه انما يحصل من الفصل
 البحث في المقدم مثله بان الملك في ان الاصابة في امتثال ذلك
 الله ثم نعمه ونعمه في التناهي في التناهي في العقاب غير يحصل
 ذلك من قبل المعصوم الذي لا يكون مكرراً منه ذلك لا يمكن
 فلا فهو استحقاق العزوبة من غيره وهو محال
الثاني في فصل امر الامام ونعمه بانواع ما ان يكون في
 يحصل الامانة في امتثال امر الله نعمه ونعمه في فصل
 استحقاق التواب ومخالفة في استحقاق العقاب ليس من
 باب الاستغفر الله لا التناهي لانهما ليسا مباينين والله نعم
 جعل الامام حلياً ولا من باب الخطابة لا اختصاصاً صلباً بالتولي
 ولا من باب الجدل لانه لا طريق بعده ولا من باب المفاصل وهو
 فتمين ان يكون بهما فاجيب ان يكون معصوماً والا لا يخ

الشايع الصوري من المكارمة البرهان هذا حاله قد يتشبه
 علم البرهان بتجصيل الذي جعل طريقا له في **الاشارة**
 لو لم يكن الامام معصوما لم يكن اجتهادنا في جعل الطريق المعتبر
 ما يستجيب ادواه الى المطلوب في المثال على ما تقدم سلبا بان الملاك
 ان المطلوب هو تجصيل الاحكام في اوامر الله ثم وفاء به في
 عبادته والامام غير المعصوم طريق من الفضايل المكنة
 بتجصيل استنتاج العرف من الممكن في البرهان وما يطلق
 الثاني على ان جعل طريق على ما يتجصل منه من الحكم العام
في **اشارة** الامام اما ان يكون معصوما في السلب لا
 والثاني يستلزم جواز الاختلاف في الدعا الى المعصية في كل
 وثوق بقوله لا يحصل التكليف وثوق ما يتلطف والادب يتلطف
 معصية وطفا لا يمكن ان يكون معصوما في الانعزال لم يكن معصوما
 في الاختيار الملائمة ثم الجدل الثاني من كتاب الاقضية والحدود
 قد رتبها لعالمين وصلى الله على سيدنا
 محمد وآله الطيبين الطاهرين
 وسليما
 كبريا
 بالرحمة

بسم الله الرحمن الرحيم
المادة الشايع من الادلة الدالة على وجوب عصمة الامام
الاول لو لم يكن الامام معصوما لكان اما ان يكون تكليفه
 اخف من تكليفنا او اقل او اكثر وسواء الاول في المساواة
 في الواجبات وانما يختلف في اوجاب المرفوعة والباسطة ولا
 ريب ان الثاني اكثر اقل وهو مساو لنا في علم الاختصاص
 الى اللطف الذي هو طريق التكليف وهو المرفوع والمبعد عنه
 الاختصاص هو جواز الخطا فيان مساو في المكلفين في الشرط التكليف
 او الزيادة مع ان امدها في فعل الشرط الربيع اليه لم يمتد الا
 وهو **الثاني** بتجصيل من اجتهادنا ان يحصل مصلحة في نفسه
 غيره والالزام الظاهر في ان الامام مساو لنا في الاختصاص
 الى المرفوع لم يمتد ما يحصل للامام الحفا لامتداد الباسطة
 فانه يكون قد جعل مصلحة بنفسه الامام وهو متعسر في اللطف
 وهو **الثالث** ان كان اللطف اقل من تلك من فعل الغير
 منه في المصالح فيجب تكليفه المصالح لاجل زيادته في الظلم
 وتدين ذلك في عالم الكمال فالامام اذا كان مساو لنا في علم
 الاختصاص فيقول له الامامة وفيما به منعت عن امام اخر فيرهبه

والقولان جميعهما فالتدليل يكون على كل من القولين معصية
 لكن عطف المعصية على القولين الطبع وهو **الثاني**
 فيه تقديم المعصية على القولين فيجب ان يكون له الكمال الذي
 الاصله للانسان فهو نسبة في جانب العلم والعمل فهو معصية
الاول **عشر** عدم عصية الامام من حيث لا يمكن انشاؤه
 من الملزوم صدق كل ما كان الامام المكنى حين امامته
 الحكمة فيه معصوم امكن ان يصدر عنه في الغاية الثانية
 امامته ممكنة لكن كماله كان الامام اما كان الغاية من ثابته
 بالضرورة مادام اماما منكم اما صدق الاول فان الغاية
 من الامام التفرغ من الطاعة والتبعية من المعصية مع تمكنه
 فان لم يكن الامام معصوما امكن عدم حصول هذه الغاية
 وهو فلو اما الثانية فلا ضرورة لوجوب حصول الغاية عندئذ
 الامامة لم يزل احد الاربع اما امكان الصلابة ليعمل او عدمها
 حال ثبوتها باعتبار ثبوتها على كل حال في الملائمة فظاهر لكن
 صدق هاتين المقتضيتين جميعا امامهما في القارعة **الثاني**
عشر قوله نعم انك لو امرت به الى قوله لكان الحق القول
 على اكثرهم وجه الاستدلال ان طريق النبي سوابق لما فكنا
 الامام فيكون معصوما وحيث بان **الثالث** انهم يعمل

سبيل

هذه الاية ان بعد هذه الاية ليدحق القول على اكثرهم في
 الامام لا ينبغي من اجل ان ذلك يقتضي الامام المعصوم بعد
 اوجبه هو الملة **الثاني عشر** او شاور الامام في الما
 : على الامام الى الامام اخر لم يزل احد الاربع اما خلق بعض
 المكلفين من اللطف واصحاب الامام الى امام اخر يزل
 من غير مرجح **الثاني عشر** قوله نعم هو الذي انفت
 عليهم غير المعصوم يعلمهم ولا الصالحين انهم لهم رتبة
 اشياء احدها كون طريقهم مستقيما والثاني انهم لهم علم
 بهذا الطريق الثالث كونهم غير المعصوم يعلمهم والاربع كونهم
 غير صالحين نقول اما ان يكون هذا الطريق مستقيما في
 الاحوال والكمال في الاعمال والاقوال او في بعضها
 والثاني مع لا يشترك الكل في العلم ففهم الاول والثاني
 في بعضهم بل هو مرجح فينا وكذا نقول في نفي الخسب عليهم
 علمهم ونفي من الخسب وذلك على نفيها عنهم فاما ظاهر
 واضح وانما بانهم بعضهم فنقول اما ان يكون هذه طريقه الاكابر
 او يكون طريقه الامام غير هذا الثاني لا تامة مكلفون
 بانبايع الامام وانبايع طريقه ومن الحال ان يامرنا بجمع الملائكة
 الى طريقه ويكلفنا بانبايع غير هاتين الاول فيكون

معصوما **الامر عشر** اما ان لا يكون شيء من الامر معصوما
 ان يكون كل من الناس معصومون او يكون البعض معصوما
 والاول معقول نعم ان خياره ليس لك عليهم سلطان
 الامر اجعل في القاموس سلطان نكرة في معنى النفي نعم
 جميع وجوهه وكل ان يذب فليس سلطان عليه سلطان في
 الجمل وهو باق في النفي الكافي الثاني باطل بالاجماع وهو ظاهر
 والثالث ما ان يكون هو الامام وحده او مع غيره والثالث
 مع قولهم نعم ان يذهب الى الحق الحق لا يبيع امر لا يهدى ولا
 ان يهدى فما لم يكفتم فكم يكون ولان الاحتياج الى العصية
 اكثر من عصية غيره ولنا فيه ما فيه وفي غيره من الناس وعصية
 غيره لا تؤثر لانه يكون هو الاولى بالعصية والاول
 والثاني مطلوب **الثاني عشر** عدالة الامام في كل شيء
 بغير من هو عليه في تزيين الكفاية من فعل الواجب من التواضع
 فلا بد ان يكون الوجه اولي بها من غيره في علم الاصل
 ان الاولوية لا تنقل عن الوجوب وهو العصية **الثالث عشر**
 العلة في الوجوب هي ما الوجوب حال كونها علم وعلاوة
 الامام في كل وقت بغير من في حاله علم في هذا الكلف
 فيجب له امام العدالة المذكورة وهي العصية لا ينفك عنها

الامام

الامام علم معصية وهو لا يبيح ان يكون موجوده بل جاز ان يكون
 عليه لا نقول العطل المعصية لما يوجد لها او بعد ما
 كالاخر المعصية في المركز الاول حال علمها بوجوبها
 الوجوب وهو المعصية لا يمكن ان يكون هذه معصية لعدمها
 لان علمه بانها وقت ما بان في عطف المكلف في ذلك الوقت
الحادي عشر فاجعل الامام القوة العلية والتكبير
 انما يحصل من الكمال لا من الاستحالة انما هو النافذ بالكمال
 التكبير المطلوب ليس له مرتبة دون ما فوقه لا خصالا
 ذلك باختيار المكلفين بل الكمال المكن للنفس لا يستأثر
 وذلك هو العصية **الثاني عشر** غير المعصوم **الثالث عشر**
 بالامكان ولا شيء من الظالم بامام بالضرورة بغيره لا
 من غير المعصوم بامام بالضرورة اما العصية في حق
 راما الكبرى فانفرد بها لا بالعهدة في الظالمين والمراد
 بالعهدة هنا الامانة لقوله نعمها علك للناس اماما قال
 من ذريتي قال لا بها لعهدة في الظالمين ووجوب
 مطابقة الجواب للسؤال واستحالة تافخ البيان في حق
 الحاجة موجبة لك وهذا لا ينافي النفي الدائم والذات
 مستلزقة للضرورة كما بين في المنطق وهذا معنى على

تكمل

مقدمة ثمرة احد بها ان المكنة الصغرى في الشكل الاول يفتح
 وتعد بدناه في علم المنطق عليه القدماء وانها استلزام للكنة
 الصغرى وبذلك يبناه انما في علم الاحكام لا استعمال ان يكون
 دائما او اكثر يا ونا انما ان النقص ضرورية وتدابرة المنطق
 انما **العلم الثاني** لا انسان ما كان مدار الدنيا ودار الآخرة
 والاولى سماها الله نعم ودار العز ودار لعبه وهو في شأنا
 ان البلاء فيها لا يمتد للانبياء والاولياء وهي من قبضته
 وقد حكى الله واهم خلق بين الانسان وجعل فيه من
 المدد كبر العافية ما يوقف عليه وجعل في قوى العلم برائها
 وفيه من العجائب ما يحير عقل كل ما قل ولا يعرف ذلك الا من
 رقت على علم الفسيفساء ثم خلق من الملعون والشر وبارك في
 والنيات والحوادث والمعادن وحوادث الكواكب وناظرها
 بالجرم والبر وما يدل بصره على تمام حكمه صانع بارك
 الله احسن الخالقين ثم قال ثم خلق لكم ما في الارض جميعا
 نكروه لسبق ام فالعاقلة اذا من النظر بصريح الفكر والاختيار
 في هذه الدار التي فيها العباد وهو اودار في هذه المكنة
 وكرم الانسان في هذه الكرامة هذه المانع له بهل
 تداره واخبر بان لا ينسب انما معصوما يحصل البقاء

كذا

يحفظ الشرع ويقوم نظام الشرع ويهدى به ان الطريق
 فوصله الى دار العز ابل جعل في ذلك موكولا الى الخلق ويجعل
 فيهم معصوما يضار ارباب العقول الضعيفة والفقير
 الشهوية والغضبانية الصغرى تغلبهم من لا يحصل البقاء
 بقوله ولا يوقن بفعله انه يجوز عليه الخطا او اكثر منه فلا
 يحصل له طريق الى البقاء بحكم الله ثم فكيف يمكن احكام
 امور الانسان في هذه الدار ودارها الامور في تلك الدار
 مع ان هذه الدار ليست بمقصودة بالذات واما المقصود
 تلك وهذا بناء الحكمة ولا يقول بين له ان في فطنة نظام
 الله من ذلك **الرابع والعشرون** الدليل لا بد وان يتبع
 فبشر المدلول لا يمكن ولبك تحذير وفي الامام ما لا
 وفعله ولبك على العوايب يمنع عليه يقبضه ولا تنفي العفة
 الا ذلك **الخامس والعشرون** خلق الله لهم طرقا معروفة ما
 بفرضنا في العالم الصالح الذي هو دار عز ودار تلك الطريق
 بصفة كالحواس الظاهرة والباطنة ولا يجعل له الصغر
 منافسة ومساخنة في دار الآخرة طريقا مقبلا للبقاء
 وهذا بناء الحكمة وطريق المعرفة احوال الآخرة واهكام
 الشرع والانبياء والائمة عليهم السلام ما ذا يجب عليهم

لا يجعل المشقة طر يقا منها للتعبد وهذا في الحكم **الشيخ**
ما لا يفتقر لا بد ان يكون المبطر والرافع افر من المبطر
 المرفوع لا سخالة الاضعف واستلزام المتساوي الى جميع
 ذلك مرجع والتميز عنه والتميز منه هو ما يقتضيه التوبة
 التوبة والعتبانية واللذة والعتب من الامور الوقيلة
 والمجسنة والمانع منها قول الامام فان الذي يمكن معصية
 له بعد قوله العلم ولا الظن لان امكان الخطاء فيه ناسئة
 ومن جميع احد طرفه الممكن لا مرجع فيكون المانع والمبطر
 اضعف ولا لذلك بل في الحكم فذلك **الشيخ**
 كلا وجب بسبب جبه حاجته ما اذا وجد فباختياره
 وعدم المانع يرتفع وجبه الحاجة بالعتب عنه ان لو لم يرتفع
 وجوبه وجبه الحاجة اصحاب في وضع الى جهة اخرى فلا يفر بالذ
 فوجبه الحاجة الى الامام جواز الخطاء على المكلف فان كان
 الامام واطاعة المكلف فان كان الامام واطاعة المكلف
 فان كان الامام واطاعة المكلف وعلم بافعال الامام التي ترفع
 خطاه على مكلف تخففت فيه الشرائط او لا والتميز بين
 الفلساسع الثاني بعد تلكا المقدم وبيان الملائمة ان الاما
 اذا لم يكن معصوما لم يرتفع وجبه الحاجة وهو جواز الخطاء

وهو غير

وهو غير وعرف جواز افعالهم بالامر بما لا يمتنع فيجب
 الى امام اخر في سلسل **الشيخ** ما وجب لرفع وجبه
 الحاجة لا يمكن ان يؤكد وجبه الحاجة وجبه الحاجة الى الاما
 جواز الخطاء على المكلف فان لم يكن الامام معصوما كان
 الزامه المكلف بالخطا فيكون مؤكدا وجبه الحاجة فيمنع
 كونه اماما **الشيخ** اما غير المعصوم او في الرفع
 من عدم الامانة لكن رفع التناقض واجبة لا في الوجوب
 اما الاول فانه عدم الامانة يستلزم جواز الخطاء واما
 اما غير المعصوم فيجب ان الخطا ثابت مع جواز الزام الاما
 به وتكليفه من العتد على غيره والظلم والافراج كثيرة من
 الفساد لا يرفع مع عدم الامام فكان رفع هذا الخط من
 رفع عدم الامام لكن رفع عدم الامام واجبه لوجوب
 تفصيل الامام على الله نعم عندنا او على المكلفين عندنا
 بالانقضاء لا من شذوه هو لا يرفع خالفه في الاجا
 على وجوب رفع عدم الامام بعتب تجميع القول بعدم امتا
 غير المعصوم وهو الخط **الشيخ** كلا يلزم من عدم
 الامام من جواز الخطاء على المكلفين من المخذومين مع
 ثبوت الامام غير المعصوم وزيادة محاذ آخر في الاما

من جعل الخطأ على المكلفين من الخبز ومع عدم الامام اذا
كان الامام غير معصوم والامام لكان ايضا لا يمتنع ان
الخطأ اذا زاد فذلك زيادة في عدم المعصوم وحيث
جعل على العالم نقل الانفس كما وقع وشهد من تقدم من الزمان
بكون امية فاذ الذي فعل زيد لعنه الله عليه بالحسين عليه
عليه السلام ولا يراه وما ظاهروا به من شر الجور
وجواب ببيت الله الحرام ودينه النبي ع فذلك لم يحصل
من احد من الرعية بل ما يحصل منه ما يحصل من منتهى زيادة
لا يحسن من الحكم العالم به ان يجعله مانعا لمفسدة ذلك
الشيء وهذا امر ضروري فلا يحسن من الحكم العالم اجملا
وعز نصب امام غير معصوم ولا يحسن منه اية الاخرجه
على قولين يوجب الامام على الناس بايجابه نعم لان
الضرورة فاضطرر بان من يطلب دفع شئ ياتى بما يحصل
منه فذلك مع زياده مفسدة يكون او لم يقع بل انما
بفعل ذلك الجاهل به او الخاج او العايب والكل منصف
في حوائجهم **الحامد في الترجيح** الخطأ المكلف وظاهر
لنفسه حجة حاجته المكلف الى امام معصوم وضلوا وعمل
غيره اشتد بعد ذلك خطأه على نفسه فكون حجة حاجته الى

من كون الاول وهذا الوجه فيمكن غير المعصوم وبما سببه
اشد من كون رعيته فاما من غير المعصوم فيكون حجة حاجته
الى امام اخر واولى واشد من حاجته فاهل الاول والاشد
والنظر الى المجمع لا يلبق بالحكم العالم بكل معلوم **الثاني**
والثالث فانما الامام في اشياء والامور التي يورث على
الاجتماع كالحروب فانه الحروب والعقوبات الشرعية وغيرها
ويجوز جمع الكل واحدا من المكلفين في معارضة معاشه وعيانه
ويجوز ارجع الى حفظ نظام الشرع وفائدة في ذلك كله العمل على الحق
والمنع من الباطل بالنسبة الى المجموع والكل واحد من المكلفين بالنسبة
الى كل واحد من الثقات وفي الامور الشرعية في كل زمان ومكان
يمكن فذلك لو امتنع عليه الخطأ في كل واحد من الاحكام الشرعية
لان المراد منه امتناع الخطأ من كل واحد على غيره فعليه ان لا
يمنع عليه الخطأ بالنسبة الى كل واحد من المكلفين والاحكام
واحد عن اللطف في كل زمان ولا خلاف في ان عن اللطف في انما
كان اذا كان الامام معصوما بالضرورة **والرابع في الترجيح** فانه
غير المعصوم مستلزم لان كان اجتمع الضمير واللام
مع تلك الملتزم ان غير المعصوم اذا امر بالخطأ ونفع من مخالفة
الفتنة كان اذا امر بغير ذلك الدماء المعصومة هناك فوجب حجة حاجته

معظم ذلك الفعل اجتماع التقيين وجوبها للمؤمنين
 للتمتع بها واستلزام نفع العز من الامام او المصطفى
 نظام الشريعة في الفقه اثنان الشريعة ومفلك بسلك الجماعة
 التقيين وعدم متابعتهم لذلك **الاربع والثلاثون** وجوب طاعة
 الامام كوجوب طاعة النبي عليه السلام وجوب طاعة الخلفاء
 طاعة اهل البيت اسوة اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي
 الامر منكم فانما نزل الطاعان في الوجوب بل هو ما نزل الامر
 لكن امر الله ثم لا يكون ان يكون خطأ فكذلك الامر الامام وفعله
 ولا نفع بالمعصوم الا ذلك **الفصل الثاني** الواجب
 لا بد من شخص موصوفه بذلك على حصة يقتضيه وجوبه
 ايجاب المشاوير من دون الاخر زعيم بالمرجع ولا يلقى الحكم
 فاجاب ما يبايع الامام في افعاله واولاه لا بد وان يكون موصوفه
 فائدة فيها وذلك وهي كونها صوابا اذا لم تكن بالحق
 الا ذلك **الفصل الثالث** قوله نعم انك لمن المرسلين عليه
 صلوات الله وسلامه وهذا يدل على عصمة النبي لان معنى كونه
 عليه صلوات الله وسلامه انه لا يجوز قلب الخطاء بل كل افعاله
 صواب ولا يخرج عن الاستقامة في وقت ما لكن انما هي
 انه على صلوات الله وسلامه ذلك وانما لا نرى عيبا وجوب

التمتع

البايعوا صلوات الله وسلامه عليه على صلوات الله وسلامه عليه ان لو كان كل واحد
 منكم لا نرى عيبا وجوب بايعوا فابعدوا ذلك القول المسموع
 لكن النبوة وكذلك وجوب لا بايعوا وانما على كل التمام فيكون
 عليه صلوات الله وسلامه عليه انما والبايعوا فابعدوا ذلك القول المسموع
 البير فيبقى ان يكون على ذلك القول المسموع الذي هو عليه فيكون
 معصوما **الفصل الرابع** قوله نعم انك لمن المرسلين الرجم هذا
 من عيبين وجهان احدهما انه قد حكم بان ما ياتي به من قول
 فهو من قول من اصطفاه الله تعالى انما الذي قد عرّف عن الله
 وانما قد رجمه بكونه لا رجمه بكونه ما ياتي به من قول الله
 ولا يعلم انه كان الا بكونه معصوما فالله اعلم بما في اليه
 والبايعوا فابعدوا ذلك القول المسموع انما الذي هو عليه فيكون
الفصل الخامس قوله نعم انك لمن المرسلين الرجم هذا
 المرسلون اذا رسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فقد كفرنا بهما
 وجه الاستدلال بثبوت حمل فدايات احدهما ان رجمه
 نعم معصومة بل على انه محمدي او على الثانية امر محمدي
 سائر الامم لقوله نعم كنتم خير امة اخرجت للناس انما الله
 ان لطف الامانة كلفه النبوة او انظر في ذلك فقولي لطف
 الله نعم في حق الامم الذين كذبوا بعدا لكذب ولا لطف

اعظم من طريق مقابلة العلم بطريق الاخره وتخصيل السمانه الادبيه
والاخره على الاحكام الشرعية وعقوبات معصوم ناطق هذه الكفا
ثم لم يصب لانه يخرجهم من عقيدته فيكون اليقين وهم اسرهم
وقاية الله بهم من هذا لا يشيرون فيكون الامام معصوما **والثاني**
في التلخيص ذكر الاول في المقيد في المقيد في المقيد في المقيد
وكذا يجب في الثاني في الاول في ذلك الاشارة الى ان
العلم به كما في الاول لا يرفع بحكم الكلف ولا يشيرون في
اولئك فائدة فيروا في تحقيق جميع الحجج والادلة التي هي
في امتناع الخطا. فثبت تخصيصه لبرهان المقيد للعلم في تحقيق
في تحقيق جميع وهو المطلوب لان الامام هو خاتم مقام النبي حيث
شئ امر لا يرد خاتم النبيين بحجة معصية الامام **والثاني** في
من النبي او الامام الدعاء المكلفين الى امتثال امر الله تعالى
ونواهيه فاما ان يكون المراد من الفعل لا غير الاختفاء
والفعل مع الاختفاء والنية والاختيار والاول في جميع هذه
بالسبب واما الثاني فلا يمكن بالسبب ولا بالفهم بل بالبرهان
والادلة التي يمكن بها العاقل فيحصل اليقين بها وهذا
على من يبين اما على اولي واولى فعل النبي او الامام النبي
والاشارة الى الهدى التي في كماله لبرهان منها واما الدالة

قد يروى

فلا طريق له الاول النبي والامام اذا تقرر ذلك فنقول ان الكفا
الشرعية التي هي الامام لطفية ما معصوم وفي هذه الاشياء
وفعل النبي والامام من القسم الاول والقسم الاخير اكثر من
فذلك فنقول القسم الاخير لا يحصل به ان الامام معصوم المانع
هو النبي والامام لانه لو ثبت معصية لكان قوله بعيدا عن ذلك
فيكون نفس المكلف اليه فيكون الخطا عليه ذلك يحصل الاختفاء
المطلوب في ذلك لجميع الفعل الا من هذا الامام فلا يحصل الفرق
في هذا القسم والقسم الاول لا يثبت بانه امر بالصواب فيقول
لا يمكن الامام معصوما ان ينقض القرع منه **الحاكي** في
الامام افضل من كل معصية لان تقديم المقصود على العاقل
في جميع المساوي في جميع ما يرجع ما امام اما لكنه امام في كل
زمان بالنسبة الى كل مكلف فلو كان عليه الخطا لم يلزم من
فرضه ونحوه على تقديم امامته واقتضائه في فاداف من منه
الخطا في زمان ما فاما ان يقع خطأ كل المكلفين فيه فيجتمع
فيه الامر على الخطا هذا خلاف ذلك بل يكون مكلفا ما غير
مختل بل هو معصية في افعاله وهو الذي يكون افضل من الامام
في تلك الحال فيجتمع التقيضان هذا خلاف **الثاني** في
السبب الثاني يمنع ان يكون سببا لهداه والامام مع كونه

به وهو المكلف عند وعده بالاعتزال والامتناع عن العمل
 بسبب كونه فعل المكلف صوابا وقرينة طاعة وبعده
 من المعصية فيمنع ان يكون الامام ح على هذه التقدير
 في هذه وغیر المعصوم يمكن ان يكون سببا في هذه ففعل
 لاشئ من الامام بسبب هذه فذكرناه بالاعتزال وكل ما
 معصوم يمكن ان يكون سببا في هذه فيمنع لاشئ من الامام
 بغير معصوم بالاعتزال وهو المانع **الثاني** في الامتناع
 الامام مفيد للشيء ولا شيء من دعاء غير المعصوم بمقتضى
 ذلك شيء من الامام بغير معصوم اما الصغرى فذلك دعاء الامام
 كدعائه الله ثم وهو مفيد للشيء فكذلك الاول فهو رفع المانع
 الله واليه هو الرسول واول الامر منكم فجعل طاعة الرسول
 واول الامر بعده طاعة الله ثم وكل من طاعة طاعة طاعة
 النبي والله ثم كان دعاءه كدعائه فطاعة اما الكبرى فطاعة
 لان قول غير المعصوم لا مفيد للشيء في نفسه بل طاعة ومع فهو
 النفس لا يحصل الجزم **الرابع** في الامتناع فيمنع طاعة من كان
 الله فانه في حجبكم الله بل من من ذلك ان كل من يمنع النبي
 لا يجب الله ولا يجب الله ثم او لا يكون معطبا لله ولا يكون
 متبعا له والامتناع انما يتحقق بالمتابعة في فعله او في القول

الامتناع على عدم وجوب الامتناع في هذا انما يتحقق مع العلم
 يكون احوال البراءة الصوابا فان يكون ذلك في المعصوم
 عصية النبي والامام فان مقام النبي مساوية فيما وادعية
 العزم فيجب عصية **الثاني** في الامتناع الامام هو اتباع الشي
 فحكمها واحدا انما يتحقق بعصية الامام **الثاني** في الامتناع
 بطاعة الامام ليس يمنع عن متابعتها بالاعتزال ولا شيء من
 المعصوم كذا بالامتناع فيمنع لاشئ من الامام بغير معصوم
الثاني في الامتناع في كل واحد منكم خاص بالكتاب والشيء
 استحقاق كل الامكان منها فاما ان يكلف الله ثم كل واحد بما
 اجتهاده اليه فذلك يكون له في احواله حكم وهو خلاف التقيد
 واما ان تكلفه باستخراج ذلك الحكم من الكتاب والشيء مع
 عدم دلائلها انما هي اشارة بها والوقوف غير متناهية
 تكليف ما لا يطاق ولا يفي ولا شيء بعد النبي ثم فلا بد من
 ترجع الى المكلف اليه ليس الا الامام فان لم يكن معصوما
 لم يكن للمكلف طاعة في العلم بذلك ان قول غير المعصوم لا يفيد
 الطاعة ولو افاد هذا لا يمنع المكلف بغيره صامع قوله تعالى
 لعنوا الذين كفروا من الذين امنوا ان يكون الامام الحافظ للشرع
 ان يكون معصوما **الثاني** في الامتناع اذا كان فعله منفردا

لغيره من الصفه من ذلك العمل عند فعل تلك الصفه فان لم يعلم
 الفاعل ان ذلك العمل مع فعل تلك الصفه فيه بعدد من تلك
 الغايه او بعدد من عدد تلك الغايه او يتحقق بعضها او لا يعلم
 واحدها ما الثالث مع على الله ثم قال الثاني فيمنه في فضل الترتيب
 بعدد من باب الخطا لا بعدد من الحكم فتعين الاول ان يتبين
 ذلك فيقول الامام بعدد من صفه من صفه ثم يتحقق في عمل بعض
 الشخص المعين فعلم ان لا يجوز عليه الخطا ايا من صفه ثم في كل
 حد من اهل الاجماع عند تلك الغايه الترتيب في اهل الشك
 على الحق وهذا يشر الى الطريق الصحيح والعدل في الشك في علم
 الله تعالى ان الامام بعدد من صفه من صفه في وقت ما كانت امامه
 في ذلك الوقت من صفه من صفه من صفه لا بعدد من صفه من صفه
 من اهل الاجماع فتعين عدد ذلك من صفه من صفه من صفه
 فيكون معصوما الا في هذا الباب بعدد من صفه من صفه لا مطلقا
 فيقول من جاز الخطا وحقا لغيره في صفه من صفه من صفه
 قطعا ان من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه
 من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه
 لا لغيره من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه
 واطلق الامام اعم من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه

اشاعه

الامام

هاد في شرط في الامام بشرط في النبي لا يلزم من المكلف بغير
 المدعى لكن بشرط في الصفه بشرط في الامام ذلك
التميز الامام هاد يجب ان يكون كل من كان كذلك
 يحتاج الى هاد فالامام لا يحتاج الى هاد اما الصفه فلا اعتد
 واما الكبرى فاقوله ثم افق هاد في الحق الحق ان يطلع من
 لا بعد ذلك لان هاد في الكيف يتكون في صفه من صفه من صفه
 هاد لا هاد في صفه من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه
 قوله ثم اما ان صفه من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه
 والفعل لا يكون ذلك الامام بعدد من صفه من صفه من صفه من صفه
 بجميع طائفه النبي من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه
 يكون الحق فاقوله ثم ان بعض الظن لا يفي من صفه من صفه من صفه
 وكان الهداية لا تكون الا بالعلم ويكون كل اعتقاد له من صفه من صفه
 الثاني فيما يرجع الى الامر والتواهي الشرع يجب ان لا يقع الا
 من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه
 المطلقة الثاني ان يكون صفه من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه
 وفيما هو المكلفين الرابع ان يكون المكلف في جميع ما يامر
 وينهاه خصوص ما كان كذلك من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه
 فانه في صفه من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه من صفه

والاشياء المنبذة على الاحكام النام وجميع المعاني
انما هو الى الجوار وهو ذلك نفسه ونفسيها لذلك مع
ولا ما فعل باليدكم الى تلك الكرامة اوله علم على ما يجب
مرتبة الشهادة من امثال قوله بان يغفل ولا يبدل
نفسه الطلاق فطحا وكذا في الاحكام وانما في تلك
مع العفة والاشهر مع وجوب العفة فله على الامام
معصوم وهو العلم **الثاني** في الامام عاذا لا يجد
تدبر وجوبه بانه وهو فان امامه وكل من كان
يعلم الاحكام بفساد وفساد من فعل الشريعة والاختلاف بالوراثة
اما الصغر او ما انما هو فليس هو انما الله من ذلك
ها واما لا يجد احد من زمان امامه ولا كان انما
ذلك اول من جاء لقوله في قوله في الحق اخوان يبيع
امن لا يجد الا ان يجد فيكم كيف تفكرون فقد انكم على
المشقة مع هذا الهادي وجميع عليه واما الكبر واما علم الام
نكث في جهل منها شيئا منها لا يحتاج الىها وفي قوله في
منها واما كان الاخرى على بالانعام والعلامة فاما ان
يجعل الاحكام من عدم بيان انما معك كطحا وهو في
بغيره يكون هاديا باليد يكون هو واجب الانعام ولكن هذا

اخوان يبيع واما امتناع الفعل فيبيع وذكره الواجب في قوله
على الرعية الا انكار عليه وانه بالمعروف يكون هاديا باليد
بالا **الثالث** في الامام وقوله في الامام وقوله في قوله
قوله في الامام وقوله في الامام وقوله في الامام
اولا لا يرد منكم وعطف المفرد على معول الفعل فينبغي ان
فيه الطاعة الواجبة للرسول هي متابعة قوله وفعله وغيره
فيجب ان يكون الامام كذا في المعنى من الطاعة الكلية فانه
فان غير طاعة من غيره وقوله او فخره مقدم على كل
ظن من كل اجتهاد لان مجتهدا ما حصل له على سبيل
على حكمه في الحكم الامام فان يجب اتباع اجتهاده فله
خالفا للامام فله بغير الطاعة الكلية وهو مع وضائق
الفرع وموجب لتمام الامام فحين انما حكم الامام
او فخره او فخره او فخره مقدم على كل دليل عليه اجتهاده
على كل فخره لا يكون ملتبسا فطحا بل علما ووجوبه عليه الخطا
كان ملتبسا هذا فانه يجب ان يكون معصوما **الرابع** في
الامام وقوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
العلم يكون قوله الامام مفيدا للعلم وقوله في قوله في قوله
مفيد العلم **الخامس** في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

والامام سبيل المؤمنين ومن خالفه سخطي الله بالقرعة في
خالفه قول الامام او فعله او تركه او نكراهه اسخطي الله بالقرعة
اما القضية الاولى فقولهم بانها الذين اسخطوا الله
الطبعي الرسول واولي الامر منكم فاجيب على الكافين كما نرى بانها
الامام مطلقا عند طاعة الخليفة والارباب التي اوجب الله تعالى على
الكافين اتباعها ولا يجوز مخالفتها هي سبيل المؤمنين بالقرعة
واما القضية الثانية فقولهم نعم وينبغي غير سبيل المؤمنين
قوله ما قولهم ومن نكراهه اسخطي الله بالقرعة
خالفه سخطي الله قطعاً بالقرعة ولا شيء من غير المعصوم
كل من خالفه سخطي الله قطعاً بالقرعة ولا يمكن خطاؤه
وامر به بمصيبة تلك النفس واللائم احداً لا من ايا
انفك الجرايم الى الوصية بامر الامام او اجتماع القضاة
بشبهه باطل فالمقدم مثله اما الملازمة فظاهراً بان بطلان
اما الاول فاجماع المسلمين واما الثاني فبالقرعة وينبغي
لا شيء من الامام بغير معصوم بالقرعة **السادس**
قول الامام مساواة للاجماع وليل يخطو المساواة لا يخطو قول
الامام وليل يخطو لان غير المعصوم ولا شيء من غير المعصوم
وليل يخطو لان غير المعصوم ليس يخطو معناه ما نرى الخطا

فيمثل قول القضاة وليس يخطو قول غير المعصوم ليل
مساواة قول الامام للاجماع لان الكل امره بانما يقولونهم
بانها الذين اطعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم
امر بالطاعة العامة للامام وهي الانواع فانها كلها وافعالها
وانما امر الكل بانما منه القول والاعتقاد فيكون قوله مساواة
للاجماع وهو نكراهه ما كون الاجماع حليلاً لا قطعياً فلما بين في
الاصول ومن ينبغي غير سبيل المؤمنين قوله ما قول **السادس**
وامر الامام بغير اهل البيت واختار الله تعالى له من غير اهل البيت
على هذا القول المستقيم الذي سار اليها الله تعالى في قوله اهذه العدة
المستقيمة لا يعلل جلاله جعلها مساواة للطريق التي لا امر الله
تعميمها هي لا تساوي بين وجهي الله تعالى والنبى طابع الاكام
واختار الله تعالى له من غير اهل البيت مستقيم قطعاً فيكون مساواة
كذلك امر الله تعالى عباده وارسلهم الى سوا الله تعالى ان يقيم
الامر على المستقيم فانما ان يكون في طريق الامام فوجدت اليها
او لا هي ولا توجد اليها والثالث بطلان الله سبحانه لان
العباد بان يسألوه الخليفة الى طريقهم بامرهم ليسوا بواجب
ولا يوجد اليها وهذا من انفس القرع في كل بصد من الحكيم
هذا لا يوجب هذا بل على عصمة النبي لا عصمة غيره ولا

نقول يلزم ان الامر الامام لا يقتل في الجلاء لكن يلزم ان يكون طريقه
 فيه من الطائفة المستقيمة لعل يتبع بائنها الذين امنوا له يقولون ما
 لا نقولون كما فينا عندنا عندنا في هذه الدنيا ان طريقه الامام مثل
 مستقيم **الثاني** قوله في غير المعصية عليهم السلام
 نقول هو لا اما ان لا يكون لهم وجود في الخارج اما ان يكون
 وجودهم محققا في الاولين لا محالة الامر في الحقيقة الى امر
 المعدوم في الخارج وهو غير موجود وان كان لهم وجود فاما ان
 يكون الامام بهم اولا والثاني لا محالة الامر في ان يبايعوا
 الحقيقة الى طريقه قوم ثم يامروهم باياع طريقه من بعض مقام
 واستحالة ذلك بل في غير ان يكون هم وهو لا محالة هم المعصومون
الثالث قوله في هذا المعنى المستقيم من اهل البيت
 عليهم السلام في المعصية عليهم السلام في هذه الدنيا في هذه الدنيا
 ان هذه طريق الحقيقة في المعصية هو الذي على هذه الطريقة
 فالامام يهدي اليها لا يهديها لها بل يهديها من قوله في ان استندت
 ولكلهم هادي الامام لا يهديهم عزيم بعد النبي صلى الله عليه وآله
 في ان يهديهم الى الحق الحق ان يتبعوا من لا يهدي الا ان يهدي
 فالكيف يتبعون يلزم ان يكون الامام على هذه الطريقة ولا
 كان له هادي اخر لان الهادي هو لا يفعل امر او الزايع

عن هذه الطريقة هو المعصوم بالضرورة **الحادي عشر** قوله
 ان يهديهم الى الحق الحق ان يتبعوا من لا يهدي الا ان يهديهم فالكيف
 كيف يتبعون امر باياع هادي لا يهديهم عزيم ورحم الله من يتقيد
 بغيره واما يلزم ان يكون هذا الهادي الذي لا يهديهم غيره
 معصوما بالضرورة وهو غير النبي صلى الله عليه وآله ان استندت
 لكل قوم هادي فاما ان يكون هذا الهادي الامام او غيره فاما
 الاول فالحق ان كان الثاني فالامام ان لم يكن معصوما كان
 زيادة لا يهديهم اليه لان ذلك الهادي في حجة ناسه سواء كان
 امر الامام او غيره ان لا الامام وحده يتبع ذلك الهادي ولا
 يتبع لان يهديهم بغيره لان غير المعصوم يهديهم بغيره فيقول
 الامام حقوا لا تأنف من غيبته فيكون عينها خافت وان
 كان الامام معصوما فالحق **الثاني** قوله في الامام
 طاعة في جميع ايامه ونواصبه واما غيره في تركه لقوله
 يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي
 الامر منكم ولا تعطف على معول الفعل يقتضيه المساواة
 فيه فامتنع امره بعصمة والامام بحجة ناسه لا يهديهم
 لهدية غيره الا ان يهديهم مع صدق اللانة المحيية الاولى
 فكان وقوع امرهم يوم البتاع الشقيين لان الطائفة السنية

شائض الموجبة الدائمة والادب صادرة واذا صدق التفسير
 بالفعل امتنع صدور الاخرى كان معصوما في التسليم والحكم
 فيكون معصوما على انه لا فاعل بالعرف بل الاجماع على انه لا
 ولا ان الصادرة في فعل الواجبات والامتناع عن المنهيات في الاكراه
 هو العلم بالصدقة وعدمه وعقابا واستخفافا في تلك الحالة
 على المعصية وهذه العلم مشترك بينهما في عدم الاقدام على فعل
 المعصية وبين عدم الاقدام على الامتناع عن اشتراك في
 الوجوب واشتركت في عدم العلم لانها عدم علم الوجوب **الثالث**
والسنة الاتق في غير المعصوم بحيث شائعه في الجملة وكل
 امام يجب اتباعه ما لا يرفع في الشكل الثاني الاتق من
 غير المعصوم بامام ما نأمر بتعكس بالعكس المستوفى الى
 قولنا الاتق من الامام بغير معصوم ما نأمر به هو بانفسه
 بعض الامام غير معصوم في الجملة لكن الادب صادرة فتلك
 الثانية لانها تنبضها **الرابع** في السنة هو ان ينعوا من
 لا يسلطكم اموالهم معصوم في الوار للحال هناك من يجب
 اتباعه ما نأمر به الصفة فيه دائمة ولا تنق بالمعصوم لا
 المعصية في جميع احواله وانعاده ويزكر ونفر بانه **الخامس**
والسنة ان يوروا من احداهما مطلقا والاخر مقيد

مكرر

على الخضر

واتخذ الحكم والوضع او كان المقيد لم يحل المطلق عليه لما تقدم
 في الاول فمبدأ الامر من بعاثه الى الامر في قوله اطيعوا
 الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فهذا الوصف هو
 كونه معصدا باذان وجب نبوت هذا الوصف له المطلق
 والامان علم بقوله اذروا جنتها المكلف ان الامام لا يراه
 المكلف لا ان يعل حتى يعلم بانك معصدا ولا اعلم حتى المعصدا
 ولو لا ان يعل في ادعيه فاعاد في خلاف هذا الحكم فينتفع
 الامام وكذا ان لم يعلم فانه يدعي وجوب هذا الوصف له وهو
 المطلق لانه معنى المعصية **السادس** في السنة ثبت من هذه
 الابتناء من قوله اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر
 منكم فانه ثابها الامام بحيث يبايعه في كل من وجب
 اتباعه وهو معصدا ما دام بحيث يبايعه في الامام معصدا فما
 وهو المطلق **السابع** في السنة لو لم يكن الامام معصوما
 لزم اجتماع القسطين والثاني بعد المقدم مثله بان الملك
 انه قد تمتة المقدسين المذكورين في الدليل السابق
 امام معصدا فما لو كان امام غير معصوم لصدق بعض
 الامام ليس معصدا بالفعل والدائمة والمطلقة العامة في
 ثبات امتناع القسطين هذا خلف لا في هذا الحال لزم من

اجتهدت

الجميع من حيث هو مجموع كافي فغلبة واحد هو ان الامام القليبي
 في الجمل والاسلام الجميع للحال لا يلزم منه اسناد احد اليه
 لذلك فان كل واحد من القضاة قد يكون مكافا للجميع من حيث
 هو ولا نقول ان احدا من القضاة صارنا بالافعال كان الا
 مسئلة الاجتماع القضاة يكون مسئلة الجمل ان يكون
 محال لا نقدر صدق المقدم الاول وهو قولنا الامام القليبي
 وانما **الامر الثاني** على وجوده لا يلزم كون المتبوع
 مقدر او هو على هذه الحالة فيكون الوصف الذي
 لم يكن على ان يتبعه في الامور يجب بقاء وجوده ايضا
 لان عدم المعلول يجب عند عدم العلم فتكون هذه الاشياء
 او خصه بقوله ثم من اول الامر منكم لا تضلوا هذه الاشياء
 مساوية طاعة الرسول لكن ذلك باطل بالاجماع **الثاني**
الثالث لو لم يكن هذا الوصف ما تزامن الاجماله وحين
 اتباع الامام لا يكون في حال وجوده كافي حال عدمه لكن ليس
 بمعلول لكل من وجب عليه اتباع الامام فلا يلزم فائدة الامام
الربيع كون الامام غير معصوم يستلزم نفق العزيم
 الامام وهو على الحكم محال لا انا يجب بقاءه حال كونه مبرا
 وغير المعصوم نفق فيه هذه العنصر في الجمل لا لا يجب ايضا

في العنصر

في العنصر فان علم بقوله وان كان اتباع مسئلة للدور
 يكون محالا او يقول الجمل بل ان اخصه ولا يلزم بقاءه
 المخرج والمخرج والاختلاف والاختلاف في القضاة من حيث
 وضع ذلك **الحال** **الربيع** عصمة الامام امر يمكن خال عنه
 وهو المناهضة على ما علمنا من الكفاية واصلها هو
 ثم نادر على كل المكافاة فنقول يجب عصمة الامام لوجود
 القدرة والداعي واشفا الصارف وهو **الثاني**
 خطأ الامام نقدر ان يستلزم امكان اجتماع القضاة لكن
 اجتماع القضاة فيكون هذا التقدير مسئلة الجمل
 وكل نقدر مسئلة الجمل فتكون فيكون هذا التقدير
 لا يستلزم امكان اجتماع القضاة وان يجب بقاءه
 في الجمل مع وجوده بقاءه وانما ان اجتماع القضاة ايضا
 وانما الثاني في **الثالث** **الربيع** ثم ولا ينفصل
 الشيطان ثم لا الاستدلال هو توقف على مفاد من الاراء
 ان تابع التابع في تابع المتبوع في ذلك النفي الثاني ان
 هذا لا ينعكس في الاختصاص والاراء وفي المعنى ضرورة
 بالاختلاف والمذمومة الشيطان المعاصي وثمة الواليتا
 اذا نفي ذلك نفق في غير المعصوم بالفعال من اجل قول

او فعل معصية فهو متبع للنبي من فعله ان الشيطان لا يتبع من
متبع لخطوات الشيطان بحال باعاده من متبعه ذلك في الخط
من غير المعصية بالفعل بايام ما عاونه عكس بالعكس المستوفى له
فولما اتفق من الامام بتبع معصية بالفعل لا يتبع من قولنا
كل امام معصوم وانما لان التاثير المندرج في القول يتلوه في
المصلحة عند وجود الموضوع والتقدير ثبوت الامام لا يكون ذلك
هذا الدليل على ثبوت عصية الامام ما عاونه المندرج في معصية
الشيعة من الضرورية لما ثبت علم المنطق لا يتناول الوجوه
من وجهين الاول قد ثبت علم المنطق ان الدلائل تستلزم العقل
لان ثبت بالبرهان علم الكلام ان الاتفاق لا يكون دائما
ولا اكثر بالثالث لا لا يتبع بوجود عصية الوجوب الاتفاق بل
الوجوب في الغير والعصية من الامر المكنى او قد ثبت في علم
الكلام ان الممكن لا يوجد الا بعد وجود سببه والامر النعم
بالمرجع وهو مرجع بالضرورة وانما الدليل على عصية الامام
ثبت وجود سببه ما عاونه هو يستلزم وجود السبب فما
وهو المظهر الرابع في تتبع الخطا من الامام مستلزم العلم
وكما استلزم الخطا من الامام عاونه الصبر
فان ثبتت هذه الابعاد التي من اتباع من يتبع منه الخطا وتعد

بقره

بقوله في امره لا يتبعكم وجوب اتباع الامام ما عاونه في الخطا
في الجمله ان من عاونه ويصنع عنه ذلك هذا الدليل على وجوب
العصية ما وجوب كان وهو مطلوبنا الخامس في تتبع
فولما ثبت من الامام الحكم ان لا يتبع من سلفه ولا من سلفه
المرجع بالمرجع في الاستدلال به ان قولنا الطريق الذي يتبعه
الشيعة من طريق سننهم من غير طريق العصية لا يمكن ان يكون مساويا
بحيث لا يخلو الخطا واللا يمكن مساويا مستقيما ويكفر بها
بحيث لا يتطرق اليه شك ولا احوال القبول لغيره في غير الطريق
الرجيم وصف الطريق المذكورة بانها منزلة من عند الله لكن هذا
الطريق طريق الامام لا اله الا الله والحق الذي يتبعه فانه لا
في دعوة الخلق اليها والهداية والادلة عليها فتكون هي امر
الامام اذ في جميع وصف الامام باثباته على امر الامام مستقيم السادس
والسبع في تتبع هذه الابعاد على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فوجب طاعته بكونه على هذا التقدير وجوبيا ناعيا له
وعرف في غير المعصوم بان ذلك في وقت ما قوله اطيعوا
الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم بذلك على وجوب طاعته
النبي ما عاونه اتباع الامام ما عاونه فذلك كلفا لكل من اتبعه
في حاله واحده في وقت واحد وهذا لا يمكن في علم الكلام

من السطح الذي هو **السابع والثمانون** في باب الحكم في
 الطهارة يجب لكل واحد منهما استدلالا في وقوعه
 يدل على شأوه وجه اللطف المتفق لوجوب الحكم فيهما
 كل واحد منهما ما في الآخر وقد بين الله في هذه الآية
 اللطف بقوة نبيانه يقول انك على صراط مستقيم واسأله
 وجه ذلك بقوله لتدبروه ما افانذ اباؤهم والامامة فانما
 النبوة في اللطف فيجب له ما في وجه اللطف فيجب له
 يقول في اما انت منذ وكل قوم هاد فيكون الامام على
 مستقيم فاما هو هذا معنى العصمة **الثاني** في باب النبوة اللطف
 خاص بالامامة اللطف عام لقوله في اما انت منذ وكل قوم
 هاد ولا شك ان الاحتياج الى الهداية عام في كل اولاد النبي
 اولى بالامام **الثاني** في باب الامور الاربعية لازم
 وهي اما وجوب مخالفة النبي في وقت ما وجوب مخالفة الامام
 في وقت ما او التكليف بالاطاعة او عصية الامام في الثلثة
 الاول باطله ثبوت الرابع وهو المطلوب بيان الملائكة ان
 النبي رسول الله فاما لو كان الامام غير معصوم لكان على
 خطا في وقت ما لكن يجب اتباع كل واحد منهما فاما لقوله في
 اطعوا الله واطعوا الرسول واولي الامر منكم يفسر فيها

ما هو

في وجوب اطاعة النبي في تلك الخطا اما ان يجب اتباع النبي في كل
 الامام في وقت ما وهو املا لا هو المنة او يجب اتباعها في كل
 تكليف بالاطاعة وهو الامر الثاني لا يكون الامام على صراط
 وهو الامر الرابع انما يعرف بالعصمة لا بالسلطان اما بان السلطان
 المنة الاول فقط **الثاني** في باب النبوة اللطف
 ملنا الناس الى الناس من شر الوساوس النجاس الذي يوسوس
 في صدور الناس من الجنة والناس فغيره لا شك ان
 يقول في وقوع الخطا من الامام يستلزم احدا هو فلهذا اما
 الحاشية او امر الله في التكليف بالاستعانة به من شئ ما هو في
 الشئ وباتباع ما امر الله بالاستعانة منه في الاستعانة
 به من التسلسل في الانتم بافانذ اباؤهم فاما في الملة من
 الملائكة بان الله في امر باتباع الامام فاما ان يكون هذا الامر
 عاما في افراد واقباله او لا فان كان الثاني فيكون ما هو
 باتباع الامام في علمه وصوابه والعلم بهما بالاجتهاد
 يقول الامام او يقول امام الحق فان كان بالاجتهاد فاذ في
 المكاتب ان اجتهاد ما اذا في الباعث وقال ان كان
 باتباع على منقطع الامام قبله فقام الامام وان كان على
 امام الحق في التسلسل في الامة وان كان الاول في وقوع الخطا منه

يستلزم ما يروى في باب ما يباع الخط لا يجوز الا باتباعه اقول الخط
 يستلزم ذلك لكن الاستماع لا يباع الاستماع من غير ان يباع الخط
 الخط في الحكم الشرعي فلو لم يكن استماعه فلا يباع الخط
 اليه ثم من يباع الخط يقول ان يباع الخط وما يباع الخط
 خطه فاما الخط ويضع الخط من الامام وهو الخط **الحامى كذا**
 الامر باتباع الخط والتوحيد بالعباد على ترك من العالم الصلوة
 اشترط استماعه الكلف بخلاف ما طلقه الى فعل الخط لكن امر الله
 بالاستماع به ثم من التاخير في الاول اولى يكون الامر بالاستماع
 من نفسه ثم من ذلك علو كبريا استحال وضع الخط امر الامام
الثاني كذا المستعاض به ثم من رتبها امر الله ثم به رتبها
 عن وجوه الفاسد لا بشرط الكلف فلو كان شرطا لوجب
 يكون جبراً من كل وجه فلو وضع من الامام الخط والكلام ما من
 باتباعه ما لم يقدم لا جميع الصلوات في شئ واحد وهو كونه
 من كل وجه شر من كل وجه في مائة واحدة وهذا **الثالث**
والتاثير العقل السليم والذهن المستقيم يستحقان بغير جبر
 بامر الله ثم المكلف بالاستماع به ثم من شئ وهو قادر على
 اتقائه من رتبها به بامره بامره بامره بامره بامره بامره
 على ترك فعله **الرابع كذا** الخط لا يلزم كقول العصبة

الامر

الواحد في الجمل عليه والدعاء اليه فلو امر الله ثم بالاستماع
 منه واما في جميع الاقوال والاتصال والترك ولكن قد رتب
 اتباع الامام ما توافقه وضع الخط من الامام ثم اجتمع الا
 والمقرع الشئ الواحد في الوقت الواحد وهذا **الخامس**
والتاثير لا شئ مما يصد من الامام يستعاض منه واما
 والا كان الامام داخل في قوله شئ من شئ الويل من الخط
 والعقل الصريح يحكم بدعيه بان استماعه لا يباع بالاتباع
 يحصلها باتباعه بامره بامره بامره بامره بامره بامره
 منه واما باتباعه لا شئ مما يصد من الامام بغيره فاما هو الخط
السادس كذا من يقول على امره فليس له الاستعاض
 به بتركه عليه واما باتباعه بامره بامره بامره بامره بامره
 بكنه من ذلك فلو وضع من الامام الخط وامتزاجا باتباعه
 لكان امره خطا وعنده من ذلك علو كبريا **الشاب كذا**
 اللطف الله ثم من رتبها بامره بامره بامره بامره بامره
 الا لا وتاثيرها الهدى باتباعه بامره بامره بامره بامره
 وتاثيرها الا فاضله من العمل على الاموال المحبذة والاحتياط
 فائدة الاستعاض به ثم وروى بالاتباع ما يمكن واحد
 هذه المراتب للامام باتباعه من وضع الخط يحتمل الاثر

باتباع

العلم والعمل فلا بد ان يكون بينهما الكمال الذي يكون حصوله للبشر
والامام هاديا لذلك فلا بد ان يكون هذه الصفة اربعة كمالا التمام
يقضي عصمة الامام فانها في القوة والعلية والعلية والعلية
الثاني في التعريف النبي تام الدين والامام تام الدين فلا بد ان
اما ان يكون قد كلف كلمة هذا الصفتين الاربع الوجوه التي
لنحيط بها في اولها الثاني في تلك يكون مكملا للصفتين لا مستقلا
تكملة الحال واما ان يكون في حصوله لان النبي تام الدين
الامام تام الدين وهو في الاول هو المسمى بالصفتين **الثالث**
في التعريف فاعلم هذه الاربعة انما هي في تلك هذه الصفات
الاربع لا وجوب طاعة الناس في حصول الطاعة له في كل
ادامه ونواهي الناس به في كل هذه الصفات فكل من اتى
طاعة لوجوب طاعة النبي فيكون اول بالضرورة في الامام
فان يكون وان يكون الطاعة له في ادامه ونواهي الناس به
بحصول هذه العامة كاحصل من اتباع النبي طاعة لا من
مساراة وجوب طاعة الامم في بستان الضار فانها في الدنيا
الآخرة في الآخرة الى الغاية فلا بد ان يحصل في هذه الصفات
في الامام طاعة هو معنى الصفة **الرابع في التعريف** في تعريف
بجده في الحق وان يتبع من لا يجد في ان يجد في الكيفية

لان امانه

الحكمة

فيكون جعل الهادي هو الذي يجد في الكيفية فيكون جعل
الهادي هو الذي يجد في الكيفية فيكون جعل في الكيفية
فيه وهي التكملة المطلقة والعلية بالكمال والعلية بالحكمة
فهو يجد في الامام هو الهادي في قوله تعالى وكل من اتى
هذه الصفات كماله في الامام وهو الصفة **الخامس في التعريف**
فوليه نعم من يتبع هادي في قوله تعالى ولا هم يحزنون فقولوا انما
الامام وانما هو تابع للهدى لان الامام بطاعة عامه اخص
كالشروع امره عام في اوقات الكفاية فلو لم يكن الامام معصوما
لم يكن تابعه وانما تابع الهدى لان الثاني باطل في المقدم عليه
لا يقيم احد الامرين كان وهو عصمة النبي وانه العبد وانه
وجوب طاعة الناس في كل حال فاما الاول في اجماع علماء الفقه في
اتباع النبي على الخلق في اتباع اهل البيت والامم في الفقه لا
فقط ابناء النبي في اهل البيت ليس هو والامام في الاصل الاصل
ولا في امور كلية كالغرض في امور وجوبه خاصة واما
الامام في طاعة في امور كلية عام في الاوقات والمكلفين
كالغرض في فائز فانما يلزم احد الامرين الذي ذكرناه
السادس في التعريف في تعريف باقر ائمة المرسلين ائمة المرسلين
بسلطنتهم ابراهيم مندوب نوري الاستدلال ان نقول على ان

الانباع بانهم يمتثلون وذكروا وجوب استيفاء التوبة وهو مقتضى
 الاجر لكن الامام مساو للشيخ وجوب الانباع قبل استيفاء التوبة
 في العمل وهو الهذلية فان لم يعمل وجب الانباع المرسلين الا
 بانهم يمتثلون فخطبوا العلية في حق المعلوم **السابع** في حق
 العلية الغائبة لوجوب الانباع حصول الهذلية في المعاني والمالك
 وانباع غير المعلوم فلهذا في المصنف الهذلية بانواعها الانباع
 وقد يؤول الى انواع الانباع المعلوم يؤول الى انواعها اما ما دام
 الانباع موجودا ونفسه مام بمصوم ممكن والله ثم قد يؤول
 كل مقدمه فذلك يخلص من العكس نسبة غير المصوم والامر بانواعها
 طلبا للمعاليه مع مساو انما حذوها وعلمها في نفس الامر وعند
 المكلف مع عدم تطلب المصوم **الثامن** في حق المصوم
 انما يكفى في التوفيق قال اوله فون قال بل هو لكن لا يخلو من فليجبه
 وجه الاستدلال اننا علمنا ان الغالبه مطلوبه في الامر والدينه
 الكلية ولا ريب ان الامام من الامور الكلية الدينية كان المكلف
 يقتل ويقتل في هذا الاموال ويقتل في الحدود ويجعل الهذلية
 ويصح المعاملات بقوله واما في ما اشارت هذه الامور عليه
 وكان الامامه بانها النبوة في كل الامور فيكون الغالبه ان الغالبه
 فيها امرهم مطلوب ولا يحصل الانعصام الا بالامام فيجب ان يكون

الامام معصوما **التاسع** في حق المصوم في الطهارة بعباده جميع
 في غاية الطهارة والحرارة والامام المصوم من الطهارة والحرارة
 غير المصوم طريق حق وهو طهارة طهارة طهارة طهارة طهارة
 معصوم ووجه العبادة واما في سائرهم وهذا انهم واما في سائرهم
 الطهارة والحرارة والامام المصوم فمقتضى نصيب **السادس** في حق
 المصوم يمتثلون فاما في حق من غير المصوم يمتثلون فاما في حق من غير
 المصوم يمتثلون فاما في حق من غير المصوم يمتثلون فاما في حق من غير
 من الادلة الدالة على وجوب عصمة الامام من الاول قوله صلى الله عليه
 وسلم ان الله بان الناس لعالم بنبوته والنبوة وكوسيلة طريق
 الصواب والجناب ما فيه شهرة او نهيهم من دنس ومخطوئته
 مقتضى الجملة في النبوة هي الذوق لا يحتاجون ما يحصل وجوب الانعصام
 الامام يعلمون بانواعها ويجتنبون ما يحصل شره فيعلم ان هذه
 درجة مطلوبة فيهم ثم من الناس كافة في جميع ما امر الله به
 عند لان يخص بعض بعض الناس او بعض الاحكام بوجوب غير
 مرجع ولا يخالف عصم الاية ونفسه مام بمصوم في احواله
 واما في احواله واما في احواله واما في احواله واما في احواله
 بقينا واعلم من الخاصة من قبل العالم القطر في النيات في
 صالح لذلك فيجب انما الغرض اما هو او ابقوه مقامه

منصف بالوجدان فحينئذ الأول وهو المثلث الثاني قوله تعالى
 أم لا تعلم فالحق في القول لا يتم إلا بعد فهم الأحكام لا هي في
 الأمر والأمر بما يعمل من الأحكام الأول أما أن يحصل العقل
 أو بالمثل الأول عند أهل السنة ليس على ما في مسلخ الشيعين
 الأحكام الشرعية وعند الحديث لا يعلم من على الأحكام بل
 القليل منها فلا بد من الثاني أما في الجمع على الرأي الأول أن
 الأكثر من الرأي الثاني لا بد من كون العقل ما يثبت العلم
 اليقيني لا يحصل الكثير من الناس من الفقه السنة وهو
 منقول عليه فلا بد من بيان ذلك الآيات المشاهدة ويكون
 ظاهر ما عنده منصوصا ولا السنة ولا يكون ذلك لا بد من
 بين المكلف محذور قوله تعالى وذلك لا ينفع الأمر المعصوم
 والثاني هو العمل بما يعمل الإمام لطف به لانه لم يسلط على
 والتعبد من المعصية فحينئذ فصل الإمام المعصوم من الخلق
 فحق الفرض فإن الحكم إذا أراد شيئا أن لا يفعل ما يشاء فحق
 ذلك الشيء إذا كان في فعل خاص مع ضرورة وعلمه أنه يكون
 ما فعله ففرضه ما فعله لا أراد من فعله من ذلك على كل حال
 لا يفي هذا كله حتى على أن الأمانة لا تقوم غير ما قام بها من
 الحياتين شاف لم يثبتوه كما نقول انحصار الدليل الموصل

في القول

في القول والعمل فطريقا شافا. الثاني أكثر الأحكام ما انفق عليه
 الكل وانحصار القول بين الإمام وإجماع أو غير ذلك لا يحد
 اليقين معلوم وما انفق عليه الكل والأول في كل الأحكام
 الثاني ولا يحصل إلا إذا كان من معصوم وهو في الثاني قول
 نعم وانفق هذا علم الحكم إليه فحينئذ أمر هذا يدعى العقل
مقدمة إيجاب الاطفاق مع العلم بأنه لا يطابق فيه عصيان
 وكذا الأمر على سبيل الذنب وإباحته حيث العيب طبع من
 الحكم العام بغير **مقدمة** أخرى من قوله تعالى وانفقوا ما
 على سبيل الوجوه والذنب وإباحته لا يخلو من هذه الأمور
 الثلاثة **مقدمة** أخرى هذه الآية الحكم آتية بعد التيقن
 إجماعا إذا تضمن ذلك فنقول أم لا يجوز تاشيلا أم لا الأمر
 بما لا يطابق أو يجوز للأمام المعصوم أو يجوز ما يفهم مقامه
 لا بد من فهم مقابلة الشوق لا يحصل إلا مع إمام معصوم أو
 ما يفهم مقامه فلو أمره بفتح بالشوق مع إمام معصوم أو ما
 يفهم مقامه من الأمر بما لا يطابق ولا بد في مدله الحكم الأول
 مع ذلك كانت منصف لانه إذا كان يكون عقليا أو عقليا الأول
 منصف أكثر الأحكام فحينئذ الثاني وهو نصب الإمام المعصوم
 أمره من بالشوق وإيجابه من الأمر وهو الإمام فلا يخلو ما

ان يحصل التقوى من طاعة الامام او لا والتاقي لانه قد اتموا
 شيئا وكان هو المقصود من ان جميع ما يجب لله او من
 في التقوى من انما يكتبه بغيره بسبب مقتضى الاضطرار
 بالاداء الى ذلك المقصود وهو لا يصلح للشعائر وكان ذلك
 نقضا للتقوى بل هو انكسار وتعالى عن الدين والادب وهو ان
 يحصل من متابعة الامام ولا يمكن الا ان كان الامام معصوما
 فلا يكون التقوى لا بد من العلم باليقين ولا يحصل من قول
 غير المعصوم قطعا فتبين ان يكون الامام معصوما وهو
 الخامس قوله تعالى ولا تشعروا خطيئة السطان انه لم يذنب
 فان قلت من بعد ما احسنكم فاعلموا ان المعصية منكم اعلم
 ان الله قد يدين في هذه الآية امور الاول الذي هو انما
 خطيئة السطان وهو عام في الاحول والافعال اجمالا
 الصغار والكبار والجملة هذا بخلاف عام الفعل كل ما في
 قوله ما لم يذنب الا انما يذنب من الزلل بعد العلم باليقين
 وهي ما خف من البيان وهو ما بعد العلم من نظر فيه وهذا
 من جهة انه قد تصادف ان لا يوافق في جميع البيانات والادب
 لما يقف مقامه ما بعد النظر ولا يفتقر الى الطوبى لانه قبل
 جميع البيانات والتقدم ان التقوى بعد الثالثة وطابق

التقوى

التقوى من اتباع الخطيئة فكان ان ذلك عام فهذا عام وكل
 ما حصل تحت التقوى هو لا مخالفة الزجج من غير وجه الامام
 ان جميع البيانات ليس من الخلف بل النظر فيها الطاعة لها
 وسائر الكلام يدل عليه الخامس انه يدل على جميع البيانات
 لم يكن فيه فائدة وهو ان التقوى والبيانات العامة هي الدلالة على
 اليقين الذي يمكن تحصيل العلم بما في الاحكام كلها وهو الا ان المعصوم
 في كل زمان لانه اذا علم منه انه مع عليه الخطا والصفا والكمال
 ومعلومه صوابه فلهذا لا يحصل من اليقين فيكون الله قد
 نصبه والتصديق الكفاية وهو لا يوجب هذه الدلالة كما
 صفة على ان غير الامام لا يقوم مقامه وهو نوع لا تقوى اليقين
 من وجهين الاول ان الحق ما هو في عصية الامام فاذا كان
 الامام هو الحق في الاحكام لا يقوم غيره مقامه فان العلم
 بعصية ربه وهو انه ان يكون من العقل ان نقل فان كان الاول
 فاما بالضرورة او بالنظر في الاول لا يحصل لكل الناس لان
 التقدم خلفه فلهذا من احد الاخرين والنظر لا بد من مقدّمه
 هو صدق ما يعلم بعد العلم بعصية وهو في الثاني اما
 ان يكون منه من امام اخر في الاول يستلزم القدح في
 التسلسل الثاني ان الرابع من الامام اعلم الاحكام باليقين

كافيته والامانة والسبب في ان الله تعالى قد جعل في كل
 من خلقه من صفاته ما لا يحصى ولا ينفذ في كل ذلك ما لا يحصى ولا ينفذ
 ونصبه ولا يقوم بذلك فاما عا ما في امور الدين والدنيا على
 الوجه المذكور لا يكون كل من في هذه الصفات فهو الامام فلا على
 ان غيره لا يقوم مقامه فيه ولا في الاحكام بالاحكام اما يقوم مقام
 ما قبله العلم وهو اما على ان يكون له الامانة اما على ان يكون له
 فهو لا لا لاجل العلم بالاحكام الشرعية خصوص ما في الاحكام
 لكل الناس واما عندنا فلا نرى في الواقع فان العبد ما هو
 تقديم الحقائق والافاق اما في غير الامام وهو ما يتفرع عن الامام
 وبما في المراجعة الباعثة فان كان الامام هو ما هو له
 لا ينفذ العلم في غيره فيكون ذلك الغير على الامانة
 ويحصل له النص عند الناس ولا يقع فيه الاخرية فاما ما في
 الجزء لم يتم مقامها في الكل وهو في السادس لا في المذكور في
 وجه الاول بل على ان يقع له جعل في نفسه من وجهين شيئا
 يتألف اليقين ولو كان الامام غير معصوم لكان اصدق من ذلك
 ما يتألف اليقين لا في امر بانواع الامام في قوله وافعاله
 وشره فان وقع فيه الخطا ولا يعلم ارجو ان المكلف عليه الخطا
 مع امر بانواع هذا اتملك انصبا بان السامع الادب في الفطنة

اليقينات

الوجه

الموجود من الكتاب السنن لا ينفذ العلم وكل واحد من الاحكام
 في كل واحدة لكل شخص في انظر في العالم وهذا منقول عليه من
 الكل والتقدم في الخطا بتمام وان الله يتم نصيب الكتاب في
 لكل المكلفين في كل الاحكام والتقدم في ان يحصل الاحكام لكل
 مكلف بل في كل ما ان يعلم من الامام او غيره من الاحكام عند
 الانساعة نقلة والاكثر عند المعزلة وهو في الامام من
 الامام والاحكام ونصوص الكتاب والسنة الجاهل بانواع
 المعصوم انما عا ما بل الجاهل بانواع الامام وقد تقدم ذلك
 اذ لا يكون في كتاب من غير ما لم يذكر الله تعالى
 لا يحصل وبما بانواع هذا من اليقينات هو في الثاني
 قوله يتم الجعول الله والجعول الرسول واولى الامر منكم هذا
 يدل على ان امر اولي الامر من اليقينات كان امر الرسول في اليقينات
 وهو في انما يكون من اليقينات اذا كان معصوما فان غير
 المعصوم لا ينفذ قوله العلم فان يكون من اليقينات التاسع
 لانه ان المفسد في التاشير من جمل خطا عامة الناس
 جفت من عا وقد ينفذ البعض الناس واما المفسد
 الحاصل من خطا الامام في الاحكام والافعال فساد كل
 لانه انما نصيب الامام هو ان يكون في كل خطا سند ذلك المفسد في اليقينات

بالامام واحدا لا ينفك الكليمة بالانجاس بغير الحكم جلد
وعلى قلنا كان الامام غير معصوم لزم ان يكون له امام اخذ
وبقي المصنوع وهو المذهب لا ينفك وبسلسل هذا
خلف العاشر رتبة الله ورحمة عاين للعباد لقوله الله
وروف بالعباد واتفق المسلمون على عموما ليعمل الصالح
والخير العظيم شهدان بذلك وقوله نعم فبعضت سبعين
مبشرين ومنذرين واقرى معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس
بما اختلفوا فيه وما اختلف فيه الا الذين اوتوه من بعد
ما جاءتهم البينات بغيا بينهم وحيه الاستدلال ان نقول الله
نعم من اعطى العام وانتهى رحمة بعضه النبيين بالكتاب
على الفاعلية لاختلاف الناس في التاويل في الاحكام والقائنة
هي حصول الحق وانها في الباطل والحاكم ليس الكتاب بل
الرسول لقوله وما اختلف فيه الا الذين اوتوه من بعد ما جاءهم
البيانات فاذا كان الاختلاف في نفس الكتاب وناويله كما
الحاكم هو الرسول فاعلم من ذلك ان من نعم الله نعم واعطاه الله
الرسول ليشهد ويبلغ في الناس ما اراد على الكتاب ليحكم
بينهم به لاختلافهم في ناويله وبعد النبي لاختلاف في التاويل
اعلم ان لم يكن من يقوم مقام النبي لكون قوله محذوف وحي

انور

البايع ورف بغيره فاعلم انما هذه قوله النبي بحصل العمل
الفاعلية والثانية مدقن التي مع القدر والمذبح وهو
بالعباد مع عدم المأول وهو في ثلثين شخص بعد النبي يكون
حالها ذكرناه وهذه الخصال المذكورة لا تحصل الا بالمعصوم
فوجب القول بصفة الامام **الحاشية** قوله نعم وما اختلف
فيه الا الذين اوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم
حيه الاستدلال ان قوله وما اختلف فيه الا الذين اوتوه
بالعلم ان الاختلاف في التاويل لانه التاويل وقوله من بعد
ما جاءتهم البينات ليس المراد حصول الحكم بالفعل بل اكثر المراد
تصديا بصل ان يفيد في التاويل حتى يحقق معنى البينة
وان الاختلاف بعد ما يفيد العلم بكونه بغيا وهو ما عطف
او نفى في الاول لا يصلح عند الخالفين مطلقا واما عندنا
فلا شبهة بعامة في سائر الاحكام والناويلات فتصير في
والكتاب المحيية ناويله والسنة ليست شاملة بالاحكام
الى ما لا ينفك ولا في الخارج الى بيانها فان اكثرها محال
وعجومات بجارات فليس الاجمع ان قول غيره لا يكون
بينه ويكون الاختلاف بعد بغيا **الحاشية** قوله
ومن الناس من يعجلن قوله الى قوله روف بالعباد وحيه

وجه الاستدلال انه بين هذه اشياء الاول ان صلاح
 الظاهر هو وجوب الناس حاله يكون في غاية فساد
 الباطن الثاني ان لا يصلح للولاية لقوله نعم وانما قول
 في الاثر من نفسه فاما هذا الخبر من قوله هذا المرسوم
 هذه الصفة انما اشار الى الناس من يشترط نفسه انما
 مرهنا انه ومعناه ان في غاية صلاح الباطن وانما لا
 منه معصية لان شر النفس من الشهوات والارادات
 انما يحقق تلك الصفات والكماز وتعللها بالواجبات
 ان مثل هذا يصلح للولاية لان ذكره عقيب الفهم من قوله
 الاول فذلك على معنى قوله في هذا الخامس ان ذلك لا يعلم
 من صلاح الظاهر انما سر ان ذلك فاما جعله نعم وجعله
 غيره بفعله انما قرب ذلك فقول هذه الآية انما هو
 الاختيار وعلى ان الولاية من قبل الله نعم لان ان مانع
 الولاية وهو الاول فلا تعلم ولا لا يجوز للشئ ان يكون
 الا بغيره من الله لان الله نعم فدين ان المانع قد يوجد
 ولا يعلم البتة فاما جعله نعم من الله فذلك لا يعلم الا الله
 وهو كونه من القسم الثاني وان لم يكن للشئ ان يكون الا بغيره
 من الله نعم لم يكن خبره والله يعلم الله نعم لا يمكن ان يكون

ركن

من القسم الاول فيجب ان يكون من القسم الثاني فيجب ان يعلم
 المكلفون بان من القسم الثاني فيمتنع ان يكون من القسم الاول
 فذلك انما يحقق مع وجود معصية الامام وهو المانع **الثاني**
 ان الفرز الكريم مضمون باق الخبر وجوب المنفعة امور الدنيا
 وهو اصل المعاش والآخر والمعار فاجاء بعد ان نصيبه
 ثم لكل حال بذلك باسبغه العام جمع اليه سواء كان في وجه
 او بعد لقوله ثم ولعبد هو من غير من مشرك ولو احيى اولئك
 يدعون الى النار والله يدعو الى الجنة والعقبة باذن ربهم
 اياه للناس لعلهم يتذكرون وهو عام لجميع المكلفين في جميع
 الاوقات في جميع الاحكام اجمالا لان جميع بعضا من بعض
 في جميع ما مرجع ولا يخفى ذلك بالاصول الا ان الامام المتعظم
 باسمه الذي بالدين من الاصول وهو ما عطف او نقل بالاول
 لاصلاح الاحكام عند اهل السنة ولا يفيد اكثر الاحكام عند
 المعتزلة والامامية فقول فيمن الثاني في السنة والكتاب لا يفيد
 ان النبي في كل الاحكام لكل المكلفين ولا يفيد ان الاثر المعصوم
 فحين وجود معصوم يفيد قول النبي في جميع المكلفين ابناء
 فله يجوز ان يكون الامام غيره فالامام معصوم وهو المانع **الثاني**
عشر قوله ان يروا ونفق او يفتلوا بين الناس وجه الاستدلال

ان تقاطع امرين اسميهما الاول البر الثاني النفوس الثالث الامور
 بين الناس من هذه الامور بل ان لا يكون الا بغير ان يكون
 لان البر والنفوس فاما جفتان بالعدن لشيء المنطوق بالاعتقاد
 وهذا في الامور الكلية او في التقرين بين الامور الجزئية والاكما
 اسر كل ان تقترن فعلت فتقول نصيب من المعصوم يمكن ان يكون فيه
 ضارة بل الذي هو هو وقع من خطا غير المعصوم من النساء
 وهو قول البر والنفوس بما جازوا المعصية لا يجعلها الا اعدا
 على ان الامام لا يكون بالاعتبار وانما يكون بعلم الله تعالى ولا يجوز
 من اعدته نصيب غير المعصوم فانه يستعمل في جملته عيان في نفسه
 وبفعله هو به وهذا في **الفصل الخامس** في قوله نعم وانكر في انكر
 اعدته ما انزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به وانفوا هذه الامور
 ان اعدته كل شيء عليه وجه الاستدلال ان نفوا اعدته امر بالاعتقاد
 امر مطلقا غير مشروط بكونه الامور جود الامام المعصوم وهو
 من فعل اعدته فتعين نصيبه ولا لا في نفس الامر وهو مع عليه
 وكل المفاديات بينه لا تحتاج الى جهان الا المفاداة الثانية وهو
 ان النفوس لا تتم الا بوجود امام معصوم فانها معلقة باستدراك
 تحتاج الى اتيان فتقول بانها موقوف على مفاداة الاول
 حقيقة النفوس وقد ذكر العلماء طارحوا ما يقال بعضهم على

بالعبادات والاحكام ذاتها فاختلقت اهل هذا الرسم في ان
 اعتبار العبادات اهل هو واخره النفوس ام لا فقال بعضهم
 بدخل كما بدخل الصفات والوحد وتندرج تحت الخلق في
 بعضهم لا بدخل والام يستحق هذا الاسم الا المعصومين
 والحق الاول لان الوفاة في صفات الصفات عن النفوس وفعل
 كل نبي ونبي سواء كان صغيرا او كبيرا وفعل هي الاختلاف
 في فعل ما يحصل ان يكون واجبا او مباحا ما يحصل ان يكون محرما
 وهو ما خوف فادفع في الخطا فانه مال لا يبلغ العبدية
 المتعين حتى يقع ما لا يارس هذا مما به الناس في فعل النفوس
 الخيبة فكل ما يحصل من ركة الخيبة وجب فعله وكل ما حصل
 من فعله الخيبة وجب تركه والاعتناء به فكل هذه الامور
 فيها واعتقد الاول الثاني العبادات والدعوى كلها في
 الثالث ان الامر بالنفوس لا يحسن الا بعد من اهل
 اما ان يكون الامر بالما بالسر او بما يشتمل عليه الصفات
 ثانيا ان يحصل المكلف بالنفوس في فبدا علمها حسن
 وفيه وجوب واجبة غير تلك من الاحكام وشار الله لكم الى
 المفاداة الاولى بقوله عقيب الامر بالنفوس ما علموا ان الله
 بكل شيء عليم وشار الى الثانية بقوله وما انزل عليكم من الكتاب

والحكم بعقلهم ولا يتم الوعد الا بالعلم اذا فسر ذلك بشق
فلا يراد به ان يتقوى بالتقوى بل يتقوى بالعلم بالعلم
البراهين والقرائن ويحق علم معلوم فيجب تحقق المقدمة الثانية
وهو جعل طريق المكلف لا يعرفه كل الاحكام بالبين والاثبات
نفس الفرض وهو ما عطل العقل او نقل اوها ما لا يقع اما على قول
الاشاعرة فظروا ما عطلوا فقلت العقل لا يستلزم الاكراه
تكيف بالكل والشاق والثالث يعني ان بعض الاحكام يستلزم
من العقل وبعضها يستلزم من النقل او بعض معلما عليه
وبعضها نقلية فبالقدماء التي يستلزم منها سدا للشوق
عنه لا بد من الاصول ولا بد في ما من المعصوم لانا الكتاب العربي
وما وجد من السند لا يمكن كل واحد من المكلفين من تحصيل
العلم بجميع الاحكام منها فادرك ذلك من شخص يتبدل قوله
العلم غير المعصوم ليس كمن فقد يفتن بالتقوى لا يتم الا بوجه
امام معصوم وليس من فعله لان العصية غير معلومة ففهم
من فعله ثم بان ينصب ذلك عليه فلو شك زعمنا ما منع
عموم الامر بالتقوى لجميع المكلفين في جميع الازمنة في نفس
الفرض يتوقف ما هو من الحكم على ما هو في **الاشاعرة**
التقوى شرط للمقامات فيبقى نفسيا يتوقف عليه وهو

فهم

في كل وقت فالأختلاف به اهل العلم لا هم الهات لا يلقوا بالحكم
السادس عشر الامام يجب انصافه بالتقوى المكتوبة ذلك
يستلزم العصية والمقدسات ظاهر بان **الاشاعرة** ذكر
الله في المنع في معنى المدح والمنع في اللعنة اسم فاعل من
قولهم فانه فانقضى والوقت به شرط الصيانة اذا عرف ذلك
فنقول المنع انفق الكل على ان اجتناب الكاثر شرط صدق
هذا الاسم والحق ان اجتناب الصغار شرط ايضا لانها تدخل
في الوعد لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يبلغ العبد درجة المشايخ
يدع ما لا بأس به عند الامامة بالاسم في حال ثم في العقل ان ادرك
ان لا اله الا انا فتقوى وفي قوله ثم اغتفر من الحق يتقون
وفي قوله من وانا ربكم فانقضى هذا كله اشارة الى الفعل
الطاعات وقوله ثم وانو البيوت من ابوابها وانقوا الله
ان ذلك معصوم هذا يدل على نفى جميع الصغار والكبار في
الكاثر في قوله ثم ان اكرم عند الله انفسكم ان اكرم هو فعل
الطاعات الواجبات وشرك كل المعاصي وهذا يدل على عصية
الامام لان الاكرم عند الله بعد الرسول الامام وهو طاهر واكرم
الناس هو انفق الناس لك به وانفق الناس ليسوا لا بمعصية
فيجب ان يكون الامام هو المعصوم **الثامن عشر** قال الله

شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن هدى الناس وقال هذا
 هدى للمتقين وهذا دليل على ان المتقين سبيلهم النجاة
 وهم المستقيمون واما الناس الاعيان بهم فاما ان يكون الاما
 من المتقين فنعين ان يكون الامام من اهل بيت المتقين وهذا
 هو المعصوم **الفصل** في وصفه كونه العربي بانه هدى
 للمتقين ووصفه بانه هدى للناس قال الله تعالى ان المتقين عن
 الناس ذلك بعد ان اتم لهم فيه غير القدر المشترك بينهم
 والمؤمنين يقول المحدثون الاعتقاد والفعل والرفع
 ذلك كله على وجه الصواب فلهذا هو العلم المشترك واما الذين
 قاموا الاول ان هداية المتقين تكون فيها لا تخفى الشك
 حول فائدة من ولا لذلك بقوله ولا سيما الثاني ان جميع
 المطالبات النظرية والعملية فيه من وجوه فلهذا علمت عليها الحق
 تقع لا بعدد وصفا هو لا كبره الا احصياها وقوله ثم وكلت
 احصياها في امام مبين الثالث انه لا يملكه على هذه كلها
 بغيره لان الدلالة اما حليته او علمية لانه لا يجمعها من
 لان الثالث المحض لانه فيه فاما ان يكون الذي يجمع ما فيها
 من الصنف او لا الثاني الجمل الاول هو العلم والثاني هو
 اعتقاد المثل الذي هو وصفه ستم كتابه العربي بان دلالة

جارية مطالبة ثابته فتكون بغيره اما الاول فلهذا وقع كونه
 فيه نكته في معنى فقه واما الثانية فلهذا لا يابى الباطل
 من بين يديه واما الثالثة فلهذا وقع لا يابى الباطل من
 بين يديه ايضا ولا نهدي المتقين فخصه بهذا دليل
 على الثبات وعدم قبول التزلزل **الحاوية** في قوله تعالى
 الواحية التي امر الله بها ونزلت المعاصي التي نهى الله بها
 واسرار البقوله نعم ان الله من ثقاته ان الله من ثقاته
 هدى للمتقين وهو اعتقادهم على الوجه الصواب واما
 كان ثلثا او ثلثا او يمين او يمين او يمين او يمين
 نفس الامر وفتح الحق الحسم على الوجه الصواب على مراتب
 هذا القسم بعد من المتقين من حصل له ذلك في كل الاعيان
 والاخرى والاعمال هم بكرة من حصل له في الاكثر من اربعة
 لا ينفقوا القسم الاول وهم المتفوقون هم المعصومون كما
 لا تنقوا بالعصاة الا ذلك وغيرهم جميع البهيم ويستند
 بهم فالامام اما ان يكون من القسم الاول اعني المتقين او
 من غيرهم الثاني لان الامام يجب طاعته لقوله نعم اطعوا
 الله واطعوا الرسول واولي الامر منكم تعالى عن الحكم انما
 القسم الاول بانياعه ومطاعته من القسم الثاني فكان الامام

الله تعالى جعل الرسول يكون من القسم الثاني وهذا هو الحكم
 من قال بغير ذلك لا يعرف حكم الله تعالى **الثاني** في معرفة الامام
 والولاية لا بالامام المعصوم فيجب ان يكون الامام المعصوم في
 كل وقت يحتاج الخلفاء فيجب **الثالث** في معرفة الامام
 بداره ليعمل عليه من من واما ان يريد بغيره فليس نعم عليه
 لعلمه بكونه وهذه الآية تدل على صحة الامام على الاصح ما
 تقدم **الرابع** في معرفة الامام في كل وقت نعم عليه به الراس المستقيم
 على ان الامام الله انما هو الله الذي هو الله من امره بغيره
 لا يكون في ذلك عاقل في الذي يفتي في كل زمان يكون الامام
 معصوما وهو الطاهر من كل عيب **الخامس** في معرفة الامام
 قوله تعالى واليعلم الله واليعلم الرسول ما في قلوبهم فانما
 رسول الله بالبين فانه نعم الله على الامم في خلقه امة واحدة
 الايمان بالله به وحكمه في الامام بالخليفة فاما ان يفتي في
 الاصول من لم يوجد معصوم في كل زمان فيفتي في العلم به
 اعداهم بغيره فانما هو حاصل ولا يفتي في ذلك ولا يفتي في
 ما هو حاصل الثاني لا ما تحت هذا التقدير بل في
 الاول **السادس** في معرفة الامام في كل زمان نعم الله على الامم في خلقه امة واحدة
 انما يكون بالبين فينبغي ان يجعل فيه طريقا الى العلم به ليعمل به

غير

غير المعصوم فعين عليه التمسك بالامام معصوم **السابع** في معرفة الامام
 قوله تعالى واليعلم الله واليعلم الرسول ما في قلوبهم فانما
 الخليفة والابن من الحكم فانه هو الامام هذا على ان الخليفة
 اهم من غيره بل يكون الخليفة اهل من كل الطوائف والقوى العلمية
 والعلوية ليس ذلك الا المعصوم **الثامن** في معرفة الامام
 الخليفة بكل من في العلم والعمل السائر الخائف من كل عيب
 على كل استعداد ولا ما انما في السائر الاستعداد متقنا
 في الكمال والنقصان ويجب ان يكون العمل بكل العمل مستعدا
 اخيرا نهاية كماله في كل وقت في القوة العلمية والعملية وامانه في
 الكمال في اخلاص غاية كماله في كل وقت ولا يخفى ذلك مع غير
 العصبية فيجب ان يكون معصوما وهذا المعنى الموحى
 في كل خليفة الله نعم في رضى فيجب عموم الحكم لعموم العلم
 وهذا منصف الحكم الاطهر والخليفة كابق على النبي
 على الامام ولان النبي لا يتم في كل عصر وهو لا ماواخيه
 ذلك بل لا يتولى اخيه في اللطف بعض الامة لكن
 الله مانه شامل لكل وعناية في حق اهل كل عصر فوجب
 الامام **الثاني** في معرفة الامام فانه في الخليفة خليفة لا يصح
 في الخلق حكم الله تعالى ويجعلهم على امره وبغيره من ملة

انما جعلنا الله ليضل في الارض فيحكم بين الناس بالحق وبغيره
 لا فضل الاصح العفة فوجبت عصمة علي لا ينفق **الثاني**
 علي افضل من الملك نكره الملك نكره معصومين والافضل
 من المعصوم معصوم فعلي عليه السلام معصوم اما القديس
 الاول فله قول نعم ان احدا سخطي ادم وهو حلال ابراهيم والحق
 علي العالمين والتمالين هم ما سخط الله عليهم من الالهيين
 والمصطفين افضل من المصطفين منه وكان هذا افضل من الملك
 ونفس النبي علي عليهما السلام واحدة في الكمال فيكون علي
 افضل من الملك نكره اما افضل النبي فليما بين في علم الكمال
 ولشهرهما الرتبة علي ذلك فنقول انما افضل من ادم رتبة
 افضل من الملك نكره اما القديس الاول في جماعة واما القديس
 الثاني فلهذا اصدقه امر الملك نكره بالحق ولا يرد له
 افضل من الساجد وهو صادق ولما افاض نفسه علي قوس
 النبي يعني افاضها في الكمال فلهذا وافضل وانفسك
 والجميع علي ان المله يقول وافضل علي رتبة القديس الثاني
 وهي ان الملك نكره معصومين فلهذا الاول قوله نعم لا يصح
 الله امرهم ويفعلون ما يؤمر من الثاني قوله نعم يخافون
 من خوفهم ويفعلون ما يؤمر من بنينا وله جميع فعل الماسوق

في

وزاد النصيب لان الله يستلزم الامر بذكره فان قيل ما الدليل
 علي ان قوله ويفعلون ما يؤمر من ففعل العوم فلهذا الاسخ
 من المامورات الاوتيج استغفاره وهو يخرج من الكلام
 ما لا يلا لعل علي ما يتناه في اصول الفقه ولا تصفة مع فاق
 العوم فشاركوا في عذابهم في ذلك فلم يكن لخصاصهم بصفة
 الملح فائدة الثالث قوله نعم بل عباد مكرمون لا يسبقون
 بالقول وهم باهم يعلمون من يخرج في زاهنتهم علي العاصين
 في كل الامور يابعد الملك الا في **الرابع** انهم حكم
 عنهم انهم طعنوا علي البشر بالعصية ولو كانوا عصاة لما حق
 منهم ذلك الطعن الخامس انهم حكم عنهم انهم ليسوا بالليل
 والافراد يقررون ومن كان كذلك امتنع صدور المعصية منهم
 واما القديس الثالث وهو ان افضل من المعصوم معصوم
 فلهذا قد بيناه في قوله نعم عليها بقوله ان اكرم عند الله انفسكم
 واذا ثبت ان عليا معصوم وجب ان يكون علي امام معصوم
 انما فاعلي بالعرف **الخامس** ان الامام افضل من انبياء
 بني اسرائيل وسائرهم وانبياء بني اسرائيل افضل من الملك نكره
 بطلقتين والملك نكره تصدقهم الله بفتح وعلمهم بصفات
 احديا انهم لا يعلمون الا بالحق لقوله نعم لاهلنا الا انما علمنا

وقالوا لا ينجون من العقاب من اتبعوا الله ولا ينجون من العقاب من اتبعوا الله
 واما من لم ينج من عقاب الله فانه من اتبعوا الله ولا ينجون من عقاب الله
 العام انما يستعمل في كل من فعله بامر الله ولا ينج من امر الله
 واما انما لا ينج من عقاب الله فانه من اتبعوا الله ولا ينج من عقاب الله
 فم من معصومين فيكون الانضال في المعصوم معصوماً عاماً
 في سائر اهل المعصومين والامام اولى بالعصاة لانه افضل من
 من المعصومين من سائر اولاد الله والامام افضل من سائر اولاد الله
 استحق كل انبياء من سائر اولاد الله الامام افضل من كل الانبياء انما افضل
 من انبياء من سائر اولاد الله والامام افضل من سائر اولاد الله
 نعم ان الله اصطفى ادم ونوحا والابرار والصلوات على العالمين
 والعلما والارباب واصطفى من سائر اولاد الله استفاض من العلما والارباب
 كان علما على الله والارباب واصطفى من سائر اولاد الله استفاض من العلما والارباب
 انه اصطفاهم على كل مخلوق من الملائكة والانس والجن والحيوان
 هذه الآية يقتضي ان الله اصطفى هؤلاء الانبياء على الملائكة والانس والجن
 الملائكة والانس والجن واصطفى من سائر اولاد الله استفاض من العلما والارباب
 الاربعة العالمين وهذه العبارة تدل على ان الله اصطفى من سائر اولاد الله
 فانه مقام النبي بعد الطهارة ودرجة ابراهيم اعظم من سائر النكاح
 البرية والمذموبات والمكرهات والافنية لانه ارفع من سائر النكاح

بركة

بهما في الرتبة فيجب ان يصلي امام ومعونه المكلفين المأمورة
 فلهذا هم من معصومين لان امره فانه مقام امر النبي فهو افضل
 كل الامور ويجب ان يكون معصوماً لان تسليم الامور كلها امرهم
 وقطاعهم بامرهم الى شخص واحد غير معصوم بهما في الرتبة فيجب
 فالامام معصوم **الثالث** في هذه الآية تدل على ان الله
 لله بركة الامور وعلامة نصلي امام معصوم بهما في الرتبة فيجب
 فيكون محال من الحكيم **الرابع** في هذه الآية تدل على
 عصية الامام لان عدم عصية من ارسل الله بهما في الرتبة فيجب
 هذا الغرض فيكون محال **الخامس** في هذه الآية تدل على ان الله
 النبي بهما ارسل الله بهما فيكون معصوماً والامام افضل من النبي
السادس في هذه الآية تدل على ان الله افضل من النبي
 والملائكة من العالمين فيكون محرم افضل منهم وعلى نفس
 النبي لقوله في نفسه وانفسكم فهو افضل من الملائكة
 وهم معصومون والانضال من المعصوم معصوماً عاماً وعلى
 معصوم وكلما كان على معصوم كان الامام مطلقاً معصوماً
 لانه فاعل بالقرن في كل امام معصوم وهو الملقب **السابع**
 الملائكة معصومون لقوله في نفسه لا ينجون من العقاب وهم امر
 يعملون وعلى افضل من الملائكة الملائكة فيكون معصوماً

لان الانبياء من المعصومين معصومين في معرفة **الاشياء** **الغيبية**
 الصانع خلق في الملك تكملة عظمى لا يشك في خلق البهائم منهن
 بل خلق خلق الانسان وجميع من بين الارض من ادم الى
 يسوع اهل جوف البهائم من دجاجة الى حمار بسبب التيقن
 من ذلك الملائكة من بعدنا الادنى على ان يكونوا معصومين
 بهل يجوز ان يكونوا معصومين من البهائم فلا والله تعالى
 او ان كان لا انعام بل هم اضل فذلك حمار معصوم الى ان
 معصوم البهائم فيجب ان يكونوا معصومين من كل شيء لا يقبل الحق
 نفس شيئا بل يعمل به وعلامة ان يكون خلق الملك تكملة
 مساو لهم اعني ان لا يكونوا من الارض انما يكونوا من
 نفوس انما الله تعالى باوامر ونواهي خلق المعقولين
 الانسان من غير تقييد من رتبة البهائم والخلق بالارض
 الملائكة ونصب الانبياء والائمة لا من ادم وبعثهم الى
 ذلك يبلغ الانبياء وعمال الناس على الامانة فكل من
 يكون الانبياء في رتبة ما يدعون الناس اليه وكذا الائمة
 لانهم فائزون مقام الانبياء في جميع ما نهوا عن ان يكونوا الانبياء
 والائمة المعصومين والاشياء من القرض علم ينفق على العلم
 وهو على الاحوال **التاسعة** **في معرفة** **الاشياء** **الغيبية**

مقالة

البرهان

البرهان جميعا وعندها انما يدعى الخلق ثم بعده
 الذين امنوا وعملوا الصالحات بالسطر اي بالعدل وهو خلق
 بغيره والحق انهم بغيره بفسطه وبغيرهم اجورهم وبفسطهم
 ولما انطوا عدلوا ولم يظلموا احد من امنوا وعملوا الصالحات
 لان الشر لم يظلم لغيره نعم ان الشر لم يظلم عظمه والعصاة
 انفسهم وهذا انفسه لما لم يظلموا بغيره فاما انهم في نفوسهم
 الا ان ذلك على وجوب نصب عام معصوم وان لا يقع من فيه
 مكفون من معصومين من غيرهم فغيره **الاشياء** **الغيبية**
 كان الحكيم قد خلق الخلق في كلهم واعادهم لاجل عزهم على
 وعمل الصالحات ونصب لهم معصومين ما يصدقونهم
 ونفس الغرض باطل **الحادية** **في معرفة** **الاشياء** **الغيبية**
 ان الرجل منهم ان انشا الناس والاشياء بغيره وضع الله في
 جميعهم لانه يعلم ما يكون وما سيجوز ان انشا العالم فانه
 كل ما يقع ان نصب مكانا ويحيط به النبي الامم بجميع الاشياء
 وذلك يحتاج ولا ينفذ فائدة الامام معصوم في كل زمان ولا
 لطف **الثانية** **في معرفة** **الاشياء** **الغيبية** الامام به يصلح ان يعلم الاشياء
 لا باخذها بالقرن والاشياء بالقرن وهو رتبة الى قوله
 انما لا يعلم العلم الذي يستلزمه من قبلها ان يصدق قوله

والتي اوجاهها ليلو على الامارات هو يعلم الكتاب والحكمة
 من زكهم لقوله نعم هو الذي جعل في الامين من سوا الايام
 من الذرية المطلقة لانه من ذرية من ذرية من ذرية من ذرية
 لوريات من ذرية من ذرية من ذرية من ذرية من ذرية من ذرية
 فان لا يحصل فانه الامام لا يقول انما ينبغي الامام للملكية
 المطلقة فان لم يحصل فالمنع من جهة المكلف لا من جهة
الثاني في الامام فان مقامه النبي فحين لا يقول على الله لا
 الحق لقوله نعم فهو على ان لا يقول على الله الا الحق فيجب ان
 يكون الامام ملك ولا يعلم ذلك الا بالعصم فيجب عصمة
 الامام ليعلم المكلف ان هذه الحالة لطيفة **الثاني** في الامام
 الامام لطيفة من المكلفين وهذه مفردة والعلة في بيان
 الخطا على المكلفين في بيان الخطا على الامام يستلزم الخ فيجب
الثالث في الامام ليعلم ان الامام معصوم وان كان يجب
 اتباع الخطا على المكلفين في بيان الخطا على الامام يستلزم الخ فيجب
 الثاني على اجماعا فالقدم عليه بيان المكلفين في بيان الخطا
 الا ان المكلفين في الامام واحد وقد بين في الاصول الثانية
 ان مجموع الامم معصوم على الخطا في القول والفعل وقد بين
 الاصول ايضا الثالثة انه يجب على مجموع الامم بعد جعل النبي

ان

اتباع الامام لان قوله مسار لقوله النبي فعلمه كقول لقوله
 وهو قوله الى الرسول والى اولي الامر من بعد لا اله الا الله
 ان يكون على سبيل الجمع او لا لا يلزم لان مع حصول النبي
 للاحاطة الى الامام والثاني اما ان يكون قول كل واحد حجة
 من غير اشتراط قول الاخر او قول واحد بشرط قول الاخر
 العكس في الثاني لان الشرط اما قول النبي وهو في الخارج
 او قول الامام في غير النبي لا اعتبار بقول الامام ولا حاجة
 اليه فحين الاول فبما وجد النبي وجوبه لا يتبع الى بعده
 ان الامارات الثالثة على وجوب اتباع النبي معساو ان اياه عامة
 لكل امة وهو اجماع من المسلمين اذ يعرف ذلك فقولنا ان
 على كل امة اتباع الامام في قوله فعلمه فلو لم يكن معصوما
 كان الخطا عليه وانما كان الخطا عليه في حكم بيان اصابع
 من الامم في ذلك الحكم فوجب عليه اتباع الامام للمقتضى الثالث
 فبان من هذا الحال كانه لا يحال له ان يتجاوز **الرابع** في الامام
 للمعصومين ارسال الامام اشياء الاول الحجة الى الطريق المستقيم
 الذي هو الحق ومحوال الصواب الذي علمه الله اياه هو طريق
 الى الصراط المستقيم صراط الذين انعم عليهم غير المغضوب
 عليهم ولا الضالين وهذا عليه على انه واحد الثاني على الامم عليه

الثالث منهم من ركب خبره فانه يسمع المكلف على ذلك معرفة
كل الاحكام والادلة والنواهي كما ينافي ذلك الامن المصون
الاحكام الشرعية العرفية من ادلتها التفصيل بغيرها وهو
الحاشية المحمودة الامام ينفذ طاعة على الكلام لا يجب عليه
طاعة احد فنفذ كل من الكلام على اعظم الكل وهذا العلم
من هذا الكلام ونفواه اعم من نفوى الكلام يكون معصوما
وهو الملقن **الحاشية** لا يسمع الحديث اعم من العلم والادلة
هو الملقن على كل علم ومعرفة يكون الله فيه احد فيكون معصوما
وهو الملقن اما الصغرى فله قوله نعم انما هي من الناس والناس يخطئون
انفسكم والخبر في الاجماع وما الذي يظهر **الحاشية**
قوله نعم هو الذي يسمع الامين الاية قوله يملوا عليهم اية
اشارة الى البالغ الشرائع وهذا يجب لفظ باستعماله وقوله
بذلكم اشارة الى مطلقه على الجاهل من الاختلاف الذي يمتنع جميع
التناقض وقوله ويظهر الكتاب اشارة الى الاثار الحاصلة
بذلك من صفات الكتاب العرفية ومضافه وقوله والحكمة اشارة
الى الحكمة النظرية فذلك ان يكون النبي كما في هذه الصفات
كلها الا لا يمكن للشان ولا تعنى بالعصمة الا تلك والامام
فان مقام النبي في جميع ذلك وهو المطلوب **الحاشية**

الامام واجب الطاعة كالنبي لقوله نعم يا ايها الذين امنوا اطعوا
الله الاية وجوب طاعة النبي عام في الامور والمأمور به
ان يكون وجوب طاعة الامام عاما كذلك وانما عرفته في
نقول اوله يكن الامام معصوما من اعدائهم وهو اما
امكان امره نعم لو امدق فنفذ طاعة اعدائهم وهو مكلف
ما لا يطابق او نفذ العرف من نصيب الامام والالتم بضمه
بطا قال المزمع مثل بيان الملازمة لولا ان يكون معصوما عاجزا ان
بالامكان بضمه امره به النبي فاما ان يجب كل منهما وهو
الصديق لولا يجب واحدهما وهو خلاف التقدير ولا يجب لتمام
الامام الا اذا عرفه وانفسه النبي فاما ان المكلف لا يجب
اتباعه حتى يعرفه وانفسه امره لا امر النبي ولا عليه ينقطع
الامام ويحرم وهو نفس العرف لان غير المجتهد لا يمكن العلم
فاما ان لا يكون امره بالانواع مشروطا بالعلم بموافقة امر الامام
لا امر النبي او يكون فان كان الاول لم يمتنع الصديق وان كان
الثاني لم يمتنع اما وجوب الاجتهاد على كل العالم في الاحكام الجزئية
الشريعة وهو خلاف الحق على ما نفرد في الاصول ان عليه قول
يجتهد على قول الامام وهو خلاف المقتضى القاطع بمعنى
اتباعه وهو في ذلك يدور فربما يستحال مخالفة النبي فذلك

انما هو القول بوجوب عصمة وهو المطلوب **الثاني**
 ردا لامكان في العلم الى التفسير او الامام بحيث كل سنة على الامام
 العمل هو الذي يحكم عليه فلا بد ان يكون معصوما في القول
 الفعل لان المطلوب من الزيادة جعل الحق فلو كان صدق
 غير الحق منه لكان مثل واحد من الائمة فلا يجمع في الرواية
 ولا يماز ان جعل على الخطاء **الثالث** قوله نعم وانما هذا
 من سوان الكارحة لغيره ان الحكم بحدود من غير ما هذه الامة وما
 يشابهها من الاباء ان غرضه انه نعم من ارسل الى اهل الخطاء
 على شان الرسول ووضعه الكتاب لا باس هدية الامة الى الحق
 فكما يتوقف عليه الطاعة بما ان يفعل الله بالكلمة ولا يكون
 ان امكن الكلف الابان به ونفسه سال الرسول ونصب الكتاب
 ان يكون معصوما يعلم في وجوب عصمة انه لا يؤذي من الله
 ما امره بما لا يفعل الا الصواب لا يترك الاما يجوز تركه لكون
 قوله وفعله تركه ونفريه المقاطعة لغير الخطاء على الكلف
 قبول قوله من ذلك على غير وعظون والعصمة لا يمكن تكليف
 الكلفين قبول قول الشايخ بما يجيبان بفعله الشايخ والامام
 مقامه في الدعوى الى الحق ونفي عمل الخطا عليه فيجب ان يكون
 كالدفعين ان يكون الامام معصوما وهو الملقب **الحادي عشر**

عصمة الامام اقدم من شرع الحدود وشرع الحدود واجب فمعصية الامام
 واجبة اما الاول فلا بد ان الغرض المطلوب في شرع الحدود وشرع
 وحمل الناس على فعل الواجبات وترك المحرمات كلها ولا يمتنع في ذلك الا
 بمحافظ الشايخ ومعهم الحدود في الغاية المطلوب في نفس الحدود
 لا يحصل الا بالمحافظة الغية وذلك هو الامام والامام داخل في
 الغاية وهو العلة القريبة لخصوصها لكان اهم وكونه غير معصوما
 موقفا الى عدم التوقف بمحصل الغاية منه بل يجوز ان يحصل
 من سد هاتين فصول التزم من نصب الحدود فكذلك عصمة
 اهم لما فيها فبعض الغاية منه ومع عكسه وطاعة المكلف له
 بجيب حصول الغاية نفي الحقيقة العلة المحضة للغاية
 العصمة واما المقدمة الثانية فلما ثبت في علم الكلام من وجوب
 نصب الحدود **الثاني** قوله نعم وجب من انفع المنة
 وجب ليعمل في قوله وهم يحدون وهذا الية نك على وجوب
 عصمة النبي والامام ونفريه حاملة وجوب لا يتابع عدم سواد
 الا هو وكون المنع مذهبنا واما جيب لا يتابع حال الاصل
 لان المراد الحال واما يعلم كونه معصيا بالاعصية لانها القاطنة
 الكلية السالبة عن الضلال والامام منع فنجيب عصمة
الثالث قوله الامام هاديا لغرضه ولا من من الخط

بما والفتنة على قول القديس واما على قول الثاني راسا
الصغير في القول به وجعلناهم امة بعد ذلك ما رآه اما الثانية
فما ظهر فاما ان يكون الامام ليس بغيره فهو معصوم في القول
ان جبار وليس له عليهم سلطان الا ان يبعث من العارفين
فكل من ائمة الشيطان فهو غاوي ويحكم هذه الامة المحمديين
ما من العارفين من غير الخاص الذي ليس عليهم سلطان هذه
الامة ولا في قولهم لا يخفى عليهم احوال الدين والاعمال من جهة الجاهل
المراد بالامام الامام مضمون الدين وحياته فاعاد وادع اليه
ما بالفتنة ولا شيء من غير المعصوم كذلك لا يمكن ان يكون
لا شيء من الامام بغير معصوم بالفتنة اما الصغرى فاما
لان المراد من نص الامام احوال الدين وحفظ الشريعة والدفاع
اليه وبالمجمل غاية النبي في التبليغ والتمهيد ولما الكثرة
فما ظهر **الثاني** الامام ليس مطلقا بل في زمن
زمانه على مرتبة من شأنه فكل دين شرع هذه الرئاسة فاعادها
فكل دين يعين الغاية او لا يخفى من شرائط بطون الدين
الان فتقول غاية الامام تكمل كل واحد من الناس في الدنيا
ذلك الشخص الذي هو كماله فانه بما طبل الناس في الحكم
من الخطاب فاعاد بالمشابهة في المعقول ان ناره بالدها

وناره بالجلد من شأنه الناس على قدر عقولهم ومرتبتهم
تدريجهم التي يتبع بهم الرتبة في موضع من رتبة العلم
في مرتبة من رتبة جليل الحق والعدل بهم وبكل فواهم علمية
والعلمية وبكبر فيهم الشهواتية والغضبانية والوهمية
يعرف القوة العقلية في ما بين العلم والعمل على الوجه الامثل
فما بين رتبة الخطا من العالم ان طاعوه وهذا الرتبة في
اربعة الاول ان يكون له الحكمة في غاية المعصية في جليل العلم
والعمل الثاني ان يكون الفصل الثام الذي يوفق في العلم
المطلوب في الدين والديان العلم والعمل واما رتبة الناس
غير ذلك من انواع الفناء لا يجب ان يكون احد افضل منه
في العلم ولا في العمل لان غاية المعلوم من الامام هو كماله
على فعل الطاعة وترك المعصية فكل من لا يطاعة المكلف ولا
يترك المكلف ان من صفات الكمال ما لا يفتقر
لجعله له في جميع نفسه كماله لا يصفه العلم والعمل الثاني
ان يكون له قوة البهتان لاهل وجوه الافعال لاهل ومهاذا
الجلد لاهل لان ذلك من شرائط التكامل الرابع ان يكون له
في نفسه قوة الجهاد ان يبعث المكلفين ويتبع في النصر اليه
وسنة النبي من ان يشيط بما هو مشيخ ما ليس بمشايخ

به ما يرجع على طريق الحق فذلك امر عاقل بل ان يكون عاقل
 النص الا وهو سنة النبي وادلاها التي هي حجة في جميع
 لا يخرج عن طريق النبي الكامل هو الذي يعرف سنن الامام
 المتفدين بحيث يورد عليهم انما اضعوا اليه الى انما علم
 مطاوعة ما يحكم به حاكمهم للمنة وعنده عطا بغيره والى هذا
 اشار على من يقولوا الله لو كسرنا في الوساوس لاحتسبنا
 اهل النور يذنبون انهم يربون اهل الاجل ما يحلهم اليه
 او الحديث واختلفوا في اشراط هذا فذلك كله لا يخرج
 وشرائطه الا في المعصوم العالم بجميع ما ذكرناه وهو المطلق
الشاهد الثاني في قوله ثم بعد ذلك من انهم اولى اعطاء
 الكرامة وقال نعم ان اكرم عند الله انتمكم والشعوى فانتم
 بالعدول عن ذلك الى المعصوم واتباع غير المعصوم بل يمتنع
 وان يجعل الله اماما معصوما يرجع اليه في الاحكام والاخر
 والانتقال فينبغي قوله وفضلنا البصير فيحصل الشفوع في البصير
 وكيف يشفون عن اسمهم ان يعطي عبادا اسباب الكرامة
 في الدنيا ولا يعطيهم في الآخرة ثم كيف يعطيهم الكرامة
 كلوا الآخرة ولا يعطيهم اعظم الاسباب الطريق الى الشفوع
 وهو الامام المعصوم وهو ما عليه **السادس** في قوله

المعصوم

غير المعصوم انما علم من يحتاج الى الامام معارضة الحاجة الى الامام
 فيها يحتاج الى الامام فيعلم ان الامام يجب ان يكون معصوما
 وبما به واضح ما تقدم وعليه الشبهة على اكثر المكلفين ذلك
 بوجوب شئ منهم وتفرق جميعهم والامام يرفع ذلك فلا بد
 ان يكون صفات الامام في الصفات التي انقضت فذلك هو
 ولكن المصنف في غيره علم العصمة فتكون صفات الامام العصمة
 ولان المصنف في غير المعصوم فذلك هو عليه القوة الشفوية
 والوجهية والنفعية ومغلوبة القوة العقلية فاصارت
 صفات الامام هذه الصفات كانت القوة العقلية فيه كاملة فالبينة
 الكل هي المنقضية لعدم الاختلاف بالطامات وعدم الايمان
 بالغيثان فضلا عن ما يرد على هذه الاقوال التي **الثاني** في قوله
 السهو جاز على المنافقين للشيء والنسوة في سورة الاحصا
 فيها الاجماع ولا التوازن في حديثه بالاشكال على المكلف
 لانه قد يغفل بعضهم عن بعض الانوار الذي لم يحكم شرعي فلم
 يكن للمكلف طريق الى الاستدلال وينقطع الحق فالتدبير
 للشرح والاختيار من سوا المنافقين فيكون منه الحق لو فقد
 الحق في غيره وهو الامام ولا بد ان يكون معصوما والاخر
 المحذور لانه لو كان عليه السهو كما جاز على غيره في ذلك المحذور

الامام وجه الحاجة فلم يندفع وجه الحاجة لانه لا يخرج غيره ولما
بطلت الحاجة متفاته واستلزم الاحتياج الى الامام انما كان
كان معصوما احتياج الامام اخره بلسان الله تعالى
والسنة احد الذين لانهم هم ما عصوا الامام او هو النبي
الكافي الى الامام مع عصمته والثاني طاعتين الاول وهذا
الذي ذكره المفسرون **القاسم** على الحاجة الى الامام
المنفعة الجوهرية بغيره في علم الحاجة الى عصمة النفس لوجوب
لكن وجوب نفسه ثابت فثبت علمه وثبت معاولها الاخر وهو
وجوب عصمة **القاسم** لا يخرج من الامام
المادة بالضرورة وكل غير معصوم خارج الى النار بالاكراه
ينجى لانه من الامام بغير معصوم بالضرورة **السابع** من
عمل الامام وفعله مبدى من جملة المبادى كقول النبي صلى
ولا من جملة المبادى التي تستفاد منها الاحكام بحمل الخطا
مباني كل امام قوله وفعله لا يحمل الخطا وكل غير معصوم
قوله وفعله بحمل الخطا يخرج من الشكل الثاني من الامام بغير
معصوم بالضرورة لان الشكل الثالث اذا كانا مدعى عقده
مذروبة يكون النتيجة متوقفة **القاسم** **والسنة** الامام
وكن من اركان الدين لان قوله مبدى من المبادى وهو صانع للشر

الامر

والعامل به والنفذ به العرفان كان معصوما كان الدين كاملا
لكن قال اصنع اليوم اكلت لكم دينكم فدل على ان الامام معصوم
بالضرورة **القاسم** كل كان اماما بالضرورة معصوما
لكن المقدم حتى قال اني مثله اما الملائكة فنفذوا عن النبي
الخلق كافة الذين يجمعون عليه الخطا والعتاة كسائر الالوهية
مغلوب بقوة الشهادة والغلبة في النص عليه والخطا في
بإياديه واما من بعده فانه لا يكون مجبور بل ينظر في
كان اذكر انما بالبيع وهو عن النبي لا يجوز ولا يترجح
منه من غير مرجع مساوي للامام لما سوفي وجه الحاجة
ولا يثبت انتفاء الفائدة منه وهو يدخل المكلف وهو
الخطا واما بيان حقيقة المقدم فالثاني الذي لم يخرج من الدنيا
حتى صار اركان الدين كاملا قال في اليوم اكلت لكم دينكم
عليكم يعني ورعيت لكم الاسلام وبناء الامام اعظم اركان
الدين وهذا يقتضي ان اركان الامامة تقدم قبل وفاته والاحكام
التي تفتقر زمانه فندفع عليها نطقا خصوصا فيما اعظم
اركان الدين **القاسم** الامام في اللغة عبارة عن الشخص الذي
يؤمن به ويقتدى كالرأس لما يركب به والخطا اسم لما يلحق
به واذا ثبت فقولنا لوجاز التنبه على الامام فحال الامام اعظم

من شوب الامام بالامكان يتبع من لم يقبله الامامة نصير معتق
 بالضرورة وبالضرورة كل من قبل الامامة يعصم بالضرورة
 فيها الأربع مقدمات كلها ثابتة **المراد** انما ياراد
 واحدة كل اوامره ونواهيها ويعصيه على كل من علمه ان الله
 نعم ان جميع اوامره ونواهيها موافقة لاهله وخليفته بها
 الامر السارح وانما يجب بانه لذلك اذا علم انه في فعله انكر
 موافق اوامر الشريعة ونواهيها بعدة اخرى الى الامام فلهذا الله
 بطاعته وهذا الامر في المكلفين والامان والادامه
 التوافق في الامر يطلق على كل من وعده بالامامة ويخرج ان يطلق
 الله نعم الامر بطاعة شخص هذه الامور لا يرد على ما يعلم منه
 انه مصدق بجميع احواله وانما لا العقل العاصم عن الذم والعيوب
 البديهة السليمة والعقل المستقيم يدل على ان الحكم العالم بال
 الاشياء كلها القاطن المختار النقي عن جميع الاشياء الامور
 ووجهه كاذب بانما يخصه ما شال اوامره ونواهيها ويعلم انه
 قد خالف عن نفسه وماراه في العبادة في شخصه اصله لا ينفق العصبه
 الا ذلك **الحامس** **المراد** عصمة النبي لطفه بجميع احواله
 التي هي الطواف المكلفين والوجوه المطلوبة فطعا ومشاركة الاما
 في ذلك لا يشاء به وفاق مقامه فان من ان يكون عصمة الامام

في جميع احواله التي هي الطواف المكلفين في الوجوه المطلوبة **عصمة**
السادس **المراد** كل من يعصم مانع من الطواف الامام بال
 الامكان ولا ينفق من الامام مانع من الطواف الامام بالضرورة
 بل لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة والعصم في بنية
 والكبر في برهنة لان الامام انما هو نصيب الطواف بالضرورة
 فقال ان يكون هو مانعها منه بالضرورة لا يكون لو سلم ان
 النبي ضروري وتدين في المنطق لا ناقول فدين
 بها هاء المنطق سلمنا لكن النبي وانما لا شك فيه في
 بنية المط **السابع** **المراد** وجه الحاجة فيما يوجه الاستعانة
 لانها امتداد وان ضرورية وجه الحاجة فيما يوجه الاستعانة
 لانها امتداد وان ضرورية وجه الحاجة الى الامام لما استقر
 بها العفاس التي ذكرها في وجه الحاجة الى الامام بانها جميعا
 راجعة الى الشيء واحد وهو حوز الخطا لان قولهم يحتاج اليه
 اقامة الحدود واسماها في فعل الذنوب وقاماره الجواهر
 على الكبر والبعث وذلك من الجبار العظام وهي من الذنوب
 وفي الخصومات والحكمات فهو هو الحاجة الى الامام كلها
 راجعة الى حوز الخطا والمنازلة العصبه وهو وجه دفع
 فكان نصيبه يحصل الغايات فيكون عينا **الثامن** **المراد**

اما من غير المعصوم فبطل بعض الشرع وما في الحق بالامكان
 من الامة العصبية فبطلت لئلا من الاحكام الشرعية وما في
 بالغير من ينجح لانه من امة غير المعصوم يا امة العصبية
 وهو المظن والقد علمت معلومان بالبدعة **السادس** **الامام**
 اما من غير المعصوم فبطلت شرع النبوة بالامكان ولا شيء
 الامة العصبية المعصية شرعا من جهة لغرض النبوة في
 من الاوقات بالغير من ينجح لانه من امة غير المعصوم
 بصحة ولا معتبر شرعا اما المعصية فبطلت شرع النبوة
 الخلق محمل على الحق وقصود انما لهم على غير الشرع والغير
 يمكن ان يحكموا على خلاف الشرع وبطلت الدماء وبطلت الاموال
 وبطل نظام العالم وقد علمت ذلك من تقدم غير المعصوم
 وادعاهم الى امة والامامة والاكبر فلا من الامة ثباتا
 الشرع وبطلت جميع ما جاء به النبي من الزام الشرائع للائمة
 ولا من نظام النبي في جميع الاحكام واما التبعة فبطلت
 في المنطق وما عليها من الاخر من الجواب بعد ذكر فيما تقدم
 وتخصيصه وتخصيص المنطق **الفصل** **الامام** سبيله
 سبيل المؤمنين وكل سبيل المؤمنين هو هذا وكذا كل من
 كان سبيله ما انا احقا فهو معصوم لان السبيل هو الطريق

الامام

ويطلق ايضا على احوال الانسان كلها وعلى افعاله واوهامه
 وجميع ما يتعلق به فاذا كانت كلها احقا كان ذلك الانسان معصوما
 واما قالنا ان الطريق يطلق على ذلك لان الشهود في العرف ذلك
 حتى انه يقع الالحقة العرفية او فاسد القوم وانما قلنا
 ان سبيله سبيل المؤمنين لان كل من عد الامام يجب عليه
 اتباع الامام ولا يجوز له مخالفة واما قلنا ان سبيل الحق
 هو فلو لم ينجح وينجح غير سبيل المؤمنين فلو لم ينجح في هذا
 فبطلت سبيل المؤمنين عدلهم سبيل المؤمنين **الحادي عشر**
 لا بد في الامام من مجموع امرين احدهما ثبوت وهو تقوى حكمة
 عليه من اعني كل من سواه شرعا او جوازا او اكل للامانة
 وتواضعا الشافعي مذهب وهو عدم تقوى حكمة شخص غير عليه
 شرعا وكل واحد من الوصفين يحتاج الى العصبية ايضا **الثاني**
والثاني قوله ان الذين امنوا وعملوا الصالحات وحبوا
 الى دينهم اولئك اصحاب الجنة هم هذا لا بد وهذا لا بد
 على ان الامام معصوم وتقدم ان نقول حصول العارضة
 فربما احدهما الذين انصفوا بصفات تلك الايمان على
 الصالحات والاحسان الى جميع **الثالث** **والثالث** **الثالث**
 الاصوليون على عدم الامام بقوله نعم وينبغي غير سبيل

فالمعصية والنجاة الى المعصية

المؤمن قوله ما يؤتى ذلك اتباع سبيلهم في شئ ما سئل في
 اتباع سبيلهم قال لا يشاء وهو قول الله تعالى ومن لهم
 بان ان يكون ذلك حاله حاله لانه لو لم يكن حاله موافقاً
 لاتباعه وفوقه على تركه بالنار والعذاب ولا يفتى بالعصية
 الا ذلك اذا اقر بذلك فقول الله تعالى من جميع المكلفين التي
 وغيره بطاعة امر من هذا النبي بطاعة الامام ثم جعل طاعة
 الامام مساوية لكل واحد من الطاعين لقوله واولئك
 منكم ضعفت اول الامر على الرسول وصيغة الطاعة مطلقاً
 وهذا امر يخرج في شأوه وجوب طاعته ما يجب اتباع الامام
 على الامه كانه فيلزم ان يكون سبيله خفاً او افعالاً
 ومن وكل واحد من افعالها لا يفتى بالعصية الا ذلك **الامام**
والفتوى ولت هذه الآية على وجوب طاعة الامام وطاعة
 طاعة النبي لا الاصل في فعلهم امر الامام وفعله او تركه او
 خفيه او ابا عنه واستجابته لذلك على عصية الامام
 اولى واجد **الخامسة** في فتاوى الامام في كتابه العزيز
 بانه يخرج المؤمن من الظلمات الى النور لا يترك الا بعصية الامام
 وعدم مقارن الزمان من امام معصوم فوجب ذلك لان عصاة الله
 في حكم الواقع لا يجب وقوعه وبسبب خفاه بعد من

المقتضى

اما المقدرة الاولى فلان لفظ الظلمات عام لا يجرى مع ذلك
 فيه كالتفريق في الاصول واما المقدرة الثانية فتوقف على مقتضى
 الاول ان الجمل غلظة وهو ظاهر لما في ان الحكم بخلاف ما اترك
 الله نعم ظاهراً وكذا اذا لم يحكم بما اترك الله نعم لقوله نعم ومن لم
 يحكم بما اترك الله نعم ذلك هم الظالمون الثالث عدم امتثال
 حكم اصناف في الاحكام ظلمة لانه جعل الرابع التحيز والخوف في
 الخطا ظلمة وهو ان يعرف ذلك فيقول اولئك الامام معصوم
 لما روي ان الله على الخطا ولو لم يكن لهم طريق الى العلم بحكم الله
 في الواقع الشرعية فما لا ينطبق ذلك يمكن الحكم من ذلك الا
 بتبصير عام معصوم فلو لم يتبصير ما معصوم الزم اخلاق
 الوعد من الدين واخلاق الوعد من الدين فقدم تبصير عام
 معصوم عن الخطا ولو لم يكن له طريق الى الدين فطلب افضلكم
 النار والاجب ان يكون الدين احكامه وامره ونواهيه في
 اعظم الاشياء كالاداء والحرث وكما لم يحكم الامام بما اترك الله
 كان ظلماً لما تقدم من النص لا يخرج القرآن العظيم وعنه مقتضى
 عقليتان احدهما ان دفع الخوف واجبة عند الله ومقتضى
 مسلمة لان دفع الفاسد المظنون واجبة الثانية ان العارفون
 غير المعصوم في الذم والحرث والافعال الاموال والنفوس

مخوف لان غير المعصوم فيه شيطان امدى من ان لا يعلم الحكم
 الواضح فبينما نحن ان لا يحكم بما انزل الله فله نعم وان كان
 الظالمون لا يحصل الاعتراف على قوله فدخل تحت قوله من
 لم يحكم بما انزل الله ولا يتركون الى الذين ظلموا يحصل الخوف
 من قدره وعبدانهم فيجب من وجوبه ثبوت ما في الامور من
 تلك الباعثات من امتثال الامور ونواهيها بل ان التكليف
 المتعين من وجوبه ظاهر الاستدلال وهو المثل لا في هذه
 في الحق لا نقول بتفويض وجود الامام المعصوم واما عدم
 الامام فذلك يمكن لا يستلزم هذا الباب **باب السابع والثمانون**
 الذين امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم اجرهم بمثل
 ما فعلوا كل من ظلم لغيره نعم ومن بعد عدوه الله ضد ظلم
 نفسه والمراد بالظلم هذه الامور والنواهي باجماع الامة
 وليس المراد الكل بل كل واحد في عامة كل امر فيجب
 ان تعد كل واحد بانفراد ظلم باجماع الامة وقوله ولم
 يلبسوا ايمانهم بظلم قوله بظلم نكرة في معنى التي يكون
 للقوم فيهم ان لا يجد مع ايمانهم منهم ذنب وهذا معنى
 العصية فلا شيطان النبي له هاتان المرتبتان لانه داع للثبات
 في الاول اما تحصيل الايمان واما ما في العلم والذبح

فلم

فيكون معصوما والامام فان مقامه لان طاعته مساوية لطلوع
 النبي فيكون داعيا الى المرتبة فان لم يكن محققا فيه فيكون
 الامام معصوما **باب الثامن والتسعون** الامن والهداية يحصل
 هاتين المرتبتين كاذن في هذه الامة والامام طهر فيهما لانه
 هاديه يحصل الامن للتكليف غير المعصوم ليس كذلك با
 الغرض من حصول الخوف من امتثال الامور ونواهيها
 هي على الاضبط الثام كالذبا والفرج فان غير المعصوم
 يجوز المكلف فيه شيئين احدهما الخطا والثاني عمدة الخطا
 بغلبة القوة الشهوية والتسعة فلا بد ان يكون الامام معصوما
 وهو المثل **باب التاسع والالف** قوله نعم وهذا من الامور
 مستقيم فذلك هدى الله جدي من لسان من جوده المطاوعة
 والقبالة من نصيب الامام الهداية وهو طاعة لاداة طاعة لطلوع
 النبي فيكون داعيا مقامه والعدا المستقيم هو العصمة
 للتحقق في هذه المرتبة ويحصل طاعته والامام طهر بما الله
 فذلك يكون الامام معصوما وهو المثل **باب العاشر** قوله نعم ان
 قالوا ما انزل الله على بشر من شيء الى قوله هو منون يوم علقوا
 وجه الاستدلال ان القرآن الكريم ناسخ القواعد والناسخ اكل
 من المنسوخ فبان ان يكون نورا هدى للناس في لفظ الحق

وحكم على هذه المراتب كما قاله فان كان يكون الامام فالتسوية لا تكون
 ثم دعوتها ولا يجهل ان الله لا يقطع حاجته من ليس فيه
 هذه الصفات لاجل نكاح هذه الصفات فبذلك لا تنقطع
 الحاجة وعلى تقدير ان تنقطع الحاجة وهذا المعنى
 بالضرورة فيكون الامام معصوما بالثبوت هذه المراتب على
 الخاصة والحاجة الناس الى الامام لهديتهم وبطلان ما كان
 اقل او لضعفهم بقطع حاجتهم بمحصل علم الامانة فلا يكون
 هذه الصفات المذكورة محتملة لضعف الحاجة الثالثة قوله
 اولهم هم الراشد فثبت ذلك على انصار الراشد في هذه
 لانها صيغة المحرم وقصود صاحب التاكيد والامام احاد
 او ليس يرشد والثاني لا يلائم من ليس يرشد
 مطلقا بالضرورة وكل امام يرشد مطلقا بالضرورة بغير
 من ليس يرشد مطلقا بالضرورة فمعين القسم الاول هو
 ان يكون الامام من هؤلاء فهو معصوم لما ذكره وهو المطلق
الثاني انما الامام موجب بحسب الله ثم فلا شيء من الاما
 بمذنباته اما الصغرى فلهذا انما الامام لا يملك الجبه
 لقوله اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم يجعل
 طاعة الامام وطاعة النبي مساويين وانما النبي موجب

قوله

لجهة اذ لا يقع لقوله لا يعصى في حجبكم الله الله وما لكم في لقوله
 ثم ان الله لا يقطع حاجته من ليس فيه
 كل امام مصلح بالضرورة لا بما به امامه لقوله ثم واولا
 منكم والجمع المضاف للقول لا شيء من غير المعصوم بمصلح
 بالامكان وهو يدعي فلا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة
 لما بين في المطلق فيستلزم كل امام معصوم بالضرورة لوجود
 الموضوع وهو المطلق **الثاني** قوله ثم والله لا يقطع
 العاصين وجب الاستدلال ان نقول الامام هاد لكل وهو
 امام بالضرورة وكل هادي بجهة الله ثم بالضرورة بغير الامام
 بجهة الله بالضرورة فيجعل احدا في قولنا لا شيء من المطلق
 بجهة الله لا يملك المذكور بغير لا شيء من الامام بقاسم العاصي
 وكل غير معصوم قاسم بالامكان بغير لا شيء من الامام غير معصوم
 بالضرورة وهو يستلزم قولنا كل امام معصوم بالضرورة لوجود
 الموضوع والمطل **الثاني** قوله ثم في الناس من ليس له
 والبين الا بجهة الاستدلال ان القول بالضرورة بجهة الامام
 الثماني ثم هي محصورة في الناس جميعا فقد حصل من هذه
 الثلاثة ثلثية حيث الثماني واولا كما هو ذلك بوجوب عطف
 وهو مع ضعف عطفه ومغايير لاجل ان مغايير هذه المراتب

وهي أكثر الخلق على ما شاهدته وذلك هو جبار كتاب الجبران
 الاكتفاء الى الشرح فكل من يدعي كل غير معصوم هذا فيه
 بالامكان فان القوى متفاوتة في قوة تصرفه في الاربع وهو
 الزبير ولا بد ان يقع منه هذه الاشياء والاشياء على غير ما
 يكون الراسية له مستقيمة ويكتفي عدم ما نعتي غيره فان غيره لا
 يقوله ويعمل فيكم باضاعة ذلك منه حتى يكون الراس له
 الطوع ولا تعني بالمعصوم الا ذلك وهو المسمى **بالعصم** في قوله
 والمؤمنون والمؤمنات بعضهم الى بعضهم غير عيب الا ان
 يحتاج الى صفات الاول ان تصدق كل واحد منكم واحد هو
 وانه لا يختلف باختلاف الاجتهاد والاثبات هذه الامة عامة في ذلك
 والمكلفين وهو ذلك المكلف من الاتصال بالقرآن اما الاصل
 من جهة المعرفة والنواحي من جهة المنكر ثم الكتاب امام الصالحين
 واثبات الركعة لشدة الاهتمام بها وكذا الحج وهو في قوله
 ويعلمون الله وسو له الثا لسان اعتنا في الاراء ونصا في
 واستبها ان الجاهل للشيعة ينفق في انشغال النظام النوع الذي
 ذلك فيقول الامة يصفون انه لا بد من نصب نبي واحد يامر لكل
 وبنهاج ومجمل على ذلك والامر احد الامر من اما في قوله الحق
 والمير والعتا ل نظام النوع اذ كل واحد يقول ان امره هو الحق

وهي عن المنكر لان كل واحدة فيها حكم وليس كل الاحكام معالقة
 لكل يعمل الاجتهاد من ان في انفق لغرض من المكلف واما
 فقال المكلف دعوى من واحد ما ذكرنا وهو ما مل بالاجتهاد
 ولا بد ان يكون ذلك الزبير لا يجوز عليه الخطا ويعمل منكر الى
 بذلك معروف والا للاحتياج الى امر اخر وبسلسل ورفع الحجج
 والمير وامل نظام النوع ولا بد منه في كل زمان لان شخص بعض
 الناس في بعض الاوقات بالمعصوم ومن بعض من يخرج
 وذلك هو الامام فظهر ان الامام المعصوم يجب على زمان
الثاني عشر قوله تعالى ومن جعل الله رسوله في عدة حدود
 لا تعلم نار خالدا فيها ولعلاب من وجه الاستدلال ان يقول
 كل غير معصوم يكن ان يكون لهذه الصفة ولا ينفي من الامام هذه
 الصفة بالضرورة فيخرج لانه من غير المعصوم بامام بالضرورة
 لان الامام من يكون اليه لقوله ثم ولا يكونوا اليه الذين يخلو
الثالث عشر قوله ثم وجعلناهم امة يهدون الى قوله عابدون
 هذا يدل على ان الامة لهم صفات احدها ان الله يهديهم صفهم بقوله
 وجعلناهم امة من امة انهم يهدون بامر الله هم امة يهدون والها
 ان الهداية بامر الله بامر الامام الله ولا يهدى الامام الله عبيد

الامام حكم الله وادبها انهم يتعلون الحرات واما الصلوة وال
 الزكوة وصومهم بالعبادة وهو عام في الحرات والصلوة في كل
 الارقات وكذا الزكوة والعبادات كلها **الرابع عشر** قوله
 ولا يخاطب من الذين يضيقون انفسهم الابرة ولا يستدلون ان
 كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا ينبغي للامام ان يكون
 كذلك بالضرورة والا يحصل التوفيق بقوله ولا يحصل
 الطائفة والامان بيقينه يكون سببا في الخوف ومنه الخوف
 واجب في الشبهة واجب في يقيني فانه اما من لم يحصل اليقين
 هذه الصفات المذكورة فتكون شبهة مذمومة ينبغي لا ينبغي
 غير المعصوم بامام وهو الملقب **الخامس عشر** قوله ثم ان يفتق
 الى قوله عليهم وعلى وجه الاستدلال ان كل غير معصوم كذلك
 بالامكان لا ينبغي من الامام كذلك بالضرورة ينبغي لا ينبغي
 غير المعصوم بامام وهو الملقب **السادس عشر** قوله ثم واما
 الذين استكبروا بقصدتهم غدايا اليما ولا يجدون لهم من ذلك
 الله ولا نصير وجه الاستدلال ان يقول كل غير معصوم يمكن
 له هذه الصفات بالضرورة ينبغي لا ينبغي من غير المعصوم بامام
 بالضرورة وهو الملقب **السابع عشر** قوله ثم ياتيها الناطق
 جازم وعازم ويمكن انزل الحكم بقرائنها وجه الاستدلال

ان هذه اشارة الى الفرق بينه وبين غيره وعمل جازم فلا بد ان يكون
 له بينه وبين غيره بحيث يكون له علم بالاحكام عليها ايضا وهو
 غير المعصوم ثم يفتق المعصوم وهو الملقب **الثامن عشر** قوله
 ما يراد به جعله على ما يمكن عرج وجه الاستدلال ان تقول امرنا
 الله بالشق وهو الاجتناب عن جميع المحرمات والاهتمام
 بقرينة الطاعات واجتناب المعصية ايضا وكما علم من
 شئ ينبغي يجب مع اشتغال الفرق على الجلال والمآل ومع
 الامام الدال لنا على المراد بالشرع والتأويل غير معصوم
 وجوب طاعته حج عظيم لعدم حصول اليقينة بقوله فلا
 يحصل لنا التقوى والرجح منقوض في الشك يستلزم في المآل
الثاني عشر قوله ثم ولكن يراد به طاعة الله تعالى فليس عليكم
 لعلمكم تشكروا وجه الاستدلال ان نقطع عن المكلف ان
 فعل الطاعة والمحرمات لا يتم الا بامام معصوم بقصد قوله
 الباقين واما التعميم يحصل الجاهة ايضا والاخوة بفعل
 جميع الطاعات الواجبة ولا يتم الا بامام معصوم بقصد قوله
 الباقين ويعلم من فعله وتركه تعيين الصفة فلا يجب ان
 يتصل ما امام معصوما في كل زمان ولا المكان فافضل للغير
 وهو **الثامن عشر** قوله ثم ياتيها الناطق جازم وعازم

ان نقول كل غير معصوم يمكن لهذه الصفات بالفوردة فلا
 من غير المعصوم بامام بالفوردة **الفوردة الثانية** قوله نعم بالها
 الرسول لا يخرجك الذين يسارعون في الكفر الى قولهم فاذروا
 وجه الاستدلال ان نقول كل غير معصوم يمكن ان يكون اخذ
 الصفات بالفوردة فلا شئ من غير المعصوم بامام بالفوردة
 والمقدسات ظاهر بان **الثاني** قوله نعم ومن يرد الله
 فتنة من يقوله الى الحق وجه الاستدلال ان نقول كل غير معصوم
 يمكن لهذه الصفات بالفوردة بغير لاشئ من غير المعصوم
 بامام بالفوردة **الثالث** قوله نعم ولو شاء الله لكان
 امدا هذه الشئ يحصلون وجه الاستدلال انهم امنوا
 عبادهم فيما اتاهم ليثبت من صبر على الامتحان والقرم بالحق
 وذلك لا يتم الا بامام معصوم لما تقدم فبما حصل خلاف الزمان
 عن امام معصوم **الرابع** **العشرون** قوله نعم ولا يشترط ان
 الله لا يحب المحدثين وجه الاستدلال ان نقول كل امام بحق
 لله بالفوردة لان طاعة مساوية لطاعة الرسول لقوله
 ادعى الامر منكم فكل من ادعى الامر الرسول لم يطع الامام وكل
 من اطاع الرسول اطاع الامام وبالعكس كما وكل من اطاع الله
 فقد اطاع الله ولا شئ من المحدثين بحجة الله بالفوردة لان

الحق

الحق بل لا يقبل العلم وصفاته السالبة واجبة كما لا يجازي ذلك
 من الامام بمعنا بالفوردة فنقول كل غير معصوم معصوم بالاشياء
 ولا شئ من الامام بمعنا بالفوردة بغير لاشئ من غير المعصوم
 بامام بالفوردة وهو العلم **الثاني** **العشرون** قوله نعم والله قد
 القوم الفاسقين وجه الاستدلال ان نقول كل غير معصوم
 يمكن ان يكون كذلك ولا شئ من الامام يمكن ان يكون كذلك بالفوردة
 بغير لاشئ من غير المعصوم بامام اما الصنف في ظاهره وعامة
 فلا ان الامام هادون بالفوردة وكل هاد هاد بالفوردة ولا
 شئ من المحدثين اهدى بهد قوله من يهد الله فهو المهتد ومن
 الالهة الكرم بعد هوق الوجيز يدل على الحق في الموضع
 ليس بمعصوم ولا يحصل المصداق **الثاني** **العشرون**
 قوله نعم ومن اطاع من افترى عليه الله كذا وجه الاستدلال ان كل
 غير معصوم يمكن ان يكون لهذه الصفة ولا شئ من الامام
 لهذه الصفة بالفوردة بغير لاشئ من غير المعصوم بامام
 بالفوردة وهو العلم **الثاني** **العشرون** قوله نعم ولكن الكفر
 يجهلون كل غير معصوم يمكن لهذه الصفة ولا شئ من الامام
 لهذه الصفة بالفوردة لانهما صلبا بغير هذه الصفة
 ولا شئ من الامام لهذه الصفة بالفوردة بغير لاشئ من غير

للمعصوم بامام **الثاني** قوله ثم وان نطلع الآية **الثالثة**
 قوله ثم وان نطلع الآية **الثالثة** قوله ثم وان نطلع الآية **الثالثة**
 هذه الصفة بالامكان فلا شيء من الامام لهذه الصفة بالضرورة
 بغير لاشي من غير المعصوم بامام بالضرورة **الثاني** قوله
 ان ريك هو علم بالمعصوم وكل غير معصوم بل هذه الصفة بالامكان
 ولا شيء من الامام لهذه الصفة بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم
 بامام بالضرورة **الثاني** قوله ثم ان الذين يكونون
 الاثم ينجون بما كانوا يتقون وكل غير معصوم له هذه الصفة
 بالامكان ولا شيء من الامام لهذه الصفة بالضرورة فلا
 من غير المعصوم بامام بالضرورة **الثاني** قوله **الثاني** قوله
 الذين اوجروا صفا وعذابه وعذاب شديد بما كانوا يكفرون
 كل غير معصوم يمكن فيه هذه الصفة ولا شيء من الامام لهذه
 الصفة بالضرورة بغير لاشي من غير المعصوم بامام بالضرورة
 وهو المظهر **الثالث** قوله ثم ان نطلع الظالمين وكل
 غير معصوم له هذه الصفة بالامكان ولا شيء من الامام
 لهذه الصفة بالضرورة بغير لاشي من غير المعصوم بامام
 بالضرورة **الرابع** قوله ثم ان نطلع الاثمين
 ان انتم الاثمين من كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك

الامام

من الامام كذا بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة
الثاني قوله ثم وان نطلع الآية **الثالثة** قوله ثم وان نطلع الآية **الثالثة**
 يمكن ان يفعل ذلك كاشي في دفع هذا الممكن لا يكون عا
 وكل غير معصوم يمكن ان يكون منصف بفعل هذه وبعد
 العقل ولا شيء من الامام منصف بشي من هذه وبعد العقل
 بالضرورة اذا الامام فانصف بغير الكلف من هذه والاول
 عليها فبفعل انصافه بها بالضرورة بغير لاشي من غير المعصوم
 بامام بالضرورة **الثاني** قوله ثم ان نطلع الظالمين
 كل امام لهذه الصفة بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم
 لهذه الصفة بغير لاشي من كل امام معصوم لوجود الموضوع **الثاني**
الثاني قوله ثم ان نطلع الآية **الثالثة** قوله ثم ان نطلع الآية **الثالثة**
 المعصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام كذلك بالضرورة
الثاني قوله ثم ان نطلع الآية **الثالثة** قوله ثم ان نطلع الآية **الثالثة**
 وبما فيها من المراهة الى المراهة المستقيم من الاثمين والاول
 والاول وهذا هو المعصوم والامام فانهم مقام النبي فيكون له
 هذه الصفات من المراهة **الثاني** قوله ثم ان نطلع الآية **الثالثة**
 موازنة الآية كل غير معصوم يمكن له هذه الصفة ولا شيء من غير المعصوم
 لهذه الصفة بالضرورة بغير لاشي من غير المعصوم بامام بالضرورة

الاول يعبر عن كل غير معصوم فانه لا يمكن ولا شيء من الامام بانها
 لا ترفع العقوبة ولا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة **الحال**
 قوله ثم لا يمكن جهة ذلك من نعتهم اجمعين كل غير معصوم
 بالامكان ولا شيء من الامام ملك بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم
 بامام بالضرورة **الثاني** في قوله ثم بانني ادم لا يفتنكم
 الشيطان الا اخرج اوصيكم من الجنة كل غير معصوم يكن له هذه
 الصفة بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة
الثالث في قوله ثم انهم اغفوا الشيطان او ايا من ورو
 المؤمنين ويحبون انهم معتدون كل غير معصوم يكن بان
 ملك ولا شيء من المعصوم ملك بالضرورة بل لا شيء من غير المعصوم
 بامام بالضرورة **الرابع** في قوله ثم انما هو من قول القوم
 ما ظنهم من غير ما بطل والافعال في غير الحق وان فسر قوله باسما
 يترك بساطان وان فسر قوله على اسما لا تعلمون كل غير معصوم
 يكن له هذه الصفة فلا شيء من الامام يكن له هذه الصفة **الخامس**
 فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة **السادس** في قوله
 كل غير معصوم لا يعلم بربا لا الحكم بالضرورة والامكان
 فاما في بعض ما على اسما لم يعلم فبذلك لا يعلم فاما يجوز انما
 وهو محل فبذلك الاسما فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة

الذي

السادس في قوله ثم ان لعنة الله على الظالمين كل غير معصوم
 يكن له هذه الصفة بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بامام
 بالضرورة **السابع** في قوله اذا ركو انما اجمعوا فاش
 لغز بهم لا يلهيهم ذنبا هؤلاء الامة كل غير معصوم له هذه الصفة
 بالامكان ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة
 فيخرج لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة **الثامن** في قوله
 لم يخذل الله قوما المظلمة الخلف لانه لم يضل عدوه جهنما الخ
 ذنبا هؤلاء اصحابنا ولا شك ان الظلمة انما يضل الشبهة **الحال**
 اعفاهم وكل غير معصوم يحصل فيه ذلك فلا بد ان يكون
 الامام معصوما حتى يحصل البقاء ثم يضل قوله ويجعل به
التحقيق قوله ثم من الظلم من اغتر على الله كذا كل غير
 معصوم له هذه الصفة بالامكان ولا شيء من الامام له هذه الصفة
 بالضرورة بل لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة **الحال**
الحسين في قوله ثم ولا بد من كون الجنة حتى يطلع الجبال فيتم الحيا
 وكذلك يخرج من الجنتين كل غير معصوم يكن له ذلك ولا شيء من الامام
 له ذلك بالضرورة بل لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة
الثاني في قوله ثم ربنا لا نجعلنا مع قوم الظالمين ومن
 الاستدلال ان كل ما مع ما مع اللثام في قوله وانا لا نرى

لا يشترط جعله الاخوة بالقرينة من ان يجعل مع الظاهر هذا
 الا ان يكون الامام ظاهرا بالقرينة وكل غير معصوم فهو
 ظاهرا بالامكان فاما ليس غير معصوم والموضوع موجود فلا
 معصوم **السادس** لا يتصور ان لا يكون له هذا
 كل غير معصوم لهذه الصفة بالامكان ولا شئ من الامام لهذا
 الصفة بالقرينة فلا شئ من غير المعصوم امام بالقرينة
السادس لا يتصور ان لا يكون له هذا
 عن سبيل الله كل غير معصوم كذلك بالامكان ولا شئ من الامام
 لكن بالقرينة فلا شئ من غير الامام معصوم بالقرينة
السابع لا يتصور ان لا يكون له هذا
 عليهم بركات من السماء والارض والتفويض لا يتم الا به معصوم كما
 تقدم فغيره غير معصوم فاما المعصوم ليس من فعل الكافرين بل من فعل
 الله ثم بفعل طاعة المعصوم ولا يملكه الا الله ولا يتكبر الا به
 من فعله ولا من العلم فلا يورث فعله معصوم المعصوم معصوم
 ونسبه ونحوه عليه كان غير معصوم على ذلك من منزهة العت
 وكان نقصا لغيره ثم من ذلك علو كبر **السابع** لا يتصور
 هو لم يتم واخذنا الذين طلبوا بعد ان يثبت ما كانوا يثبتون
 كل غير معصوم يكن لهذه الصفات ولا شئ من الامام يكن له

خلت بالقرينة لان الامام انما نصب لان من ذلك ولا يكون
 من ذلك لولا ان المكلفين انما شال امره حصوله في ذلك فلا يجوز
 بدفعه فلا يكون الا بالقرينة فلا شئ من غير المعصوم
 امام بالقرينة **السابع** لا يتصور ان لا يكون له هذا
 فلا يورث وجبه الاستدلال لولا ان يكون المعصوم موجودا
 في كل زمان وعصر بحيث لا يخلو وقت من لزوم انشاء المكلفين
 ويكون المتكلم هو الله ثم قبل ان لا يكون لهم هذا فلا يتم
 انتفاء فائدة البعثة واما من غير المعصوم وبان ان لا يكون
 غير المعصوم اماما فلا يتم ابطال امامة غير المعصوم وهو **السادس**
السادس لا يتصور ان لا يكون له هذا
 هو لم يلزم للحال فلو حال فعدم عصمة الامام لا يوجب اما الملائكة
 فلا تأخذ بغيرها في الدليل المتقدم انه من ذلك الزمان عن معصوم
 ان صمدية من بين كل واحد من المكلفين فيكون ضايفا وقد
 اخبر الله عنهم عن ذلك علو كبر **السابع** لا يتصور ان لا يكون له هذا
 لاني من عباد الله لما تقدم من عدم نفي قاله من هذا فلو هذا
 اصفى وقت كان له هادى لوجبة الجزية مناضف السالبة
 الكلية وقد صدقت السالبة الكلية فتكذب لوجبة الجزية
 ولا يصدق بالحق وامام جديد فينفق فائدة البعثة فائدة

نصب الامام وهذا هو واما استعمال الكلام استقام الحال فظاهر
الثاني في معنى المعصوم انما انشئ لشيء الامام وطريق الامام
لا يجوز ان ينفى المعصوم لا يجوز انما الملازمة فلا ينافي بينهما
تقدم ان معنى المعصوم يستلزم ان لا ينفى عنه شيء من عموم قوله
فان لم يوجد من ينفى عنه شيئا استلزم المعصوم وهو المطلوب وان
وجد من ينفى عنه فلا يصلح ان ينفى عنه كل ما دللنا عليه من عموم قوله
قال في هادي في بيان ان الارض لم ينفى عنه انما لان ذلك
ووجهها ان النفي في المعصوم يتم في الامان والاختصاص
اما استعماله للازمنة فلما جازى وجوب نصب الامام ما عدا
تعلقه ما عدا تعلق السنة فترعا وبالحجة فقد تقدم البرهان
على محالته **الثالث** هو انه الذي بعثه الانبياء
رسولا منهم الابرار والاسد لال ان المراد من بعث الرسول
التبليغ وهو انه اشار بقوله بناو عليهم اياته ويزكيهم يطهرهم
الظاهر بمشال الامور الشرعية والاعمال السعيدة والصلوة
بحيث لا يخل بواجب لا يفعل شيئا شره بركة الباطل من الاعمال
الذميمة وبكل خواهم النظرية بالعلم الى ان يوصلهم الى
الفعل المستفاد فان امتنع من بعضهم ذلك فلا استماع **الرابع**
اما من عدم استعداده او من نظريته اما ما يرجع الى الفعل **الاول**

ونزلت الصباغ كلها فكلها لم يكن المكلف منه فليس مكلف
وكلها هو مكلف به فاما ما عدا من الامام فاما مقام النبي واتباعه
متاين في ذلك فلا بد ان يكون فيه هذه الصفات كلها حتى يمكن
ان يوثق غيره وانما ذلك هو المعصوم لانا لا ننفي بالمعصية
الاصح **الحادي عشر** قوله نعم يا ايها الذين امنوا لا
تخونوا الله ورسوله وتخونوا انفسكم وانتم تعلمون كل من عصي
يمكن له هذه الصفات ولا ينفي من الامام له هذه الصفات بالحق
فلا ينفي من غير المعصوم بامام بالضرورة **الثاني والثالث**
وما كان معذرتهم وهم يستغفرون ولا ينفى ذلك الا بصحة التوبة
والامام مساو للنبوة جميع ما عدا الواسطة لان النبي يخبر عن
امور الواسطة اعدى الدين والامام يخبر عن استحقاق الواسطة
النبي عليه السلام وهو سيد البشر يكون معصوما **الثالث**
الرابع قوله نعم ان الله لا يحب الخائنين كل من غير المعصوم
يمكن ان يكون كذلك ولا ينفي من الامام كل ما عدا قوله
من غير المعصوم بامام بالضرورة **الرابع** قوله نعم هو
الذي ارسل رسوله بالهدى ودين الحق يظهر على الدين كله
ولو كره المشركون وجه الاستدلال انه نعم يمكن ان رحمه وبعث
كل شيء فليس يصل عليه بنا في الحكمة ونفص الغرض في الحكمة

و امره والا لوقع العرج والاعمال فتبين ذلك ببيان من يتوكل
 وان لم يكن معصوما لم يحصل الغرض من التكليف بذلك لا
 غير المعصوم يحصل الصواب والخطا فخرج من غير مرجح ولا
 يكتفى الخلف هنا الجواز ان يعجز عن نفسه وغيره المفضل الا ان
 قوله اليقين وهو المعصوم فلا بد من العمل بهذه الامور المعصوم
 ونعطيناها لا يجوز فثبت المعصوم **السبب الثاني** قوله تعالى
 يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق
 صغارا وجعاجيب منها رجلا كبيرا وشار الاية وجها الاثني
 عدم احوال العجز عن امر واجب على سبيل الاحتياط المحصل لليقين
 وذلك لا يحصل الا من معصوم قوله يتبين اليقين وهو يعلم
 بالاحكام بعينها وكل زمان فيجب توبته المعصوم في كل زمان
 واتقوا محذرة فانما التبيين ولا يتبع بعد فثبت ان الامام المعصوم
 وهو المطلوب **ثالثا قوله تعالى** **السبب الثالث** قوله تعالى
 ورسوله ويعد عذره بدفعه نار خالدا فيها ولعنة
 معان وجها الاستدلال ان يقول بعبث غير المعصوم يمكن
 ان يوجه الى هذه الامور بالضرورة والامر بعد ثبوتها
 نفس الغرض من نص الامام او احكام الامام او يوجب التكليف بعبث
 والكل حال اما الملازمة فلا تهاهنته اما ان لا يكلف المكلفين

تمت

باشتغال الكل وهو غير معصوم ويمكن ان يامر بالعبث وخلق
 الدماء الظلم فثبت الثاني وان كان تكليفه باشتغال ما يعلم
 صوابه ببيان احكام الامام لا نراذ انما لا يتقن بقول لا ابتداء
 حتى يعرف صواب قتلك وامرته وان لا اعلم ولا طرفة الى الله
 فكثير من الاحكام الامن قولك لوضع الاجمال في القرآن في
 جازم الدور فيقطع الامام ويخرج وهو **الثالث** **السبب الرابع**
 قوله تعالى ربنا الله ليعلم لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم
 ويؤيب عليكم ما الله يعلم حكمه وبه الاستدلال ان يقول لو
 التقي بالامام غير معصوم من واحد ما غفر معصوم ثم اعد
 الامر انما جعل بالبرس بسبب اعدام جعل بسبب كمالها
 فدر استخفافه في بيان يكون الامام معصوما ان الامام معصوم
 المحذرة والجهاد والاحكام العامة كالامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر شرط بقوله وامره ولا يجوز مخالفة في حاله على كل حال
 كان فهو يجب ان يكون معصوما فان الامام يجب ان يكون معصوما
 اما الصغرى فاجماعه لا سخا لاجماعه امره بعبث بغيره
 عام واما الثانية فلا تهاهنته امور تكليفه تعالى بها الدماء
 ونظام الدعوى الكل يتقن على الاحتياط التام لا يجوز ان
 يجعل الخلف المعصوم **الربيع** **السبب الخامس** قوله تعالى يجب ان يكون

الامام معصوما لم يجز له ان يكون له علم من غير الله تعالى
 انما لا يجزى ان المأموم غير معصوم فيكون عليه الخطا فان كان
 الامام غير معصوم لم يجز عليه الخطا فان لم يكن الامام جازعا في
 الكلام مع عدم عصمة المكلف في الامام بنفسه فلا يجوز لعينه
 والا لزم النص من غير مرجح **القاسم** ولو لم يجز له ان يكون
 معصوما لانتفع بنفسه الامام والثاني خطأ فالعلم من الله تعالى
 اذا كان يجوز خطا المكلف على نفسه فيصير معصوما لعدم عصمة
 الامام فينتفي عن اشتراكه في شيء ايجاب طاعة جواز خطئه
 وادارة القضاء مستلزمة بدار في الاقرار ولو لم يجز له ان يكون
 معصوما لو جاز له نصيبه وينبغي الامر باستدلال اوارضه طائفا
 فيجتمع الضلالت ويخرج الامام من فائدة **السادس** **فصل**
 قوله نعم انما ارسلناك بالحق بشيئا من عند ربك لا شك ان الحق
 الجبر وجه الاستدلال ان ما جاز به النبي هو حق ولا هو صل
 الى الحق لا العلم بالحق ان الحق لا يقضي من الحق شيئا او قوله
 غير المعصوم لا يقيد العلم بل الحق ولا لا الظاهر لا يقيد الا
 الظن فلو لم يكن الامام معصوما لم يكن لنا طريق الى الوصول الى
 ما جاز به النبي وهو باق في فائدة البعثة **القاسم** **فصل**
 الامام فان مقام النبي خلفه في الغاية المرادة من النبي بعد

فهم

يحصل من الامام قال بان يكون قد نصب الله الامام بالحق يكون
 معصوما ومنه ان الله نعم كان النبي معصوما ومنه ان الله
 كان النبي معصوما فيكون له ما يقوله وما يريه حق فكذلك الامام غير المعصوم
 ليس كذلك فيستحيل ان يكون الامام غير معصوم بالضرورة **السادس**
فصل في العلم من الله تعالى ان الله تعالى انما يتقوا هو اعم بعد الله جاءك
 من العلم ما لا يتقوا من الله تعالى ولا نصيبه من العلم الاستدلال ان الله
 في تقديره سرية نقصان اليها انفسهم بها كما ان الله تعالى هو الحكم
 جازك من العلم لم يكن الله تعالى احد من خلقه ولا نصيب له من الثاني
 حال ان ذلك من الله تعالى ما نصيبه والاول لا انتف فائدة البعثة
 وهذا بعينه وارد في حق الامام لان علمه نفي الويل والفساد
 هو اعم بعد ما جاءك من العلم والامام عنده كالنبي والامام يصلح
 ان يقوم مقامه ولا ان ما ابراهه بطائفة كلامه مع قوله
 وكلامه حديث العلم ويجوز القول في قصد المقدسات كما انما
 لم ين الله تعالى نصيبه بالضرورة ولا لا انتف فائدة نصيبه
 وجعلها ما ما لا ينفي من غير المعصوم له وفي نصيبه من الله
 بالامكان فيخرج من لا يولي ولا نصيبه من الله نصيبه المعصوم وهو
 يستلزم قوله اكل امام معصوم لان السالبة المعلولة يستلزم
 الموجبة المحصلة عند وجود الوضعية **السادس** **فصل** في العلم

فهم

يوما لا يجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شيئا غير
 بوجه منها عدل ولا هي تصرف عن وجه الاستدلال هذا
 الامر لكل العالمين وعطوف من قبل المكلفين وان كان في
 معنى الخطاب ليس اسرا بل انفق الكل على عموه في خطا
 لكل الامم وانهم مكلفون بذلك اذا قرئ ذلك فنفقوا
 تكليف الامم وعقوبة النبي فحصل الامام لهذه المرتبة ولا يتم
 هذه المرتبة الا بالاثبات بجميع ما امر الله به والاحراز عن
 جميع ما هي الله عنه والتميز والامام يدعو الناس الى هذه
 المرتبة ويحصل الامام ان يكون منها وحملها عليها ان كان
 منهم فذلك بان يكون الامام والتميز كل والا فلهما غير
 في نصيبه وقطر الغرض على الله تعالى فيجب عصية النبي والامام
 وهو الملة **العامية** **الخاصة** كل غير معصوم بالتفعل بعد
 منه ذنب القار وندى وكل من صدر منه ذنب ظالم بالفعل
 والاثبات والاعية ينفق كل غير معصوم بالفعل ظالم بالفعل
 وكل ظالم بالفعل ليس امام لقوله نعم لا يزال عهد الظالمين
النافي من الامامة قوله نعم لا يمنعوا خطيئة الشيطان اليه
 لكم عاقبة من وجه الاستدلال انهم انما يتطابق
 طرحة من على النبي بانه بالحق ان نفقوا على الله

ما يخرج

ما لا يعلمون فيجب على المكلفين الاحراز بما امر بذلك مطلقا
 لوجوه العلة وعدم طاعته واتباعه وغيا المعصوم يمكن ان
 ما به ذلك والممكن مساو في الطرفين ولا يخرج من فرضنا
 حصول جميع ذلك يحصل به ان لا يفر من جعل ظن فيكون
 ان بطايقه يمكن ان لا يطابق فحصل المكلف من اتباعه خوف
 وفتح الخوف واجب فلا يجوز اتباعه فيبقى فائدة الامام
 ولا في اتباعه حيث لا ينفق فقول على استيعمال الاجل لان
 الظن بسلام الاحتمال المنقصر والعلم الجزم لا يجهل وبقاء
 اللوائيم بذلك على ثاق المار وما في الله تعالى فيكون
 اتباعه مستلزما للنهي عنه وكذا استلزام النهي عنه فيكون
 عنه فيكون اتباعه منه باعنه فلو امر به لم تكلف ما لا يطا
 واذا نهى عن اتباع الامام فاق فائدة فيه بل منع نصيبه المعنى
 الذي يراد من الامام هو ان يكون واجبا لاتباعه ومجريا
 ويكون طاعته مساوية لطاعة النبي وجوب الاتباع وهذا
 كل مع **ان الله والامامة** كنهه يجوز ان يخالفوا الله ثم والمكلف
 شوا من واجبه ومن يامر بالسوء والنهي عن الفل على الله
 بما لا يعلم ثم يوجب عليه لاحراز من ذلك ولا يخفى ما ماسا
 به من ذلك ويكون هذا الامام ان فذلك المكنة بطلا

الله ثم يعلم المكلف ان هذا الامام لا يحصل له من امر مثله
 ويكون هذا من جهة الله وملائكته بالكلية وفيه فليقر ان الله
 باثباته في حقهم في هذه المواضع وانما يحصل العلم من المعصية
 فحينئذ نصلي الامام وهو مطعون **الراي** ان الله لم يعمد على
 مسئلة الخلق وكل ما هو مستلزم للخلق وهو محال لعدم عصية
 الامام بحال والملائكة نواهيهم **الحاشية** ان الامام لو كان الامام بعد
 المعصية لم يجمعوا على التبعين واللائم باطل للمزعم مثله
 بيان الملائكة ان الامام لا يوجب بانه في ادم ونواهيهم
 وجها او يعلم عدم وجوب الاعتقاد ما علم ذلك من غير المعصية
 بالفعل لا يجب بانه في حق ذلك بالفعل الجاهل والملائكة
 المرجحة الكل مع السانية الغربية المطلقة العامة متناقضات
 فيصنع التبعين **الحاشية** ان الله لم يعمد على
 للناس لعدم يقين وجب الاستدلال ان يقول اعدا لكم
 اما عصية الامام او يثبت بحجة المكلفين على الله ثم عن ذلك على
 كبر ما نفع خلق عباد بذهابهم وجوبه في ان ينفذ في الامام
 بيان الملائكة ان الله بار بالتقوى وبالجهالة في هذه الآية
 صريح على طلبة التقوى ثم لم يجعل فعل التقوى مشاغل
 الايات وصنع طابع وجوب الفتاوى والجل والظاهر في الدين

معصوم

لا شفاء البيان في النص في كل زمان بين الناس في العزلة والسنه
 فلا يحصل البيان بعينه بذلك وغير المعصوم من طريق الهام
 للناس كافة او خلق العالم العزلة بينهم لو وجد وجعل الله
 واحدا او طائفة لا يحصل البيان بطريقهم الا مع عصيتهم وهذا
 ليس بخفى بوقت معدن وفناء وعصر معدن عصر بل هو
 لكل عصر وعصر في المكلفين والظن منه عن ابائهم القرون
 الجاهلة ولا وجوب المعصوم المبادئ للاباء الذي يحصل ليقول
 الذين لا يحصل ما ينطبقه التقوى ويجعل عباد عن اربعة
 العباد كان المكلف يوم القيمة ان يقول امره بالتقوى وجعل
 التقوى متوقفة بالبيان والمحقق عن اتباع القرآن لم يحصل له
 طريقا الى البيان فثبت حجة واما بطلان الثاني فانه لم يعمد
 يكون الناس على الله حجة بعد انزل **الحاشية** ان الله لم يعمد
 نقلا ولا كلفا اموالكم الا ينجلي الله عن هذه عن سبب
 ان علم المكلف في الحرص والوجوب لا يكون في مارة عن الحرام فعمل
 بالواجبات وتاخيرها الفساد الا ان في الاحكام الذين ليسوا
 بمعصومين وهو بيان احدها انهم لا يردع بهم المكلفون
 فلا يدخل لهم في اللطف ولا في اللطف فيهم كالفهم واما
 انهم بسا عنهم على الظلم فعمل الهبات فيحصل بهم ضد الله

من الامام فيكون ذلك المكلف على العلة الطبيعية غير من نصيبه
وهذا التقدير كان في وجود عصمة الامام **الامام** **الطاهر**
ان الله لا يجعل المكلفين في قول الحاكم غير المعصوم معذبة لا فعل ولا
معذبة لا يثبت له في الحاكم غير المعصوم لا يجب الله على من لا يقدر
الله فهو في موضع النبي لعله لا يتغير فيجب ان الله جعل الامام اجابا
لحجة الله فيهم والامر بهم العرف من ذلك على بناء عدم نقص العرف
من بعدد بعكس بعكس التقدير بل من كل من لا يجب الله تعالى
منع النبوة في ذلك الموضع بغيره في الموضع وهو ان يكون في غير
معصوم غير منسب النبي في الجمل بل مخالفة بالفعل وكل من لا يقع في
منع النبي في الجمل بل مخالفة له بالفعل في الجمل فهو غير منسب في
الجمل بل مخالفة للنبوة في الجمل فيكون اتيه على غير المعصوم فيجب في
الجمل وكل ما لا يعلم المكلف بانامه فيه يحصل ذلك فيجب الاحتياط
عند الامام لا يجوز ان يكون ذلك ولا لا تنفذ فائدة نصيبه
انما هو على ذلك نفس العرف وهو على الله تعالى محال فيستحيل ان
يكون الامام غير معصوم قوله تعالى فانما هو منكم ولا يكون خيرا مما
الدين كانه هذه الاية تدل على شيئين الاول انه يجب القفال
لا لقيام القسمة والامر بالامر واقع على هو هذا الخطا في زمن النبي
والامام بعده على المكلفين فلا يمكن الا بوجوه من يفسر في مقام النبي

التاسع والاربعون

بعده والعرف من القفال لما مودة في القسمة وكون الامام
الدين هو امر القفال وجب على المكلفين طاعة غير معصوم
فقد وجب لقسمة القفال ان يكون الامام غير معصوم ولا
لا يجب طاعة المكلف ان يكون الدين كله سنان لا يفي كافرا
مشرك ولا مخالف الحق في ذلك لم يرفع من النبي من القفال
ولا يدين وفوقه والامام يحسن جعله للتكليف لانه انما كان منسب
الحصول او كان مائة السلب لا يقع جعله غايه لافعال المكلفين
ولا يدين يكون الا في هذا القفال ولا لا يفسر فيه والقائم
مقام النبي هو المعصوم والامر بالامر الان غير منسب في حال
القسمة فيستحيل من الحكم ان يجعل غايته في القسمة لانه من باب
غير السبب كانه هو من الاختلاف ذلك هو الامام المهدي
صاحب الزمان لا تنفذ هذه التفسيرات في غيره اجماعا
فهذه الاية تدل على عصمة الامام وعلى وجوده وظهوره وظهور
صاحب الزمان **المعصوم** لا تنفي من الامام باح الاختلاف
عليه بالضرورة ولا لا تنفذ فائدة نصيبه ورفع الحجج والمج
واختل نظام النوع وكل غير معصوم بالفعل باح الصدقات عليه
في الجمل لانه ظاهر في الجمل وكل ظاهر باح الصدقات عليه في قوله
فلا تعدلن الا على الظالمين فهو عام بالاجماع فيخرج ما لا يخفى من

الامام بعينه معصوم بالفعل وهو المطلوب **الحاشية** لا يكون الامام
 امرا بطاعة كطاعة النبي بقوله واول الامر منكم فيكون امره
 وفعله ونفريه محذورا وان يكون محذورا من كل ما لا يوافق
 والافضل المحذورات لا يكون نصيبا من حصة العلم التي تقسم بين
 الناس من جهة الازمنة في المعصوم يمكن ان يكون كذا وشايعه
 من غير ان يكون نصيبا من حصة العلم لان دفع الخوف واجب على
 وهو باقية انما هو واجب على كل من لا يوافق من غير ان يكون نصيبا
 عن غير الخوف من الخوف من انما هو واجب على كل من لا يوافق من غير
 طاهر فيجب ان يكون الامام معصوما وهو المطلوب **الثاني**
والثالث هو ان يكون الامام من سعة الازمنة فيجب ان يكون الحكيم
 ان يعرف طاعة شخص بطاعة غيره سواء يكن تكينا تاما
 ويوجب على كل من سواه وطاعة انما هو واجب على هذه الازمنة
 لا يتركها في غير الازمنة من غير انما هو واجب على هذه الازمنة
 لذلك وفي المعصوم يمكن فيه هذه الاحوال فيجب ان يكون
 اما ما يجب عليه الامام وهو المطلوب **الحاشية** لا يكون
 الله تعالى يعرف بالعبادة وجبة الاستدلال انما هو واجب على هذه الازمنة
 ان يحصل الرئيس المطاع كطاعة النبي من يكون في الامر المتفقد
 التي ذكرها الله تعالى وفي المعصوم يمكن فيه ذلك ليس للمكلف ان

لا يجوز

الا يعرفه انما بالعبادة في اقتضاع عبادته هو عينه لا يكون الامام
 غير معصوم وهذا هو المطلوب **الحاشية** لا يكون الامام
 من الذين بعدوا جانتكم البيئات فاعلموا ان الله عز وجل يحكمكم
 في هذه الازمنة من جهة العلم المتكافئين ويحكمهم وانما لا يعلم
 بعد من البيئات فذلك على نيتهم وعدم توجه الازمنة
 عليهم بعد نيتهم البيئات لانهم غير المعصوم في البيئات
 لاجل انهم من الازمنة والاسئلة لا تها بالظاهر اما بالنظر مع
 ذلك كثير من الازمنة يكون المدين الذي هو الامام فانما هو
 النوع البان وغيره جنته خطأ بمعنى الجهل المركب فذلك
 في حجة البيئات ويكون انما العلم المكلف في حجة الازمنة
 وهذا الحال انما هو علم البيئات في طوهر الازمنة
 وكذا في السنة وفي عدم عصية الامام في الاول ثابت فانما هو
 الثاني والاكثار الله تعالى فافضل الغرض وهو من الحكيم انما
 عدم عصية الامام يستلزم عصية لوجود الموضوع هنا هو
 المطلوب **الحاشية** لا يكون الامام من سعة الازمنة فيجب ان يكون الحكيم
 الازمنة الاستدلال انما هو واجب على هذه الازمنة لوجود العلم
 الى الشرف هو الجدة انما هو الصارف وهو على كونه شرف
 الصارف في الخبر وهو الكون وانما الذي هو العلم لا يحكم

بان الله اعلم بطريق لا يتعلمون والامام فان مقام النبي فهو معصوم ولا
 يتعلمون منه زمان وهو المعلوم **السادس** في قوله تعالى ثم ومن بعد
 حذره ما سمعوا ذلك هم الطالون وجب الاستدلال ان كل من على
 لثبته بعد حذره واسم هو طالم يخرج على عامل فثبت طالم اما الله
 فغيره وما الكبر على ذلك يقول كل عامل فثبت طالم ولا يثبت
 من الطالم يجوز ان يكون البر وكل امام يجب ان يكون البر هذه
 مقتضى خبره بل ان فائدة الامام بذلك ولا يثبت في وجوب
 طاعة كل طاعة الله طاعة الرسول وهما امانان فخير ان يكون
 طاعة الامام عامة ووجوبه بالان حفظ الكون في ذلك بل هو
 الكون الكل والمحقق المقتضى على سبيل التوسيع جدير امانات
 كانية فانه وهو مظهرنا **السابع** في قوله تعالى لان الله ذكر في
 عقيب قوله قال جناح على ما فيها القدر في ذلك حذره واسم
 بفرقه كاهو منسوخا من ثم ما من وصف في هذا الجمع وجوب
 انه جنس خاص في هذا القدر جنس خاص بفرقه من وصف طاعة
 على ان الحذر والاعتناء ليس الحكم بالكلية من حيث هو على ما
 ارا من جنس حكم الاستدلال فلو لم يكن المراد من الحذر والاعتناء الى
 الكل من حيث هو على من جعل جعل ما ليس بملك بل ملكا وكان
 فكل القياس غير متخذ الواسط وهو منسوخ على الحكم **الثاني** في قوله

في قوله

ومن جعل سويج من الى قوله ولا يتعلمون فانه نصب الامام كونه
 المتكلمين في تحصيلها بين الزمانين احدهما ان يثبت جميع الحكم
 وثانيهما ان يفعل جميع الطاعات ولا يثبت ذلك الا بالعصم لانه
 لو لم يكن الامام معصوما لساوى غيره في كل يقع حاجه المكلف
 لان وجوب الحاجة عند العصمة فانه المحقق في الامام لم يصلح
 الدفع الحاجه لانه لو كان غير المعصوم لم يصلح الى الامام لانه
 المكلف الامام الاستدلال في التوسيع بل مرجع **الثاني** في قوله
 هذه الآية المذكورة في وجوب المقدم بل فضل على ان يكون
 سوا غيره ومن جعل طاعة الله على طاعة الله فانه يثبت
 على طاعة المكلف الفعل ومقتضى الامر الثاني في قوله ولا يثبت
 العاقل والاول اما ان يكون العلم بدينها اركيبا والاول
 منصف بالضرورة فتعين الثاني اما ان يكون عقلا او
 نقلها والاول منصف على راي اهل السنه وعندهم هو حذره
 بعض الاحكام وهو ما يعلم بالضرورة وهو ما روي عن النبي
 والثاني ان يكون فيه الظن او لا والاول باطل لانه قد تم المنع
 للظن في مواضع فتعين الثاني وهو ان يكون الطريق المؤدي
 الى الاحكام بعين العلم اما ان يكون بوجه من علم وجوب
 بحيث يكون ان يستفاد من الاحكام فقينا او غيره والثاني في

على ان من هذا لم يوجد ولو لم يكن الاول موجودا لاشق الامر **الثاني**
 للعلم وهو ما لا كمالا فلو كان العلم هو المظهر في هذا هو ما لا كمالا
 فانهم يقولون ان الاحكام مستفاد من النبوة لا من العلم المقار
 والمفسر في هذا ما لا يثبت بعد اتمام واجبه العصبية
 قوله العلم وعلى هذا كل امام هو من بعده واخر واجبه العصبية
 استناد الدنيا فلا يراعى العلم بالاحكام للكافرين وهذا هو
 اذا جازى الانسان نفسه ويحكم عن العناد ويجوز طرقة العطف
 عما يعرض بسبب العاطفة فيعلم صحة هذا الطريق وفساد
 غيره وان الحكم الكمال لا يوجد عند الكمال بل عند هذا
 الامكن الدين الاخرم الذي لا يثبت شك ولا ريب **الثاني**
 قوله ثم هو الذي لا يثبت اليك الكتاب فضلا عن ان نصب الكا
 ايعلى بالحقبة والخصم في كل الاحكام الا المعصوم لا يخلو
 كثير من الاجزاء لا يثبت الا العلم ولا يحصل اليقين في لانه
 على كل حكم الا المعصوم لا في العالم لا بالجل منه حقيقة
 واعلم ان الحكم الفصل يثبت كبره الدليل الدال على حكم كنه
 وامور في الغرض الصغرى يكون كلها وهذا هو
الدليل الاول بعد الغرض من الامور الثلاثة على
 وجوب عصمة الامام عليه السلام

قال

قال الله ثم قل تعالى والاولى علم الفواش علم عام لا يعلم تفصيلا
 بالخصم الا المعصوم لا خلاف في كونه وليس يرجع قوله بعض
 المجتهدين الى علم العكر والرجحان يرجح **الثاني** قال
 الله ثم ولا تضلوا الفضى الى حرم الله الا بالحق اقول المراد هنا
 بالحق المعلوم بيقيننا فعل هذا الحد من العصا لا يجوز الا بالعلم
 العام وهو من علم الامام فان الحد ما به والعصا هو
 الذي يامر به فان لم يكن معصوما يحصل الاحباط والعلم بكونه
 نزل على ان الامام يجب ان يكون معصوما **الثالث** ذكره وشك
 به اعلمكم تقولون هذا لا يثبت سبب في ذلك الاشارة واذا
 يثبت من المعصوم **الرابع** قال ثم ولا تقربوا الى الله الا بالحق
 احسن منه بطلان الله اقول هذا في عن اشارة على حال التيم
 ثم استثنى الا بالحق احسن هذا الاستثناء للامام لا لغيره ولا
 يجوز لغيره الضرف فيه فعلم المعصوم لا يكون ولا يعلم به
 الا حسن ولا يثبت عليه لمساواة غيره لولم يكن معصوما وهو
 المراد **الخامس** قوله ثم بالحق الذين امنوا لا تكونوا دالة
 كبريا الا على غير معصوم يمكن ان يكون ذلك واستثنى من الامام
 يمكن ان يكون ذلك بالفرقة **السادس** قال ثم لا تعلم
 في سبيل الله ومن الغفر من الله ومن الغفر من الله ومن الغفر من الله

المدعى ان يقول بسبيل الله او بسبيل الله وهذا الحق لا
باهر عند النبي بل هو عام لكل الزمان التي فيها امام فان هذا
اللفظ عظيم في حق المكلف لا باهر زمان دون زمان وايضا لا يخفى
من المسلمين على جميعها لان زمان النبي فيها امام فذلك الامام
هو الامام فقال الله تعالى فاقبل من المؤمنين كان بسبيل الله ولا
ذلك الامم عصية الامام فان غير المعصوم لا يكون له سلطان
الديانة ولا على مثل النفس ما يقال هذا مع غيبة الامام لا يحصل ولا
مع كونه لا تافى قوله العبيد فكيف بالامام انما هو من المكلفين
لان الله تعالى منعه ان ينفذ في المكلف **السابع** قوله ثم ولولا
فضل الله عليكم ورحمة لا تبعث الشيطان الا مبالا هذا يدل
على عصية الامام من وجهين احدهما اتباع الشيطان مطلقا ثم
ان لا يطيع الشيطان البتة في شيء من الاشياء والامام منصوب
للدعاء الى الله في جميع ما يرد ويحل الناس عليه بحيث لا يحصل
المكلف شيئا منه صلا والبشر ان اطاع المكلف الامام ولو لم يكن
الامام منصف لهذه الصفة كانا ايجاب طاعة المعصوم لا يفعل
بغيره من الحكم بحالها انما ان لا يذلل على انتفاع المكلف
غيره ففضل الله عليهم هو المانع للمكلفين من اتباع الشيطان فاما
بامام معصوم او غيره والثاني امره بغيره على الاول **الثاني**

علاء

قال الله تعالى ولا تمشوا على غير معصوم يمكن ان يكون
كذلك لا شيء من الامام كذلك بالضرورة بل في بعض الامور
بامام بالضرورة او ما هو على كل واحد من القدرين في المكلف
حاصل **الثاني** قوله ثم من يقول الله فاقبل من المؤمنين
من قوله بغير الله عدم الحد في تقدم الطاعة لفظ لا على ما فيه
انما عرف ذلك بقوله وجبه الاستدلال على غير معصوم كذلك
بالفعل لا شيء من الامام كذلك بالضرورة فالثاني من غير المعصوم
بامام بالضرورة **الحاشية** قوله نعم بل في ما سلم وجه الله
وهو حسن فلما هو هذا بغيره ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون
ولا شيء من غير المعصوم بل في الفعل على كل امام هو مكان بالقرآن
فلا شيء من غير المعصوم يمكن بالضرورة عند قوم وطائفة
عند آخرين وهو المطاوعة بالاعتقادي فذلك في الخوف والرجاء
بفضلي العموم في الامام لان زمان لا تتركه في معرض التقى
فدنبت في الاسلوب محرم ولا مما يكون عالما ولو لم يكن واجبا
ولا فعل محرم ولا لا كان عليه خوف لا من ليقول الطاعة الاخرى
نكل من عليه عتاب فعليه خوف وهذا معلوم وعند كل عاقل
بالضرورة ان اراجع عقله وعرفه الله نعم وعرفه سبحانه
على فعله فانه يخاف من ربه **الحاشية** قوله نعم انما ذلك

انفق من الدين انفق الا ان كل غير معصوم متبع بكونه
 كل ولا ينفق من الامام الذي وجب له طاعتك بالضرورة
 بغير لاشي من غير المعصوم المتبع بامام بالضرورة على قوله
 ما انما على قوله والمطلوب حاصل على كل تقدير **الثاني عشر**
 انما العتال في ذلك لم يحصل منه العتال الا في حق المتبع
 وان كان المتبع جاهلا بما لا يتبع هذه الاية فكل من يحصل العتال
 بايضا لم يحصل الخفاء بايضا على كل الراءه ونحوها هي في الاما
 الذي اقرض الله طاعتك لا يكون متالاة شي من اوامر ووعا
 واضاله واحبارا وندوة وكذا الا لم يحصل الوتوق يحصل
 الخفاء بايضا وذلك هو المعصوم فليكن ان يكون الامام معصوم
الثالث عشر قال الله تعالى في حق الذين اتوا من غير الله
 من غير الله ولا يرضون عما وجهوا واليه يرجعون واليه يرجعون
 ان هذه الاية تدل على عدم كل من اتى غير الله في ذلك
 الحكم وكل من اتى غير الله في ذلك كان في حق الله مستحقا
 للعذاب والامام انما وجب له طاعة الله في طاعت الله
 بغيره ولا ينافي في ذلك ما في حق الله في ما في حق الله
 مطلقا وحصل له ان يقع احكام دين الله التي انزلها على عباده
 ومن رعاها هم ولا يحصل ذلك بكون الامام معصوما او غير

في الامام

في الامام المعصوم وانما يحصل للمكلف الوتوق والامر من غير
 بايضا مع معصوم صاحب امام زمانه الله نعم على الاصحاب الامام كما
 والامام فوجبت عصية الامام بغيره بكون الامام معصوما وانما
 يعلم عصيته النص **الرابع عشر** قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 تصدقوا عن سبيل الله الا بضرورة الاستدلال ان هذا هو قوله
 لكل من يصعد عن سبيل الله فيجوز عن ايمانه وكل غير معصوم
 يمكن ان يكون كذلك فبايضا قد يتقون لا يحصل الخوف من ايمانه
 وكل ما في حق غيره من وعده وتلقون لا يجب ايمانه فيجب ايمانه الا
 في حق فانه امامه **الخامس عشر** قوله تعالى في حق عاقل
 غير معصوم لا يجرى من ايمانه ذلك والا كان نصبه مفسدا فذلك
 شي من غير المعصوم بامام زمانا **السادس عشر** غير المعصوم
 يمكن ان يفر من المكلف الذي يتبعه الى ذلك ولا شي من الامام
 يمكن ان يفر من المكلف الذي يتبعه الى ذلك العتال في شي
 غير المعصوم بامام بالضرورة **السابع عشر** قوله تعالى في حق
 الله بغافل عما يعملون فيجوز عن عمل المتبع في ذلك المكلف في نصيب
 امام بينهم من انكسار الخطا في الاعتراف وذلك هو المعصوم
الثامن عشر هذه الصيغة تشمل عرفة العرب في الامارة
 بالحفظ عن السهو والغبان والعتلة في الاعمال والافعال

فاتباع الامام الذي لم يسطع عليه جليل بما هو عليه الامام
والا لا تفتت تلك نصيبه اما يحصل الامم بذلك اذا كان ذلك
منعنا على الامام وهذا هو جليل العصبة الذي لا يجوز عليه
الخطا والقبائح والتموه وهو المطلوب **التاسع عشر** قال
الله تعالى يا ايها الذين امنوا اكونوا مؤمنين بالله ورسوله
ذلك ان الامام معصوم بوجوده والظاهر والمنسب في الكفاية
والاستدلال يحصل الجزم بالقائم بالفتوى على ما علمنا
وكل من عدل المعصوم لا يحصل من الامم والقبائح يقولون انما
واشياء ولا يدري امام معصوم يعلم من ذلك **العشرون** قال
الله تعالى لا يجوز لكم شتان قوم على ان لا تغفلوا عن المعصوم
يحتاج مع حرمات الجليل والامام لا يحتاج منه حرمات العدل
الا لما حسن نصيبه لما جازاها بطاعة على الكفاية وطلبا
فوجب ان يكون الامام معصوما **الحادية والعشرون** قال
هو ارباب النفوس ما نقول ان الله خير مما نقول هذا امر
بالعدل والملاقاة والنفوس على الانبياء وهذه هي العصبة فالامام هما
الهما باحوالهم وافعالهم واولادهم ونواهيهم يكون معصوما **الثانية**
والعشرون قدما كونه الله فمورد كتابين يلزم من ذلك
بسطا ومنه العالم بجميع الامام بفساد الامام الماسوي بآسيا

يعلم ذلك بفساد الامام بفساد الامام بفساد الامام
يجب ان يكون معصوما **الثانية والعشرون** قدما كونه الله
الاية الماثلة في كتابه من ذكرها عقيبها يا ايها الذين امنوا
يا ايها الذين امنوا اكونوا مؤمنين بالله ورسوله
القول **الثاني** ان من اتبع رضوان الله فله اجر كبير
والجميع المضاف للقوم وما لا يخفى باسبابه الصواب في جميع الاحكام
العقلية والشرعية والاعوام المصونة من النصيب **الثالثة**
انه يخرجهم من الظلمات الى النور والظلمات جميع معارف الامم
النجسة ويكون للقوم فليزم ان يخرجهم من كل ظلمة وكل جهل
وكل فعل فليزم ذلك بابتلاء فليزم ان يخرجهم من ذلك كله **الرابعة**
والعشر قد جزم الامم المستقيم او جميع الامور لا تترك لكل
ذلك فليزم عمومهم وقصوره لا يخفى ذلك لانه المعصوم
الشيء بالامام بدعوان الناس ورسول الله الى هذا المراتب
والغاية المذكورة فليزم عصمتها **الرابعة والعشرون** قدما
با اهل الكتاب فليزم ان يكونوا الانبياء وجميع الاستدلال ان
الحاجة الى الامام كونه الحاجة الى النبي فليزم كونهما في
فخاخون الى حاشية الشريعة والى كاشفة لها بنوعهم من الشريعة
منه فليزم منه فليزم بالامور الشرعية المهمة الصادقة عن

وبيع الباقي فالتج ان كان عن امام لا بد ان يكون معصوما
 والا يحصل منه هذه القوائد **الخامس** **السادس** قال ثم ولا
 يشترط ان يكون معصوما بل ما يفتنون كل من غلبت عليه
 في شئ ما غلبت شئ ما به من ايات الله تعالى وهو محقق
 عنه وعن اتباعه غير المعصوم بالفعل ان كان يفتن ما لم
 بفعله وغيره فاحجب العصمة بكنهه في الغرض والامام
 حصول الغرض منه اذا اطاع المكلف من فعل لا يتبين منه
 المكلف فلهذا واختاره **السادس** قال ثم ولا يشترط
 بالباطل وكشف الحوائج ثم تعلم ان قول لا بد في الامام من ثبوت ذلك
 بالضرورة وغير المعصوم ليس كذلك لان الامام في هذه العصمة
 بالضرورة فذلك بكنهه ان يكون فيه **السابع** **الرابع** قال ثم لا بد
 الناس بالولاية العامة من ايات نصيب الامام لان ما اصاب
 بعينه الانبياء ونصيبه وولاية لا بد من سائر الهمم
 والاتصال بالصور من علمها هذه الصفة التي هي في غاية
 بكنهه معصوما لا احتياج الى بكنهه ولو حصل منه الشك
الخامس **السادس** قال ثم ولا اخذنا بما ذكره لا يشكون وصية
 الى قوله تعالى ان الامام يدعوا الامم الى خلائ ذلك
 بينهم بدعهم عن ذلك وغير المعصوم بكنهه ان يفعل ذلك

انظر

ويقترب له الناس لذلك بكونه يفتن به لا يفتن به ان يكون سببا في ثبوت
 الغرض ان يكون عاصيا المكلفا شدا لعقاب لا مع العلم بالعصمة
 فبذلك يكون الامام معصوما **السادس** **السادس** قال ثم ولا يشترط
 بكنهه ان يكون من اهل النار والامام من اهل النار بالضرورة
 فغير المعصوم ليس بما بالضرورة او بالاطلاق عندنا ان
 والمفسر من ظاهره ان **السادس** قال ثم ولا يشترط ان يكون
 الى انما ذكره ان العلم ان المكلف على ضمير هلكه والدين هلكه
 في الآخرة ولا يملكها حذر في الآخرة من شدة محذور العمل
 بقول غير المعصوم في المحذور والقتال والجهاد في غير المحذور
 والخوف من الوقوع في الهلكة **الخامس** **السادس** قال ثم لا بد
 ويغفر له وجه الاستدلال ان من ان الامام يدعوا الى هاتين
 الميقتين فيلزم ان يعلم المكلفان كلامه في الاصل الحق
 الحق من غير شك لا يلو لم يعلم المكلف ذلك لما من صدق
 ذلك الفعل منه فلم يفتن له متابعتة وحصل في الضرورة
 لانه يحصل الخوف من شدة محذور بكنهه ان يامر بما يؤد ذلك
 الهلكة او الى الهلاك والاحراز من الخوف واجب فبذلك
 يكون الامام معصوما وهو المطلوب **الخامس** **السادس** **السادس** **السادس**
 مكلفه انما هو افعال الدين في اعتقادها والتقليد الحق

الدين

وان لا يخرج عن الصواب في حق من ذلك ولا يتم به يحصل العلم
 بقوله ولا يتحقق زمان وذلك هو المعصوم لان غيره لا يكون
 مقول ولا يتم العائدة به **الثالث** في الامام على الطريقة
 المستقيم لان الله امر بطاعة طاعة النبي واتباعه والامر
 بكونه نصيبه فان ذلك هو الله نعم ارشدنا الى ان طاعة غيره
 الحداية الى الصراط المستقيم ثم امرنا بطاعة غيره فيكون هو الطريق
 المشار اليه استعمال من الحكم ذلك لانه ارشدنا الى الصراط المستقيم
 الى ذلك الطريق ثم امرنا بطاعة شخص ليس على تلك الطريقة هذا
 ونقص الفرض ينقض العلم بذلك ما هو كبر في الطريقة المذكورة
 العصبه فالامام معصوم **الرابع** في الامام لان الامام
 كونه معصوما ونقص الفرض الثاني في حال فمعين الاول اما
 الملك زعفران فانه لا يملك الامام ان يقول الحداية الى الطريقة
 المعصوم وهي الطريقة المذكورة فيكون فدارا وان يرتكب ذلك
 الطريقة ثم امرنا بطاعة الامام ما يبايعه ما ان يكون الامام على
 تلك الطريقة او لا الثاني يستلزم الثاني وهو نقص الفرض في
 الاول يستلزم الاول فبقيته الملك زعفران اما يملك الثاني فلا
 ثم يحكم ونقص الفرض بناء الحكم فالله نعم ارشدنا الى ان طاعة غيره
 فزادهم الله من اهلهم عذابا لهم بما كانوا يكذبون وغير المعصوم

يمكن ان يكون يكون لا شيء من الامام بكن بالغير فذلك لا يمكن
 غير المعصوم بامام بالغير و **السادس** في الامام على
 الابه فاما في الملك بامام الامام وغيره وطاعة الله الى
 الطريق الصحيح اذا علم انفسا ما ذكره هذه الابه عندنا ما يعلم
 ذلك بوجوب عصمة والعلامة فيجب ان يكون الامام معصوم
السابع في الامام في قوله نعم ارشدنا الى ان طاعة غيره في نفس شيئا ولا
 يقبل صفا شاعرا ولا غير فذلك ما عدل ولا هم بخلافه ووجه
 الاستدلال ان هذه عامة لاهل كل زمان ولا يتم الامام بوجوب
 المعصية في العلم بذلك يستلزم عصمة الامام وهو المطلوب
الثامن في الامام في قوله نعم ولا يتخذوا ابائهم ههنا وكل
 غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن كذلك
 بالغير ووجهه في قوله لا شيء من غير المعصوم بامام وهو المطلوب
التاسع في الامام في قوله نعم ارشدنا الى ان طاعة غيره في نفس شيئا ولا
 ما دفعه وما دفعه القوة الشهوة والعصية هو الصابر في ذلك
 هو المعصوم فالعصوم موجود فاما ان يكون هو الامام
 غيره والثاني في فمعين الاول وهو المطلوب **السادس** في الامام
 من ان يهتدوا به والامر بالابيه ووجه الاستدلال انهم يعجب
 ونص الامام لهداية الخلق الى هذه الطريقة وفيه الحق والحق

مطلقا وان يكون بالعصية فلو لم يكن النبي الامام واجبا للعصية
 لم يحصل للكلمة معقوف بذلك **الحاشية** **الاولى** قوله ثم لا يكره
 في الدين فديننا ان سائر النبي فاما في كل الاحكام او في بعضها والنا
 يستأنم الحال من وجهين احدهما انه جميع بالمرجع الثاني يستكر
 الكتاب بالابطال فيكون موقفا كراه في الدين بحال قوله
 اكره في الدين وهو مكره متعبد للعصية فظهر ان نفع بين العصى
 في كل الاحكام وفي القرآن محلات وعما ولا في كل الاحكام
 لا نفي ببيان الاحكام ومبطلها الامام ولو كان غيره معصوم
 يكن قوله بانه **الثاني** **الاول** لا يكره في الدين بحال قوله
 في الغاية وعما بكل المعلومات وهو العنى المطلق لا ينفرد فيه
 الحاجة موجه ولا يكره ان يقع في امور واقعا بالانسان الحكمة
 واجباب لما عزم المعصوم في جميع احواله وهو اجبه في الحكمة
 والامام يجب لما عزم في جميع احواله وهو اجبه في الحكمة
 غير معصوم **الثاني** **الاول** لا يكره في الدين بحال قوله
 ومن يور الحكمة فضلا وفي غير كثير الحكمة علم الانبياء كما هي
 جهة الصدوق والصدوق لا يفتح الافعال على ما ينبغي ولا يزل
 ما ينبغي اسلكا فان يكون الامام حكما او لا في الثاني بحال الحكم
 هو المعصوم على ما ينبغي **الثاني** **الاول** لا يكره في الدين بحال قوله

منهم فذلك يخشون واخشوف وجرا لا استدلال ان هذه الآية
 على النبي من الخشية عن الظالم لا من الخشية الله ثم فها مضافا
 فنقول غير المعصوم لا يخشى منه ولا ان يخشى نكره في الحكمة
 المتعبد للعصية وكل ما يخشى منه ولا ينبغي لا نفي من المعصوم
 بامام وهو المطلق **الحاشية** **الثانية** لا يكره في الدين بحال قوله
 يخشى من شره بالضرورة وكل غير معصوم غير معصوم غير معصوم
 به شرعا بالضرورة فلا شيء من خشي طاعة غير معصوم بالضرورة
 ثم يقول كل امام يجب طاعته ولا شيء من خشي طاعة غير معصوم
 بالضرورة لا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة وهو يخرج كل
 امام معصوم بالضرورة لان السالبة المدونة يستلزم نفي
 المحصلة عند وجود الموضوع لكن الامام موجود فالامام يجب
 ان يكون معصوما وهو المطلق **الحاشية** **الثالثة** لا يكره في الدين بحال قوله
 فيكم رسول وجه الاستدلال ان انصاف غاية البعثة تركه الامم
 الذوق بما يستعمل الشريعة الحقة والمراد من كل الذوق بما استعمل
 المكلف ولا يدين الامام بما ينبغي فلو لم يكن هذه المراد لم يكن
 ان يصح لاجل على الامم ما بها ان يوفقهم لا يترتب بسط
 محله من العاقبة **السابع** **والاخير** قال ثم ان الذين يكونون
 ما انزلنا من الهمم والحد على الامة وجه الاستدلال ان غير المعصوم

يمكن فيه هذه الصفة فلا يمكن المكلف من ابا حنيفة في الاحتياط
 ان يكون كذلك فغير المعصوم يمنع ان يكون اماما **السادس**
 غير المعصوم يمكن ان يحصل منه ضد العاين من الامامة لان العاين
 جميعا انظار الاحكام التي انزلها الله وغير المعصوم يمكن ان يعلم
 بما انزل الله من الاحكام وكل ما هو ممكن لا يخرج تنبيهه على علم
 انه امام وانما يعلم ذلك بالصفة فيصير ان يكون الامام معصوما
الثاني نسبة انظار ما انزل الله نسبة الاحكام
 ونسبة الامام نسبة الوجوب فغير المعصوم غير امام فخطا
الثالث قال نعم فاما الذين في طوعهم وبيعهم لا يبرح
 الاستدلال انما لعل في الشاغل ان ذلك لا يبرح عند
 التخيير وكل غير معصوم يمكن ان يكون كذا فالامام ليس كذلك
 بالعقود فغير المعصوم غير امام بالعقود والامام بتمام
 لوجود الامام فالامام معصوم **الرابع** قال نعم في
 في دينهم ما كانوا يفرضون من الامام كان بالعقود
 غير معصوم يمكن ان يكون كذلك فليس من الامام بغير معصوم
 بالعقود ونحوه يستلزم كلاما معصوم بالعقود لوجود المعصوم
الخامس اتباع النبي واجب فبقاء الامام طريقا
 المكلفين الى اتباع النبي يجب يحصل حجة الله على ذلك ولا يتم الا

المعصوم

بعض الامام

بعض الامام لا يمكن ان يكون بعدة عنه **الثاني** قال
 اطعوا الله واطعوا رسوله والامام انما هو يحصل المكلف طاعة الله
 والرسول ولا يحصل الا مع كونه معصوما فغير المعصوم
الرابع في الاختلاف في كتابه العزيز وهو اوضح
 من قوله والحق ليس بمذموم فخطا بالعقود ولا يتعطل
 امره وابعثناه ومدرسة الاختلاف في نقله على امل دلالة
 يمكن مذموم الخطا بالاول وفي الكتاب كثير من مشابه
 وناهية كثير من الاحكام ولا يحصل من هذه الصنع الا القليل
 وهو مختلف باختلاف المناظرين فالولي يمكن هذا من يعلم
 فخطا عندنا يعلم المراد من هذه ويحصل اليقين بقوله و
 فعله ولا يلزم ان يدعو الله المكلف الى فعله الا بعد علمه
 وهو لا يتعبد بذلك الذي يحصل العلم بقوله وفعل هو
 المعصوم وهو المطلوب **الخامس** قال لا يمنع فان
 العلم بالمفسدين غير المعصوم يمكن ان يكون من المفسدين
 ويمكن ان يصدوا عن اعتقاد من يظنهم والامام لا يمكن ان
 يكون كذلك فغير المعصوم يمنع ان يكون اماما وهو المطلق
السادس فيجعل الله على الكافرين كل عمل معصوم
 يمكن ان يكون ذلك من الكافرين قال تعالى من الامام يمكن ان يكون

من الكاذبين بالضرورة فلا شئ من غير المعصوم بامام بالحق
السادس في المحذور قال نعم فالحق فيها ليس كما يعلم
 بحجة المحذور في ذلك ليس معلوم بحجة المحذور اما العذر
 فغير ضرورة واما الكبر في ذلك في المعذور فينبغي لاشئ ما هو
 بحجة ليس معلوم واما في كل ما هو بحجة فهو معلوم لو لم يكن
 ومعناه فغلبة صادقة وهي قولنا لاشئ ما ليس معصوم
 خبر من حيث غلبة معلوم وكذا فعله من حيث انه لا يمتنع
 جهة اخرى فاما جعلنا وسخرى قولنا ما هو بحجة فهو
 بالضرورة ومعنى الضرورة الوجوب الذي هو الكيفية
 لا المعلوم بالضرورة بالحق لاشئ من غير المعصوم قوله
 وفعله بحجة من حيث هو قوله وفعله من هذه الجهة والاشارة
 قوله من حيث هو قوله وفعله لانه بحجة قوله وفعله بحجة
 قبل ان يبين قوله العذر والاشارة يمكن بحجة لما نقر بحجة
 معصوما **الثامن في المحذور** قال نعم فالحق فيها ليس من بعد
 ما جاء من العلم في هذه الاشياء على ان الجرح اذا هي بالعالم
 وقوله في المعصوم غير المعلوم فلا يصلح الحجة والاشارة
 حجة فيه يحتاج بحجة يكون معصوما **التاسع في المحذور**
 قوله نعم فلا يكون من الممنوع لاشئ من الامام يمكن ان يكون

من الممنوع بالضرورة ولا شئ من غير المعصوم بامام بالحق
 وينعكس بالاشارة لاشئ من الامام بغير معصوم
 بالضرورة واما في كل ما هو بحجة فهو معلوم بالضرورة لو لم يكن
 الموضوع وهو المطلوب **السادس في المحذور** قوله نعم فالحق
 هو من عند الله وما هو من عند الله على غير معصوم يمكن ان
 يكون كذلك ولا شئ من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة
 فلا شئ من غير المعصوم بامام لما تقدم **الحادي عشر في المحذور**
 قال نعم ان الله يفرق بينكم فاحذروه هذا صراط مستقيم
 الامام طريقه هو الطريق الذي امر الله تعالى به فاحذروا ذلك
 الطريق الذي امر الله تعالى به بانما هو الصراط المستقيم ولا شئ
 من غير المعصوم بالفعل على الصراط المستقيم فلا شئ من الامام
 بغير معصوم بالفعل **الثاني في المحذور** قوله نعم فالحق
 بالضرورة ولا شئ من غير المعصوم انما هو هذه الاشياء فلا
 شئ من الامام بغير معصوم وهو المطلوب **الثالث في المحذور**
 قال نعم فالحق على الله الكذب وهو يعلمون على غير معصوم
 يمكن ان يكون ذلك ولا شئ من الامام يمكن ان يكون بالضرورة
 فينبغي فلا شئ من غير المعصوم بامام بالضرورة فلا شئ من
 الامام بغير معصوم بالضرورة وهو المطلوب **الرابع في المحذور**

فولم يصدقه من سبيل الله الا في معرض النفي والتمسك
والذي على انبياء الاول القدر بائنا لا ابراهيم والنواحي
الطاعات **ب** ضد المومنين **ج** قوله ثم ينفقها جميعا
اي ينفق ان يكون السبيل الى وهو الشريعة واعدا في
الحق اعوجاج عن الشريعة اذا عرفت ذلك نقول في غير المعصوم
يمكن ان يصد عنه ذلك ولا ينفق من الامام يمكن منه ذلك
بالضرورة فان شئ من غير المعصوم بامام وينفك القول
لا شئ من الامام بغير معصوم وبان كل امام غير معصوم
لوجود الموضوع وهو المطلوب **الحاشية** **د** قوله ثم
جعل الله الا في معرض النفي فلو لم يكن انما علم من هذا ان طاعة
الطاعة مطلوب بخصوص في الاحكام الشرعية والادام الشرعية
والنكاحات العقلية ولا يحصل الا بامام المعصوم ونفقت
الغرض على الله تعالى **السادس** **هـ** قوله ثم لا يخفى
الذين يزوجون الا في كل غير معصوم يمكن ان يكون ذلك لا شئ
من الامام يمكن ان يكون ذلك بالضرورة بغير لا شئ من غير المعصوم
بامام بالضرورة او اذ هو المطلوب **السادس** **و** قوله
قال ثم ولذات هاجروا الابرار وجه الاستدلال هذه الا
لها غير واحدة اشركت فيها وهو كون ذلك في سبيل الله

وشررب عليه الجزاء وهو قوله لا كثرتم فاذا دعا الامام المكلفين
الى قتال يستلزم هذه اللواتم وانما يعلم ان دعاه الى قتال
هذه فانه شررب عليه الجزاء المذكور فاذا علم ان معصوم ولا
اخر ينفق بغير لا يحصل الطائفة وكلاهما مطلوب بخصوص في هذا
الاشياء **الثامن** **ز** قوله ثم باجماع الدين انما اصابوا
وباطلوا وانفقوا الله لعلكم تفلحون الامام يدعى المكلفين
الى هذه المراتب فيحتاج اتمام الغرض يحصل ذلك للمكلفين
بالطاعة فغير المكلف الى ذلك وذلك بالمعصوم وهو المطلوب
التاسع **ح** قوله ثم لا ينفذوا الخيب بالطلب كل
امام موعود مطلقا ولا شئ من ينفذوا الخيب بالطلب في
مطلقا وكل غير معصوم يمكن ان يكون ذلك ولا شئ من الامام
يمكن ان يكون ذلك بالضرورة بغير لا شئ من الامام بغير
بالضرورة وبان كل امام معصوم بالضرورة لوجود الموضوع
الستين **ط** قوله ثم والذات باجماعها منكم الابرار هذا
حكم عام لكل من يصد عنه ذلك فاذا كان ذلك فالخاطبة الطائفة
والاخر اخرج عنها بالانفكاك للاسراع وكل غير معصوم يمكن
منه ذلك فاذا كان الامام غير معصوم فان سقط هذا التكليف
عن غير يمكن الطائفة عاما وهو باطل بالضرورة وان كان كل

به فالجواب في المصير الجاهلية لا بد ان يكون غيره فاما ان يكون
 المعصوم او بالامامة منه والمثاني فيسقط العمل من الناس فيبطل
 الحج والعمرة ويعطل حدود الله وفلك كبريا فيض الغرض
 نصيب الامام ويندفع كل هذه الحدود ولت يكون الامام معصوما
الحاشية قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم
 الا بالة اقوال الامام فانما وضع لا يشاء الخلق للمعرفة القوي الباطن
 الباطل الخفي هو الحق الذي يكون فاذ لم يكن معصوما امكان
 برئاء في صدق ذلك ويجعل على ذلك فاطن المكلف والاطلاق
 مطلوب ولهذا ذكرها الله في مواضع كثيرة **الثاني**
 قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم
 وجها لا اكل ان غير المعصوم يتبع الشهوات وكل من يتبع
 الشهوات يميل صوابا فخطا لان قوله الذي يقتضيه العلم لا
 جمع معرف بل كل من يميل صوابا فخطا لا يتبع فغير المعصوم
 لا يتبع والامام يتبع فغير المعصوم ليس بامام وهو المظالم
 والامام نصيب فخطا لا يتبع المكلف الشهوات يميل من الحق ولا
 يكن فلك الا بالامانة المكلف لا يتبعه الى البطل ولا يكون
 لرفع هذا المكلف والامر هو فان من امر معروف ولم يفعل
 هو ماضى ولا فاطن المكلف يتبع فليس اذا كان الامام معصوما

وهو المظالم **الثالث** قال الله تعالى ولا تقبلوا الفسق الى قوله
 يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم وجها لا اكل ان غير المعصوم
 من الطرفين فحق كان الامام غير معصوم جاز ان يكون دعاء الله
 فكل ظلمة كاهوشا احدهما وان يكون ذلك عدوا واطلا او غير
 لان يصلي تار وهذا من اعظم الاقدار في ترك الجهاد فبان من
 عدم عصية الامام عدم وجوب الجهاد لتوقفه على امره فاذ امر بغير
 لظلمة ان يكون ظلمة المنع فله المكلف والحاصل ان يتبع منه
 اتمام الامام عند الدعاء الى الجهاد وهو باطل لعدم عصية باطل
الرابع قال الله تعالى ان الله لا يحب من كان غضا لا يخفى ان
 الى ذلك بالضرورة ولا ينبغي من غير المعصوم يدعى ذلك
 بالامكان يتبع لاسحق من الامام بغير معصوم وبارك كل امام معصوم
 او هو الموضوع وهو المظالم **الخامس** قال الله تعالى
 الذين يميلون ويامر من الناس بالحق هذه صفة ذكره في حق
 الذي تكون صفة نفق قد هذا الله نعم منها والامام انما نصب
 لتكمل المكلف ومجاهدة على الامانة الجيدة فاما ما من المكلف ان
 لا يعلم ذلك ولا امره ان يعلم وجوب عصية ولا انما يطاعة
 فليس المكلف ان يعلم امتناع هذه الصفة على الامام وانما يعلم
 امتناعها بعصية فله على وجوب عصية **السادس** قال الله

مؤمنين فليس من ذلك عصية الرسول لانه لو كان عليه الخطا
 السوء والنسيان لما كان يحكم بحكم الحق فاما ان يكونوا مكلفين
 به الا في الاول يستلزم هذا الصواب لانه لا ينفى بالصواب
 ما كلفوا فلا يكون خطا هذا خلاص مع انه يستلزم المطلوب في الثاني
 بانفس الحكم والفتن والكل في الرضا بحكم وهو باطل بما
 تقدم فثبت ان يكون معصوما وحكم النبي والامام معا
 لقوله ثم اطعوا الله واطعوا الرسول واول الامر منكم فوجب
 يكون الامام معصوما وهو المطلوب **الخامس** ان الله
 والله لا يهدي القوم الفاسقين وجعل الاستدلال ان فعل لا ينفى
 من غير المعصوم بهما وكل من استدل به في جميع الاحكام للامام
 وكل امام هاد لكل من استدل به في جميع الاحكام بغير لاشي من غير
 المعصوم بامام ما فما اما الصغرى فلان غير المعصوم وجوبا
 ناسق بالامكان ولا شئ من الامام بفاش بالضرورة او افا
 اما الصغرى فضرورة زعم اما الكبرى فثالث الامام هاد
 بالضرورة ولا شئ من الفاسق هاد بالضرورة ذلك شئ من
 الامام بفاش بالضرورة اما الصغرى فضرورة لان الاحكام
 انما نصب لذلك واما الكبرى فضرورة ايضا لان كل هاد
 معصوم وكل معصوم هاد الله ثم لقوله ثم يهدي الله

قوله المنة

فهو المعصوم بل من كل من يهدي الله ثم يهدي الله
 فانه نصيب الامام هاد الفاسق وهدى باللسان واليد
 الخط وقلوبهم يكن الامام معصوما ان اما كان العبد
 امكان الاخر او بالجهل عليه والذين يفسد بهما طر والمال
 مثله وبيان الملائكة ظاهر **السادس** ان الله تعالى
 من على منتهى ما ذكره من ذلك لان الطريق المستقيم فاشعوا الاله
 وجعل الاستدلال انه جعل طريقا للتوابع والفتن في جميع
 الشريعة والعقوبة واحدة مستقيمة او ذكر ان في الاختلاف
 عن الطريق المستقيم وذلك يحتاج الى تفصيل علماء وعلماء
 ولا يحصل الامن النبي وبعده من امام معصوم فوجب ان
 يكون الامام معصوما **الثامن** والعاشر قوله ثم لعلمكم
 نفوذت فيه فخر من علم النفوذ ولا على انها تحصل
 من هذا الطريق المستقيم المعصوم بالضرورة فلا يتم ذلك
 الا من من النبي والامام المعصوم فوجب **التاسع** ان الله تعالى
 ثم انما هو على الكتاب بما على الذي لا ينزل اليه اكل
 وهي فاضل كل شئ من الاحكام وطريق الصواب وهدى
 للعباد وهدى لهم في المعاصي والمعاد فوجب ان يكون الفرق
 وان يهدى لا يعلم ذلك من حكمهم منه بالنسبة لان طريق العلم

وهو النبي والامام المعصوم فيمنع ان يكون غير المعصوم
قال ثم هذا كما انزلنا مباركنا في حقكم لعلكم تتقون ووجه
الاستدلال انه صدر الرخصة بانواع هذا الكتاب فيلزم ان يخص
بغيره لولا ان كان في الامام من تنزه وكما فيها
تفقد نطق القرآن بوجوب شاعره وجعل الحق فيجب تفصيل
العام فيه ولا يوجد ذلك الا بالنبي والامام فانما اليقين
للاحكام ايضا فيجب النبي والامام المعصوم وهو المطلوب **السادس**
والثاني قوله تعالى ولا تأخذوا الاية وانفعلوا لعلكم تتقون امر بالنهي
عن فعل الامر بانواع هذا الكتاب وهو يخرج عن عدم جواز
غيره ولا يمكن ذلك الا بالمعصوم وليس الا النبي والامام
الثاني **والثاني** قوله تعالى ولا تأخذوا الاية وانفعلوا لعلكم تتقون
فيما وجه الاستدلال انه ذكر الطريق الذي جعله في الامام والامام
اقتدا به وجعله الله وهو الذي جعله الله الا انه وهو منسجم
لا معصية فيه فهو واحد لا يتغير ولا يحكم ولا اختلاف والامام
اما جعل له للناس البها وحمل علمها وبلغهم بها ولا يمكن
ذلك الا من المعصوم **الثالث** **والثاني** قوله تعالى ولا تأخذوا الاية وانفعلوا لعلكم تتقون
فانكم بما كنتم تفتخرون وجه الاستدلال انه في قوله تعالى
فانكم بما كنتم تفتخرون وجه الاستدلال انه في قوله تعالى

مذموم وما مدحوا من شيعته منهم كما انهم جميع منكم اجمعين وجه
الاستدلال ان ارسال النبي فيصلي امام يحصل به الاختصاص
عن اتباع الشيطان في كل الاحوال وفي كل الاحوال والاعتناء
والغزير وفلك لا يمكن الامع عصمة النبي والامام **الخامس**
والثاني **والثاني** قوله تعالى ولا تأخذوا الاية وانفعلوا لعلكم تتقون
وجه اولها الاية وجه الاستدلال انه امر بانواع ما انزل الله في
في الحكمة ارساله والامر بكيف الغافل وهو حال دعاء الناس
الله وحملهم على العمل به وبعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
القدوة اليه لاتباعه واداء علم منه ذلك وانما يحصل لهم العلم ان
معصوما فليكن فائدة الابعصية فيجب الان العتبة نصيبه
والفرق بين الامام والنبي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ادعى والامام
مبلغ عن النبي **السادس** **والثاني** قوله تعالى ولا تأخذوا الاية وانفعلوا لعلكم تتقون
الحق الاية الحق وانفعلوا الكتاب العزيز فيان ان يكون الحوزة
هو العمل الذي حكم به القرآن الحكيم الكريم وانما يعلم ذلك
من امام معصوم وهو **السادس** **والثاني** قوله تعالى ولا تأخذوا الاية وانفعلوا لعلكم تتقون
فانكم بما كنتم تفتخرون وجه الاستدلال انه في قوله تعالى
فانكم بما كنتم تفتخرون وجه الاستدلال انه في قوله تعالى

تخرج من شيعته من انزل الله ووجه
طريقه في قوله تعالى ولا تأخذوا الاية وانفعلوا لعلكم تتقون
والنبي في ارسال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
انزل الله في

يتفوقون وغير المعصومين بالتفعل لا يجب فيك وجوب فعله الزم
 فاعلم ان الذنب فهو مستحق العقاب فكيف يجب فيك فعله فلا شئ من
 المعصوم يبقو الامام انما نصب للدعاء الى النفوس للتمسك
 عليها فكيف يكون غير متيقن فكيف يمكن ان يكون غير معصوم
السادس فيمنع المعصوم من هم المتبعون للشيء الذي يحكم
 هذه الآية فانهم عرفهم بذلك والعرف مساو للعرف فيكون
 المتفوق والمنع للرسول في كل افعاله وافعاله وزعمه فيكون
 وهو ظاهر في رده في غير المعصوم غير متيقن الرسول
 لذلك ولا يجوز له ان يفعل لهم ولا في قول غيره فيكون
 المأمور والامام انما نصب لهذا الناس لا يبلغ الرسول
 جميع افعاله ولا يخرجوا بفعل لهم ولا في قول غيره فيكون
 النبي ما يابى في هذا ذلك وفي غير المعصوم لا يتفوق في ذلك فكيف
 متيقن من غير المعصوم بامام **الذي ليس له ان يفعل**
من اولها الى اخرها على وجهه في العصاة والامام
 قال استمع يا اهل البيت بالعرف والابن بعد الاستدلال انما يابى
 وجوب اتباع النبي فان النفوس والنفوس لا يحصلون الا
 بايضا او بامام بعده فكيف حصل انما يابى من هم الرسول
 انما يابى بايضا حتى يحصل لهم تلك المقام والنفوس وجوب

الزم منكم يا اهل البيت انما يابى بالعرف وهو كل فعل
 حسن او صفة ناعمة على حسن عرف فاعلم ذلك او قل عليه
الثاني في الناحية من النكران بانهم عن كل النكران وهو
 على شئ من افعالهم اعلمهم اياه بذلك والثاني برؤسهم
 عن افعالهم ويحصل لهم الطيات وهذه اشارة الى الاشارة
 في المباحات وهو يشتمل على شئ من افعالهم وباحثهم
 لهم **الثالث** اعلمهم بالحقائق كالشئ من الناحية
 يعرفهم من الماكل الحشيشة والشارب للملابس **الرابع**
 ان يضع عنهم اموالهم والاقلال ومعناه انه يفرجهم من المناهي
 والاشغال في الدنيا والنفوس المستقيمة والنفوس في النفوس
 والامام يفعل ذلك بالامة بعد النبي فكيف يكون بمنزلة
 ويفعل فعله ذلك بان يكون فاصلة هذه المراتب من
 والا كان مساويا للارعية في احيائها الى كل فعل معقول
 فهو يفرج عنهم من جميع ما يرجع عليهم حصول ذلك لهم من افعالهم
 من حصوله من انفسهم فيكون معصوما وهو المطلوب **الخامس**
 قال في قال الذين امنوا بربهم وعملوا الصالحات والامام انما
 نصب للامامة الى هذه الاشياء الى اتباع النور الذي
 انزل اليك فكيف يكون في هذا الاشياء لا يفرج واحد من غير المعصوم

الى

العلم

العلم وانما يكون بصفة فبحر بصفة لثم فائدة بصفة ولكن العلم
لانه نصب الجصل منه ما يحصل من الشيء **الثامن** قال تعالى
فانولهم حتى لا يكون فئة الاية طلب من عباده ان لا يكون فئة
في جميع الازمان فقول احدوا وكنتم لانهم انما لا يكون
امام وامان يكون الا بما نصب الله ونفى الرسول او يكون فئة
فان الضرورية فاضية بانها اذا فرض نصب الامام الى الخلق مع
اختلاف مواضعهم وازمانهم واهواهم لا يتفقون على امام واحد
بل يقع الفتنة وعدم الامام يقع منه الفتنة فيجب ان يكون نصب
الله تاما ان يكون معصوما او لا فانما هو من غير المعصوم
تختلف فيه الاراء ولا يحصل التوافق ولا يلزم امكان الاخترا
بالجمل من نصبه هو من الله مع امكان الجمع في ان يكون الامام
غير معصوم وهو المطلوب **الثاسع** كل غير معصوم مخالفة
معذرة له ولا شيء من الامام مخالفة معذرة بالضرورة فلا
شي من غير المعصوم بامام بالضرورة او انما **الحاشية**
غير المعصوم بالفعل لا بالشي من الظالم بالفعل لاجاب بالضرورة
فلا شيء من غير المعصوم لاجاب بالضرورة **الحادية عشر** الله
بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم الله مع بالامكان فانه
من الامام بغير معصوم فليكن ان يكون الامام معصوما او هو

الموضوع اما الصغرى فذلك الامام متوفى وكل متوفى مع الله لقوله
واحد مع الثقلين واما الكبرى فظاهر **الثاني عشر** قال تعالى
والمؤمنون والمؤمنات بعضهم الاية الامام يدعو الناس الى الهدى
الصفاة فيكون متصفا بهذا القدر ولا شئ من المعصوم
متصفا بهذه الصفات باثباته فلا شئ من الامام بغير معصوم **الثالث**
عشر قال تعالى وعلم الله المؤمنين والمؤمنات جنات الاية
بين الله المؤمنين ومساكنهم وفعالهم ثم بين فانيهم الحاصل
من افعالهم والامام يدعو الناس بالزهد في تلك الافعال فكل
امام يفعل ذلك واما ربه ورسوله في كل الاوقات بالقرينة
والا لا تنفك لغاية في نصبه ولا شئ من غير المعصوم يفعل
ذلك بالامكان فيخرج لا شئ من الامام بغير معصوم بالقرينة
الرابع عشر قال الله ثم ان الله لا يرضى عن قوم القاطنين
كل امام الله يرضى عنه بالقرينة ولا شئ من الفاسق بغير
الله عنه ما دام فاسقا فيخرج لا شئ من الامام بفاسق بالقرينة
الخامس عشر كل غير معصوم يكون ان يكون منافقا ولا شئ
من الامام منافقا بالقرينة **السادس عشر** قال تعالى فمن اعلم
من اخر في الاية كل غير معصوم يمكن ان يكون كافرا بالقرينة ولا شئ
من الامام يكون كافرا بالقرينة فلا شئ من غير المعصوم بامام

بالقرينة

بالقرينة فلا شئ من غير المعصوم بامام بالقرينة ولا شئ
ظاهر بان **السابع عشر** قال تعالى فمن اعلم من اخر في الاية
لقاء الاية ذلك هذه الاية على الاختصار قوله وفعله فيكم
ونفر به فيما يوحى اليه وذلك واجبة الاحكام الشرعية
قطعا والامام يجب ان يكون كذلك لانه فاعلمه بغير المعصوم
لا يعلم منه ذلك **الثامن عشر** الامام كالنبي بالقرينة ولا شئ
من غير المعصوم كذلك بالامكان فلا شئ من الامام بغير معصوم
بالقرينة **التاسع عشر** قال تعالى فقل اعلموا اني رسول الله
علمكم ورسوله والمؤمنون المراد بالمؤمنين بعضهم فلا بد
يكون نظر هذا البعض مساو لنظر النبي فيكون معصوما
هذا البعض ما ان يكون هو الامام او غيره والثاني لان
الامام اعلى مرتبة من الكل فنعين ان يكون هو المعصوم
العاشر من قال تعالى ولقد اهلكنا القوم الاولين الاية
ذلك على ان اهلك القاسقين بذنوبهم اما اهلهم اما هو بعد
يجبهم اليه الى الامور والمفيدة للعلم والرسول فاما ربه
الحجة بعد تبليغ ما يقيد العلم وهذا عام في كل الزمان والا
لمنع بعض الامة من اللطف هذا خلف ومع عدم امام معصوم
لا يحصل ما يقيد العلم فلا بد من امام معصوم في كل الاوقات

متبع الوحي

الحامد قال الله تعالى وادعوا الى ما راسخ في الامة
الامة الى ما راسخ فيهم وادعوا الى ما راسخ فيكم
فبمحصل نقض الغرض من نصيبه فبمستحيل ان يكون الامام معصوما
الثاني في قوله نعم للذين احسنوا الحسن الا انه كل امام طاع
الوفاء بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم بل ان ذلك
بالامكان فلا شيء من الامام بغير معصوم **فقد** اخبرنا
من كتاب الالفين والالحاد وعله وذلك في غرة شهر رمضان
سنة اثنى عشر وسبع مائة **وكتب** مصنف هذا الكتاب
حسن بن يوسف بن علي بن مطهر الحلبي بلدة جوجان في حجة
الاعظم غياث الدين محمد بن محمد بن عبد الله ملكه وسلطانه والحمد لله
العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين
الف الف تحية
قدسوت الحضر الفقير سيد كاظم الطباطبائي الاصفهاني ودار
الطهارة في اول شهر رجب الحرام في سنة ثمانين
وتمانين بعد اكمال الف الهجرة
النبوية عليه الف تحية
الف ثمانين تحية
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل امرئ
نورا

